منشـــــورات
دار الثقـافة العلمية
سلسلة المكتبات والمعلومات
١٤

المكتبات والمعلومات والتوثيق

أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي

دكتور سعد محمد الهجرسي
أستاذ المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة القاهرة

دكتور سيد حسب الله
أستاذ المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة الملك سعود

دار الثقافة العلمية
١٩٩٨
الإســـــكندرية







المكتبات والمعلومات والتوثيق

أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي

دكتور
سعد محمد الهجرسي
استاذ المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة القاهرة

دكتور
سيد حسب الله
استاذ المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة الملك سعود

دار الثقافة العلمية
الإسكندرية

١٩٩٨

اسم المؤلف أ.د سعد محمد الهجرسى

ا.د سيد حسب الله

عنوان الكتاب المكتبات والمعلومات والتوثيق : أسس علمية حديثة

ومدخل منهجى عربى

الناشر دار الثقافة العلمية

خلف ٦٨٧ طريق الحرية — جناكليس — الأسكندرية.

تاريخ النشر ١٩٩٩

رقم الإيداع ٩٨/١٥٣٢

الترقيم الدولى 977-19-7402-5

قائمة المحتويات

صفحة



مقدمة الطبعة الثانية

في خريف عام (١٩٥٧) غادر القاهرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية خامس الطلاب المصريين، بعد أربعة غادروها قبله إلى البلد نفسه خلال السنوات العشر السابقة، لدراسة تخصص المكتبات المزدهر آنذاك هناك، بعد أربع سنوات من تخرجه (١٩٥٣) قضاها، في أربعة مواقع مختلفة بوزارة التربية والتعليم. وفي ذلك العام نفسه (١٩٥٧) تخرجت الدفعة الأولى من طلاب المرحلة الجامعية الأولى، للتخصص نفسه الناشيء حديثاً (١٩٥٠) بمصر، بموافقة الوزير المرموق الدكتور طه حسين . . ! وقد كانت النشأة الأولى لهذا التخصص في أول مواطنه العربية، لثلاثة أعوام في شكل معهد تابع لجامعة القاهرة، ثم أصبح قسماً كاملاً بدرجاته الثلاثة (الليسانس ، الماجستير، الدكتوراة) ، في كلية الآداب بالجامعة نفسها منذ العام الجامعي (١٩٥٣، ١٩٥٤)، وهكذا انطلق أبناء الدفعة الأولى (١٩٥٧) لأقدارهم في الحياة خلال حوالي أربعين عاماً حتى الآن . . ! اثنان منهم مثلاً ابتعثوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإلى الاتحاد السوفيتي آنذاك، وتلقفت المؤسسات الميدانية المرموقة بمدينة القاهرة مثلاً آخر بقية زملائهما . . ! ولم تكد تمضي أربعة أعوام على ذلك التخرج. حتى اضطر أحدهم أن يخرج (١٩٦١) للعمل، بمعهد الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، وقد بقي في "الرياض" منذ ذلك التاريخ البعيد حتى الآن . . ! وهو أحد المؤلفين لهذا الكتاب في طبعته الأولى (١٩٩٥) بعنوان "تخصص المكتبات والمعلومات : مدخل منهجي وعائي" ، أما المؤلف الآخر فهو ذلك المبعوث إلى أمريكا خريف عام (١٩٥٧) ، وكان أحد اثنين مصريين يحصلان لأول

مرة، على درجة الدكتوراه من أمريكا فى ذلك التخصص الحديث نسبياً . . ! عام (١٩٦١) ، أيضاً . . ! وقد كان عام (١٩٥٣) بداية مسيرته بعد مغادرة الجامعة . . !

إن المصادفات العجيبة التى ربطت ثلاثة أعوام (١٩٥٣ ، ١٩٥٧، ١٩٦١) لتكون مفاصل هامة فى مسيرة أحد المؤلفين وحياته (دخول الجامعة؛ التخرج من الجامعة؛ الرحلة إلى الخارج للعمل)، هى أيضاً التى جعلت تلك الأعوام نفسها مفاصل هامة فى مسيرة المؤلف الآخر وحياته (مغادرة الجامعة ؛ الرحلة إلى الخارج للدراسة؛ العودة إلى الوطن للعمل) . . ! ومع هذه التوافقات الزمنية المفصلية المثيرة للدهشة فى مسيرة كل منهما وحياته، ومن ثم فى هوية ذلك الكتاب الوحيد الشريكين فيه، فمن المحتمل جداً تخميناً أو حساباً أو فرضاً أن أياً منهما لم يعرف الآخر أو لم يلتق به مع المعرفة، قبل تلك الفترة بطرفيها (١٩٥٣-١٩٦١) أو فى أثنائها . . ! تلك المعرفة الوثيقة التى تؤدى بهما إلى التأليف المشترك، لأحد الكتب التى تصدر طبعته الأولى عام (١٩٩٥)، بعد أكثر من أربعين عاماً لبداية تلك القنطرة الزمنية، بين أوائل الخمسينيات (١٩٥٣) وبداية الستينيات (١٩٦١). فكيف إذاً ؟ وأين؟ ومتى؟ كان ذلك اللقاء الضرورى لكى يعرف كل منهما صاحبه على الأقل . . ! بل أن يشترك معه فى تأليف كتاب علمى دقيق المحتويات، فى أحد التخصصات المثيرة للجدل فى هويتها وأسسها وتطبيقاتها الفرعية . . ! وسوف يتبين فى الفقرة أو الفقرات التالية لكى تكتمل "فزورة" هذا الكتاب، ولكى يصبح تفسيرها أكثر للدهشة والعجب من غموضها وتوافقاتها الزمنية الشكلية، سيتبين أن الكتاب فى طبعته الأولى بعنوانها وفصولها الستة عام (١٩٩٥)، لم يولد نتيجة مباشرة لذلك النوع من الجلسات التقليدية بين اثنين

من المؤلفين . .! بل إنه جاء نتيجة غير مباشرة لإدراك أحد الطرفين نوعية المحتويات والأساليب والمسلمات، التى يرتضيها الطرف الآخر كما هى معروفة فى مؤلفاته وأعماله.

لعل أهم شىء فى تلك الفقرات السابقة بما فيها من الإثارة والتشويق، هو الجانب شبه الأسطورى الذى يشد انتباه قرائه من أجيال الثمانينيات والتسعينيات، ويرجع بهم وهم يطالعون إلى عقد الخمسينيات المبارك، الذى شهد ولادتين للجانب الأكاديمى فى تخصص المكتبات والمعلومات بالوطن العربى، إحداهما مصرية والأخرى أمريكية ولم يقدر لهما أى لقاء آنذاك . .! أما كيف ؟ وأين ؟ ومتى ؟ تيسر لاثنين ممن شهدوا تلك الولادة التاريخية على البعد، أن يصدر لهما كتاب مشترك بعد حوالى أربعين عاما من ذلك العقد الخمسينى، فإن هذا هو الجانب الأهم فى تحديد هوية الكتاب وماهيته كبداية ضرورية للتعرف السريع على محتوياته ولبيان فئات القراء الذين كتب لهم ومن أجلهم . . !

مضى على أولهما عشرة أعوام وعامان فى مدينة القاهرة (١٩٦١-١٩٧٣)، جمع خلالها بين الجانب الأكاديمى عضوا بهيئة التدريس فى ذلك الوليد الخمسينى بجامعتها العريقة، والجانب الميدانى على المستوى الوطنى والقومى والأجنبى، فى عدة جهات مصرية داخلية وخارجية دولية، كانت أولاها بدول اسكاندنافيا (١٩٦٨) ثم فى أمريكا وقطر (١٩٧٢) وكانت الثالثة فى الرياض (١٩٧٣)، برعاية جهات متعددة منها هيئة اليونسكو فى باريس ثم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، حينما كانت خلال سنواتها الأولى بالقاهرة . . ! وكذلك مضت تلك الفترة نفسها على الطرف الآخر فى معهد الإدارة العامة بمدينة الرياض، حيث استقرت أمور حياته الميدانية إلى حد

كبير، وأخذ التطلع الأكاديمى يزداد فى نفسه وقد حرم منه لعشر سنوات ونيف . . !

وهكذا ما كادا يلتقيان فى مدينة الرياض أواخر نوفمبر (١٩٧٣) عقب انتصارات أكتوبر العظيمة، وكأن كل واحد منهما كان ينتظر هذا اللقاء دون أى توقع من جانبهما، حتى وجد كل منهما فى صاحبه الشخص الذى كان يبحث عنه . . ! وجد صاحب الولادة الأمريكية الذى شغل نفسه وشغلته التحديات الميدانية والأكاديمية حوله، طالب الدراسات العليا الذى اكتمل نضجه وكان يبحث عنه من حوله بالقاهرة فلا يجده، وجد صاحب الولادة المصرية النموذج الذى يتصوره بذهنه للمرشد الأكاديمى، ولكن عينه لم تقع على ذلك النموذج قبلاً . . ! وفى هذا العام الأكاديمى نفسه (١٩٧٣/ ١٩٧٤) التحق بالسنة التمهيدية للماجستير واجتازها بنجاح . .!

وكان الطرف الأول يملك فى ذهنه وفى دراسته، غير قليل من الموضوعات التى تحتاج إلى البحوث المتأنية لدرجة الماجستير ولدرجة الدكتوراه، فاختار الطرف الثانى أحدهما ومضى عام واحد على ذلك الاختيار، فحصل على درجة الماجستير عام ١٩٧٥ عقب عودة الطرف الأول من حلقة عن استخدام الكمبيوتر فى المكتبات أواخر ذلك العام فى مدينة الخرطوم . .! وتم التسجيل لدرجة الدكتور فى مطلع العام التالى، ومضت ثلاثة أعوام حصل بعدها على درجة الدكتوراه . . ! قبل كثيرين كانوا زملاء له أو قبله يعملون فى الدراسات العليا أيضاً، مع ذلك الطرف الأول . . !

وتمضى عشرة أعوام أخرى وكل منهما فى موقعه بمدينة القاهرة، ومدينة الرياض، ولكن القناة العلمية كانت مفتوحة بينهما بصورة مستمرة،

يسعد أولهما بما يكتبه من بحوث ودراسات، وتزداد سعادته وتبلغ قمتها حين يتصل به الطرف الثانى، ويتحدث معه ويتناقش فى ظل وليد من دراساته وبحوثه . . ! وشاءت الأقدار فى نهاية تلك الأعوام العشرة (١٩٨٦) أن يعيشا معاً فى مدينة الرياض لست سنوات كاملة (١٩٨٦-١٩٩٢)، بل فى جامعة الرياض نفسها (١٩٨٩-١٩٩٢)، وازدادت معرفة الطرف الثانى ليس بما كتبه الطرف الأول فقط، بل أكثر من ذلك بما يدور فى ذهنه من المشروعات لدراسات جديدة تنتظر التبلور والانطلاق، وهكذا ليس غريباً على الإطلاق أن يصدر ذلك الكتاب فى طبعته الأولى عام (١٩٩٥)، دون تلك الجلسات التقليدية للتأليف المشترك . . ! ذلك أن الطرف الأول بعد مغادرته للرياض لعام أو عامين (١٩٩٤)، ربما فى حديث تليفونى أو فى زيارة غير علمية فوض الطرف الثانى فى تأليف الكتاب، بالاعتماد على ما يعرفه من المسلمات ومن النتائج المعروفة فى بحوثه ودراساته، وأن يضيف إليها من عنده ما يراه ملائماً للدارسين المبتدئين لهذا التخصص، ولغيرهم من أصحاب التخصصات الأخرى الذين يتطلعون إلى صورة اطارية، للأساسيات فى تخصص المكتبات والمعلومات . . !

وقد رأى الطرف الأول والطرف الثانى أن يصدر الكتاب فى طبعة ثانية جديدة، للتوزيع فى مصر وفى غيرها من الأقطار العربية، وأخذ الطرف الأول التفويض نفسه الذى أعطاه قبلاً للطرف الثانى . . ! فرأى أن يضيف إليه فصلاً سابعاً عن "التوثيق" وأن يظهر فى العنوان نفسه، لأنه كان لسنوات طويلة منذ الخمسينات حتى السبعينات موضوعاً هاماً . . !

فى التخصص. كما رأى بعض التغييرات المحدودة فى العنوان الفرعى، ليكون هو نفسه العنوان الفرعى لكتاب أكبر بعنوان (المكتبات

والمعلومات : أسس علمية حديثة ومدخل منهجى عربى) باعتباره المصـــدر الأصلى لأكثر الفصول فى الكتاب الحالى . . !

وبعد ذلك بقى كل شىء كما هو فى الفصول الستة السابقة، بعنوانـــها ومحتوياتها وقضاياها ومسائلها . . ،

سعد محمد الهجرسى،

مقدمة

كانت أول دراسة أكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات على مستوى العالم فى ١٨٨٧م، حين قام ميلفل ديوى بإنشاء مدرسة للمكتبات فى جامعة كولومبيا بمدينة نيويورك. وبعد ذلك بحوالى ستين عاماً قامت أول دراسة أكاديمية للتخصص فى العالم العربى، حين أنشىء معهد الوثائق والمكتبات فى جامعة القاهرة، وبدأت الدراسة به عام ١٩٥٠م. وفى النصف الثانى من عقد الستينات قامت دراسة أكاديمية للتخصص بجامعة أم درمان السودانية، وقامت دراسة شبه أكاديمية بجامعة بغداد العراقية. وفى السبعينات والثمانينيات توالى ظهور الدراسات الأكاديمية فى مختلف أرجاء الوطن العربى، فأنشأت جامعة الملك عبد العزيز بجدة أول قسم أكاديمى للمكتبات والمعلومات فى المملكة العربية السعودية، وكان ذلك فى عام ١٩٧٣م. وفى السنة التالية أنشأت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ثانى الأقسام الأكاديمية بالمملكة. وتوالى إنشاء الدراسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات ليس فقط فى جامعات مصر والمملكة العربية السعودية، بل فى مختلف جامعات الوطن العربى الكبير مشرقاً ومغرباً.

ورغم مرور أقل من نصف قرن على دخول أول دراسة أكاديمية للتخصص فى جامعات الوطن العربى، ومرور أكثر من قرن على دخول أول دراسة أكاديمية للتخصص فى جامعات العالم، فما زالت هوية التخصص الأكاديمية غير واضحة فى الأذهان بدرجة كافية، خاصة إذا قيست هذه الهوية بالتخصصات الأخرى العريقة التى دخلت حرم الجامعات عالمياً وعربياً من قبله بعشرات السنين. وبيان هوية التخصص، وحدوده، ودرجة

تشابكه مع التخصصات الأخرى كان هو القضية التى شغلتنا عند إعداد هذا الكتاب المدخلى للتخصص، وذلك رغم عادة مؤلفى كتب المداخل أو المقدمات لأى تخصص على التركيز فى ابواب وفصول ومعالجات هذا النوع من الكتب المدخلية على ما يقع داخل حدود التخصص فى موضوعات وقضايا ومسائل، ولا يقفون طويلاً عند هوية التخصص الذى يتناولونه، ولا تشغلهم كثيراً خطوط التماس والتداخل مع التخصصات المجاورة له، وذلك لوضوح هذه الخطوط واستقرارها وثباتها.

أما بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات فما زالت هوية التخصص وحدوده فى الخارطة الأكاديمية غير واضحة بالنسبة لأهل التخصصات الأخرى، بل هى فى أحيان غير قليلة غير واضحة تماماً لبعض أهل التخصص أنفسهم، مما دعانا إلى أن نسهب فى جزء غير قليل من هذا الكتاب المدخلى لبيان هوية التخصص، وأبعاده ، وهيكلة مقرراته؛ وأن نسهب فى جزء آخر لبيان أن موضوع التخصص هو أوعية المعلومات من حيث الضبط والاستخدام. ومن هنا يتضح عنوان الكتاب الفرعى "مدخل منهجى وعائى".

بدأ الكتاب **بالفصل الأول** وهو عبارة عن تهيئة لذهن القارىء عن أهمية المكتبات والمعلومات عبر الحضارات الإنسانية، وقد حرصنا على أن نستبعد من هذا الفصل التاريخ المحض للمكتبات والمعلومات، ليس فقط فى هذه التهيئة، بل أيضاً فى صلب الكتاب وعلى مدى فصوله. وكان **الفصل الثانى** عن هوية تخصص المكتبات والمعلومات وموقعه فى الخارطة الأكاديمية. وقد بدأ هذا الفصل بتحديد المعايير التى تتحقق بها هوية أى تخصص، ثم تطبيق تلك المعايير على تخصص المكتبات والمعلومات،

حتى تتضح هويته تمــامــاً للمتخصــص وغير المتخصــص. تلــى ذلــك **الفصل الثالث**، وكان عن العلوم والمقررات الخاصة بهذا التخصص، فــأفرد جزء عن بعض الخلفيات العامة لبناء مقررات هذا التخصص، مــع بعــض الضوابط والمعايير لبناء تلك المقررات وتقديمها، ثم دراســة مفصلــة عــن المقررات المتخصصة فى أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات.

تلى ذلك **الفصل الرابع** وكان عن الإعداد الفنى لأوعيــة المعلومــات وخدماتها بدءاً من عمليات "الاختيار والاقتناء" ثم "التنظيــم والتحليــل" إلــى "الاسترجاع والاستفادة". وقد شمل ذلك التعرف على مجتمــع المســتفيدين، واختيار أوعية المعلومات لمقابلة احتياجاتهم واهتماماتهم، ومعايير الاختيــار فى كل نوع من أنواع المكتبات، وذلك فى مجال "الاختيار والاقتناء". أما فــى مجال "التنظيم والتحليل" فقد تم دراسة التصنيــف، ورؤوس الموضوعــات والتكشيف، وذلك فى مجال الفهرسة الموضوعية، وتــم دراســة الوصــف الببليوجرافى بتقنيناته فى مجال الفهرسة الوصفية، وأخيراً تم دراسة الخدمات المكتبية على مختلف أنواعها فى مجال "الاسترجاع والاستفادة".

فى **الفصل الخامس** تم تناول أربعة نماذج مــن أوعيــة المعلومــات المرجعية العامة، ثلاثة منها من التقسيم الوظيفى لهذا النوع من الأوعية هى: المعاجم أو القواميس، ودوائر المعارف، والببليوجرافيات. والنــوع الرابــع اخترناه من تقسم الأوعية حسب الوسيط المادى، وهو : الأقراص المليزرة.

وفى **الفصل الأخير** تناولنا مؤسسات التخصص، فى ثلاثــة أنــواع: المؤسسات الميدانية بنوعيها، الذى يجعل الضبــط الببليوجرافــى لأوعيــة المعلومات هدفه الأساسى مــن أجــل الاســتخدام، وتســمى بالمؤسســات الاستخدامية، والآخر الذى يجعل الضبط الببليوجرافى لأوعيــة المعلومــات

هدفه الأساسى أيضاً، ولكن دون أن يكون مصحوباً أو مسبوقاً باقتناء الأوعية التى تتولى ضبطها. والنوع الثانى هو المؤسسات الأكاديمية، وقد اخترنا مصر والسعودية لدراسة مؤسساتيهما الأكاديمية فى تخصص المكتبات والمعلومات، لأنهما تعتبران من أكثر البلاد العربية تقدماً فى هذا التخصص. والنوع الثالث هو المؤسسات المهنية. وقد تناولنا بداخلها المؤسسات الدولية، والمؤسسات الإقليمية العربية الخاصة بالتخصص. واخترنا من المؤسسات المهنية الوطنية، أشهر تلك المؤسسات فى أمريكا والأردن ومصر. واختتم هذا الفصل بنبذة عن علاقات المؤسسات ببعضها فى تخصص المكتبات والمعلومات.

إن هذا الكتاب المدخلى عن تخصص المكتبات والمعلومات، كتب للقراء من أبناء التخصصات الأخرى، وذلك للتعرف على هذا التخصص الفريد، وقد يجد فيه أبناء التخصص رؤية جديدة لتخصصهم، أو وضوحاً لهوية التخصص لم يكن موجوداً لديهم. وأياً كان الأمر فإن هذا الكتاب موجه بصورة أساسية للجمهور الأوسع من القراء فى كل التخصصات الأخرى، وموجه لطلاب تخصص المكتبات والمعلومات الذين فى أولى درجات تعرفهم على هذا التخصص الذى نعتز به، ونفخر أننا أحد منسوبيه. نأمل أن تتحقق الفائدة المرجوة التى نبغيها منه، والله من وراء القصد.

سيد حسب الله　　سعد محمد الهجرسى

الفصل الأول
أهمية المكتبات ومراكز المعلومات عبر الحضارات الانسانية

عاش الإنسان فترة من الدهر طويلة ، بدون مكتبات ، بل بـــدون أى نوع من التسجيل على الوسائط المادية المعروفة . ومــــن الســـهل جـــدا أن نتصور ذلك العصر ، قبل آلاف طويلة من السنين ، إذا عرفنا أن هناك فـــى حضارتنا الإنسانية المعاصرة بعض المجتمعات البدائية المعزولة ، التــــى لا تكاد تعرف أى مستوى من أوعية المعلومات ، حتى ولا تلك الأوعية قبــــل التقليدية التى عرفتها المجتمعات المتحضرة ، منذ خمسة آلاف سنة أو أكثر .

وإذا كانت الانسانية قد عاشت فى العصور البدائيـــة جـــدا ، بـــدون التدوينات، وبدون المكتبات ، فليس معنى ذلك أنها عاشت بدون المعلومات . فالانسان ، وهو أذكى الكائنات على وجه الأرض ، يستثمر القـــدرات التـــى ميَّزه الله بها ، كقدارت التحليل والمقارنة والاستنتاج ، فـــى تزويـــد نفســـه بالمعلومات الضرورية لمعيشته كإنسان . إنه يسلط هذه القدرات ، على مـــا يمر به من أحداث وتجارب ، ويكتسب من ذلك الخبرات والمهارات ، التـــى يختزنها فى ذاكرته الداخلية ، ليستفيد بها فيما يستقبله من أحداث وتجــــارب جديدة . فالذاكرة الداخلية للشخص فى تلك العصور ، هى مكتبتــــه ومركـــز معلوماته بلغة العصور الحديثة .

ومن الطبيعى أن الذاكرة الداخلية للفرد ، تـــزداد بزيـــادة عمـــره ، فمحتويات الذاكرة الداخلية من الخبرات والمعلومات لفرد عمـــره عشـــرون عاما ، أكبر من مثيلتها لفرد عمره عشرة أعوام فقط ، بفرض أن قدراتـــها

الذاتية متساوية . ومن الضرورى أن نأخذ فى الاعتبار أيضا ، أن رصيد الخبرات فى الذاكرة الداخلية للفرد ، قد يكون مجرد الخبرات المباشرة التى عاشها بنفسه فقط ، بل إن هناك المصدر الآخر والأكبر ، وهو ما ينتقل إليه من الخبرات بواسطة اللغة المنطوقة، من أفراد الجيل الذى يسبقه ومن أفراد جيله.

ومن هنا فإن الرصيد الكلى للمعلومات ، فى عصور الذاكرة الداخلية ، كان متاحاً لكل فرد فى المجتمع بمقدار ما يسمع ويفهم ، كما أن هذا الرصيد كان ينتقل من جيل إلى جيل ، ويزداد فى كل انتقال بمتوالية هندسية ذات أُس كبير ، بتزايد أفراد المجتمع وازدياد الاتصالات بينهم .

والنتيجة الحتمية لهذا الانتقال الأسيِّ للمعلومات ، مع التزايد المستمر فى عدد الأفراد وقوة الاتصال ، ومن ثم فى حصيلة الخبرات والمعلومات ، أن الفرد الواحد فى الاجيال المتأخرة ، من عصور الذاكرة الداخلية ، لم يكن يستطيع أن يختزن فى ذاكرته الداخلية ، الرصيد الكلى للمعلومات ، من جيله ومن آلاف الأجيال السابقة ، فضلا عن الخبرات الذاتية له هو .

لم يقف الانسان عاجزا أمام هذا التحدى ، بالنسبة لرصيد المعلومات وحفظها ، وهى جوهر معيشته وحياته الإنسانية ، وأهم شيء يميزه عن الكائنات الأخرى حوله فلجأ إلى الوسائط المادية فى بيئته ، كالحجارة والطين، وأجزاء النبات ، وعظام الحيوانات وجلودها ، يسجل عليه بالصور والأشكال أول الأمر ، ثم بالحروف والكلمات فيما بعد ، ما يمثل الخبرات التى اكتسبها أو ورثها .

وهكذا بدأت **"الذاكرة الخارجية"** للانسان ، أو هكذا بدأت ما نسميه الآن بالمكتبات ومراكز المعلومات ، وذلك بأن يسجل الفرد ، بطريقة أو بأخرى ، بياناته ومعلوماته على وسائط مادية ملائمة ، فتصبح هذه الوسائط

أوعية المعلومات ذات الاهمية الكبرى فى حاضره ومستقبله . وقد مرت أوعية المعلومات فى عصور الذاكرة الخارجية ، بثلاث مراحل أساسية : **أولها الأوعية قبل التقليدية** ، المتخذة من المواد الطبيعية أو النباتية أو الحيوانية ، دون تغيير يذكر فى طبيعة أى منها . **وثانيتها الأوعية التقليدية** المتخذة من الورق الصينى ، ومشتقاته عبر العصور ، المصنعة يدويا أو آليا، كالمخطوطات والمطبوعات بأنواعها. **وثالثتها الأوعية غير التقليدية**، منذ القرن التاسع عشر، كالمصغرات والمسموعات والمرئيات، والمختزنات الالكترونية بما فيها المليزرات.

وقد كان من الطبيعى للانسان، أن يحرص على أوعية الذاكرة الخارجية ، وأن يضعها فى مكان أمين، وأن ينظمها فى الأماكن التى وضعت بها ، حتى يستطيع أن يستخدمها ويستفيد بها . وقد تم ذلك منذ البدايات ، حتى فى الأوعية قبل التقليدية . فى الألف الثالث قبل الميلاد ، كان هناك معبد فى مدينة "تيبور" البابلية ، وفى هذا المعبد خصصت بضع حجرات للألواح الطينية . وفى " تل العمارنة" بمصر ، عثر على ألواح طينية ، ترجع إلى الألف الثانية قبل الميلاد . وفى مدينة "نينوى" الآشورية ، عثر فى قصر الملك "آشور بنى بال " على حوالى خمسة وعشرين ألفا من الألواح الطينية ، منقوشة بالخط المسمارى ، وترجع فى تاريخها إلى الألف الأولى قبل الميلاد.

ومن الملائم هنا أن **نقارن بين " الذاكرة الداخلية " فى جانب، "والذاكرة الخارجية " فى الجانب الآخر**، دون أن يكون لهذه المقارنة أدنى تأثير على التكامل الوظيفى بينهما . وهناك ناحيتان للمقارنة المطلوبة . أولاهما من حيث الطاقة الاختزانية للمعلومات فى كل منهما . وثانيتهما من حيث ضبط المختزنات لاسترجاعها والاستفادة منها . أما بالنسبة للذاكرة

الداخلية عند أى فرد ، فطاقة الاختزان فيها محدودة ، مهما كـــانت درجــة ذكائه وحفظه ، وهو لايستطيع أن يحتفظ بكل ما يحتاج إليه من معلومـــات ، لا فى حياته الخاصة ولا فى العمل الذى يقوم به ، بله الرصيد الكلى الـــذى يتزايد بمتوالية هندسية ، كما يتراكم عبر العصور . وفى الناحيــة الثانيــة ، وهى ضبط المختزنات للاستفادة بها ، نجد أن ذلك يتم فى الذاكرة الداخليــة بصور تكاد تكون تلقائية ، دون أن يصطنـــع الفــرد أداة معينــة للضبــط والاسترجاع ، وإنما هى النظام الالهى الذى زوده الله به ، فيضبط ويسترجع بالقدرات والمواهب التى يتمتع بها . وأما بالنسبة للذاكرة الخارجية ، فـــهى على العكس فى الناحيتين ، فطاقتها الاختزانية للمعلومات غير محدودة ، فكل قدر جديد من البيانات أو المعلومات ، يمكن اختزانه فى وعاء جديد . وقـــد طور الانسان الامكانات الاختزانية لهذه الأوعية بحيث يمكـــن فـــى الوقـــت الحاضر اختزان ما يساوى كتابا كاملا على كبسولة ليزرية لا تتجـاوز رأس الدبوس . وفى الناحية الثانية ، وهى الضبـــط والاســترجاع ، كـــان مـــن الضرورى اصطناع نظام خاص، يضبــط هـــذه الأوعيـــة ، كمـــا يضبــط محتوياتها ، ويتيحها للقراء والباحثين ، وهو ما يسمى " بالضبط الببليوجرافى " مما سيبحث بالتفصيل فى فصول الكتاب القادمة .

والمكتبات -بمعناها- الوظيفى - مؤسســـات عريقـــة فـــى تـــاريخ الحضارة الانسانية ، فهى تغطى ثلاثين أو أربعين قرنا من المساحة الكليـــة لهذه الحضارة ، التى تبلغ آلاف السنين . وترجع المكتبات بمدلولها الأوســـع - كما سبق بيانة - إلى تاريخ بعيد فى حياة الانسانية ، قد يمتد إلى بضعـــة آلاف من السنين ، منذ البدايات الأولى المبكرة ، حينما أخذ الانسان يســـجل بالصـــور والاشكال ، خبراته ووقائع حياته ، على الحجارة وغيرهـــا مـــن الوسائط البدائية، فى الماضى البعيد ، ومرورا بتطوارت أخرى كثيرة ستأتى

الاشارة إليها فيما بعد من فصول هذا الكتاب ، حتى نصل إلى العقود الأخيرة من القرن العشرين، التى يتم التسجيل فيها بأشعة "الليزر" ، على أقراص مستديرة شبيهة فى شكلها وحجمها بالاسطوانة المألوفة ، وتسع الواحد منها ، بهذا الحجم المحدود ، لبضع مئات من الكتب .

وإذا كانت المكتبة ، بمعناها المألوف بيننا ، هى التى تضم عددا قليلا أو كبيرا من الكتب المطبوعة ، فإن ذلك يرجع إلى أنها قد اشتقت إسمها ، من هذا النوع المشهور بيننا من مواد المعرفة أو أوعية المعلومات ، وهو الكتب المطبوعة ، التى تعتمد عليها أكثر المكتبات فى الوقت الحاضر اعتمادا كبيرا، كما اعتمدت عليها فى الماضى اعتمادا أكبر ، منذ ظهور الطباعة فى القرن الخامس عشر .

ولكن المكتبة فى المدلول الأوسع ، غالبا ما تتجاوز الكتب المطبوعة بمعناها الضيق ، فتضم الآن معها عددا كبيرا أو قليلا من المواد الورقية الأخرى، كالجرائد والنشرات وبقية الدوريات على اختلاف أنواعها ، وكذلك الخرائط والأطالس والرسمات الهندسية . كما أنها قد تضم أيضا المخطوطات التراثية القديمة ، والمراسلات والمذكرات الحديثة ، وغيرها من المواد الورقية غير المطبوعة .

ونلاحظ أن بعض هذه المواد الورقية ، كالجرائد اليومية والمخطوطات القديمة ، قد ينقل إلى مصغرات فيلمية ، تصبح هى الأخرى من مقتنيات المكتبة. ويتم ذلك توفيرا للمساحات التى تشغلها هذه المواد الورقية ، وصيانة للمواد القديمة من الاستخدام اليومى الذى يعرضها للتلف ، وقد يقضى عليها قضاء تاما.

بل إن هناك من المكتبات فى الوقت الحاضر ، ما يضيف إلى كل ذلك "المواد غير التقليدية " . ومنها التسجيلات الصوتية أو أشرطة أو

أقراص ، أو اسطوانات ، منفردة أو فى البومات . ومنها أيضا التسجيلات المرئية الثابتة والمتحركة ، كالشرائح ، والأفلام الروائية ، والأفلام العلمية . ومنها كذلك التسجيلات الالكترونية الى تخزن محتوياتها وتسترجع وتقرأ محتوياتها بواسطة الحاسوب ، على أشرطة أو أقراص أو اسطوانات كذلك . ومنها كذلك المليزرات التى يمكن بواسطة أشعة الليزر أن يختزن الواحد منها قدرا من المعلومات يساوى عشرات الآلاف من الصفحات .

وهكذا قدر لهذه الكلمة "**مكتبة**" رغم استنادها فى الاشتقاق إلى نوع معين من مواد المعرفة ، أو إلى وعاء واحد من أوعية المعلومات ، وهو الكتاب بمفهومه المألوف – قُدِّر لها أن تمتد فى مدلولها الأوسع ، إلى كل الوسائط التى ابتدعها الانسان ، ليسجل عليها خبراته وتجاربه ووقائع حياته، سواءٌ أُدخل فيها الكتاب بمعناه الضيق المحدود ، أو قصد بها المواد الأخرى غيره ، فنحن نقول مثلا : مكتبة الألواح الطينية ، ومكتبة البرديات ، ومكتبة الرقوق ومكتبة المصغرات الفيليمية ، ومكتبة المليزرات ، ونقول كذلك : المكتبة الصوتية ، والمكتبة المرئية .

وقد كان من الممكن كذلك أن نقول : المكتبة الالكترونية لتلك المواد التى تسجل وتقرأ بواسطة الحاسوب ، ولكن التسمية التى اشتهرت فى الغرب خلال الستينيات والسبعينات ، ونقلناها نحن إلى اللغة العربية هى "**بنوك المعلومات**" أو "**مراكز المعلومات**" . وليس لبنوك المعلومات أو مراكز المعلومات تاريخ بعيد ولا متوسط ، لأن التسمية والمدلول نفسه لم يظهرا إلا فى النصف الثانى من القرن العشرين . وكان ذلك فى البلاد الغربية وفى اللغات الأوربية بعامة ، وفى أمريكا وفى اللغة الانجليزية بخاصة . ثم نقلت هذه التسمية إلى اللغة العربية فى أثناء السبعينيات على أقصى تقدير . ويرتبط المدلول والتسمية ، باستخدام الحاسوب فى اختزان المعلومات ،

ومعالجتها ، واسترجاعها . وبنظرة سريعة على معظم المكتبات المتخصصة والجامعية والمكتبات الوطنية ، نرى أن استخدام الحاسوب فى اختزان المعلومات الببليوجرافية وغير الببليوجرافية ، ومعالجتها ، واسترجاعها لخدمة المستفيدين ، صار جزءا أساسيا من مكونات أى مكتبة . فالمكتبة منذ القدم ، هى المؤسسة التى تولت الأمر فى كل أوعية المعلومات ، اختيارا واقتناء ، وتنظيما فنيا لها ، وخدمة واستخداما لمحتوياتها . كان ذلك فى عصر الألواح الطينية والبرديات والرقوق ، وفى عهود المخطوطات والمطبوعات ، وفى أيام المصغرات الفيليمية والمسموعات والمرئيات. فلما جاءت المختزنات الالكترونية بما فيها المليزرات كان من الطبيعى أن تصبح فئة جديدة من أوعية المعلومات التى تقتنيها المكتبة .

وفى الحضارة العربية الاسلامية ، كانوا يطلقون على ذلك المكان الذى يتجمع فيه مواد المعرفة أو أوعية المعلومات فى زمانهم ، وهى المخطوطات ، كانوا يطلقون عليه تسميتين ذهبتا أدراج الرياح كما ذهب المسمى ، وهما " بيت الحكمة " و " دار العلم " ، وقد بقيت هاتان التسميتان فترة غير قصيرة ، أيام العباسيين فى بغداد والفاطميين فى القاهرة . ثم ورثتهما تسمية جديدة هى "خزانة الكتب " أو "الخزانة" ، وما تزال التسمية الأخيرة مستعملة حتى الآن فى أكثر البلاد العربية بشمال أفريقيا . أما البلاد العربية فى المشرق ، فقد استخدمت تسمية أخرى هى "دار الكتب" عربية الجزئين ، أو بنصف عربى ونصف تركى ، وهى "الكتبخانة" ، التى سميت بها دار الكتب القومية بمصر عند إنشائها عام ١٨٦٩ .

وفى الوقت الحاضر تسود كلمة "مكتبة " دون غيرها ، كما سبق بيانه، ولعل هذه السيادة ترجع إلى أنها هى التى تساوى فى اللغات الأوربية، مثل : “Library” أو “Biblioteque” ، وتدل على الجهة التى تتولى

الاختيار والاقتناء لنوع أو أكثر من مواد القراءة والمعرفة ، بما يتلاءم مع حاجات الجمهور الذى تقوم بخدمته ، كما تتولى التنظيم الفنى لهذه المقتنيات وتتيحها لجمهورها بأنماط مختلفة من الخدمة كالاعارة الداخلية والخارجية ، والتوجيه والارشاد ، وإجابة الاستفسارات .

ومن الطبيعى فى مثل هذه المجتمعات المتقدمة ، أن تتفاوت المقتنيات فى تلك المكتبات كميا ونوعيا ، حسب الجمهور الذى تقوم بخدمته كل مكتبة ، فهناك المكتبات المدرسية داخل المدارس ، وهناك المكتبات العامة ، ومكتبات الأطفال والشباب ، التى تنشأ فى القرى والمدن الصغيرة والأحياء المختلفة بالمدن الكبيرة. وهناك المكتبات الجامعية ومكتبات الكليات والأقسام ، التى تمثل الجوهر فى الحياة الأكاديمية، وهناك فئات غير متناهية من المكتبات المتخصصة التى تنشا فى الوزارات والادارات ، والمصالح والأجهزة ، من المنظمات الرسمية وغير الرسمية ، كالبنوك والشركات ودور الصحف والجمعيات ، على اختلاف أغراضها والمجالات التى تعمل فيها .

ونتيجة لهذا التعدد والتنوع للمكتبات فى البلاد المتقدمة ، نجد أن الفرد الواحد يتمتع بخدمة عدة أنواع من المكتبات على امتداد حياته : أولها مكتبة الطفل والشباب قرب مسكنه ، والمكتبة المدرسية والمكتبة الجامعية . فإذا تخرج ودخل فى الركب العام للحياة والعمل ، فأمامه المكتبات العامة والمكتبات المتخصصة ، حيث يعيش وحيث يعمل .

وهناك بالنسبة للدولة كلها ، المكتبة القومية ، التى تضم كل ما يصدر على أرضها من مواد القراءة والبحث التقليدية وغير التقليدية . كما تختار من المواد الصادرة بالخارج كل ما تهتم به الدولة ورجالاتها وعلماؤها ، لأغراض البحث والقراءة . وتتفاوت هذه المكتبات القومية تفاوتا كبيرا ،

بين الدول الكبرى والدول الصغيرة ، فالمقتنيات فى المكتبات القومية الصغيرة ، غالبا ما تكون أقل من مليون مجلد ، ولا تصل إليه إلا بعد عشرات السنين من إنشائها، وقد لا تصل إليه على الاطلاق ، أما فى الدول الكبرى ، فإن بعضها مثل مكتبة الكونجرس بالولايات المتحدة ، تقتنى كل يوم ألف كتاب جديد ، تأتيها من شتى أنحاء المعمورة ، وتضاف إلى رصيدها الذى يبلغ الآن حوالى عشرين مليون من الكتب وحدها ، أما المواد الأخرى غير المطبوعة ، فتبلغ عشرات الملايين .

وبذلك فالمكتبات بمعناها الأوسع ، عنصر مهم من عناصر الحضارة الانسانية على مر العصور ، وهى عنصر أهم فى حياتنا المعاصرة ، إذ أصبحت أهم الخلايا الفكرية والعلمية التى يضمها جسم المجتمع ، ويقع عليها عبء كبير لابد أن تقوم به فى حياة البيئة المحلية ، وفى حياة الأمة ، بل فى حياة الانسانية ومستقبلها . وعلى المكتبيين - باعتبارهم القائمين على حفظ تراث الانسانية - أن يبذلوا أقصى جهد على المستوى المحلى والاقليمى والدولى ، لكى يستطيعوا أن يقوموا بدورهم فى حفظ هذا التراث وتطوره للأجيال القادمة فى كفاية ونجاح .

والمكتبات بهذا المعنى مظهر حضارى ، وهى - فى أبسط صورها - مؤسسات ثقافية ، تتكامل فيها مجموعة من العناصر الأساسية والاضافية ، لمواجهة أغراض القراءة ، والبحث بأوسع حدودهما ، فى المجتمع الذى تقوم بخدمته . فهناك المبنى ، والأثاث ، والأجهزة بما فيها الحاسوب ، والأدوات ، التى تعطى للمكتبة وجودها الخارجى ، وهناك مقتنيات المكتبة من أوعية المعلومات المختلفة بما فيها من مختزنات على وسائط غير تقليدية ، وبما فيها من امكانات الاتصال فى شبكات المكتبات والمعلومات داخل الوطن وخارجه ، وهى التى تعطى للمكتبة وجودها الحقيقى . وهناك نظام

متكامل من العمليات الفنية التى تجعل تلك المقتنيات فى متناول من يحتـــاج إليها فى أقل وقت وبأقل جهد . وهناك نظام آخر متكـــامل مـــن العمليـــات الادارية والمالية التى تحقق وتوجه وتنسق كل أجهزة المكتبة وامكانياتـــها ، ومقتنياتها وعملياتها ، لتحقيق الأهداف النهائية من أرشد الطرق وأيســرها . أما هذه الأهداف ، فهى فى الصورة الملموسة ، كل ما تقدمه المكتبـــة مـــن خدمات للقراء والباحثين ، التى تشبع كل منها حاجات ، تم التعـــرف عليـــها مـــن قبل فى مجتمع المكتبة ، على المستوى الفـــردى أو علـــى المســـتوى الاجتماعى أو عليهما معاً .

والحقيقة أن المكتبات بذلـــك التكويـــن المتكـــامل - فـــى عصرنـــا الحاضـــر، وبهذه الأهداف الوظيفية - تعد أقدر المؤسسات التـــى اتخذهـــا المجتمع المعاصر، لتيسير أوعية المعلومات ، بمختلف أنواعـــها ، وتعـــدد أشكالها ، وتنوع سبل استرجاعها والاستفادة منها ، للقراء والباحثين . ولـــن يستطيع الأفراد - فى عصرنا الحاضر ، مهما أوتوا من المال ومن العزيمة، أن يكتفوا بجهودهم الفردية فى هذا السبيل ، ولا أن يستغنوا عن الخدمـــات التى تقدمها لهم المكتبات ، وتيسر لهم أوسع الفرص وأعمقها ، للالتقاء بتلـــك الأوعية فى داخلها ، أو عن طريقها .

وبذلك فالمكتبات أداة مهمة من أدوات الحفاظ على تراث الانســـانية وعلى تطور الحضارة والفكر ، وهى الذاكرة الخارجية للانسان التى يخـــتزن فيها خبراته وتجاربه ، فيتلقاها الجيل التالى . . . وهكـــذا تـــزداد المعرفـــة وتكتسب المهارات ، ويسهم كل جيل فى حضارته ، بل ويستفيد كل جيل من خبرات من سبقوه ، فيبدأ من حيث انتهوا. وعن طريق تواصـــل الاجيـــال تتواصل الحضارات ، وما ذلك الا بفضـــل المكتبـــات عـــبر الحضـــارات الانســـانية منذ فجر التاريخ إلى وقتنا الحاضر .

الفصل الثانى
تخصص المكتبات والمعلومات
بين التخصصات الأكاديمية

ينبغى قبل تحديد هوية تخصص المكتبات والمعلومات . وبيان موقعه بين التخصصات الأخرى ، وقبل معرفة موقع تخصص المكتبات والمعلومات فى الخريطة الأكاديمية . والتعرف على موضوعه وفكره ، وقبل التعرف أيضا على مؤسساته وتسمياته - ينبغى قبل كل ذلك ، أن نتعرف على ماهية التخصصات الاكاديمية وأركان وجودها بصفة عامة ، وأن نتعرف على المعايير التى تحقق وتتحقق بها هوية أى تخصص سواء فى المجالات الانسانية ، أو الاجتماعية ، أو العلمية ، أو التطبيقية .

ماهية التخصصات الأكاديمية :

لكل تخصص من التخصصات الأكاديمية (الطب ، الفلك ، التربية ، علم النفس ، التاريخ ، الاقتصاد ، . . .) محاور تقوم عليها هويته ، وتحدد موقعه فى الخريطة العامة للتخصصات الأكاديمية ، كما تستبين بهذه المحاور خطوط الاتصال والانفصال بينه وبين غيره من التخصصات . هذه المحاور هى : موضوع التخصص ، وفكر التخصص ، ومؤسسات التخصص . وإذا كانت هذه هى المحاور الثلاثة الأساسية التى تقوم عليها هوية أى تخصص ، فإن هناك جانبين ينبغى عدم إغفالهما عند الحديث عن هوية التخصصات الأكاديمية . هذان الجانبان هما : تسمية التخصص ، ونظريات التخصص . سنتناول بالتعريف السريع الموجز كل محور من هذه

المحاور الرئيسية ، وكل جانب من الجوانب الثانوية ، لننطلق منها فى دراسة تطبيقية على تخصص المكتبات والمعلومات .

موضوع التخصص :

أول المحاور التى تقوم عليها هوية أى تخصص هو محور " الموضوع " . ما هو موضوع التخصص ؟ فالانسان – مثلا – وهو كيان واحد متكامل ، موضوع لتخصصات كثيرة من فئات مختلفة ومتنوعة ، منها : الانسانى ، الاجتماعى ، والعملى ، والتطبيقى . وذلك لا يعنى افتقاد التمييز الضرورى بين التخصصات ، فلكل منها مع الموضوع جانب أو مرتكز أو زاوية معينة ، تتعامل مع الموضوع من خلالها . فالطب – كتخصص – زاويته : الجانب الجسمى فى الانسان ، وعلم النفس زاويته : الجانب غير الجسمى فى الانسان ، وهكذا الأمر فى كل التخصصات . وهذا يقودنا إلى حقيقة واضحة هى تشابك الموضوعات وتداخلها ، الذى قد يؤدى فى النهاية إلى تشابك الهويات وتداخلها ، ومن ثم افتقاد التمييز المنشود بين التخصصات والعلوم . وسنحاول عند الحديث عن هذا المحور فى تخصص المكتبات والمعلومات ، أن نبين بوضوح حدود هذا التخصص ، ودرجة تشابكه وتداخله مع التخصصات الأخرى .

وتحديد موضوع التخصص ، هو أول المحاور وجودا وأهمها مكانة، بل هو حجر الزاوية الأمامى فى شخصية كل تخصص وهويته . وينبغى أن يكون هذا الموضوع واضحا أمام المتخصصين والدارسين لهذا التخصص، حتى لا تتوه الرؤية أمام أعينهم وتختلط عليهم الأمور ، ولا يستطيعون تحديد هوية تخصصهم بدقة ، خاصة إذا كان من التخصصات الحديثة نسبيا، كتخصص المكتبات والمعلومات .

وينبغى دائما عدم الخلط بين هذا المحور "الموضوع " والمحور الذى يليه " الفكر" ، وهو ما يتعلق بالبيانات والمعلومات والفكر المنظم المتكامل حول قضايا هذا "الموضوع" ومسائله . إذ من الطبيعى أن هذا المحور الثانى " الفكر " يأتى فى وجوده بعد المحور الأول "الموضوع " . كما أن هذا الوجود للمحور الثانى لا يحدث فجأة ولا مرة واحدة ، ولكنه ينمو تدريجيا ويأخذ فترة قصيرة أو طويلة من الزمن ، تظهر خلالها البيانات الأولية ، وتستكشف الحقائق الأعمق ، يتراكمان معا عبر هذه الفترة بمراحلها المتتالية، حتى يمكن أن يظهر فى الوقت الملائم هذا المحور الثانى **علما**، موضوعه هو ذلك المحور الأول بقضاياه ومسائله .

"المعمار" مثلا أو "الهندسة المعمارية" موجودة كموضوع منذ خلق الله هذا الكون . وقد احتاج الانسان منذ وجوده الأول إلى المأوى الذى يقيه قارس البرودة وقائظ الحرارة ، فلجأ إلى الكهوف والمغارات زمنا طويلا ، ثم ابتنى الأكواخ فى أشكالها البدائية منذ آلاف السنين . ولم تزل الأجيال المتعاقبة ترتقى بالأكواخ التى تبنيها ، فى مسيرة طويلة من المحاولات والأخطاء ، على حين يستبقى البناءون فى أذهانهم ، التجارب الناجحة التى يمارسونها أمام أبنائهم ومساعديهم ، وهؤلاء بدورهم يضيفون إليها ، ويورثونها لمن يخلفهم من الأحفاد والأتباع .

مثال آخر : "الفلك " أو "الطبيعة" كموضوع لتخصص ، موجودان منذ خلق الله هذا الكون ، وقد عايشهما الانسان منذ وجوده ، وبدأ يتعرف بطريقة بدائية على الكون حوله من فوقه . ولكننا نعلم جيدا أن "علم الفلك " و "علم الطبيعة " بمعناهما الحقيقى ، وكل منهما هو فكر التخصص ، لم يظهرا إلا فى وقت قريب جدا بالنسبة لوجود " الموضوع " الذى بدأ مع بداية

الكون . وبرغم هذه الأهمية البالغة لمحور الفكر ، فمن الطبيعى الا يكـــون هناك " فكر " دون وجود "موضوع" له .

نخلص من كل ذلك إلى أنه ينبغى أن يكون لكل تخصص " موضوع " يختص به . فالجانب الجسمي فى الانسان هو "موضوع " الطب ، والجانب النفسى فى الانسان هو "موضوع" علم النفس ، والجانب التعليمـــى التثقيفـــى للانسان هو "موضوع" التربية ، والبناء وما يتعلق به من موضوعـــات هـــو "موضوع" الهندسة المعمارية ، والتعرف على الكون وقوانينه هو "موضـــوع" الفيزياء . . . وهكذا . وإذا كان ينبغى أن يكون لكل تخصص "موضــــوع" ، فما هو موضوع تخصص المكتبات والمعلومات ؟ هذا ما سنتعرف عليه بعـد بيان بقية المحاور أو المعايير التى تحقق هوية كل تخصص .

فكر التخصص :

وقد نطلق عليه " علم التخصص " ولكى يكون هناك علـــم لابـــد أن يكون هناك "موضوع" لهذا العلم ، لأنه لا وجود لعلم بغير "موضوع" ، فنحن غالبا ما نستخدم كلمة "العلم" بديلا لكلمة "التخصص" ، فنقول "علم الفلـــك" أو "تخصص الفلك " بمعنى واحد . ومن هنا فإن لكلمـــة "علـــم" اســـتخدامين ، احدهما بديل لكلمة "فكر" أى للمحور الثاني وحده ، والآخر للمحاور الثلاثـــة معا ، وهى بهذا الاستخدام الأخير تساوى كلمة "تخصص" . ولهذا نفضـــل – فى هذه الدراسة – استخدام كلمة "فكر" للدلالة على البيانـــــات والمعلومـــات والفكر المنظم المتكامل حول قضايا "الموضوع" ومسائله ، بدلا من اســـتخدام كلمة "علم " حتى لا يلتبس الأمر على القارىء فى معناهـــا الأخـــير الـــذى تتساوى فيه فى المعنى مع كلمة "تخصص" .

وموضوع التخصص هو الذى يشكل فكره وقضاياه ومسائله ، تمامـــا كما يشكل مؤسساته ، كما سيتضح بعد قليل . وفكر أى تخصص وقضايـــــاه

ومسائله تتكون من خلال الممارسات والأعمال والمناشط التـي تقـوم بـها مؤسساته ، فى المؤتمرات ، والمجلات ، والتآليف ، والمعايير ، والأدوات ، والأخلاقيات ، وبذلك تتكون وتتضح شخصية التخصص .

ومعيار الولادة لمحور "الفكر" فى أى تخصص ، ليس هـو مجـرد الوجود لأفكار أو وجهات نظر أو تعليمات أو حتى كتابات من هـذا القبيـل حول "الموضوع" الذى يقوم عليه التخصص ، وإنما هـو الوجـود للفكـر المنطقى المتكامل المتجدد . وليس صحيحا ما قد يدخل فى الوهم ، ان تحقيق هذه المواصفات لا يمكن أن يتوافر الا فى العصر الحـاضر الـذى يتيـح بطبيعته الفرصة لانشاء "مؤسسات" التخصص ، وفى مقدمتـها الجمعيـات العلمية والمهنية ، ويتيح عقد المؤتمـرات والنـدوات واصـدار الدوريـات والمعايير ووضع المبادىء والاخلاقيات، وهى المؤشرات الأكيـدة للتكـامل والتجدد . فتخصص "اللغويات" فى التراث العربى مثلا حقق تلك المواصفات بصفة عامة منذ ألف سنة أو أكثر ، فكـانت هنـاك " مدرسـة البصرييـن" "ومدرسة الكوفيين " وغيرهما من المدارس الفكرية فى هـذا التخصـص ، وازدهرت ، فى اكنافها المذاهب والمناقشات والأخذ والـرد حـول قضايـا التخصص ومسائله لبضعة قرون متصلة . وتخصص "الفقه" فـى الـتراث الاسلامى ، حقق هو الآخر تلك المواصفات ، فكانت هناك "مدرسة الامـام الاعظم أبو حنيفة" ، "ومدرسة الامام مالك " ، "ومدرسة الامام الشـافعى " ، "ومدرسة الامام احمد بن حنبل " ، وغيرها من المدارس الاسلامية كمدرسـة ابن حزم . وقد ازدهرت فى تلك المدارس الفقهية المناقشات حـول قضايـا الفقه الاسلامى من عبادات ومعاملات، فمنهم من اهتـم بالقيـاس والـرأى، ومنهم من اهتم بظاهر الحديث ، وبذلك نستطيع القول أن ولادة "الفكـر " لأى "موضوع" قد لا تحتاج إلى مؤسسات بمفهومها فى العصر الحديث .

مؤسسات التخصص :

لا شك أن الوجود المستمر لفكر التخصص يتطلب وجـود المحـور الثالث ، وهو "المؤسسات" الأكاديمية ، والمهنية ، والميدانية . والمؤسسـات الأكاديمية التى قد تكون فى صيغة برنامج أو قسم أكاديمى أو معهد أو كلية ، هى التى توفر للمحور الثانى "الفكر" أجيالا متواصلة ، تحمـل هـذا الفكـر المنظم المتكامل وتتقدم معه إلى آفاق جديدة ، فيبقى ناميا حيا متجددا . كمـا أن "المؤسسات المهنية " فى صيغة جماعة أو جمعية أو نقابة أو اتحاد ، هـى التى ترعى ما قد يكون هناك من "مؤسسات ميدانية " سبقت ظهور الفكـر ، أو تطورت وتتطور بما يضيفه إليها . وهى أيضا التى تضـع بالتفـاعل أو التعاون مع الفئتين الآخريين من المؤسسات ، قواعد العمل وأدوات الممارسة فى "المؤسسات الميدانية" ، كما ترعى بالمشاركة معـهما الشـئون المهنيـة والعلمية لكل من ينتمى إلى التخصص فى مؤسساته الثـلاث. والمؤسسـات بأنواعها الثلاثة ، هى التى تضمـن للمحـور الثـانى "الفكـر" بخاصـة ، والتخصص كله بعامة ، البقاء والاستمرار والنمو وفتح الآفـاق الجديـدة ، وذلك بالانشاء والتنمية والرعاية والمحافظة على المؤتمـرات ، والمجـلات والتآليف، والمعايير ، والأدوات ، والأخلاقيات . . الخ .

وإذا أردنا أن نوضح المؤسسات "الميدانية ، والمهنية ، والأكاديميـة " فى تخصص الطب مثلا ، فإننا نرى أن المستشفى يمثل النوع الأول ، ونقابة الأطباء، أو الجمعيات العلمية ، تمثل النوع الثانى ، وكلية الطب تمثل النـوع الثالث . وفى تخصص التربية ، نرى أن المدارس تمثل النوع الأول ، ونقابة المعلمين أو الجمعيات العلمية فى التربية وفروعها تمثل النوع الثانى ، أمـا النوع الثالث فتمثله كليات التربية المنتشرة داخل الجامعات . وإذا أردنـا أن نوضح أنواع تلك المؤسسات فى تخصصنا ، فسنرى أن المكتبات بأنواعـها

المختلفة من عامة ومدرسية ، وجامعية ، ومتخصصة ، وعلى رأسها المكتبة الوطنية تمثل المؤسسات الميدانية . وجمعيات المكتبات والمعلومات تمثل المؤسسات المهنية ، أما المؤسسات الأكاديمية فتتمثل فى أقسام المكتبات والمعلومات ومدارسها المنتشرة داخل الجامعات . وتلك المؤسسات ، التى تختص بالمكتبات والمعلومات كتخصص ، لها حديث مطول فى فصول الكتاب التالية .

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن المؤسسات الميدانية للتخصص قد تأخذ مكانها فى الواقع الخارجى ، قبل اكتمال الوجود للمحور الثانى وهو الفكر المنطقى المتكامل . وهى بذلك امتداد خارجى لموضوع التخصص . وينبغى أن نتعامل معها هنا باعتبارها داخله ضمن المحور الأول " الموضوع" فمن المؤكد ، مثلا ، أن بعض العصور القديمة والعصور الوسطى قد شهدت إنشاء المدارس ، قبل أن يكتمل لتخصص التربية مقوماته العلمية والفكرية فى العصور الحديثة . ومعنى ذلك أن تلك المدارس القديمة كانت ضمن الموضوعات التى تجمعت حولها البيانات والمعلومات ، التى نمت ونضجت وأصبحت المحور الثانى فى تخصص التربية ، كما أن المدارس الحالية هى الوجود الجارى المستمر للموضوع فى هذا التخصص .

ومن الطبيعى لكل تخصص ، بعد ولادته وتطوره ، أن تتسع آفاقه ، وأن تتنوع مؤسساته الميدانية بما يتلائم مع هذه الآفاق ، وأن يكتسب بذلك الاتساع وهذا التنوع قيمته فى الحياة الانسانية ، ويأخذ موقفه البارز فى الخريطة الأكاديمية للتخصصات ، وهذا هو الذى يحدث لتخصص المكتبات والمعلومات بدرجة ما ، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين . وهو ما سنبحثه فى دراستنا التطبيقية لهذه المحاور أو المعايير فى تخصص المكتبات والمعلومات ، بعد أن نلم إلمامة سريعة بجانبين مهمين فى

هوية التخصصات الأكاديمية ، هما : " تسمية التخصص" ، و "نظريات التخصص " .

تسمية التخصص :

لعل خير ما يميز العلوم والتخصصات بعضها من بعض هو موضوعاتها، كما أن التسمية الدقيقة لأعلى علم أو تخصص ، هى تلك الكلمة أو التعبيرة التى ترتبط بموضوعه ارتباطا تطابقيا محددا . وقد يأتى هذا الارتباط بأخذ الكلمة التى تدل على الموضوع ، فتأخذ مكانها فى تسمية التخصص أو العلم ، فتقول مثلا : "علم الفلك " ، أو "علم الفيزياء" ، أو "علم الاجتماع" . . . الخ . وقد يأتى هذا الارتباط بأخذ الكلمة التى تدل على هدف التخصص وغايته ، فتوضع فى تسميته، كما نقول : "تخصص الطب " أو "تخصص التربية " . . . الخ .

فإذا كانت الكلمة المرتبطة بالموضوع أو الهدف غير دقيقة ، أو لا تدل عليه دلالة مطابقية ، أو كانت تدل عليه وعلى غيره ، فإنها لا تستطيع تأدية وظيفة التسمية الناجحة . وينبغى فى هذه الحالة أن يستبدل بها غيرها ، أو تدعيمها بكلمة أخرى ترتبط بالموضوع أو الهدف ارتباطا دقيقا محكما . وبهذه المناسبة ، فإن كلمة : "المعلومات : Information فى استخداماتها المعاصرة ، أصبحت لا ترتبط ارتباطا محكما بموضوع واضح محدد ، ومن أجل ذلك لا تصلح وحدها تسمية لعلم حقيقى . وسيأتى ذلك تفصيلا فى مكانه بهذه الدراسة .

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن التخصصات العريقة فى الحياة الأكاديمية، ثابتة مستقرة في التسمية الامامية لكل منها برغم ما عرفته وما تعرفه حتى الآن من التطورات المتلاحقة ، فى القضايا والمسائل التى تعالجها، وفى النظريات والمدارس التى تعمل تحت مظلاتها . أما

التخصصات التى ولدت متأخرة ، أو التى غفل أصحابها عن تحديد هويتـــها وعلاقتها بالتخصصات القريبة منها ، فإنها قد تجرى وراء الجديد البراق من التسميات ، ثم سرعان ما تستبدل به غيرها بعد عقدين أو ثلاثة . وهى بذلـك تخلع عن نفسها ثوب الاكاديمية بما فيه من الثقة والوقار ، وترتـــدى أقنعـــة السياسة أو المعاصرة زيفا وتقلبا .

وإذا كان محور " التسمية " فى التخصصات الثابتة ، مثل الفلســفة ، والطب ، والقانون ، والتاريخ ، . . . وغيرها ، قد بدأ فى ماضيها المبكـــر بصورة فطرية طبيعية فربطها بموضوع التخصص أو هدفه ، فقـــد جـــرى الأمر بين أصحابها وابنائها على استخدام تسمياتهم سهلة ميسرة ، لا لبـــس فيها ولا غموض ولا تساؤلات ، حتى مع إتساعها وتفرعها وتمثيلها المستقل فى المؤسسات الأكاديمية كالطب ، بأقسام قد تعد بالعشرات . ولكن الأمر فى محور " التسميات " والمصطلحات الأساسية بعض التخصصـــات التـــى لـــم تتأخر ولاتها فقط ، وإنما تأخر نضجها أيضا كتخصصنا إلى منتصف القـــرن العشرين، وقد سبق بيان ذلك، فإنها تشغل نفسها دائما أو أحيانا كثيرة علـــى أقل تقدير بالتسمية الذاتية للتخصص، وبالمصطلحات الإمامية وبـــالمفردات والشعارات العامة له . . بل قد يصبح ذلك عند بعض من ينتمون اليـــها أو يدعون هذا الانتماء ، قلقا وحيرة ، فينفقون فى ابتداعها واستبدالها وتغييرهـــا والدعاية لها أكثر مما ينفقونه فى تـــأصيل التخصـــص وتثبيـــت مقولاتـــه والانطلاق به إلى آفاق جديدة واقعا وحقيقة . ولتخصصنا فى ذلـــك قصـــة طويلة سترد فى مكانها من هذه الدراسة .

نظريات التخصص :

يحدث فى كثير من التخصصات ، فى نطاق الربط بيـــن المحـــور الأول "الموضوع " والمحور الثانى "الفكر" على أيدى الشخصيات القياديـــة ،

أن يضع بعضهم تصورا معينا بعد كثير من الملاحظات والفروض المرحلية، بحيث لا يستطيع فقط بهذا التصور أن يحدد القضايا والمسائل الداخلة في التخصص ، ولكنه يتخذ هذا التصور أيضا للتفسير أو التنبؤ كذلك . ويصبح ذلك التصور الاطارى بالنسبة لأصحاب التخصص مرجعا أو مظلة أساسية ، ينطلقون منها ويعودون إليها ، وهم يبحثون تلك القضايا وهذه المسائل . وهو بهذا الشمول والصدق يستحق أن نطلق عليه "نظرية " التخصص ، مثل " النظرية الاجتماعية " فى علم الاجتماع . بل إن هذه النظرية قد تتحول إلى "مدرسة " داخل التخصص، تبقى فيه وينمو بها ، أو تصلح جزءا من تاريخ الماضى ، بمقدار ما تحققه أو تفشل فيه من الاتساق الداخلى والتوافق الخارجى والاقتناع بها من جانب أبناء التخصص والباحثين فيه .

فى علم الاجتماع وفى علم النفس وفى غيرهما من العلوم الانسانية والاجتماعية ، وفى العلوم البحتة والتطبيقية كذلك ، قد لا نجد نظرية واحدة للتخصص كله ، وإنما نجد نظريتين أو أكثر له كله ، أو لجوانب معينة فيه ، تتابعت واحدة بعد الأخرى أو تزامنت فى وقت واحد على أيدى قياداته المتتالية أو المتعاصرة . ويكفى فى علم الاجتماع مثلا أن نقارن بين ما يقوله "أوجيست كونت " و " دور كايم " الفرنسيان ، و "هربرت سبنسر " الانجليزى، وكل منهم له فكره ومنطقه الخاص فى النظرية الاجتماعية .

وإذا كانت "النظرية" فى الماهية الأكاديمية للتخصصات هى مرحلة اكثر نضجا وأعلى درجة فى استكمال الشخصية الأكاديمية لأى تخصص ، فإنها تساعد أيضا فى فض الاشتباك وتعيين الحدود بينه وبين التخصصات الأخرى القريبة من مواقعه . وهذا الاشتباك هو الذى أصبح فى الوقت الراهن، كما عرفنا فى بداية الدراسة ، المصدر الأكبر للتساؤلات المتزايدة حول هوية أى تخصص وموقعه فى الخريطة الأكاديمية .

هل لتخصص المكتبات والمعلومات نظرية أو نظريات ؟ ما هى حدود هذا التخصص داخل الخريطة الأكاديمية ؟ وهل تتشابك علومه وتتداخل تخصصاته الفرعية مع التخصصات الأخرى ؟ ماذا نجد لو طبقنا تلك المعايير أو المحاور سواء كانت رئيسية أو فرعية : "الموضوع ، والفكر، والمؤسسات، والتسمية ، والنظرية ، " التى تقوم عليها هوية أى تخصص ؟ وبعد ذلك ، ما هو الجانب أو المرتكز أو الزاوية الدقيقة التى يتعامل معها "موضوع التخصص" ؟ هذا ما سنتناوله بإيجاز فى الجزئية التالية من هذه الدراسة .

تخصص المكتبات والمعلومات :

سنتناول فى هذه الجزئية خمسة محاور رئيسية ، هى : موضوع التخصص ، وفكر التخصص ، ومؤسسات التخصص ، ثم تسمية التخصص، وأخيرا نظرية التخصص إن كان هناك ثمة نظرية . وسيكون المنهج فى هذه الدراسة هو تطبيق المعايير التى تناولناها فى الجزئية السابقة عن "ماهية التخصصات الأكاديمية " وهى المعايير التى تتحقق بها هوية العشرات من التخصصات الانسانية والاجتماعية والعلمية والتطبيقية ، وذلك منذ مطالع العصر الحديث حتى الوقت الحاضر .

"الموضوع" فى تخصص المكتبات والمعلومات :

لتخصص المكتبات والمعلومات ، وكذلك كل التخصصات الأخرى تقريبا، جانبان ينبغى التمييز بينهما ، على الرغم من عمق الصلة التى تربط أحدهم بالآخر . أولهما الجانب الميدانى ، الموجود فى واقع الحياة ، وثانيهما الجانب الأكاديمى ، الذى يتمثل فى قضاياه ومسائله ، ومناقشات المتخصصين وكتاباتهم فى هذه المسائل وتلك القضايا . ومع أن العلاقة بين

الجانبين ، تبدو كعلاقة الوجهين فى قطعة النقود ، فنحن نلاحظ أن الجانب الميدانى لأى تخصص ، قد يسبق وجوده الأكاديمى بمئات السنين أو أكثر .

وكذلك الأمر فى تخصص المكتبات والمعلومات ، فقد عرف الانسان أوعية المعلومات ، فى شكلها البدائى من الحجارة والألواح الطينية ، يوم عرف النقش والكتابة ، منذ بضعة آلاف من السنين . ثم ما لبث أن جمع هذه الأوعية للاستفادة منها فى المكتبات المبكرة الأولى ، بأرض الفراعنة والآشوريين والإغريق ، وغيرها من مواطن الحضارات القديمة . كما قام فى الوقت نفسه ، بضبط المقتنيات من الأوعية فى تلك المكتبات ، وبالضبط لأى مجموعة من الأوعية المترابطة فى سياقات أخرى غير الاقتناء ، كأن تكون أعمال شخص معين مثلا .

أما الجانب الأكاديمى ، لحصر هذه الأوعية وضبطها ، وكذلك لاقتنائها وتنظيمها الفنى بالأسلوب الحديث فى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات ، فقد بدأ على استحياء فى أثناء القرن التاسع عشر ، على أيدى المسئولين فى الجمعيات المهنية ، كجمعية المكتبات فى بريطانيا ، والجمعية الأمريكية للمكتبات. وفى مطلع القرن العشرين وأواخره ، انتقل ، فى كل بلاد العالم تقريبا، إلى المعاهد والجامعات ، بكلياتها وأقسامها الأكاديمية ، التى تمنح فيها درجة البكالوريوس أو الليسانس أو الدبلوم ، فى بعض البلاد المتقدمة واكثر البلاد النامية ، أو درجة الماجستير والدكتوراه وحدهما ، فى قليل من البلاد المتقدمة .

وأياً كان الأمر فى شأن العلاقة بين الجانب الميدانى العملى ، والجانب الأكاديمى العلمى لتخصص المكتبات والمعلومات ، فلابد أن يحدد بمنتهى الدقة والوضوح "الموضوع" الذى يتعامل معها فى الجانبين العملى والعلمى ، وأن ترسم الحدود التى تصل أو تفصل ، بين موضوعه الذى

يتعامل معه ، والموضوعات التى تتعامل معـها التخصصـات الأخـرى ، ولاسيما إذا كانت هناك شبهات قوية لتداخل الموضوعات وتشابكها . ولقـد أصبح فض الاشتباك بين تخصص المكتبات والمعلومات وبين التخصصـات الأخرى قضية القضايا ومشكلة المشكلات لأسباب كثيرة :

***أولها** أن الجانب الأكاديمى للتخصص ، قد تأخر ظهوره كثـيرا ، ودخل إلى الحرم الجامعى متأخرا عن غيره عشرات السنين ، بل إن دخولـه كان إلى عهد قريب موضوع أخذ ورد ، ليس فى البلاد الناميـة وحدهـا ، وإنما فى بعض البلاد المتقدمة كذلك .

***ثانيها** أن الجانب الاطارى الأوسع للتخصص ، وهو "المعلومات" ، قد أصبح فى السنوات الأخيرة موضع اهتمام كبير. وإذ كان لهذا الاهتمـام آثاره الايجابية ، فقد صحبها بعض الجوانب السلبية كذلك ، بسـبب الخلـط الكثير الذى جاء نتيجة مباشرة وغير مباشرة لكثرة الحديث عن المعلومـات ، من جانب أفراد وجماعات تعرف عن هذه القضية أقل بكثير مما تجهله .

***ثالثها** أن جانب النواة الارتكازية للتخصص ، وهو المكتبات ، قـد ارتبط فى أكثر الأذهان ، عند أصحاب التخصصات الأخرى ، ولاسيما فـى البلاد النامية ، بأوضاع رجعية معزولة ، وممارسـات جـامدة متقوقعـة ، تحجزه فى نظرهم بعيدا عن حلبة التخصصات الأكاديميـة فـى أوضاعـها المتطورة .

***رابعها** أن الاشتباك فى الموضوع بالنسبة للتخصصات الأخـرى ، غالبا ما يكون ثنائيا أو ثلاثيا أو رباعيا . أما بالنسبة لتخصـص المكتبـات والمعلومات ، فإنه اشتباك كلى مع جميع التخصصات الأخرى ، باعتبـار أن الحصائل الأكاديمة لكل التخصصات ، تتمثل فى أوعية المعلومات ومقتنيـات المكتبات ، وهى الموضوع الذى يتعامل معه هذا التخصص .

لذلك ، فإن تحديد الموضوع الذى يتعامل معه تخصص المكتبات والمعلومات ، ورسم الحدود التى تصل وتفصل بين موضوعه وموضوعات التخصصات الأخرى ، يعتبر قضية عامة فى الحياة المهنية والأكاديمية ، وليس قضية مقصورة على تخصص المكتبات والمعلومات . والمقصود بالمعلومات ، وهى الجانب الاطارى الأوسع للتخصص ، كل ما يجرى فى تفكير الانسان أو يخطر بمشاعره ، حين يتجسد فى وسيط خارجى : مخطوطا، أو مطبوعا ، أو مصغرا ، أو مسموعا ، أو مرئيا ، أو ممغنطا أو مليزرا . فعنصر الوعائية هو المرتكز الأساسى فى هذا التعريف الاجرائى، باعتبار أن الصورة الذهنية للمعلومات ، وحدها أو مع الصورة النطقية ، دون هذا التجسيد ، تكون خارجة عن موضوع هذا التخصص ، برغم الصلة الوثيقة التى تربطها به ، لانها موضوعات لتخصصات أخرى شقيقة أو مجاورة .

ومن هنا ، فإن "الموضوع" الذى يتعامل معه تخصصنا هو : "أوعية المعلومات " التى يمكن أن نسميها "الذاكرة الخارجية " للانسانية . أما "الذاكرة الداخلية " للفرد ، فلها أهميتها الكبيرة ، وهى موضوع أساسى أو إضافى لتخصصات أخرى ، كاللغة ، وعلم النفس ، والفلسفة ، والتربية ، ولكنها لا تدخل بصورة مباشرة مقصودة فى موضوعنا . أما بالنسبة لأوعية المعلومات، وهى "الذاكرة الخارجية ، فهناك ثلاثة محاور للمتعامل معها " يحسن بالقارىء أن يراجع الجزئية الخاصة بـ " النظرية فى تخصص المكتبات والمعلومات ، فى ص ٤٤-٥٠ من هذا الفصل" :

*أولها محور البحث والتأليف (الخبرة والمحتوى) وهو الجانب الفكرى الذى يتولاه أصحاب التخصصات كل فى مجاله ، بقطاعات المعرفة: الانسانية ، والاجتماعية ، والعلمية ، والتطبيقية ، بما فيها تخصص المكتبات

والمعلومات نفسه . فالبيانات والمعلومات التى نقرؤها فى الأوعية التقليدية ، أو ننصت إليها فى المسموعات ونشاهدها فى المرئيات ، أو نتعامل معها من خلال الممغنطات والمليزرات - كل ذلك هو فى البداية خبرات وتجارب تناولتها القدرات الذاتية لأصحابها ، من أهل الفن والشعر والأدباء والباحثين فى كل جوانب العلم والمعرفة .

ومعنى ذلك أن هذا الجانب "الخبرة والمحتوى" وهو بالضرورة مرحلة الحمل قبل أن تبرز إلى الوجود أوعية المعلومات ، هو أيضا الموقع الفريد الذى تلتقى فيه جميع التخصصات من الآداب والعلوم والفنون ، لأن هذه الخبرات والمحتويات هى العطاء الذى يقدمه أصحاب تلك التخصصات، كل منهم فى الموضوع الذى يتناوله حسب علمه وفنه وتخصصه . ولا ينبغى أن ننسى قبل ترك هذا الجانب الأول إلى ما بعده ، أن هناك تخصصات معينة كالمنطق الحديث، ومناهج البحث ، والفلسفة ، وعلم النفس، والاعلام ، تتعامل مع المعلومات فى هذا الجانب - بالاضافة إلى ما سبق - باعتبارها الموضوع الذى تأخذ منه القضايا التى تبحثها والمسائل التى تدرسها ، كما يأخذ الطب مثلا قضاياه ومسائله من الجانب الجسمى فى الانسان ، وهى بهذا الاعتبار ذات علاقة مزدوجة مع هذا الجانب الأول للمعلومات .

*__ثانيها__ محور الاخراج والنشر (التصنيع والتوزيع) لأوعية المعلومات ، وهو الجانب المادى التكنولوجى ، الذى تتولاه مجموعة من المهن والمؤسسات والصناعات ، حسب طبيعة الوسائط المادية للأوعية ، تقليدية كالمخطوطات والمطبوعات ، أو غير تقليدية كالممغنطات والمليزرات. وقد كان هذا الجانب ملتحما تماما مع الجانب الأول ، خلال البدايات البعيدة فى أعماق التاريخ عند النشأة الأولى لأوعية المعلومات . فقد

كانت الخبرات والمحتويات بدائية ساذجة ، يمارسها فى التجمعات البشرية الأولى أفراد قليلون من الكهنة والعرافين . وكانوا هم أيضا الذين يسجلون تلك الخبرات والمحتويات ، على الوسائط قبل التقليدية ، من الحجارة والطين والنبات وعظام الحيوانات وجلودها . وكان التسجيل يتم بنسخة واحدة من كل وعاء فى معظم الحالات ، ليس فقط للصعوبات النسبية فى ذلك التسجيل البدائى ، ولكن أهم من ذلك لقلة عدد المستفيدين من تلك الأوعية ، فى تلك الأزمان البعيدة ؛ فقد أراد أصحاب تلك الخبرات ومنتجو أوعيتها ، أن يكون أمرها محصورا فى أبنائهم من بعدهم ، حتى كانوا يختزنون تلك الأوعية فى منازلهم ومؤسساتهم الخاصة ، بعيدا عن أعين الآخرين ومتناول أيديهم .

ولكن الأمور تطورت فى أوعية المعلومات بالنسبة لهذا الجانب الثانى، بزوايا متتالية تبلغ فى مجموعها ٣٦٠ درجة كاملة . فلم يستقل فقط هذا الجانب (التصنيع والتوزيع) عن الجانب الأول (الخبرة والمحتوى) ولكنه أصبح مجالا كبيرا للكثير من العمليات الفنية والمهنية ، ومن الصناعات المتتالية والمتوازنة ، التى تضم فيما تضم : الاختراع والتصنيع لوسائط الكتابة والتسجيل ، من الخط والنقش والطباعة والمغنطة والتلم والتحسيب والليزرة ، والاخراج الفنى للأوعية . . . الخ . ويضاف إلى ما سبق قواعد الاتفاق مع الكتاب والمؤلفين ، والتعرف على احتياجات السوق ، من نوعيات الأوعية وأشكالها وكمياتها ، وتقدير التكاليف واحتمالات الربح والخسارة ، والتخطيط لمتطلبات الدعاية والنقل والبث والارسال والتوزيع ..الخ . وترتبط بتلك العمليات والصناعات مجموعة من المهن الأساسية فى الوقت الراهن ، يأتى فى مقدمتها : الطباعة ، والنشر ، والتجارة فيهما ، واستثمار التكنولجيات من أجلهما .

بل إن هذا الجانب الثانى ، أصبح كغيره من المرافق فى حياة البشـر فى الوقت الحاضر – كعيادات الأطباء ومراكز الشرطة ومحـلات التجـارة وبنوك الأموال . . – الخ لا يكتفى فى نظام الاتصال الضرورى لأعمالـه ، بقنوات البريد والبرق والهاتف التقليدية ، ولكنه أدخـل تدريجيـا القنـوات والوسائل الأحدث فى الاتصال عن بعد ، التى تنقـل الصـوت والصـورة. والبيانات معا أو منفصلة ، بواسطة "الألياف الزجاجية " "Optical Fibers" والأقمار الصناعية والموجات الدقيقة عبر مسافات تبلـغ مئـات الأميـال . وهكذا استطاع جانب "التصنيع والتوزيع " بهذه التكنولوجيا أن ينقل محتويات الأوعية إلى مواقع أخرى بعيدة ، أو يعد نسخا أخرى منها ، والوعاء الأصل أو النسخة الأولى موجودة فى موقعها لم تنتقل .

ولا ينبغى أن ننسى قبل مغادرة هذا الجانب "التصنيع والتوزيع" إلـى ما بعده ، أن هناك تخصصات معينة فى الفنون التطبيقية ، وفى تخصصـات الاقتصاد، والتجارة وهندسة التصنيع ، وهندسة الاتصالات ، تتعـامل مـع المعلومات فى هذا الجانب الثانى باعتبارها "الموضوع " الـذى تـأخذ منـه القضايا التى تبحثها والمسائل التى تدرسها ، كما يأخذ علم الاجتمـاع مثـلا قضاياه ومسائله من كل أنماط العلاقات التى تربط بنى الانسان . ومثل هـذه التخصصات ذات علاقة مزدوجة مع هذا الجانب الثانى .

* **ثالثهما** محور الحصر والاستفادة (الضبط والاستخدام) ، ضبـط واستخدام هذه الأوعية وهو الجانب الببليوجرافى بالمفهوم الأوسـع ، الـذى يتولاه الببليوجرافيون ورجال المكتبات ومراكز المعلومات فـى مؤسسـاتهم الميدانية للضبط والاستخدام . ولهذا الجانب كما يتضح من تسميته اتجاهـان فى العمل يكمل كل منهما الآخر ، ويلتقيا معا فى كثـير مـن المؤسسـات الميدانية . أولهما "الضبط" الوعائى ، الذى قد يعنى ضبط الأوعيـة نفسـها

سواء أكان "ببليوجرافيا " أو "أرشيفيا" ، كما أنه ينبغى أن يعنى أيضا ضبط المحتويات فى الوعاء ، بإحدى الطريقتين الآتيتين ، أو بهما معا :

أ - تنظيم المحتويات فى داخل الوعاء ، بحيث يمكن استرجاع أى منها فى أقل وقت ممكن عند الحاجة حسب الطلب . وهذا التنظيم هو الذى يتم فعلا فى الأوعية المرجعية ، من المعاجم اللغوية ودوائر المعارف والأدلة . . الخ .

ب - تكشيف الجزيئات الدقيقة لمحتويات الوعاء بمفرداتها وكلماتها فى النص ، أو بالمفاهيم والأفكار ، وهو ما يعرف بالتكشيف غير الببليوجرافى ، ويدخل فيه كشافات الأسماء للأشخاص والأماكن . . . الخ .

وقد تطور " الضبط الوعائى " سواء أكان للأوعية نفسها أم لمحتوياتها عبر العصور ، وتدخله فى الوقت الحاضر أحدث التكنولوجيات ، فيقوم فيها الحاسوب مثلا بدور معين برغم أنه ليس الجوهرى الأساسى ، إلا أنه يتخطى كثيرا من العقبات ويحقق انجازات قد يصعب تحقيقها بدونه .

أما الاتجاه الثانى فى محور "الضبط والاستفادة " فهو "الاستخدام " أو الاستفادة من أوعية المعلومات فى مؤسسات خاصة بذلك ، وهى "المؤسسات الميدانية " التى عرفتها الانسانية عبر آلاف السنين ، فى الحضارات الفرعونية والآشورية والاغريقية والرومانية والاسلامية والغربية الحديثة . وقد حملت هذه المؤسسات خلال تلك العصور تسميات مختلفة فى كل اللغات، مع بقاء الهدف الأساسى لها كما هو ، أى : "الاستخدام " . فى اللغة العربية . مثلا نجد من التسميات المتوالية : بيت العلم ، دار الحكمة ، خزانة الكتب ، دار الكتب ، مركز التوثيق ، مركز المعلومات .

ومهما يكن الأمر بالنسبة لتعددها وتنوعها وتطورها والتغيير فى تسمياتها، فإن "المؤسسة الاستخدامية " ايا كانت تقوم على خمسة أركان (١)

جمهور معين من القراء أو الباحثين لهم حاجاتهم القرائية أو البحثية ، التى قد تتفاوت من مؤسسة إلى أخرى . (٢) اختيار واقتناء لأوعية المعلومات التى تستجيب أحسن ما تكون الاستجابة لتلك الحاجات التى يتم التحقق منها ، أيا كانت النوعية من أوعية المعلومات التى تحقق ذلك . (٣) تنظيم فنى "ضبط اقتنائى" لتلك الأوعية داخل المؤسسة ، بما يحقق التلاؤم بين طبيعة الأوعية وحاجات المستفيدين (٤) خدمة واعية للأفراد وللجماعات من جمهور المؤسسة باسترجاع الأوعية أو محتوياتها لهم من خلال نظم الضبط فيها "ضبط الأوعية وضبط المحتويات" . (٥) إدارة وتدبير للامكانات المادية من المباني والأثاث والأجهزة، وللامكانات والمهارات البشرية العارفة بأصول التخصص فى هذه المهنة وفى ممارساته المتطورة ، مع التطبيق الأمثل لمعيار "التكلفة /الكفاءة : Cost /Effect (راجع الفصل الخاص بمؤسسات التخصص وتكويناتها قديما وحديثا ص ١٢٧-١٥٥) .

وموضوع تخصص المكتبات والمعلومات هو المحور الثالث "الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات ومحتواها ، واختزانها فى المؤسسات الاستخدامية: المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات خدمة للقراء وللباحثين . وهكذا يتبين لنا بعد تطبيق المعيار الأول "الموضوع" للماهية الاكاديمية على تخصص المكتبات والمعلومات ، وهو أول المعايير وأهمها وحجر الزاوية الإمامى فى شخصية كل تخصص وهويته ، أن لتخصصنا موضوعه بالمعنى العلمى الأكاديمى ، الذى لا يشاركه فيه أى تخصص آخر ، وأنه بذلك الموضوع المتميز يحتل مكانه غير المذكور فى الخريطة الأكاديمية للتخصصات.

"الفكر" فى تخصص المكتبات والمعلومات :

نستطيع القول أن فكر تخصص المكتبات والمعلومات – بمفهومه الحديث– قد بدأ مع بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وذلك حينما اجتمع اكثر من مائة متخصص فى هذا المجال فى فيلادلفيا أثناء الاحتفال بالعيد المئوى لانشاء الولايات المتحدة الأمريكية ، للتوقيع على وثيقة الانشاء لأقدم الجمعيات المهنية فى هذا التخصص ، والباقية حتى الآن ، واكثرها اتباعا ، وأقواها نفوذا ، وهى "الجمعية الأمريكية للمكتبات : جام : ALA" . وكان أول الموقعين هو "ميليفل لويس ديوى " M.L. Dewey " الذى لعب الدور الأكبر فى اقناع زملائه بهذا المشروع ، وبقى صاحب النفوذ فيها لثلاثة عقود متتالية ، قبل موته عام ١٩٣١ عن ثمانين عاما .

قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر كانت الممارسات والخبرات ووجهات النظر والتطلعات فى مجال الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات، كثيرة ومتنوعة ومتجددة من جانب أفراد كثيرين فى الحضارة الغربية بعامة، ولكنها كانت، أشبه بمنابع مياه معزول بعضها عن بعض، تتساوى الزيادة فى مصادرها الطبيعية مع المقادير التى تتبخر منها . فلما التقى أصحاب تلك الممارسات والخبرات ووجهات النظر والتطلعات ، وكانت التقاؤهم قدرا محتوما ينتظر أقرب فرصة ملائمة ، تحولت المنابع المعزولة إلى نهر تتحرك مياهه بطيئة أول الأمر ، ثم تزايدت مقاديرها وسرعتها وتدفقت بقوة الدفع الذاتى ، وبالإضافات المتزايدة من المنابع الجديدة ، ثم فى رعاية المؤسسات المهنية والاكاديمية التى توالى ظهورها وعطاؤها ، مما سنتعرف عليها بعد قليل فى هذه الدراسة .

ليس معنى ذلك أن الربع الأخير من القرن التاسع عشر هو الحد الفاصل لولادة فكر المكتبات والمعلومات نتيجة وجود جمعية مهنية مستمرة

الوجود ترعى الأفكار والخبرات والتجارب ، يستطيع المتخصصون من خلالها تنمية هذا المجال وتطويره والاحتفاظ به حيا متجددا - بل سبق ذلك مرحلة المخاض منذ عصر النهضة ، حينما ظهرت الطباعة فى أوربا ، ثم ازدهرت وصدرت الأوعية بمئات النسخ أول مرة ، ثم بالآلاف وعشرات الآلاف ومئاتها فيما بعد . ولم تعد المكتبات ، وهى مؤسسات الاستخدام لتلك الأوعية ، مقصورة على طبقة العلماء أو وجوه المجتمع وحدهم كما كانت فى الماضى ، ولكنها أنشئت فى كل المواقع من المدن الكبرى والقرى الصغيرة . بل لقد أصبح الاستخدام لتلك الأوعية فى هذه المكتبات أحد الحقوق الدستورية لكل مواطن ، كحرية الرأى والعقيدة والمذهب ولا سيما بعد أن انكمشت الأمية أو زالت تماما فى تلك المجتمعات الغربية .

وقبل ذلك بكثير عرفت الانسانية ضبط واستخدام الأوعية التى انتجتها الحضارات المتعاقبة ، فالحضارات الماضية من الفرعونية والشرقية والإغريقية والرومانية قبل الميلاد ، حتى الاسلامية ، والغربية فى العصور الوسطى . . . قامت على الاستخدام المستمر لأجيال متتابعة من أوعية المعلومات ، ولولا ذلك الاستخدام لما قامت لأى منها قائمة . كما تتابع خلال تلك العصور رجال مشهود لهم بالكفاءة والانجاز ، قاموا بأعمال معروفة تاريخيا لضبط تلك الأوعية ، وقد بقى لنا كثير من أعمالهم الببليوجرافية حتى الوقت الحاضر ، بعد أن مضى على بعضها حوالى ألف سنة كعمل "ابن النديم" ، أو ضعفها كبعض الأعمال اليونانية والرومانية القديمة .

وكانت هناك مؤسسات خلد التاريخ أسماءها ، لحرصها على اقتناء تلك الاوعيه وإتاحتها للاستخدام من جانب العلماء والباحثين . وإذا كان كثيرا من تلك المؤسسات الاستخدامية قد زالت ولم يعد لها وجود حى ، فقد بقى من وصفها والحديث عنها فى المراجع التاريخية المعاصرة لها - كمكتبة

الإسكندرية – ما يؤكد لنا عنايتها بوظائف الضبط والاستخدام ، كما كشفت الحفريات الاثرية عن بقاياها التى تؤكد ذلك أيضا ، مثل مكتبة "آشور بنى بال " فى الحفريات الآشورية بالعراق .

أما إذا أخذنا جانب الضبط غير الببليوجرافى لمحتويات الأوعية ، فهناك مئات ومئات من الأوعية المرجعية بأنواعها الأساسية ، كمعجمات اللغة والتراجم وموسوعات الآداب والعلوم والفنون، وضعت قبل القرن التاسع عشر فى الألف الأولى للميلاد بالعربية وما سبقها من لغات ، وفى المئات الأولى قبل الطباعة وبعدها فى طفولتها الأولى. وقد بقى لنا العدد الأكبر من تلك المعجمات والموسوعات، يشهد بما كان يمارسه أصحاب هذه المؤلفات المرجعية من التنظيم الوظيفى لمحتوياتها، الذى يسمح باستخراج أو استرجاع المعلومة المطلوبة فى أسرع وقت ممكن، برغم أنها كانت تخلو من الكشافات غير الببليوجرافية، وهى التى عرفها المؤلفون وازدهرت خلال الفترة الناضجة للطباعة .

عودة إلى "الفكر " فى تخصص المكتبات والمعلومات بغض النظر عن الناحية التاريخية . ليس من الممكن أن نعرض كل الثمرات التى اضافها هذا المحور إلى تخصص المكتبات والمعلومات ، فمكان ذلك المؤلفات المتخصصة، وهى الآن بحمد الله كثيرة ومتوفرة ، وإنما سنكتفى بمؤشرين موجزين لكل منهما دلالته الواضحة على قيام محور الفكر فى تخصص المكتبات والمعلومات . وقد كانت فى كل منهما مع الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

وفى عام ١٨٧٣ وضع "ديوى" خطته العشرية للتصنيف ، ولكنه لم ينشر الطبعة الأولى من هذه الخطة المشهورة إلا عام ١٨٧٦ ، وكانت الجداول فى تلك الطبعة تحتوى على أقل من ألف قسم فى إثنتى عشرة

صفحة، مع كشاف هجائى فى ثمانى عشرة صفحة . وبعد حوالى عشـــرين عاما فقط عبرت إلى الشاطىء الأوربى للاطلنطى هـــذه الخطـــة العشـــرية الأمريكية فى طبعتها السادسة وقد تضاعفت عدة مرات ، وهناك ، وبعـــد أن أدت وظيفتها فى المؤتمر الدولى للببليوجرافيا فى عام ١٨٩٥ ، أصبحت فيما بعد أساسا لخطة عشرية عالميـــة أخـــرى (UCD) ، ابتدأهـــا ورعاهـــا ويستثمرها المعهد الدولى للببليوجرافيا (I.I.B) الذى تغير اسمه مرتين على الأقل واصبح منذ سبتمبر ١٩٨٦ يعرف بـــ (اتحاد المعلومـــات والتوثيـــق Federation Of Inf. and Doc.) أما خطة ديوى بعد حوالى مائة عـــام أو تزيد فقد بلغت طبعاتها الشاملة والمختصرة حوالى ثلاثين طبعة ، منـــها حوالى عشرين طبعة شاملة ، صدرت الأخيرة منها فى أربعة أجزاء كبـــار ، يبلغ مجموع صفحاتها حوالى ٣٢٨٤ صفحة .

ذلك هو المؤشر الأول لمحور الفكر ولعطائه فى تخصص المكتبـــات والمعلومات ، وهذا هو تطور العطاء فى مائة عام . واما المؤشر الثانى فهو مع اختلاف طبيعته مع المؤشر السابق ، قد بدأ أيضا عام ١٨٧٦ ، وتطـــور بما يشبه المعجزات فى الفترة نفسها . قبل الربع الأخير من القـــرن التاســـع عشر لم يكن هناك مجلة واحدة تحمل فى اســـمها كلمـــة "مكتبـــة " باللغـــة الانجليزية ، ثم صدرت " Library Journal" عن دار "بوكر" فى نيويورك عام ١٨٧٦ ، بتشجيع من ديوى وأترابه . واليوم بعد مائة عام تزيد اكثر من عقد ، نرى فى احصائية مأخوذة من دليـــل " Ulrich's Periodicals " الصادر عام ١٩٨٧ ، أنه خلال تلك الفترة قد صدر (١٨٠) دوريـــة تمثـــل كلمة "مكتبة : Library " العنصر الأساسى الأهم فى عنوان كل منها ، كما صدر أكثر من (٢٢٠٠) دورية تجد كل منها مكانها الملائم فـــى تخصـــص المكتبات والمعلومات بمدلوله الأوسع . وهنـــاك حوالـــى (٣٣٣٠) دوريـــه

أخذت رأس موضوع فى تخصص المكتبات و المعلومات . وليس يغض من شأن هذه الارقام ، أن نسبة معينة من تلك الدوريات أصبحت ضمن الوفيات، حيث يجمع الرصيد المسجل من الدوريات حوالى (٦٨,٠٠٠) دورية ، بين الدوريات الجارية والمتوقعة . فهذا العدد من الدوريات ، بصرف النظر عن وفياتها التى قد تبلغ خمسة أو عشرة فى المائة ، يؤكد لأصحاب أى تخصص أكاديمى ، أن محور الفكر قد توفر لتخصصهم ، أو أنه جدير بموقعه فى الخريطة الاكاديمية للتخصصات .

المؤسسات فى تخصص المكتبات والمعلومات :

من الناحية النظرية الخالصة يمكن تقسيم المؤسسات فى تخصص المكتبات والمعلومات إلى ثلاثة أو ربما أربعة أنواع . النوع الأولى ، وهو المؤسسات الميدانية ، ويشمل مؤسسات الضبط الببليوجرافى لأوعية المعلومات ، التى يكون هدفها الضبط دون أن يكون بالضرورة مصحوبا أو مسبوقا باقتناء الأوعية التى تتولى ضبطها وإصدار الأدوات التى تحصرها ، كما يشمل المؤسسات الميدانية الاستخدامية (المكتبات ومراكز المعلومات) التى تجعل هدفها الأساسى الاقتناء من أجل الاستخدام ، ويأتى الضبط الببليوجرافى للمقتنيات من أجل الاستخدام ، وليس هو الهدف الأساسى لها . النوع الثانى ، هو المؤسسات الأكاديمية التى تتولى وظائف البحث والدراسة للقضايا والمسائل فى تخصص المكتبات والمعلومات ، وتضع أقدامها عند أقصى الحدود للسابق المعروف تلك القضايا وهذه المسائل ، لتربطه بالجديد الحاضر وبالمستقبل المنتظر منهما . والنوع الثالث ، المؤسسات المهنية ، وهى التى تنشىء الأدوات والمعايير لهذا العمل الميدانى ، وتتولى تطويرهما، فى نطاق ما تصل إليه البحوث والدراسات الأكاديمية لقضايا التخصص ومسائله من النتائج والتوصيات.

ولن نستطيع فى هذه الجزئية من هذه الدراسة أن نقدم تفصيلات عن مؤسسات تخصص المكتبات والمعلومات . فبعض هذه المؤسسات تحتاج إلى أن نفرد لها فصلا مستقلا نتناول فيه أهدافها ومهامها . لذلك سنتناول هنا تلك المؤسسات بصورة عامة ، ثم نفرد فصلا خاص للمؤسسات فى تخصص المكتبات والمعلومات ، نتناولها فيه بشىء من التفصيل .

المؤسسات الميدانية : هى تلك المؤسسات التى تقوم بالعمل الفعلى فى مجالات التخصص الواقعية ، فتضبط أوعية المعلومات ، على اختلاف فئاتها وأشكالها ، وقد تتيحها للاستخدام من جانب أصحاب الحق فيها بكل مستوياتهم واحتياجاتهم . وهى على نوعين – كما سبق بيانه ، نوع جعل الضبط الببليوجرافى لأوعية المعلومات هدفه الأساسى ، دون أن يكون بالضرورى مصحوبا أو مسبوقا باقتناء الأوعية التى تتولى ضبطها وإصدار الأدوات التى تحصرها ، ونوع هدفه الأساسى الاقتناء من أجل الاستخدام ، ويأتى الضبط الببليوجرافى للمقتنيات من أجل الاستخدام . وهذا النوع "الاستخدامى" من المؤسسات الميدانية – كما نعلم – قديم قدم أوعية المعلومات، كما أن الضبط "الاقتنائى" الذى تتولاه قديم هو الآخر مثلها . وكلنا نعرف ما ذكرته المراجع التاريخية القديمة عن فهرس مكتبة الاسكندرية ، الذى قدرته فى سياق وصفها بأنه كان حوالى مائة مجلد .

كان هناك ضبط ببليوجرافى (اقتنائى وغير اقتنائى) قبل ظهور الطباعة (جالينوس ، بيد ٧٣٥م ، جابر بن حيان ٨١٥م ، السيوطى ١٥٠٥م، ابن النديم ١٠٤٧م ، جزنر ١٥٦٥م ، طاشكبرى زاده ١٥٦١م ، حاجى خليفة ١٦٥٧م ، .). وكانت الأعمال التى قام بها هؤلاء وأمثالهم قبل الطباعة وبعدها، نوعا من الضبط الببليوجرافى "الحصرى" أو "الموضوعى"، لا يقل أهمية وفائدة عن الضبط الاقتنائى داخل كل مكتبة .

من أمثلة المؤسسات الميدانية المتفرغة لأعمال الضبط الببليوجرافى، "شركة بوكر " التى نشأت فى الولايات المتحدة فى سبعينيات القرن الماضى، "وشركة ويلسون" التى نشأت فى الولايات المتحدة أيضا فى تسعينيات القرن نفسه. تميزت الأولى بضبط الأوعية المستقلة الموجودة فى الأسواق من الكتب والدوريات بجانب الأدلة الخاصة بمهنة المكتبات ، تصدرها أسبوعية وسنوية منذ البداية حتى الآن ، وعلى أقراص مليزرة تجددها فصليا أو سنويا من ١٩٨٧ . وتميزت الدار الثانية بضبط ما يصدر من أوعية الكتب بالانجليزية أولاً بأول ، وبضبط محتويات الدوريات العامة الانجليزية ، وبضبط محتويات الدوريات المتخصصة كذلك فى بضع قطاعات، منها : الزراعة ، والفنون الصناعية ، والفن والتربية ، كما أنها الرائدة فى أعمالها الببليوجرافية بابتداع نظام "التركيم: Cumulation " الذى نقله الآخرون عنها فى أمريكا وفى الخارج . وأخيرا هناك (مكايو : OCLC) الذى أنشىء عام ١٩٧٠ بتسمية وظيفية عادية هى (مركز مكتبات الكليات بأوهايو) ، ثم غير اسمه إلى (مركز التحسيب المباشر للمكتبات) . ويتيح "مكايو" معلومات ببليوجرافية كاملة لمقتنيات المكتبات المشتركة فيه ، كما يتيح لكل مكتبة الادخال والاسترجاع ، الاتصال المباشر، وهذه الاتاحة تمكن المشتركين من الاستفادة من البيانات الببليوجرافية المعروضة فى صور شتى ، لعل من أهمها عمليات الضبط الببليوجرافى .

أما المؤسسات الاستخدامية (المكتبات) ، فقد كانت منذ آلاف السنين نقطة البداية فى موضوع التخصص . وهى الآن منتشرة انتشارا واسعا فى كل الدول المتقدمة والنامية ، وازدادت أعدادها منذ القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين أضعافا مضاعفة ، وأصبح من الضرورى تبعا لذلك أن توضع فى فئات متجانسة ، من حيث نوعية المستفيدين فى كل

فئة والمواد وأوعية المعلومات والخدمات التى تقدم لهم . ومن ثم ظـــهرت : المكتبات العامة ، والمكتبات المدرسية ، والمكتبات الجامعيـــة ، والمكتبـــات الوطنية ، والمكتبات المتخصصة ، بفئاتها وأنواعها المتزايدة وهذا يســتدعى منا أن نفرد لهذه الأنواع من المؤسسات الاستخدامية تفصيلا فى مكان آخــر (راجع ص ١٢٧٠١٣٧) لتفصيلات أكثر عن المؤسسات الاستخدامية .

المؤسسات الاكاديمية : ظهرت أول مدرسة للمكتبات عام ١٨٨٧ فى جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة ، وذلك بمبادرة جريئة قام بها "ديـوى" وبذلك فإن البداية الحقيقية للمؤسسات الاكاديمية فـــى تخصـــص المكتبـــات والمعلومات ، تكون فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وكـــان ذلــك على أيدى المسئولين فى الجمعيات المهنية . وفى مطلـــع القـــرن العشـــرين وأواخره ، انتقل الجانب الاكاديمى فى كل بلاد العالم تقريبا ، إلى المعـــاهد والجامعات ، بكلياتها وأقسامها الأكاديمية التى تمنح فيها درجة الليســانس أو البكالوريوس أو الدبلوم ، فى بعض البلاد المتقدمة واكثر البلاد الناميـــة ، أو درجة الماجستير والدكتوراة وحدهما ، فى قليل من البلاد المتقدمة .(راجـــع ص ١٤٢-١٥٠) لتفصيلات أكثر عن المؤسسات الاكاديمية .

المؤسسات المهنية : وهى - كما سبق بيانه - تلــك الجمعيــات المهنية التى تهتم برعاية أصحـــاب التخصـــص ، وتـــهتم بإنشـــاء الأدوات والمعايير لهذا العمل الميدانى وتتولى تطويرها ، فى نطاق ما تصـــل إليـــه البحوث والدراسات الأكاديمية لقضايا التخصـــص ومســـائله مـــن النتـــائج والتوصيات . وقد بدأ القرن العشرون ولـــم يكـــن تخصـــص المكتبـــات و المعلومات قد حظى فى القرن التاسع عشر إلا بسبع مؤسسات مهنيه فقـــط، منها اثنتان فى الولايات المتحده الامريكيه وحدهـــا ، إحداهـــا تـــهتم بكـــل المؤسسات الميدانيه للتخصص والأخرى تهتم بفئه معينه هى المكتبات الطبيه

وحدها(١٨٧٦-١٨٩٨). وبين هذين التاريخين اربع مؤسسات أخرى ظهرت كلها فى أوربا الغربيه (انجلترا ١٨٧٧ ، سويسرا ١٨٩٤ ، النمسا ١٨٩٦) وهذه المؤسسات مهنيه وطنية ، والرابعة مؤسسة انشئت فى بلجيكا عام ١٨٩٥ ، اسمها الآن " اتحاد المعلومات والتوثيق : امست FID " أما المؤسسة المهنية الوحيدة التى انشئت خارج أوربا وأمريكا ، فقد ظهرت فى اليابان عام ١٨٩٢م .

ظهرت بعض الجمعيات المهنية فى البلاد العربية فى أواسط القرن العشرين ، إلا أن معظمها قد تكون مجرد أسماء مسجلة فى بعض الأوراق الرسمية أو شبه الرسمية دون أى نشاط على الاطلاق ، وذلك هو الحال فى معظم البلاد النامية . ونحن الآن فى أواخر القرن العشرين لا نجد فقط أن المؤسسات المهنية لتخصص المكتبات والمعلومات فى البلاد النامية - ومنها العربية - تكاد تكون خاملة فى حياتها وفى تأثيرها ، بل إن نسبتها العددية أقل بكثير من تلك النسبة التى تحظى بها البلاد المتقدمة . هذا ، ومع أن كثرة الجمعيات فى البلد الواحد قد تكون من أحد الوجوه مؤشرا للتساؤلات وعدم الاستقرار الذى يعانية التخصص ، ولكنها بكل تأكيد دليل على قدر كبير من الاهتمام والحيوية ، عكس ما يمكن أن يمثله الاحتمال الآخر من عدم الاكتراث أو الموات . راجع (ص١٥٠-١٥٥) لتفصيلات أكثر عن المؤسسات المهنية .

وفى نهاية حديثنا عن مؤسسات تخصص المكتبات والمعلومات الميدانية والاكاديمية والمهنية ينبغى أن ننبه إلى أنه ليس وجود الفئات الثلاث من المؤسسات فى حد ذاته ، هو المعيار الذى يحقق للتخصص وجوده الناجح فى هذا الوطن أو ذاك ، برغم أن ذلك هو الوضع الأمثل عندما تقوم كل منها بوظائفها مع التنسيق الواعى فيما بينها . من المحتمل - مثلا - أن

تنجح الفئتان الموجودتان فقط من تلك المؤسسات أو حتى الفئة الواحدة بإحدى البيئات أو أحد الأوطان ، فى القيام بالمسئوليات والوظائف الأكاديمية والمهنية والميدانية للتخصص ، بصورة قد تكون متواضعة للغاية ، ولكنها مثمرة ومفيدة ومؤدية للغرض النهائى للتخصص .

تسمية تخصص المكتبات والمعلومات :

لن ندخل فى تاريخ تسمية التخصص الذى اصطلحنا على تسميته بـ "المكتبات والمعلومات" ، وهى التسمية التى يبدو فى نظرنا على الأقل أنها تحظى فى الوقت الحاضر بما يشبه الاجماع ، إذ أصبحت الكلمتان معا "المكتبات والمعلومات" هما العنصر العضوى فى التسمية ، وأصبحا فى سياق الاستخدام الصحيح وحدة متكاملة فردية المدلول . وإذا كانت قلة من المؤسسات الأكاديمية للتخصص قد تابعت الفهم الثنائى الواهم ، فأنشأت بداخلها شعبتين شبه منفصلتين، فقد كان ذلك من أجل الترويج غير الأكاديمى.

ولا نريد فى هذه الجزئية أن نقدم مسلسل التسميات التى سمى بها هذا التخصص ، سواء فى مؤسساته الميدانية أو الأكاديمية – ذلك المسلسل الذى استظل به تخصص المكتبات والمعلومات أو فرضت عليه ، خلال فترة تتجاوز مائة عام فى اللغة الانجليزية بأمريكا وانجلترا ، وتبلغ حوالى أربعة عقود فى المشرق العربى ، ولا تبلغ بعد عقدين فى المغرب العربى فلذل موضوع غير هذا الكتاب المدخلى ، وإنما من الأوفق أن نضع فى هذه الجزئية من دراستنا بعض المؤشرات الواجب اتباعها فى جانب التسمية والمصطلحات الإمامية فى تخصصنا.

(أ) من الضرورى فى التخصص الواحد وفى مؤسساته الأكاديمية والمهنية والميدانية ، بعد التطور والاتساع وبعد التكاثر والتنوع ، وذلك هو

منطق النمو والتطور فى كل التخصصات ومنها المكتبات والمعلومات ، أن تكون هناك تسميات محددة لقطاعات هذا الاتساع ولفئات هذا التنوع ، دون أن تتحول أى من هذه التسميات إلى كيانات انشقاقية أو طبقية ، بل تبقى مع أقرانها ضمن النسيج الموحد للتخصص . من الخطأ فى المؤسسات الميدانية مثلا ، أن تكون هناك فئة باسم "مراكز المعلومات" أعلى شأنا من فئة "المكتبات" ، وليس صحيحا فى المؤسسات الأكاديمية ، مثلا آخر ، أن تخصص شعبة معينة بدارسات مكثفة فى التكنولوجيات الحديثة وتحرم من هذه الدراسات الشعبة الأخرى ، من أجل أن نعطى للأولى اسم "المعلومات" ونعطى للثانية اسم "المكتبات" . . . وكأننا بذلك نحكم مقدما على إحدى المفردتين ومن ثم على فئتها بالتأخر والجمود وللأخرى ولفئتها بالعصرية والتقدم ، مع أن النماذج الواقعية فى الداخل والخارج قد تكون عكس ذلك تماما . . فلتكن هناك مقررات أساسية لتخصص المكتبات والمعلومات يأخذها الطلاب جميعا ، ولتكن جميع المقررات بعد ذلك اختيارية حسب الموقع الذى سيعمل فيه المتخرجون ، دون أن تكون مقررات درجة أولى باسم "المعلومات" ومقررات درجة ثانية باسم "المكتبات" فهذا الفصل الطبقى لا يقوم على منطق ولا يستند إلى واقع .

(ب) الحرص على البريق واللمعان فى التسمية وفى إبراز شخصية المؤسسة وأعمالها واتجاهاتها ، هو الآفة التى حرمت تخصص المكتبات والمعلومات من اليسر والاستقرار اللذين تتمتع بهم التسميات والمؤسسات فى التخصصات العريقة والثابتة . وقد استنفذت هذه الآفة طاقات وجهودا غير قليلة، كان من الخير إنفاقها فى الدراسات الفنية للتخصص وفى الانجازات التى تحقق أغراض "الضبط " وغايات "الاستخدام"، دون افتعال الضجيج العالى فى مواجهة كل تطور يمر به

التخصص أو تقبل عليه إحدى مؤسساته الأكاديمية أو المهنية أو الميدانية ، فهذا الضجيج فى غالب الظن إنما يصدر من المؤسسات الخاوية كالطبول الجوفاء .

(جـ) من المتغيرات التى تبشر بالخير فى محور التسمية والمصطلحات الإمامية لتخصص المكتبات والمعلومات ، أن ذلك الحرص على البريق واللمعان لا يشغل أبدا ولا يهتم به أصحاب القدم الثابتة فى التخصص وفى مؤسساته ، سواء فى مواطنه الأولى التى ولد بها أواخر القرن التاسع عشر ، أو فى البلاد النامية ومنها الأوطان العربية مشرقا ومغربا . بل إن العلاقات الأكاديمية والمهنية والميدانية بين أصحاب هذه القدم وبين غيرهم فى البلاد المتقدمة ، على العكس مما قد يتخيله أترابهم فى البلاد النامية ، تسعى دائما إلى التعاون والمشاركة والفهم المتبادل ، مع تمسك كل فريق بمبادئه التى يعيش بها وسياسته العامة التى لا يستطيع التخلى عنها .

(د) تؤكد الاستقراءات فى محور " التسمية " لتخصص المكتبات والمعلومات ، أن المؤسسات الأصلية سواء الأكاديمية أو المهنية أو الميدانية لا تلقى بالا كبيرا لأسمائها التى حملتها فى البداية ، وتواجه التطورات الحتمية فى التخصص بإضافة الوحدات الملائمة إلى كيانها المادى الواقعى لمواجهة هذه التطورات ، مع التجنيس والاندماج للقديم والحديث من المصطلحات الإمامية الواعية بعد هذه الإضافة ، فى البحوث والدراسات والكتابات الفنية وهى طاقة التخصص وحياته ، وليس بالتخلص من تلك الأسماء التى تعتز بها أو نبذ المصطلحات القديمة التى لا حياة للتخصص بدونها .

(هـ) برغم أننا فى الأوطان العربية مشرقا ومغربا ، كنا نتمنى أن تكون هناك تسمية معيارية موحدة لتخصصنا، وأن يكون هناك عنصر عضوى ثابت فى التسمية ، فليس من المفيد الآن التعلق بهذه الأمنية التى مضى أوانها. ولكن البديل الممكن والضرورى فى القوت نفسه ، هو الاحتفاظ لكل مؤسسة بما تحمله فى اسمها من المفردة أو المفردات العضوية (خزانات ، مكتبات ، توثيق ، إعلام، معلومات ، معلوميات) ، مع الاقتناع الواعى بأنها تتعامل مع (أوعية المعلومات من فئة القراءات والبحوث ضبطا واستخداما) . فهذا الاقتناع يضمن وحدةً المدلول والجوهر فى هذه المؤسسات، ويصبح الفرق لفظيا فقط بين معهد للتوثيق فى "تونس" مثلا وكلية للمكتبات بأسيوط ، كالفرق اللفظى بين وزارة الزراعة فى جمهورية مصر العربية وكتابة الدولة للفلاحة فى الجمهورية التونسية ، مع وحدتها فى المدلول والجوهر .

(و) لمحور التسمية فى تخصص المكتبات والمعلومات موقع آخر قد يكون أكثر أهمية ، غير مواقعه فى (الأسماء الأعلام : Proper Names) للمؤسسات الأكاديمية والمهنية والميدانية ، وهو أدبيات التخصص وكتابات أصحابه وأبنائه من الباحثين والدارسين ، ولهذا الموقع دوره المهم أو الأهم فى محور التسمية ، لما يمتاز به من المرونة التى تفتقدها المواقع الثلاثة الأخرى . وإذا كنا نوصى أن تحتفظ المؤسسات بالألفاظ فى أسمائها ، مهما يكن فيها من التفاوت والاختلاف ، فمن الضرورى أن نتوافق بل نتفق فى بحوثنا ودراساتنا وكتاباتنا ، على تسمية معيارية ثابتة للتخصص الذى ننتمى إليه ، نستخدمها جميعا فى مشرق الوطن العربى وفى مغربه ، أيا كانت التسمية للمؤسسة التى نعمل فيها . فهذه التسمية المعيارية التى نوفق

فى اختيارها والحرص على استخدامها فى كتابتنا ، هـــى الكفيلــة بتوحيــد المدلول الجوهرى فى مؤسسات التخصص برغم اختلاف الألفاظ .

(ز) لا تحتاج هذه التسمية المعيارية المطلوبة ، إلى اقتراح فــردى فى مشرق الوطن العربى أو فى مغربه أو فيما بينهما . فقد استخدمت هـــذه التسمية التى نبتغيها هنا وهناك وهنالك ، دون أن يدعى شخص معيــن أنـــه صاحبها فى البداية ، أو صاحب الفضل فى تداولها وانتشارها بعـــد ذلــك . وهى التسمية التى استخدمت فى عنوان هذا الكتاب منذ البداية ، وفى سطوره وفقراته وأقسامه حتى الآن (المكتبات والمعلومات) . وهى نفسها التســـمية التى أعلنها المشرقيون والمغربيون العرب بتونس خلال يناير ١٩٨٦ ، فيمــا أنشاؤه هناك باسم (الاتحاد العربـــى للمكتبـــات والمعلومـــات) ، برغــم أن المؤسسة التى لعبت دورا كبيرا فى الدعوة إلى هذا الاتحاد وفى تبنيه ، هـــى التى صممت أن يكون اسمها (المعهد الأعلى للتوثيق) . . ! وفـــى ذلــك ، برغم المفارقة الواضحة ، تأييد لأمرين ندعوا إليهما بشأن محور "التسمية ": أولهما أن الاسم المعيارى للتخصص الذى يحظى اليوم بالاجماع العربى هـو (المكتبات والمعلومات) . وثانيهما تستمسك كل مؤسسة باسمها الذى حملتــه عند إنشائها، برغم ما قد يكون فيه من مخالفة أو مفارقة لذلك الإجماع .

النظرية فى تخصص المكتبات والمعلومات :

النظرية فى الماهية الاكاديمية – كما سبق بيانــه – هـــى المرحلــة الأكثر نضجا والأعلى درجة ، فـــى اســتكمال الشـــخصية الاكاديميـــة لأى تخصص . والبحث عن نظرية لتخصص المكتبات والمعلومات لـــن يكــون مفيدا فقط فى استطلاع معايير تحديد هوية التخصص ، ولكنه سيكون أكـــبر فائدة بالنسبة لفض الاشتباك وتعيين الحدود بين تخصصنا وبين التخصصــات الأخرى القريبة من مواقعه . وهذا الاشتباك هو الذى أصبــح فـــى الوقـــت

الحاضر - كما عرفنا فى بداية الدراسة ، المصدر الأكبر للتساؤلات المتزايدة حول هوية التخصص وموقعه فى الخريطة الاكاديمية .

ولن نستعرض فى هذه الجزئية التصورات التى كانت موجودة فى أذهان الآباء الأمريكيين للتخصص أو فى كتابتهم عنه ، خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، عندما نشأت على أيديهم وبجهودهم بواكير المؤسسات المهنية والأكاديمية له ، باعتبارها المؤشر الأكبر لبداية وجوده الحقيقى . فقد تجاوزت التطورات التى مر بها تخصص المكتبات والمعلومات، خلال النصف الأول من القرن العشرين وحده ، جل الانماط والاشكال التى اشتملت عليها تلك التصورات، بصرف النظر عن بعض الأساسيات التى لا تزال ثمراتها باقية حتى اليوم ، بعد تطويرها وتنميتها جيلا بعد جيل ، وفى مقدمتها نظريات "التصنيف" وخططه ، وجعل المستفيدين أساس التخصص ومبتغاه .

أما عمالقة التخصص فى الجزء الأكبر من القرن العشرين ، وعلى رأسهم دكتور "رانجاناثان" (ت١٩٧٢) ، فقد كان لكل منهم تصوره العلمى أو رؤيته الأكاديمية للتخصص ، ولكل منهم كتاباته فى هذا المجال التى - رغم عطاءاتها السخية فى تدعيم شخصية التخصص - لم تستجيب لما يجرى من التساؤلات حول هوية التخصص فى الوقت الحاضر . فليس من المفيد - مثلا- أن نسجل هنا "القوانين الخمسة " التى وضعها "رانجاناثان" للتخصص، حتى بعد مراجعته لها عام ١٩٦٣ ، لأن التحديات التى تواجه التخصص الآن فى التسعينيات تختلف عن تلك التى شغلت رانجاناثان من الثلاثينيات حتى الستينيات.

ومن المفيد هنا أن نوجز نظرية قدمها الدكتور / سعد محمد الهجرسى، خلال كتابته فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩١ ، وقد تطورت بعد

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ولادتها فى السبعينيات بضع مرات ، حتى ظهرت فى أوائل التسعينيات بالصورة التى سنوجزها بها . وتتلخص نظرية "الذاكرة الخارجية " ، كما أسماها صاحبها ، فيما يلى :

أولا – المعلومات غير الوعائية : من بين الكائنات الحية على وجه الأرض يتميز الانسان بقدرات هائلة ، كالتحليل والمقارنة والاستنتاج والتذكر والتخيل . ويسلط الفرد من بنى الانسان هذه القدرات على كل ما يمر به فى حياته ، فيكتسب فى كل مرة خبرات وبيانات ومعلومات ، يختزنها فى ذاكرته الداخلية ويستفيد بها فى التعامل ، مع ما يصادفه بعد ذلك من المواقف والوقائع التالية . وتنمو الذاكرة الداخلية لكل فرد بمقدار ما يمر به من المواقف . ومن الممكن بهذا المعنى أن نقيس رصيد الذاكرة الداخلية للفرد بعدد السنوات التى يعيشها ، مع التسليم بأن الأفراد قد يتفاوت فى كثافة الخبرات والتجارب ، على الرغم من تساويهم فى عدد سنوات العمر .

ولكن رصيد الفرد من الخبرات فى ذاكرته الداخلية ، لا يرتبط فقط بعدد المواقف التى يمر بها هو ويعمل فيها قدراته الخاصة ، لأن الانسان يتميز بقدرة أخرى هامة ، تتيح له مع القدرات السابقة ، مصدرا آخر للخبرات أغنى وأوسع ، وهى قدرته على تجريد الخبرات التى رآها ، والتعبير عنها برموز صوتية خاصة هى اللغة ، بحيث يستطيع أن ينقل إلى غيره كل الخبرات التى رآها هو ، وأن يتلقى عن الآخرين ما رأوا من خبرات ، وتدخل هذه الخبرات المنقولة والمتلقاة إلى رصيد الذاكرة الداخلية للأفراد .

هكذا كان رصيد الخبرات فى الذاكرة الداخلية لكل فرد ، يتزايد عبر الأجيال بمتوالية هندسية بعيدة القفزات ، فإذا كانت ذاكرة الانسان فى الجيل الأول تقاس مثلا بـ(٦٠) عدد سنوات عمره ، فإننا نستطيع أن نضيف إليها

رصيد كل إنسان آخر اتصل به وتبادل معه الخبرات . أما الانسان فى الجيل الثانى أو الثالث وما بعدهما ، فإن رصيد ذاكرته يساوى من الناحية النظرية، مجموع الرصيد عند كل أفراد جيله الذين اتصل بهم ، ومجمـــوع الرصيــد الذى انحدر من الأجيال السابقة إليهم ، كل ذلــك بالاضافــة إلـــى رصيـــده الخاص.

ثانيا – المعلومات الوعائية : يؤكد لنا التصـــور الســـابق الخـــاص بمصادر "الذاكرة الداخلية " ، والطريقة التى تنمو بها عنــــد الأفـــراد عـــبر الأجيال المتباعدة ، أن قدرة الانسان الفرد على اختزان كل ما ينحدر إليـــه ، من خبرات السابقين وخبرات أفراد جيله وخبراته الذاتية ، كـــانت تتنـــاقص بتتابع الأجيال بسبب النمو الهائل فى مجموع الرصيد الانســـانى مـــن تلـــك الخبرات . بل إننا لنستطيع أن نتخيل هذه المواقف الصعبـــة فـــى المـــاضى البعيد، وقد اكتسب الانسان رصيدا كبيرا جدا من الخبرات والمعلومـــات ولا يزال يكتسب غيرها خبرات جديدة ، ولكن هذا وذاك لا يبقى منه له إلا ذلـــك القدر المحدود جدا الذى يمكن أن تختزنه الذاكرة الداخلية الواعية عنده ، فـــى الوقت نفسه الذى يحتاج فيه بشدة إلى الرصيد كله وإلى كل جديد يضيفه .

ومن المعروف أن الله قد زود الانسان بقدرات طبيعية محدودة نسبياً، كالسمع والبصر وغيرهما ، ولكنه بواسطة نعمة العقل استطاع ويســـتطيع أن يضاعف هذه القدرات عشرات المرات أو مئاتها أو أكثر . وكذلك كان أمـــره بالنسبة للمعلومات واختزانها وهى أثمن شىء فى حياته ، فقد انتقل بها مـــن (المعلومات غير الوعائية) المختزنة فى "الذاكرة الداخلية " إلى (المعلومـــات الوعائية) المختزنة فى أوعية مادية نسميها "الذاكرة الداخلية " .

ذلك أن الانسان منذ حوالى عشرة آلاف سنة أو أقل أو أكثر ، وقـــد عانى المواقف الصعبة السابقة لأجيال كثيرة من قبـــل ، لجـــأ إلـــى وســـيط

خارجى حجرا أو ما يشبهه ، فأخذ ينقش عليه عناصر الخبرة التى مر بـها ، وبطريقة بدائية أول الأمر لا تزيد على رسم العناصر دون بيان للعلاقـات ، ولكنها تكفى لكى يتذكر الخبرة المقصودة . وقد أصبح مثـل هـذا الحجـر المنقوش بالصورة بالنسبة لنا ، هو نقطة البداية فى نشأة "الذاكرة الخارجيـة " باعتباره أول أوعية المعلومات ، التى لم يتوقف الانسـان عـن تطويرهـا الانسان وتنميتها كميا ونوعيا ، منذ تلك البداية البعيدة حتى الآن وإلى ما شاء الله .

فعبر العمر الزمنى لأوعية الذاكرة الخارجية الذى قد يبلـغ عشـرة آلاف سنة ، تطورت وسائطها وأوعيتها المادية بالاضافة الكميـة ، بحيـث أصبح من المستحيل الآن أن نعرف عدد هذه الأوعيـة . بـل إن الاضافـة العددية من أوعية الذاكرة الخارجية خلال سنة واحدة فى الوقت الحـاضر ، أصبحت هى الأخرى فوق طاقة الحصر الدقيق ، بلة الحصر الكـامل لكـل الأوعية عبر عشرة آلاف سنة .

أما بالنسبة للتطور النوعى فى أنماط الوسائط ذاتها ، فـهناك ثلاثـة مراحل أساسية على الأقل : أولاها المرحلة "قبل التقليدية " التى تمثلت فـى الحجارة والطين والعظام والجلود والبردى ، وما إليها من المواد الطبيعيـة والنباتية والحيوانية ، التى استخدمت كما هى تقريبا دون تغيير كبـير فـى تكوينها . وثانيتها المرحلة "التقليدية وشبه التقليدية" ، التى تمثلت فى الـورق الصينى منذ القرون الأولى بعد الميلاد وتطورات الصناعية قبـل الطباعـة وبعدها حتى الآن . وثالثتها المرحلة " غير التقليديـة" ، التـى تتمثـل فـى المصغرات والمسموعات والمرئيات والممغنطات والمليزرات ، على شـكل قرص أو شريط أو غيرها .

وقد كان هناك تطوران آخران فى أوعية الذاكرة الخارجية ، صاحبا التطور النوعى السابق فى أنماط الوسائط المادية وطبيعة كل منها . وقد سار هذان التطوران بالتوازى فيما بينهما ، وفى علاقة كل منهما بالمراحل الثلاث التى وضحناها فيما سبق . أحد هذين التطورين يرتبط بطريقة التسجيل للبيانات والمعلومات ، على تلك الوسائط قبل التقليدية والتقليدية وغير التقليدية، بينما يرتبط التطور الآخر بالامكانات الذاتية والاضافية لانتشار هذه الأوعية بما تحويه من البيانات والمعلومات بين أفراد الانسان .

وفى الناحية الأولى بدأ التسجيل على الأوعية فى شكل الكتابة بالصور والرسوم ، ثم بالمقاطع والحروف اللغوية فيما بعد ، إلى جانب الرموز الأخرى للحسابيات والموسيقيات وغيرهما . كما استخدمت قوى المغناطيس والكهرباء والالكترون والليزر والخصائص الطبيعية لكل منها ، فى التسجيل على فئات الأوعية غير التقليدية ، من خلال تمثيل الحروف والصور والأصوات بنبضات من تلك القوى مختلفة الكثافة أو السعة أو غيرهما .

وفى الناحية الأخرى للتطور وهى إمكانات الانتشار ، فقد تطورت من النسخة أو النسخ المحدودة فى عصور الألواح الطينية وأوراق البردى والمخطوطات ، إلى مئات النسخ وآلافها ومئات الآلاف والملايين فى الوقت الحاضر ، سواء فى الأوعية التقليدية أو شبه التقليدية أو غير التقليدية . هذا إلى جانب الإرسال والاستقبال عن بعد ، للوعاء نفسه مسموعا أو مرئيا أو مكتوبا أو للبيانات الببليوجرافية عنه ، من الموقع الذى يوجد فيه الوعاء أو الأوعية المصدر ، التى تسمى حاليا "بنوك المعلومات " أو "قواعد المعلومات" أو "مراصد البيانات" ببليوجرافية وغير ببليوجرافية ، إلى مواقع الخدمة والاستخدام على مئات الأميال وآلافها . وقد يجرى هذا الاتصال أو الانتشار

سلكيا ، أو لا سلكيا بواسطة الأقمار الصناعية أو الموجات الدقيقة ، مع تمثيل المحتويات من حروف أو صور أو أصوات بنبضات مختلفة الكثافة أو السعة أو غيرهما خلال هذا الانتقال .

ثالثا الذاكرة الداخلية والذاكرة الخارجية : "أوعية المعلومات " أو "أوعية الذاكرة الخارجية " أو "الذاكرة الخارجية" وكلها تعنى شيئا واحدا ليست سوى امتداد مادى للذاكرة الداخلية للانسان ، ففى كل من الذاكرتين تتمثل بصفة عامة صيغة شكلية مختلفة للمعلومات نفسها . ومن هنا اخترنا للفقرات السابقة عنوانين متقابلين ، احدهما (المعلومات الوعائية) والآخر (المعلومات غير الوعائية) ، وهما يساويان بصفة عامة ما نعالجة في الفقرات التالية تحت هذا العنوان الثالث (الذاكرة الداخلية والذاكرة الخارجية)

ومع ذلك وبرغم هذه العلاقة الوثيقة بين الذاكرتين ، فهناك فروق واضحة بينهما يهمنا منها جانبان . فى الجانب الأولى نجد أن الذاكرة الداخلية للفرد الواحد ، هى أشبه شيء بمساحة معينة لها طاقة محدودة بالنسبة للتسجيل "والاختزان الواعى للمعلومات " ، الذى يتم بطريقة إلهية هى معجزة الله فى خلق الانسان ، دون أن يكون هناك نظام صناعى يتولاه الفرد بالنسبة لهذا التسجيل والاختزان ، ولكنه يتم بصورة تكاد تكون تلقائية دون إجراءات زائدة على طبيعتها الخاصة . أما بالنسبة للذاكرة الخارجية فإنها تتم بتحميل مجموعة معينة من البيانات أو المعلومات ، كتابات أو صورا أو أصواتا ، على وسيط مادى ، ثم مجموعة ثانية على وسيط آخر ، وهكذا إلى ما لا نهاية. . ! ومن هنا ندرك أن طاقة الذاكرة الخارجية على هذا "الاختزان الصناعى للمعلومات والبيانات" غير محدودة ، على العكس من الذاكرة الداخلية المحدودة.

وفى الجانب الثانى نجد فرق فى غاية الأهمية بالنسبة للذاكرتيـــن ، وهو نظام الضبط الذى يحقق (الاسترجاع) لما يوجد فى كـــل منـــهما مـــن البيانات والمعلومات عند الحاجة . فالضبط الذى يتم فى الذاكرة الداخلية هـو مرة أخرى من معجزات الله فى خلق الانسان ، الذى زوده بنظام للضبـــط لا نكاد نعرفه معرفة علمية دقيقة ، برغم أننا متأكدون من وجـــوده والاعتمـــاد عليه . فالفرد حين يواجه موقفا جديدا يحتاج فيه إلى معلومـــة أو معلومـــات معينة سبق اختزانها فى ذاكرته الداخلية ، فإنه سرعان مـــا يســـترجع تلـــك المعلومة أو المعلومات ذاتيا ، مع تفاوت معروف بين أفراد الانســـان فـــى قدراتهم على هذا الاسترجاع كميا ونوعيا ، طبقا لما وهب الله كلا منهم طاقة على الاختزان ونظاما للضبط . هذا على حين أننا فى الذاكـــرة الخارجيـــة بسبب تمثلها فى أوعية مادية غير متناهية العدد ، وهو الســـر فـــى طاقتـــها الاختزانية غير المحدودة ، نحتاج إلى "نظام صنـــاعى للضبـــط " يلائمـــها ويضمن وظيفة الاسترجاع ذات الأهمية الكبرى للانسان .

ومن الممكن أن نسمى هذا النوع الصناعى من الضبط باسم "الضبـط الوعائى " لأنه فى الحقيقة ضبط لـــهذه الأوعيـــة التـــى تحمـــل البيانـــات والمعلومات، وهو بالتالى ضبط غير مباشر للمعلومات الموجودة فى الأوعية . وقد جرى الاصطلاح على تسميته (الضبـــط الببليوجرافـــى) إذا كـــانت الأوعية المضبوطة من فئة "المكاتبات والالتزامات" ، وهو فى الفئتين علـــى أية حال "ضبط للأوعية " فقط. ولكن الضبط فى أوعية الذاكرة الخارجية قـد يتمثل فى "ضبط للمحتويات" ذاتها فى بعض الأوعية ، حيـــن يلحـــق بـــها " كشافات غير ببليوجرافية " لأسماء الأشـــخاص أو الأمـــاكن أو الـــهيئات أو غيرها ، أو للمصطلحات ، أو للمفاهيم . . . الخ ، وكذلـــك حيـــن تســـجل المحتويات فى الأوعية بطريقة خاصة تسهل استرجاعها عند الاستخدام ، كما

فى أوعية "المراجع" المطبوعة والمحسبة والمليزرة ، من الأدلـــة ودوائـــر المعارف والمعاجم وما إليها .

رابعا - التكنولوجيا والمعلومات الوعائية : كان اهتداء الانسان إلـى تسجيل خبرته على وسيط مادى خارجى منذ بضعة آلاف من السنين - كـان هذا الاهتداء فى حد ذاته نمطا بسيطا من "التكنولوجيا " البدائية الساذجة . ولم يتوقف الانسان منذ تلك البداية البعيدة فى أعماق التاريخ ، عن تطوير هـــذه "التكنولوجيات الوعائية " إذا جاز هذا التعبير ، فى المرحلة قبل التقليدية وفى المرحلة التقليدية وفى المرحلة غير التقليدية التى نعيشها الآن . ولا ترتبـــط هذه التكنولوجيا بانتاج الأوعية فقط ، ولكنها امتدت وتمتد إلى الاستفادة بكـل الوسائل من هذه الأوعية بعد انتاجها .

فإذا كان الحصر أو "الضبط " لهذه الأوعية ، يعتـبر هــو الخطــوة الأساسية فى هذه الاستفادة ، فقد مارسه الانسان منذ البداية تقريبا ، ونشـأت له تكنولوجيات بدائية ساذجة فى الماضى ، ثم تطورت حتى أصبحـت فــى العصر الحاضر تستخدم الحاسوب وأشعة الليزر ، فى هذه العمليـــة الفنيـة الدقيقة . وأصبحنا نرى فى النصف الثانى من القرن العشرين ، مؤسســـات المعلومات الببليوجرافية التى تختزن عشرات الملايين من البطاقات لأوعيـــة المعلومات ، على أقراص أو اسطوانات ممغنطة أو ملـــيزرة ، بـدلا مــن الببليوجرافيات التقليدية المطبوعة فى عشرات المجلدات أو مئاتـــها ، ومــن الفهارس البطاقية فى أدراجها الخشبية أو المعدنية ، التى قد تبلغ فى المؤسسة الواحدة بضعة آلاف درج .

وإذا كان الكهنة والعرافون قد استأثروا أو الامـــر ، فــى منازلـــهم ومؤسساتهم بالأجيال المبكرة مــن أوعيـــة المعلومـــات ، خدمـــة لأنفســـهم ولأولادهم وأتباعهم من بعدهم فقد تطورت أمور " الذاكرة الخارجية " عـــبر

العصور التالية . وأنشئت فى مراحل هذا التطور " المؤسسات الاستخدامية " لكل أنماط القراء والباحثين فى المجتمعات العصرية بجل أفرادها ، وعرفت هذه المؤسسات بتسميات مختلفة عبر تلك العصور ، فى الحضارات الشرقية والغربية على حد سواء . ففى اللغة العربية مثلا نتذكر : بيت العلم ، ودار الحكمة ، وخزانة الكتب، والخزانة ، ودار الكتب . ثم عرفنا فى العقود الأولي للقرن العشرين : المكتبة (قومية وجامعية ومدرسية وعامة ومتخصصة) ، كما عرفنا فى نصفه الثانى : مركز التوثيق ، ومركز المعلومات ، وقد نعرف فى المستقبل القريب أو البعيد : دار المعلومات أو بيت المعلومات ، أو حتى مدينة المعلومات .

وأيا كان الأمر فى تسمية تلك " المؤسسات الاستخدامية" ، فالمفروض أن لكل منها جمهورها وروادها بحاجاتهم القرائية والبحثية ، وأنها تحرص فى الأوعية التى تختارها وتقتنيها على ما يستجيب لحاجات أولئك الرواد ، وأنها تتولى التنظيم الفنى "الضبط الاقتنائى " لتلك الأوعية ، وأنها من خلال ذلك الضبط تبادر بتقديم الخدمة النهائية لروادها وجماهيرها ، فتسترجع لهم الأوعية أو المعلومات التى يطلبونها . وتستعين المؤسسات الاستخدامية ، وهى تدبر وتدير الامكانات المادية والبشرية التى تقوم عليها وظائف الاقتناء والتنظيم والخدمة ، بكل جديد مفيد فى تكنولوجيات المبانى والأثاث والأجهزة والأدوات والأوعية . إذا أضيف إلى ذلك ما تم تناوله فى الجانب التطبيقى لتخصص المكتبات والمعلومات من موضوع التخصص ، وفكره ، وتسمياته – لاتضح سما تم تأصيله وما سمى بنظرية الذاكرة الخارجية .

الفصل الثالث
العلوم أو المقررات
لتخصص المكتبات والمعلومات

ينبغى قبل الحديث عن علـــوم أو مقـــررات تخصـــص المكتبـــات والمعلومات أن نتناول بعض الخلفيات التى تحكم بناء المقررات فـــى هـــذا التخصص في عالمنا العربى بصفة خاصة . وينبغى قبل قراءة هذه الجزئيـــة إعادة قراءة ما يتعلق بهوية هذا التخصص "موضوعه وفكره ومؤسساته " فى صفحات ٣٠-٤٠ من هذا الكتاب . كذلك سنتناول ابعاد التخصص وهيكلـــه المقررات الاساسية والذاتية له . ثم نتناول بعض الضوابط والمعايير التـــى تتعلق ببناء المقررات وتقويمها . ونختم هذه الجزئية بثمانى مجموعات مـــن المقررات الأساسية الذاتية طبقا لمنهج محدد سيشرح فى موضوعه . ولـــن نتناول فى مقررات التخصص ما ينبغى أن يدرسه الطـــالب مـــن مقـــررات مساندة. أو اضافية . أو متطلبات للجامعة . أو الكليـــة الأم . وإنمـــا سـيتم التركيز على المقررات الأساسية للتخصص .

خلفيات عامة لبناء مقررات التخصص :

كانت -وما زالت - المهارات البشرية المطلوبة للعمل فـــى ميـــدان التخصص الذى نعرفه اليوم باسم " المكتبات والمعلومات"، مجـــالاً للتطـــور المستمر قبل ولادته الرسمية فى أواخر القرن التاسع عشر . ومن المؤكـد أن لكل قسم من أقسام المكتبات فى الجامعات بالبلاد العربية ، ومعـــها الصيـــغ الأخرى من المدارس والمعاهد المستقلة وشبه المستقلة ، والبرامج المؤقتة أو الدائمة القصيرة والطويلة- من المؤكد أن لكل منـــها ظروفـــة وملابســـاته

الخاصة التي لعبت دورا كبيرا في إنشائه وقيامه ، وستبقى تلعب دورا مماثلا في مراحل نموه وتطوره إذا بقي ، على امتداد الزمن ، في مستقبله القريب والبعيد .

ومن هنا فليس صحيحا ولا مرغوبا بالنسبة للمقررات ، أن تؤخذ نسخة من أحدث لائحة لهذه القرارات ، بأي قسم لو كان في قمة النضج والاستقرار ، لكي يستعيرها وينفذها كما هي أي قسم آخر، مهما يكن ناشئا جديدا دون أية خبرة سابقة. لا يجوز ذلك ولا نقول به ، ليس فقط بين قسمين في منطقتين مختلفتين متباعدتين بالوطن العربي ، ولكنه مرفوض أيضا حتى لو كانا داخل منطقة واحدة ، أو حتى داخل قطر واحد مهما يكن ذلك القطر صغيرا مكتمل التجانس .

ولكن المسلمة السابقة لا تعني على الإطلاق ، أن يحرص كل قسم أو مدرسة أو معهد أو برنامج ، عند إنشاء لائحة مقرراته أو تطويرها ، على مخالفة اللوائح في الأقسام والمدارس والمعاهد والبرامج ، بوطنه وبالأوطان العربية الأخرى ، مبادرة منه إلى تميز سطحي يستند إلى مجرد المخالفة ، دون أن يقوم بالدراسات المنهجية الضرورية عند الإنشاء وعند التطوير .

من المؤكد أن نتائج تلك الدراسات المنهجية ، التي يتم توضيحها في الفقرات التالية ، لن تكون أبدا بحيث تتطلب في نتائجها ، إنشاء قسم بمقررات جديدة أو تطوير المقررات في قسم قائم ، فتكون هذه المقررات وتلك متباينة تماما مع المقررات في كل قسم آخر ، بالقطر نفسه وبالوطن العربي جميعه وبكل أقطار العالم . فمع الظروف والملابسات الخاصة أو المحلية ، التي تحيط بنشأة وتطور كل واحد من أقسام المكتبات والمعلومات

فى الجامعات العربية ، توجد دوافع وعوامل تدعو بقوة قد تكون أكبر إنها قد تحتم فى بعض الحالات – إلى قدر ما من التجانس .

من هذه الدوافع مثلا ، عندنا بالوطن العربى فى الوقت الحاضر ولعقد أو عقدين قادمين ، ذلك العجز الكبير فى أعضاء هيئات التدريس وتنقلاتهم التى لا تنقطع ، وتنقل الطلاب والدارسين بين أقسام المكتبات فى القطر الواحد وعبر الأقطار . إن هذه التنقلات للمدرسين وللدارسين تحتم قدرا ما من التجانس ، بين المقررات الدراسية فى أقسام المكتبات والمعلومات بالبلاد العربية ، فى التسميات وفى المحتويات وفى مستوى الصفوف المحددة لها . فهذا التجانس لا تدعوا إليه و لاتتطلبه النواحى المنهجية وحدها ، وإنما يتطلبه مع ذلك أيضا تأمين شىء من المرونة المرغوبة ، فى انتقال الطلاب والدارسين وعند تبادل الأساتذة والمحاضرين، لأن هذا العنصر البشرى فى التخصص ، هو العماد الذى تقوم عليه أقسام المكتبات والمعلومات فى بلادنا .

ولا يجوز تحت شعار المعادلة السابقة بين الذاتية والتجانس ، فى أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات العربية ، نسيان أو تناسى المنهج السليم لمواجهة التحدى الكبير عند بناء المقررات وعند تعديلها . وتتطلب الصورة المثالية لتصميم أو تطوير المقررات الدراسية ، فى قسم بعينه من أقسام المكتبات والمعلومات ، أيا كان موقعه بالوطن العربى أو بالخارج ، ثلاث مجموعات متكاملة من الدراسات والبحوث المبدئية ، التى تتخذ أساسا ومصدرا للتصميم أو التطوير المنشود .

أولى هذه الدراسات والبحوث تتناول الظروف والملابسات المباشرة الملاصقة للقسم فى الكلية والجامعة التى ينتمى إليها ، وفى نوعيات الطلاب الذين يتوجهون إلى تلك الكلية وهذه الجامعة ، وفى أعضاء هيئة

التدريس المتوفرة والتى يمكن توفيرها فى المستقبل القريب على الأقل ، من حيث الخبرات والإمكانات التدريسية ، ومن حيث الخلفيات فى التخصص نفسه وفى التخصصات الموازية والمساعدة ، وفى الإمكانات الفنية والمادية المتاحة حول الكلية والجامعة. فليس من المنطقى مثلا ، تصميم لائحة غنية بالمقررات الدراسية التقدمية ، التى تمتزج فيها أساسيات التخصص بأحدث التكنولوجيات، دون التأكد من توفر نوعية الطلاب القادرين على استيعاب هذه المقررات . والأمر كذلك بالنسبة للعناصر الأخرى فى هذه المجموعة الأولى من الدراسات ، ودور كل منها فى التصميم أو التعديل للمقررات الدراسية .

وتتناول المجموعة الثانية من الدراسات والبحوث ، المكونات والعوامل والدوافع التاريخية والفكرية والاجتماعية ، على المستويات الوطنية والقومية ، التى تتطلب معايير خاصة ينبغى الالتزام بها ، كما تحتم قدرا معينا من التجانس والتكامل ، مع الأقسام المماثلة فى الاطار نفسه – الوطنى أو الاقليمى أو القومى– فليس من الممكن مثلا بالنسبة لأى قسم للمكتبات والمعلومات ، فى أية جامعة عربية – من الرباط إلى بغداد – أن يجهل أو يتجاهل فى العدد الأكبر من مقرراته الدراسية ، الوعائية منها والفنية والخدمية والادارية ، متطلبات الفكر الاسلامى والتراث العربى والسماء اللغوية ، عند تصميم المقررات وبنائها وعند تعديلها وتطويرها ، برغم ما قد يكون هناك من فروق محلية بنسبة معينة فى تلك المتطلبات .

أما المجموعة الثالثة من الدراسات والبحوث ، فإنها تتناول التخصص نفسه فى أوضاعه الأكاديمية واتجاهاته الجديدة ، التى تلعب دورا كبيرا فى تشكيل المنظور السائد للتخصص ، كما يتمثل ذلك فى كتابات القيادات العلمية، على المستوى القومى والعالمى . وتتناول أيضا المهنه فى

ممارستها التطبيقية وخدماتها المتجددة ، التى تجسد فى الفعل وفى الواقع ما يجرى على أقلام الأكاديميين فى البحث والنظر .

ومن الأهمية الواضحة لتلك المجموعات الثلاث من الدراسات المبدئية، وللنتائج التى يمكن الخروج بها والاستجابة لمتطلباتها ، فمن الضرورى أيضا أن يكون هناك مرتكزات محددة ، يعتمد عليها القسم عند بناء المقررات وعند تطويرها ، وأن تصحبها غايات واضحة مطلوب تحقيقها بعد تنفيذ ذلك البناء وهذا التطوير . ويمكن إجمال تلك المرتكزات وهذه الغايات فيما يلى :

١ - ينبغى للقسم أن يحدد لنفسه الأهداف الأساسية والأغراض التى يعمل على تحقيقها ، وأن ترتبط هذه الأهداف بالخطة أو الخطط الشاملة للتنمية، فى جوانبها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها داخل الوطن الأم ، بحيث يوفر هذا القسم أو المعهد لوطنه ، تلك المهارات البشرية فى مجال المكتبات والمعلومات ، التى تقوم بدورها المرسوم فى مشروعات هذه الخطة أو الخطط، وأن يستند فى كل ذلك إلى البيانات العلمية الدقيقة للقوى العاملة فى القطر أو المنطقة التى يعمل فيها . فليس من المعقول مثلا ، أن تتضمن الخطة الوطنية إنشاء عدة الآلاف من المكتبات المدرسية ، خلال خمسة سنوات أو عشر سنوات ، ثم لا يوجد من الخريجين فى القسم أو الأقسام بهذا الوطن نفسه ، من يستطيع أن يتولى المسئولية فى تلك المكتبات .

٢ - من المؤكد أن الوطن الواحد يضم فئات وأنواعا متعددة من المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات ، وأن هناك فروقا وظيفية بين تلك الفئات وهذه الأنواع ، وأن لهذه الفروق الوظيفية متطلباتها من المهارات البشرية إعدادا وتدريبا . ولكن ذلك لا يعنى على الإطلاق أن تكون

هناك حواجز صماء داخل القسم الواحد ، أو بين الأقسام المتعددة في القطر الواحد ، بحيث تكون هناك مقررات دراسية متباينة خلف هذه الحواجز ، بدعوى تلك الفروق الوظيفية . فليس من المعقول مثلا في أي واحد من الأقطار العربية ، أن يضم أقساما متباينة في مقرراتها ، يعمل كل منها منفردا لإعداد نوع معين من الخريجين يلائم مؤسسات بعينها . فهذا الوضع فوق ما فيه من تجاهل التكامل النوعي بين المؤسسات التي سيعمل بها الخريجون ، هو أيضا ترف بالغ يمكن أن نجده في دولة كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تضم عشرات المدارس والمعاهد والأقسام ، لتخرج المتخصصين في المكتبات والمعلومات ، وقد سقط بعضها نتيجة هذا الترف ، فأغلقت أبوابها بعد أن كانت ملء السمع والبصر .

٣ - ليس هناك تخصص ناجح في جانبه الاكاديمي ، المتمثل في الأقسام الجامعية التي تعد العاملين فيه ، دون أن يستند هذا التخصص في جانبه الميداني إلى مهنة قوية متجانسة . وأهم عنصر يبين هذه المهنة القوية المتجانسة ، يمكن أن نجد في المقررات الدراسية عند التصميم وعند التطوير . فعلى أي قسم للمكتبات والمعلومات بالبلاد العربية عند إنشائه وتطويره ، ألا يكون خريجيه مجرد إضافة كمية للخريجين الآخرين ، وألا يكونوا في الوقت نفسه من عوامل التمزق والتشرذم في المهنة التي لم تتجاوز طفولتها بعد .

ومن أدق التحديات الأكاديمية في أية جامعة ، تصميم لائحة المقررات الدارسية أو تطويرها ، عند إنشاء أحد الأقسام أو تطويره . فهناك مخاطر وصعوبات غير قليلة ، تحيط بهذه العملية في كل التخصصات العامة، وهي في تخصص المكتبات والمعلومات أكثر بهذه العملية في كل

التخصصات العامة ، وهى فى تخصص المكتبات والمعلومات أكثر خطـورة وأشد صعوبة . فى مقدمة تلك المخاطر والصعوبـات ، وضـع الخطـوط والنسب التى تصل وتفصل وتحدد العلاقات ، بين المقررات "الأساسية الذاتية " من داخل التخصص ، والمقررات "الاضافية " المأخوذة من التخصصـات الأخرى ، لعموميتها كالتراث والتاريخ واللغة فى النطاق القومى ، أو لاستناد المقررات الأساسية إليها واتكائها عليها . فليس هنـاك تخصـص أكـاديمى واحد، يمكن أن يعيش معزولا بمقرراته الدراسية عـن جميـع المقـررات الدارسية فى كل التخصصات الأخرى .

بل إن هناك قوائم غير قليلـة ، مشـهورة فـى الخريطـة العامـة للتخصصات ، كالتاريخ مع الجغرافيا ، والاقتصاد مع السياسة ، والفلسفة مع علم النفس ، وقد تثلث هذه القوائم أو تربع بمقررات أخرى شقيقة لها أيضا ، فيضاف إلى الأمثلة السابقة للتثليث : الآثار ، والقانون ، وعلم الاجتماع على الترتيب . وتتعانق المقررات الدراسية فى اللوائح الجامعية ، لهذه الثنائيـات أو الثلاثيات من التخصصات الأكاديمية ، للعلاقات الحميمة بينها فى مراحـل النشأة والتطور ، قبل ما يسودها اليوم من انفصال واستقلال . ويصاحب هذا التعانق بعض الصعوبات أو المخاطر ، عند بناء لائحة المقررات لكل واحـد من الأقسام ، التى ترعى هذه التخصصات التوائم أو الشقيقة ، بسبب الإفراط أو التفريط فى استضافة مقررات من التوأم أو الشقيق .

هذا بالإضافة إلى أن بعض التخصصات العامة ، قد تفرض نفسها أو يفرضها المسئولون فى شكل متطلبات للكلية وللجامعة ، اسـتكمالا لنضـج الطلاب بمرحلة الليسانس والبكالوريوس ، أو تتطلبها المقررات "الأساسـية الذاتية " نفسها ، ليكتمل لهذه الأخيرة حقها الأكاديمى من الدراسة الناجحـة . وتحتل هذه الفئات من المقررات العامة مساحة معينة ، فـى لائحـة القسـم

صاحب التخصص الأساسى ، تاركة المساحة الباقية للتزاحم الطبيعى ، بين مقررات هذا التخصص والمقررات التى يستضيفها من توائمه وأشقائه ومسانداته ، فيصعب التوازن أو تزداد حدة الإفراط أو التفريط السابقين .

تلك هى أول الصعوبات المألوفة فى جامعاتنا العربية وفى كل الجامعات ، عند بناء المقررات الدراسية لأحد التخصصات الأكاديمية فيها . وقد أخذت هذه الصعوبة شكلا حادا بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات لأسباب كثيرة ليس أهونها أنه دخل إلى الحرم الجامعى متأخرا نسبيا . فقد سبقه إلى ذلك الموقع المرموق وبفترات طويلة ، عدد غير قليل من التخصصات الإنسانية والاجتماعية ، وهم القطاعان اللذان قبلاه بدرجة ما فى كلياتهما ، وأصبح هو تحت وصاية هذا التخصص أو ذاك فى هذين القطاعين. ولم يبلغ هذا القبول فى بدايته – على الأقل – درجة الترحيب ، وكان فى أحسن صوره مزيجا من الإشفاق والدعاء بالتوفيق .

أما بالنسبة للمقررات "الأساسية الذاتية " فأمرها كان – وما زال بدرجات متفاوتة بين الأقسام – حقلا مفتوحا دون أسوار للأخذ والرد والارتفاع والهبوط ، حذفا وإضافة وتغييرا للتسميات والمحتويات ، ولمستويات صفوفها التدريبية ، ليس بين الأقسام المختلفة عبر الأقطار العربية أو فى قطر واحد ، وإنما أيضا فى داخل القسم عبر تاريخه الطويل أو حتى القصير . حقا إن البعض القليل من هذا التفاوت وليس كله ، قد يدخل فى باب التطور الطبيعى لشخصية القسم خلال مراحل حياته ، وقد يرجع فى شيء منه للنمو الذاتى فى التخصص نفسه الذى لابد أن ينعكس على مقرراته ، وقد يكون القليل منه مجرد بصمات ذاتية مرغوبة لكل قسم بين إخوته . أما الجزء الأكبر من ذلك التفاوت الذى قد يبلغ حد التناقض ،

فهو ظاهرة غير صحية فى البناء العـــام للمقــررات الدارســية بتخصـــص المكتبات والمعلومات .

هناك أيضا مظاهر كثيرة للضعف العام فى بناء المقررات الدراســية لتخصص المكتبات والمعلومات ، نتيجة لافتقاد المعايير الموحدة فـــى أكــثر جوانبه ، هذا الافتقاد الذى اصبح ثغرة تتسع ولا تلتئم ، تتسرب من خلالـــها آفات وأدواء متنوعة إلى مقررات هذا التخصص "الأساســـية الذاتيـــة" فـــى الوطن العربى بخاصة ، وفى اقسامه ومعاهده الخارجيـــة بعامـــة . هنـــاك مقررات بتسميات هى هى ، ومحتويات لا تختلـــف فقــط ولكنــها تتبــاين وتتناقض ، وهناك محتويات متماثلة تمام بل إنها هى هى ، وأســماؤها فـــى غاية الاختلاف والتباعد. وهناك مقرر واحد هو هو محدد فى اسمه ومحتواه، ياخذ فى إحدى اللوائح مستوى ومساحة زمنية ، ضعف أو ثلاثة أضعاف مـــا يأخذه هو نفسه بمحتواه واسمه فى لائحة أخرى .

هناك مظاهر كثيرة للضعف العام فى بنـــاء المقــررات الدراســية "الاضافية" أو "المساندة" ، المطلوبة لتخصص المكتبات والمعلومات ، حتـــى تحولت وظيفته الأكاديمية كمساندة للتخصص الأساســـى ، ومترابطـــة مـــع مقررات أساسية ذاتية فيه ، إلى ملء روتينى لفراغ زمنى موجود بالقســـم ، وهذه المظاهر ترجع أيضا فى أسبابها البعيدة إلـــى افتقـــاد المعياريـــة فـــى التخصص ، مثلها مثل ما سبق من مظاهر الضعف فى المقررات الأساســـية الذاتية .

أبعاد التخصص وهيكلة المقررات :

الهوية فى تخصص المكتبات والمعلومات ، بمقتضى "الزاوية " التـــى تحددت مع موضوعه ، وهى "الضبط والاستخدام " لتلك الأوعية ، تتطلـــب دراسة أوعية المعلومات هذه ، التقليدية منها كالمخطوطات والمطبوعـــات ،

وغير التقليدية كالمسموعات والمرئيات والمحسبات والمليزرات ، بإعتبار أن هذه الأوعية هى الذاكرة الخارجية لكل معارف الانسانية وعلومها ، وهى بذلك مصادر القراءة والبحث لكل التخصصات . فلهذا التخصص علاقة فريدة بكل التخصصات الأكاديمية الأخرى ، لأن لكل منها رصيده الماضى والمتجدد من أوعية المعلومات المخطوطة والمطبوعة إلى جانب الأوعية الحديثة ، وهذا الرصيد هو عطاؤه فى موضعه . أما حصر هذه الأرصدة وضبطها ، واتاحتها للاستخدام والاستفادة منها ، فهذه مسئولية المتخرجين فى تخصص المكتبات والمعلومات ، من خلال لائحة المقررات الدراسية فى أقسامه ومعاهده ، "الأساسية الذاتية " من داخل التخصص ، "والاضافية" العامة والاستنادية من التخصصات الأخرى .

من الممكن أن نصادف عشرات وعشرات ، من المقررات الأساسية الذاتية لتخصص المكتبات والمعلومات ، ولكنها جميعا كمبدأ وقاعدة ، ينبغى أن تهدف إلى تزويد الطلاب والدارسين بالحقائق والخبرات والمهارات ، التى يحققون بها فى المؤسسات الميدانية بعد التخرج ، وظيفتى "الضبط والاستخدام" منفردتين ومتكاملتين كل منهما مع الأخرى ، ما دامت هاتان الوظيفتان هما جماع الأمر فى التخصص ، الذى نقف جميعا مدرسين ودارسين تحت مظلته . ونحن لا نستطيع هنا وضع التصميم النظرى للمقررات "الأساسية الذاتية " للتخصص ، بل ولا نستطيع التعرف بدقة على المقررات "الإضافية" من التخصصات الأخرى ، قبل استجلاء الأبعاد الرأسية والأفقية فى هاتين الوظيفتين ، مع الإشارات الموجزة إلى تأثير المهم من هذه الأبعاد فى الهيكل العام للمقررات ، ومن ثم يأتى التصميم النهائى للمقررات فيما بعد ، استجابة واقعية لمتطلبات الممارسة الدقيقة والإنجاز الناجح لعمليات الضبط والاستخدام .

أولا – أما بالنسبة لوظيفة "الضبط الببليوجرافى" منفردة وحدها ، فقد كانت منذ القدم هدفا لممارسات الأفراد من العلماء والوارقين والهواة ، من قبل الطباعة ومن بعدها ، وصدر فى هذا السياق التقليدى المأثور مئات الآلاف من قبل الطباعة ومن بعدها . وصدر فى هذا السياق التقليدى المأثور مئات الآلاف من الأدوات الببليوجرافية ، التى تضبط كل منها مجموعة من أوعية المعلومات فى نطاق زمنى ومكانى ونوعى معين . وقد تحول الأمر فى هذه الوظيفة تدريجيا ، منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر ، فأصبح مجالاً حيويا للشركات والمؤسسات الميدانية للتخصص ، التى تعمل من منطلق تجارى وشبه تجارى ، أو من منطلق الخدمات العامة ، وصاحب ذلك وأدى اليه وتفاعل معه ، دخول التكنولوجيات الحديثة بصورة مكثفة خلال العقود الأخيرة إلى وظيفة الضبط الببليوجرافى ، فظهر كثير من الأدوات بتسمية جذابة هى "بنوك المعلومات الببليوجرافية " .

ويرتبط بوظيفة "الضبط الببليوجرافى" منفردة أو متكاملة مع "الاستخدام" وظيفة "الضبط الداخلى" للمحتويات ، فى قطاع مهم من موضوع التخصص ، وهو الأوعية المرجعية العريقة منها فى تاريخ الذاكرة الخارجية والطارئة فى العصر الحديث ، كالمعجمات والموسوعات ودوائر المعارف والتقاويم والأدلة وملخصات الحقائق والموجزات الإرشادية ، التى تيسر بطبيعة التنظيم والضبط فيها ، الاسترجاع السريع للمعلومات منها واستخدامها عند الحاجة إليها .

وقد كانت الأوعية المرجعية هى الأخرى منذ القدم ، هدفا للممارسات الأفراد من الفلاسفة والعلماء والباحثين فى كل التخصصات قبل الطباعة وبعدها . وصدر فى هذا النطاق التقليدى المأثور عشرات الآلاف من الأوعية المرجعية ، التى كانت وما زالت تكون مع مئات الآلاف من

الأدوات الببليوجرافية السابقة ، أساسا ثابتا لوظيفتى الضبط والاستخدام . والأمر كذلك هنا أيضا بالنسبة لدور الشركات والمؤسسات الميدانية ، التى جعلت من أوعية المراجع مجالا حيويا لأعمالها ، وأصبح نظام الضبط فى داخل هذه الأوعية عملا مستقلا أو شبه مستقل عن مادة المحتويات ، ويدخل بطبيعته فى وظيفتى الضبط والاستخدام . بل إن هذه الشركات والمؤسسات الميدانية ، أخذت خلال العقدين الأخيرين تستعين فى تصنيع هذه الأوعية بالتكنولوجيا الحديثة ، فيصدر بعضها الآن فى شكلين أولهما تقليدى مطبوع يحمل التسمية التقليدية ، قاموسا لغويا أو معجما للأشخاص أو غيرهما ، وثانيهما الكترونى محسب او مليزر يحمل إحدى التسميات الحديثة الجذابة ، مثل : بنك معلومات (لغوى) ، أو قاعدة بيانات (للأشخاص) ، الخ . بل إن الشكل التقليدى العريق ، بدأ يختفى فى نماذج معينة من أوعية المراجع فى البلاد المتقدمة .

وهكذا ، كما نرى ، تطور الأمر فى وظيفة "الضبط" وحدها أو متكاملة مع "الاستخدام" ، إلى ما يسمى فى الوقت الحاضر (نظم المعلومات الببليوجرافية وغير الببليوجرافية) . أما بالنسبة لنظم المعلومات الببليوجرافية، فللمقررات الأساسية الذاتية للتخصص فى هذه النظم زاويتان للدراسة ، أولهما : (الدراسة الاستخدامية) حيث يتعرف الدارسون على الأدوات التقليدية وغير التقليدية من أجل استخدامها ، وثانيتهما : (الدراسة الانشائية) حيث يكتسب الدارسون المهارات الملائمة ، لإنشاء ما يتطلبه الضبط والاستخدام فى سياقاتهما المعاصرة من أدوات . وكذلك الأمر بالنسبة لنظم المعلومات غير الببليوجرافية ، فلها دراستان استخدامية وإنشائية ، بيد أن الدراسة الإنشائية هنا لا ترتبط بالمحتويات وتكوينها فلها أصحابها من المتخصصين ، وإنما ارتباطها بضبط هذه المحتويات ووضع التنظيم الملائم

لها داخليا ، إسهم في استرجاع الحقائق منها سريعا عند الحاجة إلى استخدامها .

ثانيا وأما بالنسبة لوظيفة "الاستخدام" منفردة أو متكاملة مع "الضبط"، فقد جرى العرف منذ أقدم العصور على إنشاء المؤسسات الميدانية، التي تختزن أوعية المعلومات من أجل استخدامها والانتفاع بها عند الحاجة ، بتسميات تطورت من "بيت الحكمة " و"دار العلم " في الماضي البعيد ، إلى "خزانة الكتب " و " دار الكتب " في الماضي القريب وبعض الحاضر ، وأخير إلى " المكتبة" و " مركز المعلومات " في أكثر الحاضر وفي المستقبل القريب على الأقل . وقد انضمت إليها تحت مظلة التخصص في أواخر القرن التاسع عشر بعامة ، وفي القرن العشرين وفي أواخره بخاصة ، تلك المؤسسات الميدانية للضبط التي أشرنا إليها في "أولا" من قبل، وكذلك المؤسسات المهنية له المتمثلة في الجماعات والجمعيات والاتحادات الوطنية والقومية والدولية ، والمؤسسات الأكاديمية المتمثلة في مدارس المكتبات المعلومات ومعاهدها وأقسامها بالجامعات العتيقة والعصرية .

وقد أصبحت هذه الفئات الأربع من المؤسسات في الوقت الحاضر ، التقليدية منه المشدودة إلى الماضي ، والحديثة المبهورة بالمستقبل وهما الأقل عددا ونفعا ، ومعهما الوسطيات المستمسكات بالأصيل من الماضي والآخذات بالجوهر من الحاضر – وهن الأكثر والأنفع – أصبحت هي القواعد الأربع التي يقوم عليها التخصص ، ومن الطبيعي ان يكون لكل واحدة من تلك الفئات الأربع ، موقعها في خريطة المقررات الدراسية . وإذا كانت المؤسسات الاختزانية أيا كانت التسمية التي تحملها باعتبارها البداية والغاية في نشأة التخصص وفي تطوره ، وباعتبار ما تتولاه من وظائف وعمليات فنيه كثيرة ومتنوعة ، تحتل قطاعا كبيرا في خريطة المقررات

الدراسية للتخصص ، فقد أصبح من الضرورى أيضـا تمثيـل المؤسسـات الثلاث الأخرى فى هذه الخريطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

وعلينا الآن ، لتحديد المعالم الهامـة فـى القطاعـات المخصصـة للمؤسسات الاختزانية بخريطة المقررات الدراسـية ، أن تـبرز المكونـات البنيوية التحتية والفوقية بأركانها الخمسة . فى أية مؤسسة اختزانية تحقـق وظيفة الضبط لما تقتنيه وتتيحه للاستخدام ، كما يلى :

١ – أو هذه الأركان "الكيان الأم " ، إذ ليست هناك مؤسسة ميدانيـة لاختزان واستخدام أوعية القراءات والبحوث موجودة فى فراغ ، ولكنها دائما وفى كل الأحوال – إلا إذا كان هناك وضع غير منطقى – محاطة بطريـق مباشر أو غير مباشر بما يمكن أن نسميه الكيان الأم ، الذى قد يتمثـل فـى مدرسة أو كلية أو جامعة أو مركز للبحوث من أى نوع ، أو فـى قريـة أو مدينة أو أحد الأحياء بعاصمة كبيرة . فالكيان الأم هو ذلك الشخص المعنوى أو الجماعة ، التى أنشئت المؤسسة الميدانية الاختزانية للأوعيـة ، لخدمـة أفراده وإمدادهم كلا حسب اهتماماته ، بمـا يحتـاج إليـه مـن القـراءات والمعلومات . ولهذا الركن تأثير كبير فى البيئة التحتية للأركـان الأربعـة التالية ، ومن ثم فى كل المقررات الدراسية المرتبطة بها ، سواء الأساسـية الذاتية من داخل التخصص ، أو الإضافية العامة والاستنادية من التخصصات الأخرى . بل إن الاحتياجات التى يمثلها فئات متجانسة من الأفراد فى ذلـك الكيان الأم ، قد تتطلب تصميم مقررات محددة تأكيدا لأهمية هذه الفئـات ، ومن ثم دراسة الأوعية الملائمة لهم ومصادرها ، والخدمات التى تقدم علـى أساس تلك الأوعية .

(٢،٣،٤)– ثانيها وثالثها ورابعها الثلاثية الوظيفية فى أى مؤسسـة ميدانية اختزانية للأوعية ، أيا كان اسمها ، والكيان الأم الذى تقـوم فيـه ،

وهى على الترتيب :٢)الاختيار والأقتناء للأوعية ، ٣) والتنظيم الفنى أو الضبط الأقتنائى لها ، ٤) وخدمة الأفراد فى الكيان الأم باسترجاع الأوعية والمعلومات لهم .

٢ – وتتضمن وظيفة (الاختيار والاقتناء) مجموعة من التحديات الاستراتيجية والتكتيكية ، لعل أجدرها بالتنويه فى سياق المقررات الدارسية وبنائها جانبان :

أ) متابعة أدوات "الضبط الببليوجرافى" السابق ، الراجعة منها والجارية ، من أجل بناء المجموعات الأساسية فى المكتبة أو المركز ابتداء ، ومن أجل تدعيمها وتجديد شبابها بصفة مستمرة ، بحيث تستجيب تلك المجموعات ليس فقط للاحتياجات الفعلية من جانب المنتفعين ، وانما تأخذ فى الاعتبار أيضا الحاجات المتوقعة على المدى القريب والبعيد .

ب) التنبه إلى الطبيعة الخاصة والإمكانات المتنوعة، لفئات الأوعية التى تتطلبها المؤسسة الميدانية للاختزان، كأوعية المراجع ، والمطبوعات الحكومية ، والدوريات، الخ، . التى غالبا ما تتطلب تصميم بعض المقررات الأساسية الذاتية ، لبيان ما هيتها وأهميتها النسبية فى الاستخدام .

٣ – وتتضمن وظيفة (التنظيم الفنى : الضبط الاقتنائى) كذلك مجموعة من التحديات الاستراتيجية والتكتيكية ، لعل أجدرها بالتنويه فى المقررات الدراسية وبنائها الجوانب التالية :

أ) التقارب الكبير إلى حد التماثل الذى يكاد يكون تاماً ، بين العمليات الفنية التى تجرى فى "الضبط الاقتنائى" هنا و " الضبط غير الاقتنائى " السابق. وقد حتم هذا التقارب والتماثل فى العقد الأخير التكاليف المترفة لهذه العمليات ، كما أتاحت التكنولوجيات الحديثة إمكانات لم تكن فى الحسبان لاعتماد كل منهما على الآخر فى هذه العمليات ، بحيث يتم للوعاء

الواحد عملياته الفنية مرة واحدة ، تعتمدها أى من مؤسسات الاختزان أو مؤسسات الضبط ، إذا سبقت إليها من مؤسسة أخرى ، وهذا هو المنهج الذى يدعو إليه مشروع (الضبط الببليوجرافى العالمى : UBC) ومن هنا نشأت الضرورة لترك بعض المصطلحات السابقة فى هذه العمليات الفنية ، التى درجت عليها هذه المؤسسات أو تلك ، لتستبدل بها مصطلحات جديدة تدعيما للوحدة والتكامل فى هذه العمليات الفنية . من نماذج التغيير استخدام (وصف ببليوجرافى) بدلا من (فهرسة وصفية) و (تحليل موضوعى) بدلا من (فهرسة موضوعية) فى تسميات هذه المقررات الوظيفية .

ب) التقارب الكبير إلى حد التماثل الذى يكاد يكون تاما ، بين العمليات الفنية التى يتطلبها "الضبط الاقتنائى" و " الضبط غير الاقتنائى" ، مهما اختلفت الأوعية التى يتم ضبطها طبيعة أو محتوى ، وقد حتم هذا التقارب والتماثل العوامل نفسها فى الجانب السابق . ومن هنا نشأت الضرورة فى سياق المقررات الدارسية بناء ومحتويات وتسميات ، أن تعامل محتويات الدوريات يتولاها عادة مؤسسات الضبط ، بينما تكتفى مؤسسات الاختزان بالعمليات الفنية للأوعية المستقلة . ومن نتائج هذا الاتجاه الحتمى توحيد التسميات فى المقررات الوظيفية للعمليات الفنية الثلاث (الوصف الببليوجرافى ، التحليل الموضوعى ، التصنيف) لكل أنواع الأوعية وفئاتها وأشكالها .

ج) التقارب الكبير إلى حد التماثل الذى يكاد يكون تاما ، بين عمليتين فنيتين من عمليات "الضبط الاقتنائى " ، وهما التحليل الموضوعى المتمثل فى (رؤوس الموضوعات) ، وبيان الرأس للوصف الببليوجرافى المتمثل فى (المداخل) الأساسية والاضافية . وقد حتم هذا التقارب والتماثل العوامل نفسها فى الجانبين السابقين ، فظهرت مثلا (ملفات الاستناد للأسماء

وملفات الاستناد للموضوعات) والثانية منهما هى نفسها ما نعرفه سابقا باسم (قوائم رؤوس الموضوعات) بعد تحسيبهما بمنهج واحد ليستخدما بطريقة واحدة . ومن هنا نشأت الضرورة فى سياق المقررات الدراسية بناء ومحتوى وتسميات ، لضم الجانبين معا باسم (نقطة الإتاحة الوصفية والموضوعية) بدلا من فصلهما سابقا باسم (المداخل) و (رؤوس الموضوعات) ، وهذا التكامل والربط فيهما هو ما درجت عليه مؤسسات الضبط منذ وقت غير قصير .

٤ - أما وظيفة (الخدمة والاسترجاع) فهى الغاية التى تعمل لها المؤسسات الاختزانية للأوعية ، وهى النصف الأهم فى ثنائية (الضبط والاستخدام) التى تحقق للتخصص هويته . ولعل ذلك هو السبب فى السيل الذى لا ينقطع من التسميات والمصطلحات المرتبطة بهذه الوظيفة ، فى اللغة الانجليزية ومن ثم فى اللغة العربية ، وقد أصبحت تتبعها حذوك النعل بالنعل بعد استخدام التكنولوجيات الحديثة فى تأدية خدمات تلك الوظيفة للمستفيدين ، بحيث يبدو الأمر وكأننا أمام فئات لا حصر لها من هذه الخدمات، بينما الجوهر الحقيقى قد لا يتجاوز نوعين أو ثلاثة .

والحقيقة الأولى أن كثيرا منها غالبا ما يكون تسميات ترويجية تجارية وشبه تجارية ، لخدمة نوعية واحدة ذات اسم علمى واحد . بل إن لهذه الخدمات غير التقليدية كلها أو أكثرها على الأقل ، أصولها الثابتة فى الخدمات التقليدية . ومن هنا تأتى الضرورة فى سياق المقررات الدراسية بناء ومحتوى وتسميات ، أن يكون الربط محكما بين الخدمات التقليدية وغير التقليدية ، فى نطاق المقرر الفريد أو المقررات المتعددة المخصصة لهذه الوظيفية .

والحقيقة الثانية وهى الأكثر أهمية ، أن هذا الربط المحكم بين المحتويات التقليدية وغير التقليدية ، داخل المقرر الواحد أو المقررات المتعددة لوظيفة معينة ، هو المبدأ الأساسى والأحكم ، ليس فى هذه الوظيفة وحدها ، ولكنه كما رأينا من قبل واجب التطبيق فى المقررات الأساسية الذاتية، عند مناقشة "نظم المعلومات الببليوجرافية " و "نظم المعلومات غير الببليوجرافية " و "الاختيار والاقتناء " و "التنظيم الفنى " . ليس من المقبول مثلا أن يكون هناك مقرر أو مقررات دراسية للمراجع المطبوعة بتسمية تقليدية ، ثم مقرر أو مقررات دراسية للمراجع المحسبة بتسمية غير تقليدية ، فنقيم بذلك الحوائط الصماء داخل التخصص ، ونمزق جهلا أو تجاهلا جوهرا واحدا ، مخدوعين بالترويجات الإعلانية والتجارية .

٥ – خامس الأركان فى بنية المؤسسات الاختزانية للأوعية وظيفة أيضا ، ولكنها ليست كالوظائف الفنية فى الأركان (٢،٣،٤ السابقة . وإنما هى وظيفة (الإدارة) التى تدبر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لثلاثية الوظائف الفنية أعلاه ، كما تتولى مسئولية التنسيق الداخلى بين العمليات الفنية فى كل منها ، وتوجهها فى كل ما تقوم به نحو احتياجات (الكيان الأم)، باعتباره الركن الأول والأهم فى بنية المؤسسة الاختزانية . ومن الطبيعى أن يكون هناك تداخل بين محتويات هذه الوظيفة ، وهى الإدارية التدبيرية المتبوعة ، وبين المحتويات بالوظائف الثلاث قبلها ، وهى الفنية التنفيذية التابعة ، وهما معا فى داخل كل مؤسسة اختزانية واحدة . ومن هنا يأتى التداخل الحتمى والازدواج الذى لا مفر منه ، بين محتويات المقرر أو المقررات الدراسيه المخصصه لهذه الوظيفه فى جانب ، وبين المحتويات فى المقررات الدراسيه المخصصه لتلك الوظائف الثلاث فى الجانب الآخر . ومشكلة التداخل أو الازدواج بين مقررات التخصص ، لا ترجع فقط إلى

تداخل بعض الأبعاد بهوية التخصص فى وجودها وتكوينها ، كما هو الحال بالنسبة إلى تداخل بعض الأبعاد بهوية التخصص فى وجودها وتكوينها ، كما هو الحال بالنسبة لوظائف المؤسسات الاختزانية هنا ، ولكنه أمر مألوف فى لوائح التخصصات جميعا لكل مقرراتها الدراسية تقريبا ، حتى لو لم يكن هذا التداخل أو الازدواج موجودا .

وتفسير ذلك هو أن العلاقة بين التصور النظرى الإطارى لهوية التخصص وأبعاده ، أشبه شيء بالإطار الفكرى الذى يضعه الفيلسوف أو العالم للمعرفة الإنسانية كلها ، بينما المقررات الدراسية المدرجة بلوائح الأقسام والمعاهد لهذا التخصص ، أشبه شيء بالكتب والمؤلفات التى لا يرتبط أصحابها واعين أو غير واعين ، بالحدود التى يرسمها الفيلسوف أو العالم داخل ذلك الإطار الفكرى . فإذا كانت هذه الحدود تعين موقعا للدين وآخر للتربية وثالثا للتاريخ ، والأمر كذلك بين الأبعاد التى سجلناها هنا لتخصص المكتبات والمعلومات ولهويته ، وبين المقررات الدراسية التى نجدها لهذا التخصص فى أقسام المكتبات والمعلومات ، بالجامعات والمعاهد فى البلاد العربية وبالخارج كذلك . وهى قضية تبدو طبيعية فى أسبابها النظرية ومنطقها الواقعى ، إلا أنها لو تركت لأسبابها وواقعها دون أن توضع لها الضوابط والمعايير ، فقد تنتهى إلى تشتيت التخصص نفسه وتبديد هويته .

الضوابط والمعايير لبناء المقررات وتقويمها :

إذا كانت الصورة النظرية الإطارية لتخصص المكتبات والمعلومات وللأبعاد الرأسية والأفقية فى ماهيته وهويته بين التخصصات الأخرى ، قد ظهرت لنا فى بضع صفحات ضمت ، وحدة فكرية واحدة متكاملة ، فمن الطبيعى أنها عند التجزؤ إلى مقررات دراسية ، لن تكون مثل مسطح من

الورق ، بقسم إلى عدد من المساحات المتساوية أو المختلفة في الشكل والمساحة ، بحيث يكون مجموع هذه المساحات المجزأة ، هو نفسه مساحة المسطح الأصلى أو الأم دون زيادة أو نقص . أما إذا كان هناك نقص وهو أمر كثير الاحتمال ، فمن المؤكد أن بعض العناصر أو القطاعات في الصورة الإطارية للتخصص ، وفى الأبعاد الرئيسة لماهيته وهويته ، قد أهملت فلم تتمثل فى مقرر أو فى مقررات تلائمها فى صحيفة التخرج .

والمألوف على أية حال فى المسطحات الإطارية للتخصصات ، أن يكون هناك عند تجزئتها إلى مقررات دراسية ، قدر ما من التداخل قليلا أو كثيرا . والقدر الأمثل من التداخل في هذا الحال ، هو الذى يسمح فقط بالربط بين هذه المساحات ، دون تكرار أو ازدواج لا فائدة منهما . أما إذا زاد التداخل والتكرار والازدواج بين المقررات الدراسية ، عن ذلك القدر الأمثل، الذى يربط بينها ويصلهما معا بالتخصص الذى تنتمى اليه ، فهذا هو أخطر الآفات التى تعانى منها الأقسام الأكاديمية الناشئة ، فى كل الجامعات بالوطن العربى بالخارج .

هناك إذا احتمالان عند بناء المقررات الدراسية لتخصص المكتبات والمعلومات ، فى كل منهما خطورة على التخصص وخطر على القسم الذى يتولاه : إغفال بعض الجوانب المهمة فى التخصص ، وتركها دون مقرر أو مقررات تغطيها ، أو الازدواج والتداخل والتكرار غير المرغوب فيه بين المقررات الدراسية ، برغم ما تحمله من تسميات مختلفة متميزة . وغالبا ما يقع الاحتمالان فى اللائحة الواحدة ، فتتضاعف الخطورة ويزدوج الخطر ، إذا لم تكن هناك معايير حقيقية وضوابط ثابتة ، يرجع إليها عند إعداد إحدى اللوائح أو عند تطويرها وكشف ما يعتريها من عيوب.

وأيا كان الأمر ، فان لائحة المقررات التاليـــة تتنــاول المقــررات الأساسية الذاتية "للتخصص بصفة مباشرة . وحجر الزاوية فى النظام كله هو خطة تصنيف معيارية للمقررات الأساسية الذاتية فى تخصـــص المكتبــات والمعلومات ، يجد فيها كل مقرر "أساسي ذاتى " ، من بيـــن العشــرات أو المئات أو حتى الآلاف، المدرجة فى لوائح الأقســام والمــدارس والمعــاهد والبرامج – يجد له موقعا معينا وثابتا ، أيا كانت التسمية التى أخذهـــا فـــى اللوائح المختلفة ، ما دام هناك مؤشرا لمحتوياته مهما يكن موجزا .

وإذا كانت الخطة المعيارية لتصنيف المقررات المتخصصة فى هـــذا النظام ، تقوم على ثمانى فئات يتم بيانها فيما يلى ، فهناك لكل فئة "مرتكـــز" معين فى خريطة التخصص التى تم رسمها فى فقرات (أبعــــاد.التخصــص وهيكلة المقررات) الماضية ، كما أن كل منها "زاوية " معينة نتعامل مــــن خلالها مع هذا المرتكز . ومن الممكن فى ضوء "المرتكز" و"الزاوية " إعطاء تسمية معيارية لكل مقرر تتفق مع محتوياته ، وقد أصبحت مثل هذه التسـمية المعيارية أو العلمية للمقررات المتخصصة عندنا ، هـــى الوســيلة الوحيــدة لمواجهة تيارات التجديد بداع وبغير داع فى أسماء المقررات ، حتى ليصعب على المدرس وعلى الدارس متابعة هذه التغييرات . ويمكن بذلك أن نجد فـــى المقررات الدراسية لتخصصنا ، ما هو موجــود فـــى المملكـــة النباتيـــة أو المركبات الكيماوية مثلا ، فلكل منها اسمه العلمى الثابت واسمه التجــارى أو الشائع ، الذى غالبا ما يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة .

وقد وضعت كل فئة بهذا "النظام الثمــــانى " للمقــررات الأساســية الذاتية، فى ثمانية معارض معيارية مقننة طبقا لمنهج وظيفى ، يتـــلاءم مـــع الأغراض الفنية لهذا النظام . يبتدىء كل معرض بالتحديد الدقيق لماهية الفئة المقصودة، وموقعها فى الخريطة العامة لتخصص المكتبات والمعلومـــــات ،

ويعتمد هذا التحديد الدقيق على بيان "المرتكز" الموضوعى للفئة كلها فى تلك الخريطة ، ثم بيان "الزاوية" التى تميز المقررات بعضها من بعض ، سواء فى الفئة نفسها أو فى الفئات الأخرى . كما يوضع فى الفقرة الأولى لكل معرض ، مقارنات وتحليلات هامة عند ما تتشابه المرتكزات أو الزوايا بين فئتين أو أكثر .

تلك هى فقرة "الماهية " وهى الأولى فى كل واحد من المعارض الثمانية . وقد أضيفت الفئة الثامنة (المقررات الشقيقة) إلى هذا النظام ، برغم أنها لا تدخل حقيقة فى الخريطة العلمية لتخصص المكتبات والمعلومات ، إما لأن المقررات بهذه الفئة ملتحمة به التحاما مباشرا ، دون أن يكون لها تخصص أكاديمى يتولاها من وجهة نظر المكتبات والمعلومات ، أو لأنها من تخصص شقيق يتعايش مع تخصص المكتبات والمعلومات ، فى القسم الواحد وفى المدرسة الواحدة .

ويأتى بعد "الماهية مباشرة فقرة " النماذج " وبها بعض المقررات المنتمية إلى الفئة المقصودة فى المعرض ، ويرتبط بالنماذج مباشرة فقرة ثالثة فى كل معرض ، عن "التسمية " التى يحملها كل مقرر جاء فى النماذج . والتسمية هى العناصر التعبيرية المكونة لاسم المقرر فى اللائحة ، من حيث التجريد والوضوح والدقة والمباشرة ، لبيان درجة النجاح أو الإخفاق فى تحقيق المعيارية المرغوبة فى أسماء المقررات . ويتبين فى فقرة "التسمية " هذه بكل معرض ، أن الاسم المعيارى لكل مقرر هو الذى يعبر من أقصر طريق عن المرتكز الموضوعى له وعن محتوياته ، بالمفردات والكلمات المستقرة الثابتة المألوفة ، دون اللجوء إلى أسماء جديدة ، إلا لضرورة منهجية، ودون الحرص على صياغة تسميات جذابة أو براقة ،

لأنها غالبا ما تحجب أهم شـــىء فـى المقـرر الدراســى وهـو محتـواه الموضوعى.

أما الفقرة الرابعة فى معرض كل فئة مـــن المقـررات ، فتوضــح "المستوى" الملائم فصلا أو صفا ، لدراسة مقررات الفئة المعروضة . ومــع أن مواقع الفئات فى هذا "النظام الثمانى" ، قد تدرجت فى أغلبها من الأدنـــى إلى الأعلى ، ولكن هذا التدرج ليـس علــى إطلاقــه بالنسـبة لمسـتويات المقررات، فهناك عناصر ومواصفات أخرى متنوعة غير مرتبـــة الفئــة ، تدخل فى تحديد المستوى الملائم لكل مقرر ، بل إن هناك فئة معينـــة تقــع بعض مقرراتها فى الصف أو الفصل الأول ، وبعضها الآخر يقع فى الصف أو الفصل النهائى ، أو لطلبة الامتياز والدراسات العليا وحدهم .

تلك هى الفقرات الأربع الأولى وهى "الشطر الأول" فى معرض كـل فئة بهذا "النظام الثمانى" ، لكل فقرة دورها ووظيفتـــها ومحتوياتـــها التـــى شرحناها آنفا ، وهى معا تعطى صورة متكاملة الأجزاء ، وترسم بوضـــوح الهوية الأساسية للمقررات التى تدخل فى كل واحدة من هذه الفئات الثمانية .

أما "الشطر الثانى" فى كل معرض ، فهو مجموعة أخــــرى مـــن البيانـــات الإضافية المفصلة ، لاستكمال الجوانب الفنية الدقيقة فـــى كـل فئـة مـن المقررات. وتخدم هذه البيانات أغراضا عديدة يمكن إجمالها فـــى جـانبين : زيادة الايضاح فى الصورة المتكاملة التى ظهرت للفئة فى الشـــطر الأول ، وتقديم الحلول العلمية للمشكلات والصعوبات ، التى يواجهها المتخصصـــون عند استخدام هذا النظام وتطبيقه فى أعمالهم .

المقررات المتخصصة فى أقسام المكتبات والمعلومات :

١ - المقررات الاطارية

وهى المقررات التى لا تتناول مساحة جزئية فى خريطة التخصص، ولكنها بطبيعتها تمتد تماماً أو تغليباً إلى المسطح الفكرى للتخصص كلـــه ، فالمرتكز فيها هو موضوع التخصص بكل أبعاده الرأســية والأفقيــة . أمــا الفرق بين كل مقرر وآخر فى هذه الفئة ، يعتمد بصفة عامة علـــى زاويــة المعالجة التى يتخذها المقرر لنفسه ، بحيث يكون تناولـــه للموضـــوع مــن منطلق فريد خاص به ، ومن ثم تتميز محتوياته عن المحتويات فى أى مقرر آخر .

ومن نماذج هذه المقررات :

أ - مقدمة فى علوم المكتبات والمعلومات .

ب - المدخل التاريخى للمكتبات والمعلومات .

ج - ظاهرة المعلومات والاتصالات .

د - الأسس الحديثة للمكتبات والمعلومات .

هـ - المكتبة والمجتمع .

و - علم المكتبات والمعلومات المقارن .

ز - المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات .

ح - مناهج البحث فى المكتبات والمعلومات .

ويلاحظ فى تسمية المقررات بهذه الفئة الإطارية ، ان كلا منــها ، أو معظمها ، يأخذ فى تسميته تعبيرة "المكتبات والمعلومات" ، وهـــى العنصـــر المشترك فى معظمها الذى يمثل مرتكز الفئة كلها ، كما يأخذ عنصرا آخـــر يمثل الزاوية التى تبرز هوية المقرر وشخصيتة الفردية ، وهذه الزاوية هـــى

المفتاح لتحديد محتواه . والتسمية بهذه المواصفات هى التسمية المعيارية التى يحسن الالتزام بها لما تتميز به من الاستقرار والإفادة .

وإذا كانت زاوية المعالجة مدخلية تقديمية ، مثل ، "مقدمة" أو "المدخل التاريخى " أو "الأسس الحديثة " ، فمستوى المقرر هو الفصل أو الصف الأول، وإذا كانت مزيجا من التقديم والربط ، مثل " المعلومات والاتصالات" أو "المكتبة والمجتمع " فقد يكون مستوى المقرر هو الفصل أو الصف الأول أيضا ، وقد يكون الفصل أو الصف الثانى ، أما إذا كانت الزاوية هى العلاقات والمقارنات مع التحليل والتركيب والبحث مثل " علم المكتبات والمعلومات المقارن " أو " المعايير الموحدة للمكتبات والمعلومات " أو "مناهج البحث فى المكتبات والمعلومات " ، فالمقرر فى هذه الحالة يدخل فى المستويات العليا من الدراسة .

ومن الممكن أن تتكامل المحتويات فى " المدخل التاريخى " وفى " الأسس الحديثه " ، داخل مقرر " مقدمة فى علوم المكتبات و المعلومات " ، ولكن المتغيرات المحلية ، وهى كثيرة ومتنوعة بين الأقسام ، قد ترجح أحد الاختيارين، وتعتبر هذه المقررات المدخل الطبيعى للتخصص ، ومن هنا فهى أول ما يأخذه الطالب من المقررات الأساسية الذاتية بالقسم ، بل إنها للسبب نفسه تصلح اكثر من غيرها لتكون فى مقدمة المقررات التى يقدمها القسم كتخصص مساند للأقسام الأخرى . و المحتويات فى أى مقرر ليست مسألة اجتهادية ، تترك لكل عضو من هيئه التدريس يختارها دون ضوابط ، أو يحددها مجلس القسم تحت ضغوط أو ضرورات عرضية ، ولكنها تتحدد بأمور معيارية أو لها طبيعة الفئة ومرتكزها العام ، ثم زاوية المعالجة التى ينطلق منها المقرر لتناول هذا المرتكز.

٢ ـ مقررات الأوعية

هى المقررات التى تتناول تماما أو تغليبا شرائح معينة من أوعية الذاكرة الخارجية لسمات متميزة فى كل شريحة ، سواء أكان ذلك من حيث محتوياتها وترتيب هذه المحتويات بداخل الوعاء ، أو من حيث شكلها المادى غير المألوف ، أو من حيث جمهور المستفيدين بها ، أو من حيث قيمتها الحضارية ، أو من حيث أى سمة أخرى تعطيها قيمة ذات أهمية . فالمرتكز فى هذه الفئة – كما نرى – هو الوعائية ، وتأثير هذه الصفة على "الاستخدام"، سواء أكان هذا الاستخدام يتم داخل المؤسسات الميدانية الاختزانية أو خارجها. أما الفرق بين كل مقرر وآخر فى هذه الفئة فهو "زوايا " المعالجة التى تعتمد بدورها على الهوية الوعائية لكل شريحة يتناولها المقرر ، ولكل شريحة من هذه الأوعية مصادرها ومؤسساتها التى تنتجها وطبيعتها الخاصة فى الاستخدام ، فهذه هى "الزوايا" التى تميز كل واحد من هذه المقررات فى هذه الفئة .

ومن نماذج هذه المقررات :

*** مقررات الأوعية المرجعية**

أ – المراجع والمصادر العامة "موارد المعلومات"

ب – المراجع والمصادر المتخصصة فى العلوم الانسانية "موارد المعلومات فى العلوم الانسانية "

ج – المراجع والمصادر المتخصصة فى العلوم الانسانية " موارد المعلومات فى العلوم الاجتماعية "

د – المراجع والمصادر المتخصصة فى العلوم البحتة والتطبيقية " موارد المعلومات فى العلوم البحتة والتطبيقية "

*مقررات الأوعية النوعية

أ – الدوريات

ب – المطبوعات الحكومية

ج – المواد المسمعية والبصرية والمصغرات . "المواد غير المطبوعة"

د – الموسوعات والمخطوطات فى التراث العربى الإسلامى

هـ –مواد الأطفال "أدب الأطفال"

ويلاحظ فى تسمية المقررات بهذه الفئة الوعائية ، أن الكلمة التى تدل اصطلاحيا على هوية الشريحة الوعائية موضوع المقرر هى أبرز العناصر ، ويكتفى بها وحدها إلا إذا تطلب الأمر عنصر آخر أو أكثر تأكيدا لتحديد المحتوى . ولهذا الإبراز والاكتفاء أهميتهما ، حيث يؤكد أن زاوية المعالجة ليست أى شيء آخر اكثر من الجوانب الاستخدامية لكل شريحة ، وهى الجوانب التى تتطلب التعرف عليها بهذا الهدف . وهذه الزاوية هى المفتاح لتحديد المحتوى فى كل مقرر ، كما أن التسمية بهذه المواصفات هى التسمية المعيارية ، التى ينبغى الالتزام بها ما كان ذلك ممكنا .

ومن الطبيعى أن المقررات الإطارية ذات الطبيعة المدخلية التقديمية، تسبق كل المقررات فى الفئات السبع غيرها ، ومعنى ذلك أن كل "المقررات الوعائية " هنا تأتى بعد تلك ، أو تصاحبها فى الفصل أو الصف نفسه على أقل تقدير . ومن الطبيعى كذلك أن المقرر المبدئى مثل "المراجع والمصادر العامة " يسبق المقرر الأعلى فى شريحته ، وهو "المراجع والمصادر المتخصصة " . كما أن مقررات الأوعية ذات التداول الكثير فى الوقت الحاضر مثل " مواد الأطفال" ، تسبق تسبيا مقررات الأوعية ذات التداول

القليل مثل "المطبوعات الحكومية " أو "المخطوطات فـــى الـــتراث العربـــى الاسلامى " .

وقد أضيفت كلمة "المصادر" وكلمـــة " المعلومـــات" فـــى تســـميات مقررات المجموعة الأولى للأوعية المرجعية ، استجابة للاتجاهات الجاريـــة فى محتويات هذا النوع من المقررات ، ومع ذلك فقد بقيت كلمة "المراجـــع " علما لا تخطئه العين ، وعنصرا ثابتا ومفيدا فى التسمية .

والمحتويات فى المقررات الثلاثة من مجموعة المراجع ، تشمل مـــع المراجع المطبوعة المألوفة ، المراجع المحسبة التى تحمل تســـميات جذابـــة أكثرها غير دقيق ، مثل بنوك المعلومات أو قواعد البيانات . ومن هنا لابـــد أن يسبقها أو يصاحب الأول منها على أقل تقدير ، مقرر مدخلى استنادى من خارج التخصص ، عن الحاسوب ، بمكوناته الماديـــة والتشـــغيلية ، ومـــن الجدير بالذكر أن هذا المقرر الاستنادى بمستوييه التمـــهيدى والتقدمـــى ، لا يساعد الطلاب هنا فقط ، بتدريبهم على استخدام بنوك المعلومات كجزء مـــن المحتويات فى المقررات المرجعية ، ولكنه يساعد الطـــلاب أيضـــا علـــى ممارسة المحتويات فى المقررات الأساسية الذاتيـــة الأخـــرى للتخصـــص ، ولاسيما (المقررات الوظيفية) بالفئة الثالثة و(المقررات) بالفئة السادسة .

وزاوية المعالجة فى كل المقـــررات بـــهذه الفئـــة هـــى "الجوانـــب الاستخدامية " بصفة عامة . فإذا كانت المعالجـــة فـــى شـــريحة الأوعيـــة المرجعية، ليست هى "الجوانب الاستخدامية " وإنما "الجوانـــب الانشـــائية "، فـــإن المقررات بهذه الزاوية من المعالجة تقع فى الفئة السادسة (مقـــررات النظم) .

والجوانب الاستخدامية فى شرائح "مواد الأطفـــال" و "المطبوعـــات الحكومية " و "المخطوطات فى الـــتراث الاســـلامى " و"المـــواد الســـمعية

والبصرية والمصغرات " ، مع أنها نمط نوعى آخر غير شريحة المراجع فمن الضرورى أيضا التنسيق بين محتوياتها هنا فى هذه الفئة الثانية ، وبين ما يمكن أو يحتمل أن يدخل منها فى مقررات الفئات الأخرى ، ولا سيما الثالثة (المقررات الوظيفية) والخامسة (مقررات المستفيدين) ، فلهاتين الفئتين مرتكزات وزوايا معالجة مختلفة قد تتناول من خلالها هذه الشرائح النوعية من الأوعية. وبدون هذا التنسيق والالتزام بزوايا المعالجة ، يمكن أن تتسرب المحتويات بين المقررات ، فينتفخ بعضها ويتورم بينما يذبل غيرها وينقرض ، أو تقع آفات الازدواج والتداخل والتكرار غير المرغوبة فى محتويات المقررات .

وأوعية المعلومات ، وهى المرتكز فى هذه الفئة ، تمتد من "المخطوطات" إلى "المليزرات" عبر المطبوعات والمسموعات والمرئيات والمصغرات والمحسبات ، وتتفرع بهذا الامتداد الواسع والطويل إلى تشكيلات وظيفية عديدة ، لكل منها مصادره والمؤسسات التى تنتجه وطبيعته الاستخدامية الخاصة . ومن هنا فإن النماذج المدرجة هنا لا تستوعب إلا عينة محدودة من المقررات بهذه الفئة مما يضطر بعض الأقسام إلى وضع "المصغرات " وهى شريحة متميزة مع شريحة أو شريحتين آخريين هنا "السمعية " و "المرئية" . ومن الجدير بالذكر هنا أن نظام الفصول والاختيار أفضل من نظام الصفوف أو الفصول الالتزامية ، فمن الأفضل مثلا أن يختار الطالب إما المراجع المتخصصة فى الإنسانيات والاجتماعيات أو فى العلوم البحتة والتطبيقية ، لا أن يأخذهما معا . وليس من المحتم أن المقررات التى تدرس الشرائح النوعية للأوعية ، تقع دائما فى هذه الفئة الثانية (مقررات الأوعية) . فبعض الشرائح من الأوعية قد تكتسب لسبب أو لآخر أهمية كبرى ، مثل الأقراص المليزرة ودروها فى المكتبات

والمعلومات ، ومن ثم تتطلب الدراسة من زاوية المنهج العلمى فى البحث ، فيدخل المقرر بهذه الصفة فى الفئة السادسة (مقررات القضايا) .

والمفروض أن القيم الاستخدامية فى شرائح الأوعية ، التى تبرر وضعها فى مقررات دراسية ، هى قيم ذاتية ثابتة فيها سواء دخلت المؤسسات الاختزانية لهذه القيم أو لم تدخل . وهى بهذه القيم الذاتية الثابتة ذات أهمية دراسية ، للطلاب والدارسين فى تخصص المكتبات والمعلومات ولغيرهم كذلك . ومن هنا فإن مقررات هذه الأوعية تصلح بصفة عامة ، لتكون مقررات مساندة يقدمها تخصصنا إلى التخصصات الجامعية الأخرى.

٣ - المقررات الوظيفية

هى المقررات التى تتناول تماما أو تغليبا ، كليا أو جزئيا أية وظيفة فى الأركان الأربعة الأساسية (الاختيار والاقتناء - التنظيم الفنى وصفا وتحليلا وتصنيفا - الخدمة والاسترجاع - الادارة والتدبير) التى تقوم عليها كل مؤسسة ميدانية اختزانية للأوعية ، أيا كانت هذه الأوعية مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية أو مصغرة أو محسبة أو مليزرة ، وأيا كانت التسمية التى تحملها المؤسسة ، مكتبة أو مركزا للتوثيق أو مدينة للمعلومات. فالمرتكز فى هذه الفئة كما نرى ، هو الوظيفة ومنطقة هذه الوظيفة فى المؤسسة الاختزانية . أما الفرق بين كل مقرر وآخر فى هذه الفئة ، فهو "زوايا " العمل النوعى الداخلى وهو متميز فى كل وظيفة ، بل إن هذا التميز موجود حتى فى العمليات الفنية داخل الوظيفة الواحدة . فهذا التميز هو الأساس فى زوايا المعالجات لكل واحد من المقررات فى هذه الفئة .

ومن نماذج هذه المقررات

*أ - تكوين وتنمية المقتنيات (التزويد) ، (تنمية موارد المكتبة)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

*أ - الوصف الببليوجرافى (الفهرسة الوصفية) - مستوى تمهيدى

ب - الوصف الببليوجرافى (الفهرسة الوصفية) - مستوى متقدم

د - التصنيف - مستوى تمهيدى

هـ - التصنيف - مستوى متقدم

و - التحليل الموضوعى - (الفهرسة الموضوعية)

ز - التكشيف والاستخلاص

*أ - خدمات المكتبات والمعلومات

ب - الخدمات التعاونية فى المكتبات والمعلومات

*أ - إدارة المكتبات ومراكز المعلومات

ويلاحظ أن التسميات فى هذه المقررات بسيطة تماما ولكنها مباشرة ودقيقة فى دلالتها ، ويشتمل كل منها على عنصر يبرز هوية المقرر ومحتواه. فبرغم أن التطورات الجارية فى التخصص التى سبق شرحها ، قد حتمت بعض التغيير فى تسمية مقررات معينة ، فقد بقى فى كل منها كلمة لا التباس مع وجودها فى الدلالة على المقرر . وذلك مثلا فى "الوصف الببليوجرافى " بدلا من الفهرسة الوصفية ، وفى "التحليل الموضوعى" بدلا من الفهرسة الموضوعية ، فكلمة "الوصف" وكلمة "الموضوعى" تربطان بين التسمية السابقة والتسمية الحالية ، التى حتمها التطور الحديث للتخصص .

وليس من الملائم بصفة عامة ، أن يبدأ الطلاب دراستهم بأى واحد من المقررات فى هذه الفئة . ومن الطبيعة أيضا ألا يكون أى من مقررات المستوى المتقدم مع المستوى التمهيدى من نفس النوع فى فصل أو صف واحد . ويلاحظ أن وظيفة التنظيم الفنى ليس لها مقرر مدخلى واحد ، يضمها كلها وصفا وتحليلا وتصنيفا ، ومن الطبيعى فى هذه الحالة أن يكون

" الوصف الببليوجرافى التمهيدى " هو الأسبق ، باعتبارة أسهلها وأوسعها انتشارا ، أما بعده فمن الممكن أن تتزامن بعض المقررات الخمسة الأخرى .

والأوعية بكل أشكالها وأنماطها تجرى عليها الوظائف الأربع صاحبة المرتكز هنا ، والمقرر أو المقررات المخصصة لكل وظيفة ، تتعامل مع هذه الأشكال والأنماط جميعا ، ومن هنا فمن الضرورى التنسيق بين المحتويات فى المقررات المدرجات فى هذه الفئة الثالثة ، وبين ما يحتمل أن يدخل فى مقررات الفئات الأخرى ، التى تتعامل مع الأوعية ، ولاسيما الفئة الثانية (أوعية المعلومات) والسادسة (مقررات النظم) . وبدون هذا التنسيق تتسرب المحتويات بين المقررات فى الفئات المختلفة ، فينتفخ بعضها ويتورم بينما يذبل غيرها وينقرض ، أو تصاب لائحة المقررات بآفات الازدواج والتكرار والتداخل غير المرغوب فيها .

ولمجموعة المقررات المخصصة للتنظيم الفنى ، وهو واسطة العقد فى الوظائف الفنية ، أوضاع خاصة فى هذه الفئة يمكن تلخيصها فيما يلى :

أ) زاوية التعامل فيها هى إعداد البيانات المعيارية لكل وعاء معلومات ، وصفا وتحليلا وتصنيفا ، وتسجيل هذه البيانات على بطاقة تقليدية ، أو على وسيط ممغنط بواسطة الحاسوب . وتتطلب التسجيلة الببليوجرافية المحسبة ، استثمار محتويات المقرر الإضافى المساند عن الحاسوب بعامة ، والشكل (Format) الملائم للتحسيب الببليوجرافى بخاصة ، وتطبيق هذا الشكل فى التدريبات التى يقوم بها الطلاب . ب) التوحيد بين جميع الأوعية بأشكالها وأنماطها فى هذه المعالجة الثلاثية ، سواء الأوعية التقليدية أو غير التقليدية ومحتويات الدوريات ، وسواء جهزت البيانات على بطاقات تقليدية أو فى تسجيلة محسبة . وقد أصبحت هذه العمليات الفنية أرضا مشتركة بصفة عامة، بين المؤسسات الميدانية للاختزان والمؤسسات الميدانية للضبط ، ومن

هنا توحدت التسمية لكل واحدة من العمليات الفنية الثلاث ، ووزعت على مستويين تمهيدى ومتقدم . ج) تتطلب عملية التحليل الموضوعى خلفية معينة فى اللغويات ، ومن هنا قد تشتمل لائحة المقررات على مقرر إضافى فى علم اللغة العام . د) البطاقات أو تسجيلات البيانات المعيارية الثلاثة عنصر وظيفى هام فى نظم المعلومات الببليوجرافية ، ولكن بناء النظام ومتطلبات هذا البناء تعتمد على زاوية معالجة أخرى ، مكانها فى الفئة السادسة (مقررات النظم) . ومن هنا ينبغى التنسيق بين المحتويات هنا وهناك ، تجنبا للتسرب الذى يؤدى إلى التورم والانتفاخ فى جانب وللذبول والزوال فى جانب آخر ، أو إلى آفات الازدواج والتكرار والتدخل غير المرغوب فيها .

ولوظيفة الإدارة والتدبير وضعها الفريد ، لاتصالها بالوظائف الثلاث الأخرى على قدم المساواة ومع ذلك فإن محتويات المقرر أو المقررات المخصصة لها ، غالبا ما تعطى اهتماما أكبر نسبيا لوظيفة الاختيار والاقتناء. ومن الضرورى على أية حال التنسيق بين المحتويات هنا ، والمحتويات فى مقررات الفئات الأخرى ذات الصبغة الإدارية ، ولا سيما الفئة الرابعة (مقررات المؤسسات) ، فبدون هذا التنسيق ، تتسرب المحتويات بين المقررات بكل ما يؤدى إليه هذا التسرب من أضرار وآفات .

ولا مجال هنا للإجابة عن التساؤل ، الذى يقارن بين وظيفة واحدة تأخذ وحدها ستة مقررات ، ووظيفتين لكل منها مقرر واحد ذلك أن التوزيع والتوازن النسبى ، من حيث عدد المقررات ومساحاتها الزمنية فى اللائحة ودرجات التقدير والنجاح ، . . . الخ ، قضية كبيرة قائمة بذاتها لا مكان لها فى هذه الدراسة . ولكنها مع عدد غير قليل من القضايا الأخرى ، كأوضاع المقررات الدراسية وقسماتها المباشرة : فى التصميم التنفيذى ، وفى صحيفة

التخرج أو اللائحة ، وفى قطاعات التدريس ، وفى المعامل والمختبرات ، وفى الرسائل والأطروحات ، . . . الخ - كل ذلك وغيرها يتطلب دراسة بل دراسات أخرى .

٤ - مقررات المؤسسات

هى المقررات التى تتناول تماما أو تغليبا ، أنواعا معينة من المؤسسات الميدانية للتخصص ، سواء أكانت للضبط أو للاتزان ، أو واحدة معينة من تلك المؤسسات كما يدخل فى هذه الفئة أيضا المقررات التى تتناول تماما أو تغليبا ، المؤسسات . المهنية والأكاديمية للتخصص من الجمعيات والاتحادات والأقسام والمدارس . فالمرتكزات فيها كما نرى هو المؤسسة نفسها ، بما تقوم عليه من أركان تحقق لها وجودها وموقعها فى خريطة التخصص . وإذا كان للمؤسسة الاختزانية خمسة أركان ، كما أوضحنا ذلك قبلا فى (أبعاد التخصص وهيكلة المقررات) ، فالأركان فى مؤسسة الضبط أربعة ، هى : مصادر البيانات وأصحابها ، وعمليات الضبط والانتاج وإدارتها، ونظام النقل والتسويق والتوزيع ، وجماهير المتلقين والمستفيدين . وللمؤسسات المهنية والأكاديمية أوضاعها الخاصة بالنسبة لما تقوم عليه من الأركان ، التى تحقق للتخصص وجهه المهنى والأكاديمى بين التخصصات الأخرى . أما زوايا المعالجة فهى الأغراض النوعية المباشرة ، لكل شريحة من تلك المؤسسات الأربع ، وتجتمع تلك الأغراض فى ثنائية "الضبط والاستخدام " ، على تفاوت واضح فى تلك الثنائية بين مجموعة المؤسسات .

ومن نماذج هذه المقررات :

أ - المكتبة الوطنية .

ب - المكتبات العامة .

ج - المكتبات المدرسية .

د - المكتبات الجامعية .

هـ المكتبات المتخصصة .

و - المؤسسات الدولية للمكتبات والمعلومات .

ز - مؤسسات الضبط الببليوجرافى .

ح - الجمعيات المهنية للمكتبات والمعلومات .

ط - مؤسسات التعليم والتدريب فى المكتبات والمعلومات .

ى - شبكات المعلومات .

ويلاحظ أن التسميات فى هذه المقررات ، تسميات مباشرة معيارية لا لبس فيها ولا غموض ، الخمس الأولى لبعض المؤسسات الميدانية الاختزانية، التى قد يجمع كل اثنتين أو أكثر منها فى مقرر واحد ، أو يفرد لكل نوع مقرر حسب طبيعة الدراسة ، والسادسة ، والثامنة لبعض المؤسسات المهنية دولية أو محلية ، ومن الممكن أيضا أن تدمجان فى مقرر واحد أما السابعة . فهى لمؤسسات الضبط الببليوجرافى لأوعية المعلومات ، التى يكون هدفها الضبط دون أن يشمل بالضرورة اقتناء تلك الأوعية . والفئة التاسعة فهى المؤسسات الأكاديمية التى تتولى وظائف البحث والدراسة أما الفئة الأخيرة ، وهى شبكات المعلومات ، فهى مؤسسات تتعاون مع بعضها عن طريق الاتصالات لتقديم خدمة متميزة لجمهور واسع ، وقد تكون وطنية وقد تكون دولية .

ولا يصلح أى واحد من المقررات فى هذه الفئة ، أن يوضع فى الفصول أو الصفوف الأولى ، والأولى بها أن تكون فى الفصول أو الصفوف الوسطى أو حتى العالية ، لأن المحتويات فى كل منها تتوقف بصفة مباشرة أو غير مباشرة على بعض المحتويات فى مقررات الفئات

الأولى والثانية والثالثة ، كما أنها تتوقف أيضا على بعض الحصيلة من المقررات الإضافية العامة والمساندة .

ولمجموعة المقررات المخصصة للمؤسسات الاختزانية ، أوضاع خاصة فى هذه الفئة يمكن تلخيصها فيما يلى : (أ) ليست هناك أهمية خاصة لاسم المؤسسة الاختزانية الذى اختاره أصحابها لها ، ما دامت تتوافر فيها الأركان الخمسة (الكيان الأم – الاختيار والاقتناء – التنظيم الفنى وصفا وتحليلا وتصنيفا – الخدمة والاسترجاع – الادارة والتدبير) . ومن الجدير بالذكر أن بعض المؤسسات قد تحمل اسم "مركز المعلومات " مثلا ، وهو فى الحقيقة مجرد وحدة تقوم على الركن الرابع فقط ، مهما يكن وضعه القانونى الظاهرى غير ذلك . (ب) هناك ازدواج بين محتويات المقررات فى هذه الفئة الرابعة ، ومحتويات كثير من المقررات فى الفئات الأخرى ولا سيما الفئة الثالثة (مقررات الوظائف) . وتفاديا لتسرب المحتويات غير المرغوب بين المقررات ، ينبغى التنسيق بين المحتويات هنا والمحتويات هناك ، تطبيقا لمبدأ أساسى فى هذا النظام ، وإلا فلا مفر من وقوع الأضرار والآفات عند تنفيذ المقررات . (ج) من المفيد تحقيقا لعملية التنسيق الضرورية ، التمييز بين زاوية المعالجة هنا وزاوية المعالجة هناك فى (المقررات الوظيفية) السابقة . هناك بتناول كل مقرر ، الوظيفة الموجودة فى تسميته ، من حيث هى عملية أو عمليات فنية أو إدارية ، بصرف النظر عن نوعية المؤسسة الاختزانية التى توجد فيها تلك العمليات . وأما المقررات هنا فهى لنوع المؤسسة ، سواء أكانت مكتبة أو مركزا للتوثيق والمعلومات ، أو غيرهما من المؤسسات التى تختزن أوعية الذاكرة الخارجية لخدمة جمهور معين، له سماته وخصائصه ومن ثم له متطلباته القرائية والبحثية التى تلائمه هو دون غيره . وكل شىء فى محتوى

المقررات هنا ، ينبغى أن يكون تابعا لهذا المنطلق المنهجى المهم. ومع ذلك فإنه إذا كانت إحدى الوظائف ("الإدارة" بصفة خاصة) لم تعط لأسباب محلية خاصة بالقسم ، ما تستحقه من المعالجة هناك ، فمن الممكن أن يتم تعويض ذلك . فى مقررات المؤسسات الاختزانية هنا . (د) ليس من الضرورى أن يدرس الطالب كل هذه المؤسسات . فقد يختار بضع مؤسسات منها ، وقد تختار له الجامعة عدة مقررات تفى بالغرض .

ويدخل فى المؤسسات الميدانية للضبط الشركات التجارية وشبه التجارية وغير التجارية . المنتشرة فى البلاد المتقدمة وقليل من البلاد النامية، سواء تلك التى ظهرت فى القرن التاسع عشر ، مثل (مريامز – بوكر – ويلسون) أو التى ظهرت حديثا مثل (مكايو:OCLC – مربويه : ERIC) . ومن الممكن فى نطاق الأركان الأربعة الأساسية ، أن يتناول المقرر واحدة أو مجموعة متجانسة من هذه المؤسسات . وينبغى التمييز بين مقرر يتناول المؤسسة كلها ، ومقرر آخر يتناول وعاء أو نظاما ما معينا من إنتاجها المرجعى بصفة عامة ، أو الببليوجرافى بصفة خاصة ، فقد يدخل هذا الإنتاج فى مقررات الفئة الثانية (مقررات الأوعية) أو السادسة (مقررات النظم) طبقا لزاوية الدراسة استخدامية أو إنشائية .

يدخل فى المؤسسات المهنية الجمعيات الوطنية والقومية ، ويدخل فى المؤسسات الدولية الاتحادات الدولية غير الحكومية ، والمنظمات الدولية الحكومية ، المرتبطة كليا أو جزئيا بموضوع التخصص وهويته . كما تدخل فى مؤسسات التعليم كل المدارس والمعاهد والأقسام والبرامج ، ذات الأهداف التربوية والتعليمية والتدريبية المرتبطة بالتخصص نفسه موضوعا وهوية ، فى رعاية الجامعات أو الجمعيات أو إدارات التنمية البشرية . ويدخل ايضا كل ما يتبع تلكما القاعدتين المهنية والأكاديمية ، من المؤتمرات

والمجلات والمطبوعات والأدوات ومواثيق الشرف ، الخ . وهذا قطاع كبير كما نرى ، ومع ذلك يندر أن تخصص له مقررات دراسية ، ولكن كثيرا من محتوياته يدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ضمن المقررات فى الفئات الأخرى بعامة ، وفى الفئة الأولى (المقررات الإطارية) بخاصة .

٥ - مقررات المستفيدين

هى المقررات التى تتناول تماما أو تغليبا ، قطاعات متجانسة من القراء والباحثين أصحاب الحق فى المكتبات ومراكز المعلومات وغيرهما من المؤسسات الاختزانية للأوعية ، فالمرتكز فى هذه الفئة كما نرى هو جماعات المستفيدين ، بمتطلبات واحتياجات معينة تميز كل جماعة . أما زاوية المعالجة فى كل مقرر فهى الشريحة أو الشرائح الوعائية الملائمة لكل قطاع من المستفيدين ، من حيث مصادرها وسماتها والخدمات التى يمكن تقديمها إلى المستفيد من خلالها .

ومن نماذج هذه المقررات :

أ - مواد وخدمات المعلومات للأطفال والشباب .

ب - مواد وخدمات المعلومات للقراء الجدد .

ج - مواد وخدمات المعلومات للمعوقين .

ويلاحظ أن التسمية واضحة ومحددة ، لاشتمالها على العناصر الأساسية الثلاثة فى محتويات كل مقرر ، وهى من التسميات المعيارية الدقيقة، أما العنصر العمودى فى التسمية فهو القطاع المقصود من المستفيدين، وليس لوضعه فى نهاية التسمية أية دلالة منهجية ، ولكنها الصياغة الأسلوبية السلسة فى اللغة العربية ، هى التى تطلبت هذا التأخير .

ولا يصلح أى واحد من المقررات فى هذه الفئة ، أن يوضع فى الفصول أو الصفوف الأولى ، والأولى بها جميعا أن تكون فى الفصول أو

الصفوف العالية ، لأن المحتويات فى كل منها تتوقف بصفة مباشرة أو غير مباشرة على بعض المحتويات فى مقررات الفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة ، كما تتوقف أيضا على بعض الحصائل من المقررات الإضافية العامة والمساندة .

وعند مقارنة هذه الفئة الخامسة بالفئة الثانية (مقررات الأوعية) ، يبدو لنا بوضوح أن المرتكز والزاوية هنا عكس المرتكز والزاوية فى عدد كبير من الشرائح بتلك الفئة . المدخل هناك شرائح الأوعية بمصادرها وسماتها وأثر ذلك فى استخدامها ، والمدخل هنا هو المستفيدون بمتطلباتهم واحتياجاتهم لتحديد ما يلائم تلك المتطلبات وهذه الاحتياجات من الأوعية ومن الخدمات . وقد يبدو فى النظرة السطحية أن الفرق بين الفئتين غير ذى بال ، ولكن الإمعان والتأمل يؤكدان أن البناء العام لمحتوى المقررات هنا يختلف عن هناك وشخصية أى مقرر ليست فقط بمحتوياته ، وإنما إلى جانب ذلك ببنائه العام ، الذى يعتمد على ثنائية المرتكز والزاوية ، ماهية وترتيبا فيهما .

وقد يكون هناك شبه عام مع ما يسمى " دراسات المستفيدين" وهو قطاع كبير فى أدب المكتبات والمعلومات ، ولكنه غالبا ما يشتمل على دراسات تتناول المتطلبات والاحتياجات وحدهما تماما أو تغليبا . والمقررات فى نطاق تلك الدراسات الاحتياجية المجردة ، لا تدخل هنا فى هذه الفئة الخامسة ، ولكن طبيعتها التحليلية التركيبية والبحثية ترشحها للمقررات فى الفئة السابعة (مقررات القضايا) .

ومن الممكن إبراز قطاعات عديدة من المستفيدين ، لكل قطاع مقرره الدراسة فى هذا الفئة الخامسة . وتتفاوت هذه القطاعات بين البلاد النامية والمتقدمة ، حسب وجود قطاع أو أكثر قد يكون موضع الاهتمام فى هذه

البلاد دون تلك . ففى البلاد المتقدمة مثلا يزداد الاهتمام بقطاع كبار السن ، وبقطاع ربات البيوت ، وبقطاع المهاجرين الجدد .

٦ - مقررات النظم

هى المقررات التى يتناول كل منها نظاما أو نظما معينة : يستثمر فى كل نظام عمليات فنية ، ويغطى أو يتضمن قليلا أو كثيرا من الأوعية أو المعلومات ، استجابة لحاجة أو حاجات ظهرت وتحددت بالنسبة لقطاع معين من المستفيدين ، بحيث يحقق هدفا أو أهدافا رسمت مسبقا لخدمتهم . والنظام بهذه الصفات برغم قيامه منهجيا على خمسة محاور ، كما يتم تنفيذه فى شكل تقليدى أو فى شكل محسب ، إلا أنه لا يبلغ أن يكون مؤسسة، وإنما هو نظام معلومات ببليوجرافى أو غير ببليوجرافى ، يمكن أن تتولاه مؤسسة ميدانية من مؤسسات الضبط أو مؤسسات الاختزان ، فالمرتكز فى هذه الفئة كما نرى هو النظام بمحاوره المنهجية الخمسة . أما زاوية المعالجة والتناول فهى "الانشاء " بما تتطلبه هذه المحاور من التحليل والتركيب والبناء والتنفيذ.

ومن نماذج هذه المقررات :

أ - نظم المعلومات الببليوجرافية . (الفهارس ، الببليوجرافيات ، الكشافات،.)

ب - نظم المعلومات غير الببليوجرافية .

والعناصر فى تسمية المقررين واضحة ومحددة ، كما أنها تواكب التيارات الجارية فى التخصص إذا قورنت بالتسمية القديمة وهى "الببليوجرافيا " فى المقرر الأول ، "وعلم المعلومات أو تطبيقاته " فى المقرر التالى . وبوجود المقررين معا فى صف واحد ، حيث يتحتم أن تكون التطبيقات فى المقرر الثانى هى الإنشاء أو التطوير لنظم معلومات غير ببليوجرافية بمختلف أنواعها ، بينما يتناول المقرر الأول الإنشاء أو التطوير

لنظم المعلومات الببليوجرافية الحصرية والموضوعية ، فى أشكالها لثلاثة الأساسية وهى : الفهارس والببليوجرافيات والكشافات .

ومن الضرورى أن توضع المقررات من هذه الفئة فى الفصول أو الصفوف النهائية ، لأن المحتويات هنا تتوقف بصورة عضوية ، على أكثر المحتويات فى مقررات الفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة ، كما أنها تتوقف أيضا على مجموعة الحصائل من المقررات الإضافية العامة والمساندة .

ومرتكز المقررات فى الفئة الثانية (مقررات الأوعية) بالنسبة لشريحة الأوعية المرجعية هناك ، هو نفسه مرتكز المقررات هنا . ولكن زاوية المعالجة هناك هى "الاستخدام " ، وتقوم على منهج خاص للتعرف أساس على (مدى السعة – طريقة التنظيم والاسترجاع – المادة المرجعية من المعلومات). أم زاوية المعالجة هنا فهى "الانشاء " لنظم المعلومات المرجعية الببليوجرافية وغير الببليوجرافية ، وتعتمد هذه المعالجة الإنشائية من الناحية المنهجية على خمسة محاور ، هى (الحاجة – المجال – المصادر– البيانات – النظم) ، سواء تم التنفيذ فى شكل تقليدى بطاقى أو مطبوع ، أو فى شكل غير تقليدى محسب .

ومن الضرورى التنويه أن إعداد بيانات الوصف والتحليل والتصنيف للوعاء فى بطاقة تقليدية أو محسبة شيء ، وبناء نظام معلومات ببليوجرافية من تلك البطاقات ولو فى شكل فهرس لإحدى المكتبات ، شيء يزيد كثير على ذلك الإعداد . ومن هنا يدخل فى محتويات المقرر أو المقررات الببليوجرافية هنا ، ليس فقط الببليوجرافيات بمعناها الخاص للأوعية المستقلة ، والكشافات والاستخلاصات للأوعية غير المستقلة ، وإنما يدخل أيضا بناء الفهارس لاحدى المكتبات أو تطويرها ، ولا سيما المكتبات

الكبرى بفهارسها الفردية أو الموحدة ، عندما تقـوم بالتحسـيب الكلـى أو الجزئى لتلك الفهارس .

وكما نعرف ، للمعلومـات الإدارية الجاريـة ، فـى الـوزارات والمصـالح والشركات وما إليها ، أهمية متزايدة فى الوقت الحاضر وفـى المستقبل القريب والبعيد . وبرغم أن نظم المعلومات الإدارية الجاريـة فـى تلك المؤسسات ، فردية خاصة بالوزارة أو المصلحة أو الشركة ، إلا أنـها تتضمن عناصر جوهرية مشتركة ، تؤهلها لمعالجة منهجية مثلها فى ذلـك مثل الأوعية المرجعية المألوفة . ومن هنـا فـإن المقـرر أو المقـررات المخصصة لإنشاء نظم المعلومات غير الببليوجرافية ، لا يدخل فيها فقـط : الكشافات غير الببليوجرافية ، أو نظم الضبط والترتيب فى المعجمات ودوائر المعارف والأدلة الخ ، ولكنها تشمل أيضـا : الإنشـاء والتطويـر لنظـم المعلومات الإدارية فى الوزارات والمصالح والشركات ، للأفراد أو للأمـور أو للمواد . وتستثمر المقررات هنا فـى النوعيـن الببليوجرافـى وغـير الببليوجرافى ، المحصلات المتكاملة لكثير من المقررات الأساسـية الذاتيـة والاضافية العامة والمساندة ، المدرجة فى لائحة كـل قسـم ، ولاسـيما : مقررات المراجع ، والوصـف ، والتحليـل ، والتصنيـف ، والإحصـاء ، والرياضيات ، والحاسوب ، واللغويات ، وعلم النفس ، وعلـم الاجتمـاع . معنى ذلك أن المتطلبات فى تلك المقررات ، تعتبر بصورة مباشرة أو غـير مباشرة وأحيانا بصورة عضوية ، متطلبات ينبغى تحقيقها قبل أو فى أثنـاء القيام بالمقررات فى هذه الفئة السادسة .

٧ - مقررات القضايا

هى المقررات التى يتناول كل منها تماما أو تغليبا ، قضية محـدودة الجوهر غالبا ، ولكنها ذات تأثير كبير على التخصص كله أو معظمه ، مثـل

قضية التكنولوجيا الحديثة فى المكتبات والمعلومات ، أو قضية المعلومات بين الانتقال والاتصال . وفى هذا النوع من القضايا تتشابك المتغيرات من الأسباب والآثار عبر خريطة التخصص كلها أو القطاعات الرئيسية فيها ، وهى بذلك تشبه شكليا على الأقل ، المحتويات فى مقررات الفئة الأولى (المقررات الإطارية) . فالمرتكز فى فئتنا هنا هو القضية أو القضايا من حيث أهميتها الكبير وانتشارها الواسع الممتد . أما زاوية المعالجة هنا فليست هى التقديم البسيط أو العرض الإطارى العام كمقررات الفئة الأولى ، ولكنه المنهج العلمى فى البحث ، من حيث الملاحظة والتجربة والفرض والتحقق من الفرض .

ومن نماذج هذه المقررات :

*استخدام الحاسوب فى علوم المكتبات (مستوى متقدم)

*الاتجاهات الحديثة فى الاختزان والاسترجاع

وباستثناء عناصر معينة فى تسمية المقررات ، مثل كلمة "مدخل " أو "مقدمة " أو "الأسس " أو "المبادىء" ، فإن تسمية المقررات هنا قد لا تختلف كثيرا عن تسميات المقررات فى الفئات الأخرى ، ولا سيما مقررات الفئة الأولى باعتبار ما بينهما من الشبه الشكلى فى محتوى المقررات . ومن هنا فإن صياغة التسمية ليس ذات بال فى تحديد هوية المقرر ، وأكثر المقررات فى الفئات السابقة يمكن أن تدخل هنا بتسمياتها كما هى ، ما دامت ستعالج بالمنهج العلمى الذى أشرنا إليه .

قد يصعب تحقيق متطلبات المنهج العلمى فى البحث ، وهو زاوية المعالجة الملائمة لهذه الفئة من المقررات ، حينما يتحتم أن يأخذ المقرر شكله التقليدى المحدود بالدروس الأسبوعية ، ثم الامتحان النهائى المألوف فى نهاية الفصل أو العام الدراسى . وعلى أية حال فمن الممكن تطويع

الشكل التقليدي للمقرر ، لكي يتقبل بعض المقررات من هذه الفئة في الفصل أو الصف النهائي .

وجميع المقررات في كل الفئات الثمانية ، تحتوى بصفة عامة على عناصر ومسائل جوهرية ، يمكن إذا أصبحت زاوية المعالجة في كل منها ، هي العلاقات والمقارنات مع التحليل والتركيب وغيرهما من متطلبات المنهج العلمي في البحث – يمكن أن تتحول تلك العناصر وهذه المسائل إلى قضايا تداخل في نطاق المقررات بهذه الفئة .

وهناك شبه كبير بين زاوية المعالجة في مقررات هذه الفئة ، والمعالجة في مقررات الفئة السادسة (مقررات النظم) ، حيث أن أساسيا المنهج مطبقة في كل منهما . بيد أن الهدف هناك هو الانشاء أو التطوير لنظام معلومات ببليوجرافي أو غير ببليوجرافي ، بينما الهدف هنا هو المعرفة العلمية وكشف العوامل والمتغيرات في قضية ذات أهمية خاصة ، لجدتها أو لخطورتها أو لسعتها وتشابكها .

والمفروض أن موضوع البحث في أية رسالة للماجستير أو للدكتوراه في تخصص المكتبات والمعلومات ، عبارة عن قضية في التخصص ، يوافق مجلس القسم على أهميتها وقابليتها للبحث العلمي ، بعد التأكد من مقدرة الطالب على ممارسة المنهج العلمي في بحثها وفي كتابة رسالته عن الموضوع .

٨ – المقررات الشقيقة

هي المقررات التي تنتمي بطبيعة محتوياتها ، إلى تخصصات شقيقة أو مهن متلاحمة مع تخصص المكتبات والمعلومات ، كالأرشيفات والمحفوظات، وهو تخصص يعيش مع تخصص في بعض الأقسام والمعاهد، أو الطباعة والنشر والتوزيع ، وهي مهن مرتبطة عضويا مع تخصصنا ،

دون أن يكون لها تخصص أكاديمى مباشر ، يتولاها من الزاوية الملائمة لتخصص المكتبات والمعلومات . فالمرتكز هنا كما نرى هو موضوع أو موضوعات خارج هوية التخصص ، إلا أنها شقيقة له أو متلاحمة معها . أما زاوية المعالجة فهى التعرف العام على هذه الموضوعات ، ثم التعرف على الجوانب ذات التأثير المباشر على الوظائف ، والمؤسسات ، والمستفيدين ، والنظم ، والقضايا فى تخصص المكتبات والمعلومات .

ومن نماذج هذه المقررات :

أ - مدخل لدراسة الوثائق .

ب - تاريخ الأرشيف .

ج - النشر ومؤسساته .

د - الارشيف الجارى .

وأهم عنصر فى التسمية هو الكلمة التى تدل على الموضوع يعالجه المقرر ، باعتباره أن هوية الموضوع تحدد موقعه إزاء خريطة التخصص ، ومن ثم تحدد زاوية المعالجة لمحتوياته . وبهذا المقياس نجد أن تسمية المقررين الثانى والثالث والرابع فى النماذج تسمية معيارية محددة واضحة الدلالة، بينما التسمية فى المقرر الأول، برغم أن كل كلمة "مدخل" دقيقة فى تحديد مستواه ، إلا أن كلمة "الوثائق" فى هذه التسمية قد تعنى أى نوع من أوعية المعلومات ، التى تشمل ما هو مقصود وغيره أيضا .

من الممكن والمفيد أن توضع هذه "المقررات الشقيقة" ، مباشرة بعد "المقررات الإطارية " من النوع المدخلى الاستعراضى ، أو حتى مصاحبة لها فى الفصل أو الصف نفسه ، فالمعالجة فى هذه وفى تلك متجانسة تماما ، وهى فيهما أقرب ما تكون إلى العرض العام والتعريف المدخلى .

ولموضوعات الطباعة والنشر والتصنيع والتوزيع ، تخصصات أكاديمية تمثل مواقع مختلفة فى أقسام متنوعة ، لكل منها مرتكزه وزاويته الخاصة به فى المعالجة ، أهمها جميعا : الزاوية الخاصة بالتعامل مع مؤسسات الاختزان وحدها ، فليس هناك تخصصا أكاديميا مباشرا يحصر موضوعه وهويته فى ذلك التعامل . وفى حالات كثيرة يمكن أن تؤخذ الموضوعات التى تعالجها المقررات فى هذه الفئة ، لتعالج بالمنهج العلمى كقضية ذات أهمية لتخصص المكتبات والمعلومات . وفى هذه الحالات ينتقل الأمر إلى المقررات فى الفئة السابعة (مقررات القضايا) والمقررات فى هذه الفئة ، بصفتها التعريفية المدخلية العامة ، سواء تولاها المتخصصون فى المكتبات والمعلومات أو فى التخصص الشقيق ، تصلح تماما لتكون مقررات مساندة ، تستفيد منها التخصصات الأخرى خارج القسم .

وما دمنا فى مجال الحديث عن المقررات المساندة أو المقررات الاضافية ، فإنه ينبغى الاشارة إلى بعض هذه المقررات ، وينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار اختلاف أقسام المكتبات والمعلومات فى الجامعات العربية عند تحديد هذه المقررات ، فبعضها يعتبر ضروريا والبعض الآخر يعتبر إختياريا :

أ - اللغات (اللغة العربية ، اللغة الانجليزية ، اللغة الفرنسية ، . .)

ب - علوم الحاسوب

ج - الاحصاء

د - العلوم الرياضية

هـ تاريخ افكر

و - تاريخ العلوم

ز - تصميم مبانى المكتبات ومراكز المعلومات

ح – علم النفس

ط – علوم التربية

وأيا كان الأمر ، بالنسبة لاختيار المقررات المساندة ، فإن المعرفة البشرية كلها أمام مخططى البرامج التعليمية لاختيار المقررات التى تتناسب وأهداف كل قسم أو برنامج من برامج تعليم تخصص المكتبات والمعلومات من بينها. وإذا كان من غير المرغوب فيه أن تتشابه المقررات التخصصية بين قسم وآخر ، فإنه من باب أولى من غير المرغوب فيه أن تتشابه الأقسام فى المقررات المساندة . وإنما ينبغى أن يكون لكل قسم شخصيته التخصصية، وشخصيته فى اختيار المقررات المساندة أيضا .



الفصل الرابع
الاعداد الفنى لأوعية المعلومات وخدماتها

إن المكتبات كمهنة ، وعلوم المكتبات كدراسات تعتمد علـى ثلاثـة محاور رئيسية ، هى : (أ) إقتناء أوعية المعلومات ومواد المعرفة من الكتـب والدوريات والنشرات ، والمسموعات والمرئيات ، والمليزرات ، وغيرها من أوعية الفكر الحديثة على اختلاف الأنواع والأشكال فى كـل منـها ، (ب) وتنظيم هذه المواد بما يتلاءم مع طبيعتـها ، ومـع تطلعـات المسـتفيدين والباحثين والقراء إليها ، حيث يتم تصنيفها وفهرستها ، بل وتكشيفها ، طبقـا لنظام معين يحقق هذا التلاؤم المزدوج ، (ج) وإتاحة هـذه المـواد للقـراء والباحثين على هيئة خدمات وظيفية تستجيب لحاجاتهم الفعلية أو المتوقعـة على اختلافها فى النوع ، وتفاوتها فى الدرجة .

ولقد كانت عمليات "الاختيار والاقتناء " ، ثم "التنظيـم والتحليـل" ، واخيرا " الاسترجاع والخدمة " ، هى المحور الذى تـدور حولـه رسـالة المكتبات بمعناها الوظيفى الذى يتضمن مراكز المعلومات منذ أقدم العصـور حينما كان يطلق عليها "خزائن الكتب" إلـى أن أصبحـت مكتبـات تتنـوع تخصصاتها واتجاهاتها ، ثم تحولت بعد ذلك إلى مراكز المعلومات . وكـان العامل الحاسم فى هذا التحول هو ثورة المعلومات وتفجرها وتعدد أوعيتها ، خصوصا فى مجال العلوم والتقنية ، فإلى جانب الأوعية التقليدية للمعرفـة ، كالكتب والدوريات والنشرات والتقارير والمواصفات وبراءات الاخـتراع ،

استحدثت أوعية جديدة كالأشرطة والأقراص والرقائق الصوتية والضوئية .

من هنا ، سيكون منطلقنا فى دراسة الاعداد الفنى لأوعية المعلومات هو أن نبدأ بما قبل الاعداد الفنى لتلك الأوعية ، وهو مرحلة اختيارها واقتناؤها ، ثم مرحلة تنظيمها ، ويشمل ذلك التصنيف ، والتحليل الموضوعى بالدوال اللغوية بما فيها التكشيف والاستخلاص ، والفهرسة الوصفية أو الوصف الببليوجرافة ، ونأتى أخيرا للخدمات التى تقدم للمستفيدين ، وهى الهدف النهائى لأى متكبة ، فنتناول الخدمة المرجعية ، وخدمات الاعارة ، والخدمة الببليوجرافية ، وغيرها من الخدمات .

الاختيار والاقتناء

تعتمد عملية بناء وتطوير المجموعات فى أى مكتبة على عاملين رئيسيين ينبغى الاهتمام بهما فى عمليات الاختيار والاقتناء ، هما : التعرف على مجتمع المستفيدين وحاجاته واهتماماته ، والاختيار لمقابلة هذه الحاجات والاهتمامات .

١ - **التعرف على مجتمع المستفيدين** : لا يمكن للمكتبة أن تنجح فى أداء رسالتها بمعزل عن مجتمع المستفيدين ، سواء كان هؤلاء المستفيدون هم مستفيدون من مكتبة عامة أو مدرسية أو جامعية أو متخصصة ، فلكل منهم خصائصه وحاجاته . ولهذا ، تعتبر قضية التعرف على مجتمع المستفيدين من القضايا المهمة عند اختيار أوعية المعلومات ، فهى تهدف فى النهاية إلى إشباع حاجاتهم المختلفة . ويمكن التعرف على مجتمع المستفيدين من خلال إجراء مسح عام يمكن من خلاله التعرف على الأبعاد المختلفة لخصائصة ، كالمستوى الثقافى والتعليمى ، والحالة الاجتماعية ، والعادات والتقاليد السائدة، والوضع السياسى ، وطبيعة المهن والوظائف والحرف المنشرة بين أفراد هذا المجتمع .

ويجب أيضا إجراء مسح خاص لـــرواد المكتبــة الفعليين الذيــن يستخدمون المكتبة ويستفيدون من خدماتها بشكل دائم ومستمر ، كما يجـــب أيضا إجراء مسوحات خاصة بالمستفيدين المحتملين أو المتوقعيـــن وغــير المستخدمين للمكتبة ، وذلك من أجل التعرف على حجمهم وطبيعتهم وأسباب عدم استخدامهم للمكتبة ويمكن اســتخدام أسـلوب المقــابلات الشــخصية ، والملاحظة المباشرة ، والاستبانات بأنواعها المختلفـــة ، والاطــلاع علـــى سجلات الاعارة فى إعداد مثل هذه المسوح .

إختيار أوعية المعلومات : يؤمن الاختيار الجيد لأوعية المعلومـــات الحد الأدنى من التوازن المطلوب فى مجموعات المكتبة ، بحيث لا تطغـــى مجموعة على أخرى ، أو موضوع على آخر ، فضخامة الانتاج الفكرى فـى مختلف التخصصات يؤدى إلى صعوبة الحصول علـــى كــل مـــا ينشــر . وميزانية المكتبة دائما وأبدا محددة بمقدار معين من المال يصعب تجــاوزه ، وهذا يتطلب الاختيار ضمن الامكانات المالية المتاحـــة ، بــل إن المســاحة المخصصة لحفظ المواد المقتناه عادة ما تكون محدودة ، ومصممـــة أصـــلا لاستيعاب غير محدود من تلك المواد . لهذا كان لابد من الاختيار حتى تحقق المكتبة مبدأ إيصال وعاء المعلومات المناسب للقارىء المناسب فى الوقــــت المناسب .

والمعيار الأول والأخير فى اختيار أوعية المعلومات ، هـــو مـــدى مناسبتها لاحتياجات واهتمامات المستفيدين التى تـــم التعــرف عليــها فـــى الســـابق. وتركز – عادة – معايير تقويم أوعية المعلومات على النـــاحيتين الموضوعية والشكلية . ويقصد بالناحيـــة الموضوعيـــة : التعــرف علـــى الموضوع ، والفكرة الرئيسية من وراء عرض الموضوع ، ومـــدى علاقـــة الموضوع باهتمامات المستفيدين ، وما هو أسلوب المعالجـــة للموضـــوع ؟

وهل المحتوى مناسب لعامة المستفيدين أم للمتخصصين منهم ؟ وما هى مميزات هذا الوعاء عن غيره ، وما هو أسلوب العرض ؟ ما مدى استخدام الايضاحيات ؟ وما مدى مناسبتها للغرض ؟ وما مدى توفر الكشافات الجيدة، وما مدى تغطيتها للمحتويات ؟ وما مدى توفر الببليوجرافيات وقوائم المصادر فى الوعاء ؟ ما هى طريقة الترتيب والتبويب والتنظيم للمعلومات (هجائيا ، موضوعيا ، تاريخيا ، جغرافيا ، . . . ؟) وما مدى سهولة الوصول للمعلومة المطلوبة والمتوفرة فى الوعاء . ويقص بالناحية الشكلية فى الوعاء : مواصفات الورق أو المادة المستخدمة ، وهل الطباعة جيدة وواضحة ؟ وهل حجم المادة مناسب؟ وهل الكتاب مجل ؟ ، وهل السعر مناسب ؟ . . . الخ .

وأيا كان الأمر فإنه يجب أن تكون سياسة الاختيار واضحة ومكتوبة، وأن تلتزم المكتبة بهذه السياسة وتراجعها من وقت لآخر لتعديلها أو تطويرها عند الضرورة . كما يجب أن تسهم أوعية المعلومات المختارة - دائما - فى تحقيق أهداف المكتبة وفلسفتها بشكل واضح وفعال ، دون التحيز نحو وجهة نظر معينة . كما يجب ان نضع فى الاعتبار طلبات المستفيدين ، فهى أحد العوامل المؤثرة فى عمليات الاختيار . ويجب معاملة أوعية المعلومات المهداة أو المتبادلة تماما كما تعامل أوعية المعلومات المشتراة ، من حيث معايير الاختيار .

وتختلف مسئولية الاختيار لأوعية المعلومات من مكتبة لأخرى حسب نوعها ودرجة تخصصها ، ولكن يفضل دائما أن تساهم أطراف أساسية متعددة فى عملية الاختيار . من هذه الأطراف : العاملون فى المكتبة بشكل عام ، وفى قسم التزويد بشكل خاص ، والمتخصصون الموضوعيون فى المؤسسة الأم التى تتبعها المكتبة ، والمستفيدون من خدمات المكتبة .

ويفضل ان تتوفر فيمن يشارك فى عملية الاختيار أن يتمتع بثقافة واسعة ، ومعرفة جيدة بأوعية المعلومات فى مجال تخصصه ، ومصادر تعرفه عليها، ومعرفة جيدة أيضا بمجتمع المستفيدين من المكتبة وحاجاتهم واهتماماتهم ، كما ينبغى – أن يعرف مجموعة المكتبة معرفة جيدة من حيث نقاط القوة ونقاط الضعف ، والا يختار بناء على ميوله هو واتجاهاته الشخصية .

وكما ذكر ، فإن إختيار أوعية المعلومات ومعايير هذا الاختيار تختلف من مكتبة إلى أخرى حسب نوعها ، فالاختيار فى مكتبة عامة تختلف معاييره عن معايير الاختيار للمكتبة الجامعية أو المتخصصة . كذلك معايير الاختيار فى المكتبة الوطنية تختلف عن مثيلتها فى المكتبة المدرسية . وسنتناول فيما يلى معايير الاختيار فى كل نوع من أنواع المكتبات بإيجاز شديدة .

معايير الاختيار فى المكتبة العامة .

المكتبة العامة – كما سيتضح – مكتبة تخدم كافة المواطنين من مختلف الأجناس والمهن والأعمار والمستويات ، فهى مؤسسة تربوية ثقافية إجتماعية ، وهى تسعى إلى إشباع حاجات وميول جميع أفراد المجتمع الحالية والمتوقعة . لذا ، فإن مهمة الاختيار فى المكتبة العامة ليست سهلة ، والصعوبة فى الاختيار تأتى من صعوبة مواجهة حاجات الجمهور المتباينة . لذلك ينبغى وضع المعايير التالية فى البال عند الاختيار للمكتبة العامة : دراسة المجتمع المحلى والتعرف على خصائصة العامة ، ومعرفة موضوعات الساعة ، والاهتمام بمجموعة التاريخ المحلى والوطنى ، وعدم التأثر بالميول والأهواء الشخصية للأفراد أو الجماعات ، ومحاولة تلبية حاجات كل فئة من فئات المجتمع ، وتمثيل جميع وجهات النظر عند

الاختيار ، والحذر – عند الاختيار فى موضوعات الجنس والدين والأخلاق والسياسة ، فهى موضوعات حساسة عند كثير من المجتمعات ، كذلك عدم إغراق المكتبة العامة بالقصص رغم الدور التربوى والتثقيفى والترفيهى لها.

معايير الاختيار فى المكتبة المدرسية :

تهدف المكتبة المدرسية – بشكل رئيسى – إلى تلبية الاحتياجات العلمية للمجتمع المدرسى من خلال دعمها ومساندتها للمنهج المدرسى المقرر والمساهمة فى تطويره . ونجاح المكتبة المدرسية فى تحقيق أهدافها يعتمد إلى حد كبير على نجاحها فى إختيار أوعية المعلومات المناسبة . وبشكل عام ، فإن معايير الاختيار يجب أن تشمل مجموعة جيدة من الكتب التى تخدم المنهج المدرسى وتعززه وتدعمه ، ومجموعة من الأعمال المرجعية المناسبة للطلبة والمدرسين ، وعددا من الدوريات والصحف المناسبة ، وكتبا فى الثقافة العامة والتربية الوطنية ، ومجموعة من القصص والروايات المناسبة والموجهة ، ومجموعة جيدة من المواد السمعية والبصرية ، ومجموعة من أوعية المعلومات المختلفة شكلا وموضوعا لأعضاء هيئة التدريس فى المدرسة .

معايير الاختيار للمكتبات الأكاديمية :

تخدم المكتبات الأكاديمية مجتمعا متجانسا من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس فى الكليات والجامعات . وتهدف أصلا إلى دعم المنهج الدراسى المقرر فى الكلية أو الجامعة ، ومساندة البحث العلمى ، وتوفير ما يلزم المجتمع الأكاديمى من مصادر المعلومات لبرامجه ونشاطاته المختلفة ، خاصة برامج الدراسات العليا والبحوث . وبشكل عام ، فإن معايير الاختيار يجب أن تخدم المناهج التعليمية فى أقسام الجامعة المختلفة ، وتساعد الطلاب فى تحضير دروسهم واعداد بحوثهم طبقا لتخصص الجامعة ، خاصة

البحوث المبتكرة التى تغنى المعرفة الانسانية ، وتشكل مساهمة جديدة فـــى حقل الاختصاص .

معايير الاختيار فى المكتبة المتخصصة :

تعتبر مشكلة الاختيار للمكتبات المتخصصة أقل تعقيدا وصعوبة منها فى المكتبات الأخرى بشكل عام ، ذلك لأن مجتمع المستفيدين فى المكتبـــات المتخصصة يعتبر مجتمعا متجانسا إلى أبعد الحدود ، خاصـــة مـــن حيـــث المستوى العلمى ، وموضوع الاهتمام أو التخصص ، ولأن المســئول عـــن الاختيار غالبا ما يكون متخصصا فى مجال تخصص المكتبة الموضوعـــى ، وبذلك يكون أكثر قدرة على الاختيار السليم ، بالاضافة إلى توفر عدد مـــن المتخصصين فى المؤسسة الأم ، والذين يمكن أن يساهموا فى الاختيـــار أو يمكن استشارتهم عند الاختيار . وتشمل مجموعـــات المكتبـــة المتخصصـــة الدوريات المتخصصة ، والنشرات ، والوثـــائق ، وبـــراءات الاخـــتراع ، والبحوث، والدراسات ، والرسائل الجامعية ، والمواصفـــات والمقـــاييس ، ومصادر المعلومات ، والمستخلصات والكشافات المختزنة فـــى الأقـــراص المليزرة . . كل ذلك فى مجال تخصص المكتبة .

مصدر الاقتناء :

تحصل المكتبات ومراكز المعلومات على أوعية المعلومـــات عـــن طريق الشراء ، والاستهداء ، والتبادل ، والايداع ، وهذا الأسلوب الأخـــير خاص بالمكتبة الوطنية . والشراء هو أهم مصادر الاقتناء لـــتزويد المكتبـــة بأوعية المعلومات وتنمية مجموعتها ، وينبغى على كل مكتبة مـــهما كـــان حجمها ، ومهما كان نوعها أن تحدد سياسة خاصـــة بـــها لشـــراء أوعيـــة المعلومات ، وإلا نمت مجموعاتها نموا غير موجه ، قد يؤدى إلى تضخم فى فرع من فروع المعرفة دون آخر ، وبالتالى تتكدس أوعية المعلومـــات دون

أن تخدم أغراض المكتبة وأهدافها كما يجب . ومن أهم النقاط التى تؤثر فى السياسة الشرائية للمكتبة هو ميزانيتها ، لذلك على المختصين فى هذا الجانب بالمكتبات ومراكز المعلومات أن يسعوا لدى المؤسسة الأم بتخصص ميزانية لشراء أوعية المعلومات تتناسب مع أهداف المكتبة وأهداف المؤسسة الأم . إن الاعتمادات المالية المرصودة للمكتبة فى كل عام ، تشكل عاملا مهما وجوهريا فى تحديد السياسة الشرائية لأى مكتبة .

وهناك أوعية معلومات قد لا يمكن الحصول عليها عن طريق الشراء بل لاتباع أساسا ، ولا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق الاستهداء أو التبادل . وأغلب أوعية المعلومات التى تستعمل فى الاهداء أو التبادل هى أوعية المعلومات التى تنتجها المؤسسة الأم كالجامعة ، أو الشركة ، أو تلك الأوعية التى تصل المكتبة الوطنية عن طريق الايداع القانونى . وتعتبر الهدايا مصدار ثمينا لتنمية مجموعات المكتبة ، وعلى المكتبة الا تأنف من طلب الهدايا خاصة من المؤسسات العلمية والاجتماعية وغيرها من الجهات التى لا تبيع أوعية المعلومات التى تنتجها . وسياسة قبول الهدايا – فى أى مكتبة – إلى نوع من الإشراف عليها لأن الكثير من الأوعية التى تهدى قد لا تصلح على الاطلاق لأن تضاف إلى مجموعة المكتبة ، فمنها ما قد يكون للدعاية والاعلان مما يفقد المكتبة حيادها ، أو قد لا تتصل إتصالا مباشرا وقويا بمجموعات المكتبة أو أهدافها .

والإيداع القانونى . هو تشريع تسنه كثير من الحكومات يعطى الحق للمكتبة الوطنية فى الدولة فى الحصول على عدد معين منكل وعاء معلومات يصدر فى هذه الدولة ، ويوقع الجزاء على كل من يخالف هذا القانون . وبالمقابل تقوم الدولة – ممثلة فى المكتبة الوطنية – بحماية الملكية الأدبية وحفظ حقوق التأليف والنشر لهذا الانتاج .

التصنيف :

التصنيف ، هو أحد طـــرق الفهرســة الموضوعيــة . والفهرســة الموضوعية هى التى تهتم بالمحتوى الفكرى لأوعيــة المعلومـــات . وهـــذه الفهرسة الموضوعية أو الوصف بالموضوع له أيضا عناصره أو معالجاتـــه المتعددة بحسب حاجة المتسفيد . وقد تبلورت هذه المعالجات حول طريقيـــن للوصف الموضوعى . (١) الطريق المقنن ويعالجه التصنيف (٢) والطريــق الألفبائى ، وينقسم بدوره إلى : رؤوس الموضوعات التقليدية ، والتكشــيف . وسنتناول كل نوع من هذه الأنواع بشىء من التفصيل .

ويعتبر التصنيف أساس العمل البيبليوجرافي ، وهو القاسم المشــترك فى معظم عمليات الاختزان والاسترجاع ووظيفته الرئيسية هى ترتيب أوعية المعلومات بالطريقة الأكثر ملائمة لاحتياجات المستفيدين من المكتبــة ، ثــم تسهيل عملية الترتيب بإضافة الرمز . والتصنيف يعتبر أحد الأعمدة الرئيسية فى تنظيم مقتنيات أى مكتبة ، حيث يستلزم طبيعـــة الانتـــاج الفكـــرى الآن التركيز على خصائص معينة ، كالربط بين الأفكار وتصنيفها من أكثر مـــن وجهة نظر واحدة ، وتصميم الكشافات بحيث تسمح بـــإجراء البحـــث عـــن الموضوعات المتخصصة وعن الجوانب العامة فى نفس الوقت تحت رؤوس موضوعات متخصصة وعامة ، إذا أن هدف استرجاع المعلومـــات – فـــى النهاية – هو تصميم نظم تكفل اجراء مثل هذه البحـــوث بطريقـــة صالحـــة ومبسطة واقتصادية بقدر ما تسمح به درجة تعقد المشكلة المبحوثة .

وبصورة عامة **تقع موضوعات التصنيف تحت أربعة موضوعـــات رئيسية** هى : تاريخ التصنيف وتطـــوره ، ونظريـــة التصنيـــف ، ونظـــم التصنيف، والتصنيف العملى. وما سنركز عليها فى هذه الجزئية هـــو نظـــم التصنيف ، بل سنختار ثلاثة نظم من النظم لنتناولها بشىء من التفصيل بعـــد

أن نمر مرورا سريعا على تاريخ التصنيف وتطوره ، ونظرية التصنيف ، والتصنيف العملى.

وتاريخ التصنيف وتطوره ، جزء تاريخى محض يتعلق بتاريخ التصنيف منذ أفلاطون وأرسطو مرورا بالكندى والفارابى والخوارزمى وابن النديم واخوان الصفا وابن سينا والغزالى وابن خلدون وطاشكبرى زاده . . . حتى بداية تطور التصنيف فى العصر الحديث مع نشأة الخطط الحديثة ، أى حتى عام ١٨٧٦م ، وهى سنة ظهور الطبعة الأولى من التصنيف العشرى لديوى ، وهى أول خطة حديثة ظهرت إلى الوجود . ورغم أن هذا الجزء تاريخى محض ، إلا أنه ذو قيمة فى دراسة التصنيف ، إذ أن التصانيف الفلسفية كان لها شيء من التأثير على بعض أنظمة التصنيف الحديثة . والتصنيف مرآة للحياة العقلية للأمم المختلفة فى عصورها المختلفة ، ويمكن من خلاله التأريخ للحياة العقلية عند تلك الأمم . ويضم التاريخ الحديث للتصنيف تطور نظرياته وأنظمته ، وهو لذلك يتصل اتصالا وثيقا بالتصنيف الذى نعرفه الآن .

أما **نظرية التصنيف** ، فهى المنهج الذى تبنى وتقوم أنظمة التصنيف على أساسه . ولذلك فإن نظرية التصنيف وخططه متداخلتان أشد التداخل ، وكانت الخطط أسبق فى الظهور . وما أن ظهر تصنيف ديوى العشرى حتى انكب عليه المعاصرون لديوى يتدارسونه ويذهبون فيه مذاهب شتى ما بين مادح ومتحفظ ، إذ أتى التصنيف العشرى بأشياء جديدة لم تكن مألوفة قبله ، هى : القوائم المفصلة ، والرمز العشرى ، والكشاف النسبى . وقد تبلورت نظرية التصنيف حول هذه الأجزاء إلى جانب موضوعات ثانوية أخرى مثل القوائم المكانية، والتقسيمات الفرعية الموحدة ، وأصبحت هذه الأجزاء هى التى تكون أجزاء نظام التصنيف بصفة عامة .

وإذا كان عالم التصنيف هو الذى يعد خطة التصنيف سواء كانت عامة أو متخصصة ، أو هو الذى يسهم فى نظرية التصنيف بأفكاره ودراساته وآرائه وانتقاداته ، حتى وإن لم يكن من أصحاب الخطط - فإن المصنف هو ذلك الشخص الذى يقوم بالعمل اليومى فى المكتبة أو مركز المعلومات . وعمل المصنف أو التصنيف العملى هو فن تعيين رموز التصنيف لأوعية المعلومات وفقا لنظام تصنيف معين . ويختلف فن التصنيفى فى الخطط الحاصرة عنه فى الخطط التحليلية التركيبية . وقد وضع علماء التصنيف لذلك قواعد سميت بقواعد التصنيف العملى . وعادة ما تكون هناك قواعد تسبق انظمة التصنيف تحدد طريقة عمل الخطة ، كما أن بعض الأنظمة يصدر معها وسائل ومعينات الغرض منها مساعدة المصنف على القيام بعمله .

وكما ذكر، تعتبر نظم أو خطط التصنيف أسبق ظهورا من نظرية التصنيف . وقد أفاد ذلك نظرية التصنيف ، إذ أعطى المنظرين وعلماء التصنيف مادة لدراستهم ، ولما ظهرت نظرية التصنيف عاد ذلك بالفائدة على الخطط ، إذ وجد أصحابها منهجا يفيدهم فى تقويم خططهم وتعديلها . وما كاد تصنيف ديوى العشرى يظهر حتى أعلن بعض علماء التصنيف عدم رضاهم عنه ، وأعلن (كتر) Cutter مثلا أنه لا يحب الترتيب غير العملى وضيق الرمز فى تصنيف ديوى العشرى . لذلك أخذ فى إعداد "التصنيف الواسع : Expansive classification لكى يتفادى فيه أخطاء ديوى ، ولذلك جاء ترتيبه أفضل من الناحية العملية ، كما تبنى لرمزه فيه الحروف بدلا من الأعداد ، وأعد قائمة جغرافية مستقلة ، وضمنه الكثير من التفاصيل التى تكفى لتصنيف المكتبات الكبيرة ، إلا أن (كتر) لم يعمر حتى يكمل تصنيفه ، وحتى يراه مستعملا فى المكتبات . ثم أخذت خطط التصنيف تتابع

فى الظهور ، فهذا (براون:Brown) يعد تصنيفا بريطانيا هـو "التصنيـف الموضوعى : " Subject Classification " لكى يخفف من تحيز ديـوى لوجهة النظر الأمريكية ، وهذا المعهد الدولى للببليوجرافيا فى بروكسل يعـد التصنيف العشرى العالمى : " Universal Decimal Classification" لتصنيف الببليوجرافية العالمية . ومكتبة الكونجرس الأمريكية تعد تصنيفـا جديدا لمكتبتها قبل انتقالها لمبناها الجديد، و"بليس : Bliss " يشرع منذ بداية القرن الحالى فى دراسة التصنيف وإعداد تصنيفه الببليوجرافـى . وأخـيرا يأتى رانجاناثان : Ranganathan " لكى يحول التفكير فى التصنيف إلـى اتجاه آخر . هذا فضلا عن عدد كبير من التصانيف المتخصصـة . ويـدل تتابع أنظمة التصنيف على عدم الرضا على الأنظمة السابقة ، كما يدل أيضا على أنه لا يوجد نظام واحد يرضى عنه الجميع ، وإلا ما تتابعت الخطط فى الظهور ، مع أن بناء الخطط ليس أمرا سهلا .

سنتناول فى هذه الدراسة ثلاث خطط حصرية لكى نشرحها بإيجاز شـديد . وهذه الخطط هى :

١ – تصنيف ديوى العشرى : Dewey decimal classification (DDC)

٢ – التصنيف العشرى العالمى : Universal decimal classification (UDC)

٣ – تصنيف مكتبة الكونجرس : Library of Congress Classification (LC)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تصنيف ديوى العشرى :

تعتبر هذه الخطة أول خطة حديثة للتصنيف ، وقد أثرت بصورة أو بأخرى فيما تلاها من خطط . وقد نشأت هذه الخطة مع بداية الربع الأخير من القرن الميلادى التاسع عشر فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت تدق الطبول عالية خلال هذه الفترة لما يسمى بديمقراطية المعرفة ، فالشعب كان يقبل على المكتبات العامة بصورة جماعية جعلت المكتبات تواجه مشكلات تصنيفية وإدارية لم تكن مهيأة لها . وهنا ظهر التصنيف العشرى ليكون الحل الأمثل لهذه المشكلات . وقد وضعت الخطة أساسا لتكون للمكتبات العامة ، والمكتبات الصغيرة والمتوسطة كالمكتبات المدرسية وما شابهها .

وقد حظى تصنيف ديوى باهتمام المكتبات فى الوطن العربى ، وباهتمام المتخصصين العرب فى علوم المكتبات والمعلومات، وركزوا كل جهودهم على نقل إحدى الطبعات الانجليزية إلى العربية، وحاولوا فى الوقت نفسه أن يجرو التعديلات على عدد من الجداول تستوعب الموضوعات التى تهم المكتبة العربية ، وقامت دار الكتب المصرية بالمبادرة الأولى فى هذا المجال عام ١٩٢٩م ، حينما وضعت اللجنة المشرفة على تنظيم إحدى المكتبات الفرعية جداول لتصنيف ديوى بالعربية بعد أن أجريت عليها التعديل اللازم . وأما المبادرات التالية لهذه المبادرة ، فكانت فى مجموعها جهودا فردية ، كان من أهمها مبادرة محمود الشنيطى وأحمد كابش فى "موجز التصنيف العشرى" (الجداول) ، وذلك فى أوائل الستينيات ، ومبادرة فؤاد إسماعيل فهمى فى "التصنيف العشرى الموجز : الجداول ، وذلك فى أواخر السبعينيات . ومعظم هذه المبادرة يعانى من غياب الجداول الفرعية الضرورية لدعم الجداول الرئيسية ، وتخلو من الكشاف المحكم الدقيق ، كما

أن التعديلات التى تمت فى هذه الطبعات العربية مختلفة وغير متجانسة . وحتى الترجمة التى أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – بناء على توصية مؤتمر الاعداد الببليوجرافى للكتاب العربى الذى عقد فى مدينة الرياض عام ١٩٧٣ ، وتوصية المؤتمر الثانى للإعداد الببليوجرافى للكتاب العربى الذى عقد فى مدينة بغداد عام ١٩٧٧ – حتى هذه الترجمة التى قامت بها المنظمة جاءت ترجمة هزيلة للطبعة المختصرة الحادية عشرة . ولم يصدر لها أى تحديث منذ صدورها فى عام ١٩٨٤ م .

يعتمد تصنيف ديوى العشرى فى هيكله وبنيته على أن الأساس فى هذا التصنيف المبحث أو المفهوم وليس الموضوع ، وهذا يعنى عدم وجود مكان منفرد للموضع الواحد . كما يعتمد النظام على امكانية التفريع لكل مبحث – مهما كان مجاله إلى عشرة فروع ، حتى ولو لم تستخدم هذه الفروع فى كل حالة . ويتكون التفريع الأول من أصول رئيسية عشرة جرى ترميزها من 0-9 ، وتشمل كافة المعرفة ، والأصل 000 للأعمال التى لا تقتصر على مبحث واحد محدد مثل الموسوعات والصحف والدوريات العامة. ويستخدم هذا الأصل أيضا لمباحث متخصصة تعالج المعرفة والمعلومات بصورة عامة، مثل : المعلومات ، علم المكتبات ، الصحافة .

وفيما يلى الأصول الرئيسية العشرة

000	المعارف العامة	500	العلوم البحتة
100	الفلسفة والمباحث ذات العلاقة	600	العلوم التطبيقية (التكنولوجيا)
200	الدين	700	الفنون
300	العلوم الاجتماعية	800	الآداب
400	اللغات	900	التاريخ العام والجغرافيا

والرمز الذى يدل على الأصل الرئيسى هو الرمز الأول من الرموز (الأرقام) الثلاثة . وبالرغم من احتواء القائمة على ثلاثة أرقام ، فإن هذا هو الأسلوب الذى يرد به كل رمز ، إذ لا يقل أى رمز عن ثلاثة أرقام ، ولكن الرقم الذى يدل على الرمز المعنى هو واحد فقط . ويتكون كل أصل رئيسى من عشرة فروع جرى ترميزها من 0-9 ، ويتألف الرمز الدال على الفرع من رقمين ، والرقم الثانى هو الدال على الفرع . فالرمز 600 يستخدم للأعمال الشاملة عن العلوم التطبيقية ، و610 للعلوم الطبية ، فالرقم 6 للأصل الرئيسى والرقم 1 للفرع العلوم الطبية ، وكذلك 620 للهندسة ، 630 للزراعة . . . الخ ولكل فرع عشرة أجزاء جرى تفريعها من 0-9 ، والرقم الثالث من كل رمز يدل على الجزء ، وهكذا فإن 630 للأعمال العامة عن الزراعة ، 631 للمحاصيل ومنتجاتها ، 636 لتربية الحيوانات .

وبعد العلامة العشرية ، يستمر التفريع بالعشرات ، أى عشرة أجزاء لكل فرع ، إلى الدرجة الدقيقة المرغوبة فى التصنيف . وعلى سبيل المثال، فإن الرمز 636 قد جرى تفريعه إلى : 636.1 الخيول والحيوانات ذات العلاقة ، 636.2 الماشية والحيوانات ذات العلاقة ، 636.3 الضأن والماعز 636.5 الدواجن، 636.7 الكلاب . من هذا يتضح أن الموضوع مثل ساق الشجرة ، ويجرى التعبير عنه برمز رقمى ، وفروع الموضوع برمز آخر ، وهكذا حتى النهاية . وفى المثال السابق ما يوضح ذلك .

من المزايا البارزة للتصنيف العشرى وجود الجداول المساعدة وتعنى استخدام أنماط متكررة من الرموز ، أى استخدام مجموعة الأرقام فى مجالات مختلفة للتعبير عن المفاهيم نفسها . ومثال ذلك استخدام الرمز المقنن للتعبير عن المناطق الجغرافية ، ويتم ذلك فى جميع الحالات تقريبا حيث المنطقة الجغرافية جزء من المفهوم ، 44 تمثل فرنسا ، 561 لسوريا ،

566 للسعودية ، 615 للجزائـــر ، 62 لمصـــر ، 73 للولايــات المتحــدة الأمريكية . . . وهكذا . وبذلك ، فإن تاريخ فرنسا 944 ، وتاريخ ســـوريا 956.1 ، وتاريخ السعودية 956.6 ، وتاريخ الجزائـــر 961.5 ، وتاريـــخ مصر 962 ، وتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية 973 . وتكون الأوضـــاع الاقتصادية فى فرنسا 330.944 ، وفى سوريا 330.9561 ، وفى السعودية 330.9566 وفى الجزائـــر 330.9615 ، وفـــى مصـــر 330.962 وفـــى الولايات المتحدة 330.973 ، ويحدد الجدول الثانى الخاص بالأماكن تتـــابع الرموز المكانية وتواليها .

وبالطريقة نفسها جرى توضيح المفاهيم المتكررة الخاصة بـــالأدب واللغة فى الجدولين الثالث والرابع على التوالى . فالرمز 5 الملحق برمـــز الأساس لأية لغة يدل على قواعد هذه اللغة مثل : قواعد اللغة العربيـــة 415 قواعد اللغة الفرنسية ، 445 ،قواعد اللغة البرتغالية 469.5 ، قواعد اللغـــة اليابانية 495.65 وأن الرمز 3 الملحق برمز الأساس لأدب أية لغة يدل على القصص المكتوب لتلك اللغة مثـــل : القصـــص العربـــى 813 ، القصـــص الفرنسى 843 ، القصص العربى 813 ، القصص الفرنســـى 843 ، القصص البرتغالى 869.3 ، القصص اليابانى 895.63 ومما يجدر ذكره فى هذا المجال أن رموز اللغة وأدب اللغة متشـــابهة ، فاللغـــة العربيـــة 410 ، والأدب العربى 810 ، واللغة الفرنســـية 440 ، والأدب الفرنســـى 840 ، واللغة البرتغالية 469 ، والأدب البرتغالى 869 ، واللغة اليابانيـــة 495.6 والأدب اليابانى 895.6.

وهناك نوع خاص من النمط المتكرر ، ويتمثل فى الفروع المقننـــة (الدول الأول) التى تعدد الأشـــكال (مثـــل : الملخصـــات ، الموجـــزات ، الجداول، الدوريات) التى يظهر بها كثير من الموضوعـــات ، أو أســـاليب

معينة من المعالجة ، أو جوانب معينة (مثل المعالجة التاريخية ، التدريس والتعليم) . وتتألف الرموز فى هذا الجدول من رقمين أو أكثر يكون الأول منها دائما صفرا 0 ، مثل 05 للمطبوعات الدورية ، 07 للتدريس والتعليم ، 09 للمعالجة التاريخية والجغرافية . ويمكن استخدام الفروع المقننة فى أية بقعة فى الجداول ما لم تنص التعليمات على عدم استخدامها . وهكذا فإن 605 تدل على الدوريات فى العلوم التطبيقية ، 630.5 للدوريات الزراعية ، 636.05 للدوريات عن تربية الحيوان ، 636.105 للدوريات عن تربية الخيول وتجب الملاحظة أيضا أن إضافة الرموز فى أى جدول من الجداول يستلزم تثبيت العلامة العشرية بعد الرقم الثالث من الرمز الكامل الناتج .

ومن مزايا هذه الخطة أيضا ، وجود الكشاف التحليلى . والكشاف يعكس الجداول الرئيسية ، أى أنه يوثق أو يجمع معا جوانب الموضوع الموزعة على مختلف المباحث فى الجداول الرئيسية . ويشتمل الكشاف على المداخل والاحالات . وهى مرتبة هجائيا كلمة فكلمة طبقا للمداخل الرئيسية ، وكذلك المداخل الفرعية تحت كل مدخل رئيسى ، والمختصرات مرتبة هجائيا كما لو كانت منطوقة . وهناك قائمة بالمختصرات تسبق الكشاف ، وجرى استخدام صيغة الجمع للأسماء باستثناء ما يفرضه المعنى بعدم استخدام هذه الصيغة .

وليس معنى هذا بأن هذه الخطة خالية من العيوب ، بل إن من أبرز عيوبها ، هو ضيق الأساس العشرى للترميز (0-9) ، فقد أدى ذلك إلى اقحام عدد من الموضوعات فى غير أمكانها ، وإلى حشد عدد من الموضوعات تحت رمزا واحد . وهذا التقسيم العشرى يفرض حدودا رأسية على الرمز، فهو يتحرك فى عشرات ، ويتكاثر فى عشرات ، وإن عشرة تقسيمات رئيسية أقل بكثير من حاجة المعرفة البشرية الحديثة .

وليت الأمر اقتصر على ضيق الرمز ، بل إن الخطة أساءت توزيع هذا العدد القليل من الرموز على الأقسام الرئيسية . فقد وضعت كل العلوم البحتة ، وكل العلوم التطبيقية فى قسمين اثنين ، بينما حصلت الفلسفة ، والفنون ، والأدب على ثلاثة أقسام رئيسية . وقد يلتمس لها العذر فى ذلك ، فقد أعدت أصول الخطة فى القرن التاسع عشر حين لم تكن امكانات التطور العلمي والتقنى بمثل الوضوح والسرعة اللتين هى عليهما الآن وحين كانت المجالات التقليدية للمعرفة البشرية وقتذاك تتمثل فى الانسانيات والعلوم الاجتماعية .

التصنيف العشرى العالمى :

نشأت هذه الخطة فى أوربا ، وبالتحديد فى بلجيكا ، توليدا من التصنيف العشرى لديوى ، وذلك فى آخر القرن التاسع عشر . وتبلورت فى شكل طبعة فرنسية كاملة فى ١٩٢٧-١٩٣٣ . وطبعة المانية ١٩٣٤-١٩٥٣، واستقطبت اهتماما متزايدا فى بريطانيا خلال الأربعينات والخمسينات ، حيث جرت عليها أبحاث كثيرة . وكان استعمال هذه الخطة الزاميا فى الاتحاد السوفيتى السابق وبلاد أوربا الشرقية .

والتصنيف العشرى العالمى ، وإن كان قد اعتمد على تصنيف ديوى، فى بنائه العام ورمزه ، إلا أنه قد حرص على تحقق بعض المزايا ، لعل أهمها العمق والمرونة باستعمال بعض علامات الربط للتعبير عن علاقة الموضوع بغيره من الموضوعات ، ووجهة النظر التى عولج بها الموضوع. ومن هنا يأتى القول بأن أقرب الخطط الحصرية إلى التصنيف الوجهى هو التصنيف العشرى العالمى . وفى هذا المجال ، تسمح سعة الرمز للمصنف أن يتبع أى صيغة لترتيب الأوجه يرغب فى استعمالها ، وذلك إما باستعماله لعلامات متميزة كدلائل أوجه (وبهذا يمكن أن ترتب الأوجه بطرق مختلفة)

أو باستخدام علامة الشارحة (:) كعلامة ربط عامة ، أو باستخدام وســـائل للاسقاط كالمعقوفات للاسقاط العام ، والهلاليات لاسقاط الأماكن والعصور أو بواسطة وجهة النظر .

وتتم مراجعة الخطة باستمرار ، والمبدأ المتبع فى مراجعة الخطة هو أنه من الممكن التوسع فى دلالة أى رمز أو تحديده ، إلا أنه لا يمكن تغيـيره تغييرا كاملا . وإذا قدر لأحد الرموز أن يصبح ميتا ، فإنه يمكن أن يسـتبعد وأن يستبدل . ولعل من أهم التغيرات والتطورات التى طرأت على الخطــة هو نقل قسم فقه اللغة 4 إلى قسم الأدب 8 وبذلك يمكن أن يتوسع قسمى 6 , 5 وهما الخاصين بالعلوم البحتة ، والعلوم التطبيقية على التوالى فى قسم 4 ، ولا ينبغى أن ننسى أنه ما دام أن التصنيف العشرى العالمى قد اعتمـد فـى بنائه العام ورمزه على تصنيف ديوى ، فإن العيوب التى ذكــرت بالنسـبة لخطة ديوى من حيث ضيق الأساس هى نفسها موجـــودة فـى التصنيـف العشرى العالمى بصورة أو بأخرى .

تصنيف مكتبة الكونجرس الأمريكية :

تمتاز هذه الخطة باتساع الأساس فهى تعتمد على الحروف الهجائية، فى الرمز العام ، وليس على التقسيم العشرى كما هو الحال فـــى تصنيـف ديوى أو العشرى العالمى . وتصميم هذه الخطة ما زال محكوما بمقتنيـــات مكتبة الكونجرس الأمريكية الحالة أو المحتملة فى المستقبل ، والخطــة فـى أساسها لا تعتمد على قواعد نظرية فى التصنيف بل هى تعتمد على ما سمى بنظرية السند الأدبى التى تعنى ضرورة إعتمـــاد خطــة التصنيـف علــى مجموعة فعلية من أوعية المعلومات ، بحيث لا يسجل موضـــوع مــا فــى القوائم إلا إذا كان ثمة ما يسنده من الانتـــاج الفكــرى . والخطــة ليسـت للاستعمال العالمى ، بل أعدت أساسا لتتناسب واحتياجات مكتبة الكونجرس .

وأقسام الخطة الرئيسية (٢١) قسما ، هي كما يلي :

A	General works	الأعمال العامة	A
B-BG	Philoscophy. Psychology	الفلسفة . علم النفس	B-BG
BL-BX	Religion	أديان	BL-BX
C	Auxiliary Science of History	العلوم المساعدة فى التاريخ	C
D	History : General and Old world (Eastern Hemispher)	التاريخ العام وتاريخ العالم العالم القديم	D
E-F	History: America (western Hemispher)	التاريخ	E-F
G	Geography (General) . Atlases. Globes . Mabs	الجغرافيا (عام).الخرائط الانثروبولوجيا	G
H	Social sciences	العلوم الاجتماعية	H
J	Political Science	العلوم السياسية	J
K	Law	القانون	K
L	Education	التربية والتعليم	L
M	Music . Books on Music	الموسيقى	M
N	Fin Arts	الفنون الجميلة	N
P	languages and Literature	اللغات والآداب	P
Q	Science	العلوم	Q
R	Medicine	الطب	R

S	Agriculture	الزراعة	S
T	Technology	التكنولوجيا	T
U	Military Science	العلوم العسكرية	U
V	Naval Science	العلوم البحرية	V
Z	Biblogrphy . Library science	الببليوغرافيا وعلم المكتبات	Z

وتصنيف مكتبة الكونجرس فى أساسه تعدادى ، وقد أخذ عن نظام كتر الموسع عددا من الملامح ، من بينها ترتيب الأقسام الرئيسية ، واستخدام الحروف الهجائية المكبرة رموزا لتلك الأقسام ، وفروعها الرئيسية ، واستخدام الأرقام العربية فى التفريعات . والتصنيف يتبع فى تفريعه مبدأ الانتقال من العام إلى الخاص ، ويستفيد من التسلسل الزمنى ، أما التقسيمات الجغرافية فمعظمها مرتب هجائيا ، رغم أنه فى أحيان كثيرة يورد الترتيب المفصل للدول مبتدئا بالولايات المتحدة ، ثم دول أوربا ، ثم باقى الدول . وفى نهاية كل جدول من جداول التصنيف يوجد كشاف مفصل ، ويتضمن ، إحالات من المترادفات والعبارات ذات الصلة ، ويختلف مدى العمق والتغطية بين جدول وآخر .

التحليل الموضوعى بالدوال اللغوية :

سنتناول التحليل الموضوعى لأوعية المعلومات ، أو الفهرسة الموضوعية أو التكشيف ومعه الاستخلاص ، فى هذه الجزئية دون تفصيل. إذ أن لكل من هذه المراحل أو درجات التعمق فى التحليل – لكل منها قواعدها وأساليبها التى قد تستغرق أبحاثا كثيرة . وهدفنا فى هذه العجالة هو التعريف العام مما يحتاج إلى فقرات قليلة .

ويعتبر اختيار رؤوس الموضوعات لأوعية المعلومات

التى تحفظ فى المكتبات ومراكز المعلومات جزءا رئيسيا من الفهرسة الموضوعية ، أما الجزء الرئيسى الآخر ، فهو اختيار خطة التصنيف ، كما سبق بيانه . ويعتبر من أهداف الفهرسة الموضوعية أنها تتيح الوصول عن طريق الموضوعية التى قد تعتمد على تشابه المادة المدروسة أو الطريقة أو وجهة النظر . . . كما تتيح توفير مدخل لأى مجال موضوعى على أى مستوى من مستويات التحليل الأكثر تعميما إلى الأكثر تخصصا . وتتيح أيضا مدخلا خلال أى مصطلحات شائعة بالنسبة لأى مجموعة لها اعتبارها من المستفيدين سواء متخصصين أو غير متخصصين ، وتقديم وصف اصطلاحى للمحتوى الموضوعى لأى وحدة ببليوجرافية ، وصف يتمثل فى المصطلحات الأكثر ايجازا أو تخصصا ، سواء كان هذا الوصف فى شكل كلمة أو جملة موجزة . ويمكن لرؤوس الموضوعات أن تخدم واحدا أو اكثر من الأغراض الثلاثة التالية :

١ - الاشارة إلى مكان المواد المتصلة بأحد الموضوعات المتخصصة .

٢ - تجميع كل المواد التى تعالجة ذلك الموضوع فى مكان واحد تقريبا .

٣ - الاشارة عن طريق الاحالات إلى مكان وجود الموضوع فى أماكن لم تخطر على بال الباحث .

وفى هذا العصر الذى تبرز فيه قيمة البحث العلمى ، وأهمية المعلومات موضوعيا ، تبرز أيضا أهمية الفهرس الموضوعى ، حيث أن لجوء الباحثين إلى الفهرس الموضوعى واستخدامهم له أكثر من لجوئهم إلى فهرس المؤلف أو فهرس العنوان ، إذ من السهل تمييز مؤلف عن مؤلف أو عنوان عن عنوان ، إلا أن ذلك يبدو صعبا فى الموضوعات ، إذ لا يوجد موضوع مستقل إستقلالا تاما ، إنما تتشابك الموضوعات وتتداخل تداخلا شديدا حتى أن الأفكار الجديدة فى بعض الموضوعات قد يصعب الوصول

إلى مصطلح دقيق يمكن أن يعبر عنها بوضوح ودقة .

حظيت اللغة الانجليزية بعدد لا بأس به من قوائم رؤوس الموضوعات العامة والمتخصصة ، كما بدأت بعض القوائم تظهر فى اللغة العربية سواء كانت عامة أو متخصصة ، ومعظمها يشتمل على الشكل المقنن للرأس ومعه بعض أو كل البيانات المهمة عند تحديد رأس الموضوع، كالحواشى التوضيحية التى تقرر كيف ومتى وأين يمكن أن تستخدم المصطلحات المرادفة للرأس ، والتى تقدمها إحالات "أنظر" أو الرؤوس الأوسع أو الأكثر شمولا التى تعد منها إحالات "أنظر أيضا" ، وكل التفريعات الجغرافية والزمانية والشكلية إن كان الرأس يحتاج إليها .

والتكشيف يعتبر مرحلة أكثر عمقا من رؤوس الموضوعات ، إذ هو عملية تحليل المحتوى فى أوعية المعلومات (وأشهر أوعية المعلومات التى تتعرض محتوياتها للتكشيف هى الدوريات) والتعبير عن هذا المحتوى بلغة نظام التكشيف . وتنطوى عملية التكشيف على عنصرين أساسين : العنصر الأول : المداخل ، أو الدوال ، أو الواصفات التى يبحث تحتها المستفيد ، التماسا لما يحتاج إليه من معلومات ، ولابد من ترتيب هذه المداخل وفقا لنظام يتفق وحاجات المستفيدين وعاداتهم فى البحث عن المعلومات ، أما العنصر الثانى فهو الروابط أو الاشارات ، وهى وسيلة الربط بين المداخل والمعلومات المتصلة بهذه المداخل . وتختلف هذه الروابط من كشاف إلى آخر تبعا لطبيعة أوعية المعلومات التى يتم تكشيفها . وتبدو أهمية الكشافات فى حاجة الباحثين إلى الالمام بجهود من سبقوهم ومن يعاصرونهم فى مجالات تخصصهم حتى تتاح لهم فرصة الانطلاق من حيث انتهوا منعا لتكرار الجهود ، ويرجع ذلك إلى تضخم الانتاج الفكرى ، وتعدد لغاته ، وتعدد أشكال النشر سواء فى الدوريات أو تقارير البحوث . أو أعمال

المؤتمرات ، أو الرسائل الجامعية ، أو بـراءات الاختـراع . . . ، وتعقـد الارتباطات الموضوعية وتشـابكها ، بـل وتعقـد احتياجـات المسـتفيدين والباحثين، وحاجاتهم إلى الخدمة السريعة .

والمستخلصات هى شكل من أشكال الضبط الببليوجرافى ، أو شـكل من أشكال الببليوجرافيات ، يهتم أساسا بمقالات الدوريات وتقارير الدوريات وتقارير البحوث التى يتم تلخيصها ، والتى يصاحب وصـف ببليوجرافـى مناسب لتسهيل الوصول إليها . وقد يكون المستخلص فى لغة المادة الأصليـة أو يكون فى لغة أخرى . والدوريات التى تنشر المستخلصات تسمى عـادة مجلات المستخلصات Abstract Journals والمستخلصات قد تكون دلالية indicative ، وهى التى توجه الباحث أساسا إلـى المـادة الأصليـة ، أو إعلامية Informative ، وهى التى تقدم معلومـات كثـيرة عـن العمـل الأصلى ، كما تلخص المعلومات الرئيسية ، أو تقييمه eval uative وذلـك إذا احتوت على تعليق على مدى أهمية المادة الأصليـة . والمسـتخلصات العامة هى التى تغطى جميع النقاط الهامة فى المادة الأصلية لتخدم قطاعـا عريضا من الباحثين فى مجالات مختلفة والتى عرفها المستخلص إجمـالا لا تفصيلا . والمستخلصات الانتقائية Selective هى التى تحتوى على أجزاء من المادة الأصلية المعروفة بأهميتها لفئة معينة من القراء ، ويقوم بإعدادهـا المكتبى لخدمة الباحثين فى مؤسسته ، ويقدمها لمديرى المؤسسة والبـاحثين المتخصصين الذين يستخدمون المكتبة عادة ، أو تلبية لطلـب بحـث عـن موضوع معين فى الانتاج الفكرى أو للعمل على إبقاء العـاملين بالمؤسسـة على علم بآخر التطورات فى ميادين تخصصاتهم التى تنشر فـى الانتـاج الفكرى .

الفهرسة الوصفية أو الوصف الببليوجرافى :

الفهرس هو مفتاح المكتبة ، ولا يمكن لأى مكتبة صغيرة أو كبيرة أن تقدم خدماتها فى كفاية وفعالية دون أن تعتمد فى ذلك على فهرس صالح . وإذا كانت وظيفة المكتبة هى إمداد المستفيد بأوعية المعلومات ، أو بالمعلومات التى يحتاجها ، فإن الفهرس هو تلك الأداة التى تقوم بدور حلقة الوصل ، وتربط بين احتياجات القارىء ومصادر المكتبة . ومع أن هناك وسائل أخرى يمكن أن تؤدى المهمة نفسها ، مثل التصنيف ، أو عرض الكتب، أو المعرفة الشخصية بالعاملين فى المكتبة ، إلا أن الفهرس يعتبر أكثر أهمية من أى من هذه الوسائل لأنه الأكثر دواما والأكثر شمولا والأكثر احكاما .

ويمكن للفهرس أن يخدم أغراضا أخرى متنوعة ، كمعرفة نواحى القوة والضعف فى مجموعات المكتبة ، والتحقق من أسماء المؤلفين ، وربما أفاد فى دراسة سوق النشر وتجارة الكتب بالتعرف على اتجاهاتها خلال ما نشر فى فترة معينة . هذا بالاضافة إلى وظائفه الرئيسية كوسيلة لخدمة الاسترجاع ، أو لتحديد مكان مواد معينة ، أو مجموعة من المواد ، أو للتحقق من معلومات ببليوجرافية ، أو لمعرفة المواد الخاصة بموضوع معين، أو لتجميع قوائم ببليوجرافية ، فهو يفيد فى الأغراض الدراسية وأغراض البحث، وفى الأغراض المرجعية والببليوجرافية ، وفى أغراض التزويد والارشاد .

ينبغى للفهرس أن يكون أداة ببليوجرافية كاملة يحوى كل ما يتوقع منه من بيانات عن أوعية المعلومات ، وذلك حتى يستطيع الباحث أن يحدد عن طريقة المعلومة أو المادة التى يريدها بالضبط ، وحتى لا تلتبس المواد المتشابهة أو تتدخل ، فتلقى عبئا كبيرا على جهاز الخدمة المكتبية .

ولكى يكون الفهرس أداة فعالة فى أيدى رواد المكتبة لابد أن يتبع فى إعداده تقنين محكم لقواعد الوصف الببليوجرافى . وهنا يأتى دور ما يسمى بالفهرسة الوصفية ، أو الوصف الببليوجرافى . وقد صدر التقنين الدولى للوصف الببليوجرافى (تدوب : International Standard Bibliographic Discription ISBD فى طبعته المعيارية الأولى عام ١٩٧٤ ، ليساعد الهيئات الببليوجرافية الوطنية التى ترغب فى وضع قواعد وطنية ليكون لها نموذجا تنسج على منواله . وهذا بالضبط ما فعله واضعوا القواعد الانجلو أمريكية للفهرسة (قاف:AACR Anglo American Cataloging Rules التى ترجمت إلى العربية مع تعديلات طفيفة جدا ، إذ لا يملك عالمنا العربى حتى هذه اللحظة قواعد عربية للوصف الببليوجرافى . والموجود هى ترجمات وتعريبات للقواعد الانجلو أمريكية للفهرسة ، بعضها مات بمجرد ولادته ، وبعضها هش ضعيف ، والبعض الآخر يعتبر مجرد خطوات يمكن أن تدخل فى البناء المنهجى الذى يرجى الوصول إليه .

وليس عيبا أن نعتمد على تقنين رعته مؤسسات دولية كالتقنين الدولى للوصف الببليوجرافى ، بل المطلوب هو أن نعتمد عليه كى تتواءم قواعدنا معه. والعيب كل العيب هو أن نبتعد ونخرج عن نطاقه . وليس عيبا أيضا أن نعرب قواعد مثل "قاف" باعتبارها من نتاج اكبر خمس هيئات ببليوجرافية فى العلم ، وباعتبارها النموذج التطبيقى لتدوب، وذلك حتى تستطيع المكتبات و مراكز المعلومات فى الوطن العربى استخدمها فورا ، مستفيدة من تجارب تلك الهيئات العريقة فى مجالات التقنينات القومية ، ولكن العيب كل العيب هو أن نترجمها دون نظر إلى الفروق المرتبطة باللغة على الأقل . فهناك فى خصائص اللغة العربية ما يمكن أن تستجيب له و تلتزم به كغيرها من لغات العالم وهناك ما هو مسموح – فى تدوب– أن

تتحرك فيه أى لغة أو ثقافة من الفروق المحلية لغوية أو غير لغوية .

ولن يتسع مجال هذا الكتاب للدخول فى تلك التفاصيل . ويكفى خدمة لأهداف هذا الكتاب الذى هو مقدمة فى علوم المكتبات والمعلومات ، وخدمة لهذه الجزئية عن الوصف الببليوجرافى أن نتناول التعريف بأنواع التسجيلات الببليوجرافية ووظائفها سواء كانت أساسية أو إضافية ، أو خاصة بالاحالة وحقول التسجيلة ، وغير ذلك من معلومات أساسية فى الوصف الببليوجرافى.

يتكون الفهرس البطاقى اليدوى من بطاقات سميكة فى مساحات معيارية ، هى ٣×٥ بوصة (٧,٥×١٢,٥سم) تقريبا . وتحمل كل بطاقة مدخلا مستقلا ، وتصف مع مثيلاتها بإحدى طرق التصنيف ، ليكون الجميع فهرس المكتبة الذى يستخدم كأداة للاسترجاع اليدوى . ولكى يؤدى الفهرس وظائفه التى تتلخص فى تحديد مكان عمل معين بالمكتبة نعرف مؤلفه وعنوانه ، أو عنوانه فقط ، وتجميع أعمال المؤلف الواحد فى مكان واحد ، ومعرفة العمال التى توجد بالمكتبة عن موضوع معين - ينبغى للفهرس أن يشتمل على مجموعة من التسجيلات الببليوجرافية للعمل الواحد تؤدى كل منها وظيفة معينة ، وذلك وفقا لطبيعة العمل من ناحية واحتياجات المستفيدين من المكتبة أو مركز المعلومات من ناحية أخرى . تنبثق تلك التسجيلات الببليوجرافية من تسجيلة أساسية تشتمل على البيانات الكاملة عن العمل الموصوف ، بما فيها المدخل الأساسى : Main Heading or Entry : أو البداية المقننة للتسجيلة ، سواء كان ذلك مؤلفا أو عنوانا ، وذلك باعتبار أن المؤلف والعنوان هما أهم بيانات الوصف ، وبما فيها أيضا حقول الوصف وعناصره ، وبيانات المتابعة لكل المداخل الأخرى ، التى تسمى بالمداخل الاضافية .

وتتوزع عناصر الوصف التى تحقق ذاتية الوعاء فى التسجيلة على الحقول التالية :

١ – حقل العنوان وبيان المسئولية ، وهو مكون من العنوان نفسه ، والعناوين الموازية ، والعناوين الأخرى ، والبيانات الأخرى للعنوان ، وبيانات المسئولية ، بما فيها المسئولية التبعية كأسماء المحررين والمترجمين وكتاب المقدمات .

٢ – حقل الطبعة ، وهو مكون من بيان الطبعة ، وبيانات المسئولية المرتبطة بالطبعة ، وبيان الطبعة اللاحق ، وبيانات المسئولية المرتبطة ببيان الطبعة اللاحق .

٣ – حقل التفصيلات المحددة للمادة ، وهذا الحقل خاص بالخرائط والدوريات فقط .

٤ – حقل النشر والتوزيع . . الخ ، وهو مكون من مكان النشر والتوزيع..الخ، وإسم الناشر والموزع . . . ، وبيان وظيفة الموزع ، وتاريخ النشر والتوزيع . . الخ ، ومكان الطباعة ، واسم المطبعة ، وتاريخ الطباعة .

٥ – حقل الوصف المادى ، وهو مكون من بيان عدد المجلدات و/أو الصفحات ، وبيان المواد التوضيحية ، وبيان الحجم (الأبعاد) ، وبيان المادة المرافقة .

٦ – حقل السلسلة ، وهو مكون من العنوان نفسه للسلسلة ، والعناوين الأخرى للسلسلة ، وبيانات المسئولية المرتبطة بالسلسلة ، والترقيمة الدولية الموحدة للسلسلة ، والترقيم ضمن السلسلة ، والسلسلة الفرعية ، وما إذا كان هناك أكثر من بيان سلسلة واحدة .

٧ – حقل التبصرات .

٨ - حقل الترقيمة الدولية الموحدة وطرق الاتاحة .

ومن الممكن للتوضيح والتطبيق العملى ، توزيع الحقول بعناصرها في شكلين ، حسب توزيع الحقول بعناصرها طبقا لتنظيم الفقرات فى مكتبة الكونجرس الأمريكية ، وحسب توزيع الحقول بعناصرها لاستخدامها في الببليوجرافيات .

العنوان العنوان نفسه = العنوان الموازى : البيانات الأخرى للعنوان / بيان المسئولية الأساسى ؛ كل من بيانات المسئولية التبعية . ــ بيان الطبعة / بيان المسئولية الأساسى المرتبط بالطبعة . ــ المكان الأول للنشر : الناشر الأول، تاريخ النشر . الوصف المادى . ــ (العنوان نفسه للسلسة / بيان المسئولية المرتبط بالسلسلة، تدمد للسلسلة ؛ الترقيم ضمن السلسلة . عنوان السلسلة الفرعية ، تدمد للسلسلة الفرعية ؛ الترقيم ضمن السلسلة الفرعية) التبصرات . الترقيمة الموحدة وطرق الإتاحة .

توزيع الحقول بعناصرها على تسجيلة طبقا لتنظيم الفقرات في مكتبة الكونجرس الأمريكية .

وليس ، بالضرورة ، حتمية اتباع هذا النمط فى توزيع الحقول إلى فقرات طبقا لتنظيم البطاقة فى مكتبة الكونجرس الأمريكية ، فمن الممكن تتابع حقول الوصف بدون تقسيمها إلى فقرات ، وهذا يصلح أكثر ما يصلح في الببليوجرافيات توفيرا للمساحات . وفى مثل هذه الحالة يكون تنظيم الوصف السابق كالتالى :

العنوان نفسه = العنوان الموازى : البيانات الأخرى للعنوان / بيـــان المسئولية الأساسى ؛ كل بيانات المسئولية التبعية . ــ بيان الطبعة / بيـــان المسئولية الأول المرتبط بالطبعة . ــ المكان الأول للنشر : الناشـــر الأول ، تاريخ النشر

. الوصف المادى . ــ (العنوان نفسه للسلسلة / بيان المسئولية المرتبطة بالسلسلة ، تدمد للسلسلة ؛ الترقيم ضمن السلسلة . عنوان السلسلة الفرعيـــة ، تدمد للسلسلة الفرعية ؛ الترقيم ضمن السلسلة الفرعية . ــ التبصرات الترقيمة الموحدة وطرق الإتاحة .

توزيع الحقول بعناصرها وذلك لاستخدامها فى الببليوجرافيات .

الخدمات المكتبية :

ينبغى قبل أى حديث عن الخدمات المكتبية أن ننوه بأهمية العنصـــر البشرى الذى يقدم هذه الخدمات . فمما لا شك فيـــه أن المكتبـــة المتمـــيزة بمقتنياتها ، القادرة على الحصول على كل جديد فى مجال تخصصها ، الغنية بمواردها المالية لا تستطيع أن تلبى خدمات المنتفعين منها على أكمل وجـــه فى غياب المكتبى القادر على انتقاء هذه المقتنيات وتنظيمها وتحليلها ، ليمكن الاستفادة منها بأقصى درجة ممكنة . ذلـــك أن فعاليـــة خدمـــات المكتبـــات ونجاحها فى تحقيق أهدافها يتوقفان إلى حد كبـــير علـــى الكفايـــة المهنيـــة والتخصصية للعاملين بها . ويقصد بالكفاية المهنية الاعداد المهنى للمكتبـــى وتدريبه على انتقاء المواد والقدرة على المقارنة بينها ، والحكم على القيمـــة النسبية لكل منها، وتنظيمها وتحليلها ، وتجميع وبناء الببليوجرافيات ، وإعداد الدراسات الخاصة بالانتاج الفكرى ، وابراز الفجوات الموجودة فى موضوع

معين ، ويقصد بالكفاية التخصصية أن يكون المكتبى متخصصا فى مجـــال موضوعى معين ، بل لم يعد الإعداد المهنى فى علوم المكتبات والمعلومـــات كافيا وحده لتأهيل من يعمل فى المكتبات ومراكز المعلومات ، بل أصبحـــت المعرفة التخصصية تشكل عنصرا أساسيا من عناصر تأهيل العاملين فى هذا المجال .

ومهما كانت مؤهـــلات المكتبـــى المتخصـــص ودرجـــة معرفتـــه الموضوعية، فإنه ينبغى أن يكون صادقا مـــع نفســـه وفـــى علاقاتـــه مـــع المستفيدين من المكتبة ، فيجب ألا يتظاهر بأن لديه معرفة بموضوع مـــا ، وهو فى الحقيقة يفتقر إلى هذه المعرفة ، كما يجب الا يقف مكتوف اليديـــن أمام سؤال ما على أساس أن لا دراية له بموضوعه ، إذ قلما يبرر افتقـــاره إلى المعلومات المبدئية ذلك الموقف المتخاذل من جانبه . فإن تتبع سؤال مـــا داخل المكتبة سوف يمكن الباحث – خصوصا إذا كانت لديه معرفـــة كافيـــة بالعمل المكتبى – من أن يسلك مدخلا منطقيا إلى أى مجال جديد عليه .

ومن أهم الخدمات التى تسعى المكتبات ومراكـــز المعلومـــات إلـــى تحقيقها هى الخدمة المرجعية ، ولذلك توجه المكتبات كل امكاناتها من أجـــل توفير عوامل النجاح فى أدائها . والخدمة المرجعية فى المكتبات المتخصصة تتمتع بأهمية تفوق أهميتها فى الأنواع الأخرى من المكتبات . وهذا لا يقلـــل من أهمية هذا النوع من الخدمات فى المكتبات الجامعية أو المكتبات العامـــة أو حتى المكتبات المدرسية .

وتنقسم الأسئلة المرجعية حسب سهولتها وصعوبتها إلـــى نوعيـــن : الأول ، تلك الأسئلة البسيطة، التى تتطلب الاجابـــة عليـــها تقديـــم بعـــض البيـــانات أو الحقائق الموجزة ؛ والثانى، تلك الأسئلة التـــى تتطلـــب تقديـــم المعلومات الكاملة عن موضوعات محددة، أو انتقاء بعض المعلومـــات ذات

الأهمية الخاصة فى موضوع معين ، ويتطلب ذلك بحث الانتاج الفكرى فى الموضوع. وقد تقسم على أساس نوع المعلومات التى تتطلبها الاجابة عن كل سؤال، وهنا تأتى أولها وهى الأسئلة الخاصة بمعلومات تتعلق بحقائق وبيانات محددة، ويكون السؤال عن معلومة بعينها ، أو مجموعة من الحقائق التى تتصل ببعضها . وقد لا يستغرق البحث فيها والاجابة عليها إلا عدة ثوان. ثانيها أسئلة تتعلق بمراجع مختارة فى موضوع معين ، وتتطلب الاجابة عليها تقديم قائمة مختصرة بالمراجع التى تتناول هذا الموضوع . وثالثها أسئلة تتطلب الاجابة عليها إعداد ببليوجرافيات شاملة فى موضع معين ، وقد يتطلب الأمر اجراء بحث شامل للانتاج الفكرى فى هذا الموضوع .

وينبغى على أخصائى المراجع فى الخدمة المرجعية أن يكون قادرا على الاجابة على جميع أنواع الأسئلة ، بل إن بعض الهيئات الكبرى التى تضطلع بتنفيذ مشروعات ذات طبيعة خاصة ، وتقوم بإجراء بحوث جديدة ، وتتابع كل جديد فى مجالها كمراكز البحوث المتخصصة ، وشركات البترول الكبرى . . تحتاج إلى تخصيص عدد من العاملين بخدمة الاعلام للعمل كباحثين للانتاج الفكرى طول الوقت . وتتطلب أسئلة النوعين الثانى والثالث من أخصائى المراجع أن يكون ملما بطرق البحث عن الانتاج الفكرى اليدوية والآلية ، والبحث فى شبكات المعلومات ، بالاضافة إلى توافر المعلومات الموضوعية الكافية التى تتيح له القدرة على تحديد مجال البحث وعلاقته بالمجالات الأخرى ، وتحديد مدى اتصال كل مادة إعلامية بموضوع البحث .

وإذا كانت الخدمة المرجعية هى إحدى الوسائل التى تستعين بها المكتبة لتحقيق أهدافها ، فإن الاعارة هى المظهر الثانى والمكمل لخدمة

المراجع ، حتى أننا نستطيع أن نقول أن الاعارة و الخدمة المرجعية هما جناحا الخدمة المكتبية ، و كل ما عدا ذلك يأتى تابعا لهما فى الأهمية . والهدف الأخير من إقتناء أوعية المعلومات على إختلاف أشكالها وأنواعها ، تقليدية و غير تقليدية ، ثم تنظيم هذه المقتنيات داخل المكتبة ، هو تيسير الافاده منها إلى أقصى حد ممكن لجمهور المستفيدين من المكتبة ، فالمكتبة بدون قراء كمستودع ميت لمواد المعرفة وأوعية المعلومات ، لا يساهم فى إثراء الحياة الفكرية والعلمية .

و **الاعارة** قد تكون إعارة خارجية وقد تكون داخلية . ولكل منها نظمها و اجراءاتها. وهناك عدة عوامل تحدد عدد المجلدات أو الأوعية التى تعار خارجيا فى وقت واحد لمستفيد واحد ، منها : عدد المستعيرين بالمكتبة، و حجم المقتنيات و طبيعتها ، ونسبة تكرار النسخ عند تحديد سياسة إختيار أوعية المعلومات و طبيعة المؤسسة الأم التى تخدمها المكتبة ، و عدد البحوث التى تجريها وطبيعتها ، ومدة الاعارة المسموح بها ، ومدى إمكانات خدمات التصوير وسهولتها المتاحة ، ومدى قرب المستعيرين من المكتبة،...الخ .

وإذا كان التصوير هو الوسيلة التى نستطيع بها أن نحد من خروج أوعية المعلومات خارج المكتبة ، خاصة فى مجال الدوريات ، فإن فوائده لا تقف عند هذا الحد ، ذلك أن المكتبات تقتنى كثيرا من المواد التى لا تعار خارج المكتبة ، مثل المصغرات بكل أنواعها ، والأقراص المليزرة ، وأحيانا الرسائل الجامعية ، والمراجع ، والتقارير ، والبحوث . . . ، ولذلك ينبغى تيسير حصول الباحثين على نسخ مصورة من المواد التى لا يسمح بإعارتها خارج المكتبة ، أو تلك التى يفضلون الحصول عليها لمراجعتها أثناء القيام بأبحاثهم ودراساتهم . ومن الأجدى للمكتبات المتخصصة التى تهتم بالبحوث

- وعادة ما يكون عدد المستفيدين منها قليلا نسبيا - أن تقدم بدلا من الأصل نسخا مصورة بدون مقابل ، وذلك حتى تظل الوثـائق المهمـة ، والتـى لا تستطيع أن تستغنى عنها المكتبة فى تناول المستفيدين منـها . ومثـل هـذه النسخ التى يمتلكها المستفيد ولا يلتزم بردها تعفى المكتبـة مـن اجـراءات الاعارة والاسترداد .

وينبغى للمكتبة - أى مكتبة - أن تعلم باستمرار عن مقتنياتها ، إذ لم يعد من الممكن للباحث العلمى - بصفة خاصة - أن يسـتعرض بطريقـة منهجية منتظمة كل أوعية المعلومات التى يمكن يفيد منها . وبالرغم مـن أن كل باحث ، بل وكل فرد له طريقته الخاصة فى ملاحقته أحدث التطـورات فى مجال تخصصه ، فإن المكتبات - وبالذات الجامعية والمتخصصة منها - يجب أن تقوم بدورها فى هذا المجال ، وذلك بإخطار الباحثين فى الهيئة التى تخدمها بكل جديد يصلها . ويتم هذا الاخطـار إمـا بالاتصـالات الهاتفيـة بالباحثين المعنيين ، وتعريفهم بما يهمهم الاطلاع عليه ، أو تسجيل إشـارات مختارة على جذادات مستخرجة من الحاسوب ، وإرسالها إلى البـاحثين ، أو عرض الدورية نفسها ، او التقرير . . . مع تمييز المادة المطلوب الاطـلاع عليها لجذب انتباه الباحث . وقد تخطو المكتبة خطوة أوسع ، فتحتفظ بسـجل بطاقى ، أو مختزن فى الحاسوب للاشارات المطلوب الاطلاع عليها داخـل المكتبة لفائدة الباحثين ، أو تعد نشرة دورية تضم مستخلصات سـريعة لمـا تحويه الدوريات التى وصلت حديثا ، وتوزع على من يهمهم الأمر . وقـد تتجاوز المكتبة ذلك إلى استنساخ قوائم محتويات الدوريات وتوزيعها علـى الباحثين ، أو الاشتراك فى الدوريات المتخصصة التى تهدف إلى التعريـف بمحتويات الدوريات قبل صدورها ، فيعرف الباحث ما سينشر فـى مجـال اهتماماته فيحجز العدد قبل وصوله ، أو يطلبه حال تسلم المكتبة إياه .

الفصل الخامس
أوعية المعلومات المرجعية العامة

المراجع ، فى عرف دراسات المكتبات والمعلومات ، طائفة من أوعية المعلومات تملك صفات متميزة ، تجعلها ذات أهمية خاصة فى تأدية المكتبات ومراكز المعلومات للوظائف المنوطة بها. ومن مظاهر هذه الأهمية فى داخل المكتبات أن هناك كثيرا من العمليات المكتبية والاجراءات الفنية التى تفرق بين هذه الطائفة من أوعية المعلومات وبين غيرها ، كما أن بعض النواحى فى الإدارة المكتبية والاجراءات المالية تضع لهذه الطائفة اعتبارا خاصا . ومن مظاهر الامتياز أيضا أن أكثر أوعية المعلومات المرجعية لا يسمح بإعارتها خارج المكتبة ، كما هو الحال فى الخدمة المكتبية مع أوعية المعلومات الأخرى . وتوضع أوعية المعلومات المرجعية عادة فى مكان متميز بالمكتبة لسهولة الاطلاع والاستخدام ، وقد يشرف عليها قسم خاص من أقسام المكتبة، يقوم على نظم فنية وإدارية معينة.

ولن يكون هدفنا هو دراسة "الخدمة المرجعية " التى تتجه إلى ذلك العمل من أعمال المكتبات ومراكز المعلومات الذى يهتم إهتماما مباشرا بمساعدة القارىء والباحث فى الحصول على المعلومات ، وفى استخدام مقتنيات المكتبة سواء للدراسة أو البحث ، فقد تم بحث ذلك ضمن الخدمات المكتبية وفى موقع آخر فى الكتاب ؛ إنما هدفنا هو دراسة المراجع من حيث هى "أوعية المعلومات" التى تملك من طبيعة التنظيم ومن المعلومات ما يجعلها غير صالحة – عادة – لتقرأ من أولها إلى آخرها . ككيان فكرى عام مترابط ، ولكنها تصلح ليرجع إليها الباحث أو القارىء فى معلومة أو

معلومات معينة ". وهذا هو المدلول الاصطلاحي للمراجع في مجال دراسات المكتبات والمعلومات .

ولوعاء المعلومات المرجعي - بعد هذا التعريف المكتبي - بعض الصفات والسمات التي تلازمه عادة، كأن يكون شاملا من حيث المدى الذي يغطيه ، مركزا في طريقة معالجته للموضوعات والمواد الذي يتناولها، منظما على أساس خطية معينة تسهل الحصول على المعلومات بسرعة ودقة. ومن مظاهر التركيز والاختصار في المراجع ما يلاحظ عليها من كثرة استخدام الرموز بأنواعها ، وضغط العبارات في المواد والمعلومات التي ترد في المرجع بصورة روتينية متكررة كتواريخ الميلاد والوفاة ، وأسماء الدرجات العلمية ، والمشهور من أسماء الكتب والأشخاص والأماكن . . الخ . أما الشمول ، فإنه مسألة نسبية ترتبط بالمدى أو بالدائرة التي أراد واضع المرجع أن يغطيها في كتابه ، وليس هناك شمول مطلق في أي وعاء معلومات مرجعي مهما اتسعت الدائرة التي يغطيها . ولعل التنظيم هو أبرز الصفات التي تلاحظ في المرجع ، فقد يكون هجائيا كما هو الحال في القواميس ودوائر المعارف ، وكثير من كتب التراجم وقد يكون التنظيم طبقا لتصنيف موضوعي معين ، كما في كثير من البيليوجرافيات وبعض الموسوعات ، وقد يكون التنظيم جدوليا كما في الكتب الإحصائية ، وكتيبات جداول السكك الحديدية ، والبرامج ، وقد يكون تاريخيا أو جغرافيا . . . الخ. والتنظيم قبل ذلك قد يكون بسيطا ، ولكنه في أكثر الأحيان يجمع بين عنصرين أو أكثر من العناصر السابقة . ومن مظاهر التنظيم في المراجع الحاقها بالكشافات الهجائية أو المداخل الاضافية على اختلاف أنواعها ، ولا سيما في المراجع التي لم تنظم تنظيما هجائيا في مدخلها الأساسي . ولهذا

يعتبر التنظيم هو العنصر الأول فى التعريف الأساسى للمرجع لأهميته الكبيرة عند المكتبيين، وارتباطه بماهية المرجع وجودا وعدما .

والدراسة الخاصة للمراجع، هى الدراسة التى تتناول هذا النوع من المواد المكتبية بطريقة مباشرة، فتدرسها كطائفة متميزة فى طبيعتها ونشأتها وتطورها وقيمتها بالمكتبات، وتدرس القطاعات النوعية فى داخل هذه الطائفة، وتدرس نماذج كافية من أفراد هذه الطائفة دراسة وظيفية ، تمكن الدارس من استخدامها فى كفاية ونجاح ، بتقديم المعلومات لحل المشكلات والاستجابة لمواقف البحث .

وإذا كان المكتبيون قد تعودا أن يعرفوا المرجع فى إطار ما تعودوه من المراجع المطبوعة أو التقليدية، فيقولون "هو الكتاب الذى بطبيعة تنظيمه وبطبيعة المعلومات الموجودة فيه ، لم يوضع لكى يقرأ من أوله إلى آخره قراءة تتابعية مستمرة، ولكنه وضع لكى تؤخذ منه معلومة أو معلومات معينة، استجابة لمشكلة أو موقف يتطلب تلك المعلومات " . والحقيقة أن جوهر هذا التعريف ينطبق تماما على المرجع التقليدى المطبوع ، كما ينطبق على المرجع المحسب Computerised حيث أن الاختزان الالكترونى للمعلومات ، سواء البيليوجرافية منها أو غير البيليوجرافية ، وما يرتبط به من ضرورة وجود نظام للاسترجاع، يؤدى بالضرورة إلى تحقيق الوظيفة الموجودة فى المراجع التقليدية المطبوعة ، وهى قدرتها على إمداد الباحث والمستفيد بما يتطلع إليه من المعلومات فى أقل وقت ممكن .

وكان وراء تحويل المراجع المطبوعة إلى شكل من الأشكال المحسبة العديد من العوامل ، من أهمها أن المعلومات المرجعية تتميز بسرعة التغير، والحاجة الدائمة إلى المرونة فى الاضافة والحذف والتركيم والاصدار على فترات قصيرة ، كما أن حجم الكتب المرجعية وبطبعاتها المتتالية كان يشكل

مشكلة لكثير من المكتبات ومراكز المعلومات بسبب حاجتها إلى مكان متسع، ولذا فإن استخدام المراجع المحسبة يعتبر حلا مثاليا للتخلص من مشكلة المكان. كذلك تتيح المراجع المحسبة فرصة الاستخدام لعدد كبير من المستفيدين وفى أماكن عديدة ومتباعدة سواء داخل المكتبة أو خارجها ، أما المراجع المطبوعة فستخدم فى مكان واحد هو المكتبة ، ومن قبل شخص واحد وفى وقت واحد . كذلك أتاح الاختزان الالكترونى للمعلومات المرجعية آفاقا واسعة نحو إعداد أعمال مرجعية كبيرة جدا ، لم يكن إعدادها ميسرا بواسطة الوسائل التقليدية القديمة . وأخيرا تعتمد الكتب المرجعية المطبوعة على طرق الترتيب اليدوية ، والتى تتيح امكانيات محدودة وبطيئة لاسترجاع المعلومات . أما الأنظمة والكتب المرجعية المحسبة ، فتوفر امكانيات أكبر وأسرع فى مجال استرجاع المعلومات وتقديم الخدمات للمستفيدين .

وقد فتح استخدام الأقراص المليزرة (البصرية) Optical Discs فى اختزان واسترجاع المعلومات آفاقا جديدة لإعداد أعمال مرجعية محسبة لم تكن موجودة من قبل ، وأتاح لكثير من دور النشر التجارية تحويل كثير من الكتب المرجعية المعروفة إلى أشكال محسبة على الأقراص المليزرة ، بحيث يتم الاستفادة منها بواسطة الحاسوب الشخصى . والأقراص المليزرة نوع من أوعية المعلومات غير التقليدية ، أو وسيط مادى جديد تستخدم فيه أشعة الليزر : LASER عند تسجيل المعلومات وعند استرجاعها . ويمتاز هذا الأسلوب فى معالجة المعلومات – اختزانا واسترجاعا – بإمكانات الاستيعاب الفائقة وسرعة الاسترجاع العالية ، وقلة التكاليف .

وإذا كان قد تم تحديد الطبيعة الخاصة والجوهر الأساسى للمراجع بتعريفها تعريفا علميا دقيقا فيما سبق ، فإن دراستها حسب التقسيم الوظيفى للمراجع الذى استقر عليه المكتبيون فى عدة أقسام أو طوائف نوعية ،

أشهرها القواميس اللغوية ، ودوائر المعارف ، وكتب التراجم ، وتقاويم البلدان. والببليوجرافيات . . . الخ ، أو دراستها كمراجع متخصصة في : الانسانيات ، والعلوم الاجتماعية ، والعلوم وتطبيقاتها ، أو على مستوى التفريع الواسع داخل هذه المستويات – إن دراستها حسب هذا التقسيم أو ذاك تنتابه بعض الشوائب ، إذ أن التقسيم الوظيفي التقليدي ، أو التقسيم الموضوعي يحتاج إلى إعادة نظر لتجنب التداخل في هذه الأقسام . ولعل الدراسة الفردية لكل مرجع هي الأفضل ، حيث يستطيع الدارس أن يتعرف على كل مرجع يحتاج اليه في مستوى الممارسة أو الدراسة ، ولكن مهما اتسع الوقت، فقد لا نستطيع إلا إستيعاب أقل القليل من أفراد المراجع المتاحة عالميا وإقليميا ووطنيا . وقد تكون الدراسة التطبيقية هي الأفضل، فالمراجع تدرس لكي يتمكن الدارس في النهاية من استخدامها إستخداما جيدا ناجحا، وليستفيد من المعلومات التي تحتوي عليها إلى أقصى درجة ممكنة، والمنهج التطبيقي هو الذي يحقق للدارسين هذه الغاية عن طريق الممارسة، فيعالج مقدارا ملائما من المشكلات ومواقف البحث التي تتطلب لحلها والقيام بها أن يبحث الدارس عن المعلومات المطلوبة في كتب المراجع.

لن نتعرض في هذه الجزئية لمناهج دراسات المراجع بالتفصيل ، ولكن سنختار مجموعة من المراجع نضعها للدارس ليدرسها هو بالمنهج التطبيقي ، وسيكون ذلك في تقسيم وظيفي غير دقيق ، ولكنه يفي بأغراض هذه الدراسة التي هي مقدمة في علوم المكتبات والمعلومات ، في جزئية خاصة بأوعية المعلومات المرجعية العامة ، سنتناول ثلاثة أنواع من التقسيم الوظيفي ، هي : المعاجم أو القواميس ، ودوائر المعارف، والببليوجرافيات، ثم نتناول نوعا وعائيا واحدا هو : الأقراص المليزرة .

المعاجم ، أو ، القواميس اللغوية :

كان العرب يهتمون بلغتهم إهتماما شديدا ، وعرف عنهم تعظيمهم لشأنها ، وافتخارهم بها ، واعتقادهم أن أشرف اللغات وأوسعها وأغناها وأكثرها انقيادا . وهناك شواهد تاريخية كثير على أن اللغة العربية كانت بالنسبة للعرب أمرا يعتزون به ويحرصون على نقائه ، وينتقصون من يخطىء فيها ، أو يخرج على أصول الاستعمال المتبعة فيها ، فلما جاء الاسلام ازداد هذا الاهتمام ، واكتسب بعدا جديدا هو البعد الدينى ، لأن القرآن الكريم والحديث الشريف وهما المصدر الأساسى لهذا الدين جاءا باللغة العربية ، ولعل هذا البعد الجديد كان ابعد أثرا فى نمو الثقافة العربية والاسلامية بصفة عامة ، حيث نشأت المعاجم أو القواميس اللغوية ، وتطورت فى كنف هذه الثقافة وعلى هداها . ولم تغفل العرب وضع قدر كبير من الألفاظ التى تدل على جميع ما شاهدوه ، أو أحسوه ، حتى أصبحت المفردات، فى وقتهم ، زائدة عن حاجة التعبير عن المحسوسات . وإن وجدنا فى اللغة العربية اليوم قصورا فى التعبير عن بعض مصطلحات العلوم ، فما ذلك إلا لأننا أهملنا الجرى على سنتهم فى الاستحداث ، واستسهلنا ذكر اللفظ بحروفه الأعجمية ، دون تكليف أنفسنا محاولة إيجاد اللفظ العربى المناسب له .

وقد كان البحث فى دلالات المفردات العربية والطريقة الصحيحة لنطقها ، والاستخدامات المتعددة لها من أول الأمور التى اهتم بها علماء العربية ، هذا فضلا عن حصر المفردات العربية نفسها . وظهرت القواميس الأولى لخدمة هذه الحاجات الأساسية ، بل بقيت هذه الحاجات الأساسية عاملا دائما فى ظهور القواميس العربية . وقد عبر عن ذلك أصحاب هذه

المعاجم فى المقدمات التى صدروا بها تأليفهم . وذلك مثل مقدمات "العين " للخليل بن أحمد (ت٨٧٦م) " وجمهرة اللغة " لابن دريد (ت٩٣٣م) "وتهذيب اللغة " للأزهرى (ت٩٨٠م) ، و"الصحاح " للجوهرى (ت١٠٠٣م) و"المحكم " لابن سيدة (ت١٠٦٩م) و"لسان العرب" لابن منظور (ت١٣١٢م) و"القاموس " للفيروز ابادى (ت١٤١٥م) و"المحيط " للبستانى (ت١٨٣٣م) ، بل والمعجم الكبير الذى شرع فى إعداده معجم اللغة العربية بالقاهرة فى الوقت المعاصر .

ولكن حاجات أخرى ، غير تلك الحاجات الأساسية ، صحبتها أو أضيفت اليها كلما اتسعت الثقافة العربية الاسلامية ، فقد ازداد الاهتمام مثلا بمعرفة الاستعمالات الأدبية للمفردات العربية ومعانيها البلاغية ، وظهر لذلك عدة قواميس ومراجع لغوية يمكن إلحاقها بالقواميس . وكان أشهرها "أساس البلاغة " للزمخشرى (ت١١٢٤م) ، وتتجلى قيمة هذه الحاجة فى المقدمة التى وضعها المؤلف لمعجمه . واهتم آخرون بتحديد أمهات المعانى فى المواد اللغوية ، لتكون مقياسا فى تطور الدلالات وتعددها داخل المادة الواحدة ، وكان أو النماذج لهذه الحاجة الاضافية "معجم مقاييس اللغة " لابن فارس (من القرن العاشر الميلادى) وتتجلى قيمة هذه الحاجة أيضا فى المقدمة التى وضعها المؤلف لمعجمه .

واهتم البعض الآخر بتحديد المفرادات الدخلية فى اللغة العربية ، وجمعوا عديدا من القواميس والمرجع اللغوية لخدمة هذه الحاجة ، كان أولها "كتاب المعرب من الكلام الأعجمى علـى حروف المعجم " للجواليقى (ت١٤٤م) . ولما انتشر اللحن والخطأ بين المتكلمين بالعربية تخصص بعض العلماء فى جمع هذا اللحن وتنظيمه فى قواميس ومراجع لغوية تحذيرا منه أو تصحيحا له ، وأول النماذج لهذه الحاجة الاضافية "لحن العوام " لمحد

بن الحسن الزبيدى (ت٩٨٩م) . ولم ينقطع التأليف لهذه الحاجة منذ ذلك التاريخ ، بل اتسعت فشملت قواميس ومراجع لغوية توضع للعامية ولهجتها المحلية .

على أن هناك ثلاث حاجات إضافية ، لكل منها قيمة وظيفية مهمة ، حيث أنها تخدم مواقف مهمة فى البيئة الثقافية المتقدمة . وقد ظهرت هذه الحاجات فى وقت مبكر فى الفكرى العربى . وكان لابد من الاستجابة لها فى اللغة العربية التى وصت لهذه الدرجة من النضج والانتشار . وقد تمثلت الحاجة الأولى فى تلك القواميس والمراجع اللغوية التى تكون اللغة العربية طرفا فيها مع لغة أخرى أو أكثر ، من اللغات القديمة العبرية ، والسريانية والفارسية ، ومن اللغات الحديثة الانجليزية والفرنسية والايطالية والألمانية والأسبانية والروسية ، وهذه نماذجها كثيرة .

أما الحاجة الثانية فإنها تمثلت فى قواميس المفردات والاستخدامات المألوفة والشائعة ، فقد أدرك اللغويون وأصحاب المعاجم فى الثقافة العربية، أن المفردات الغريبة والمواد النادرة والاستعمالات الخاصة ، تشغل فى اللغة العربية قدرا غير قليل ، وهى مع ذلك لا تصادف القراء والباحثين الا فى مواقف قليلة جدا ، فلماذا يثقلون بها كل قاموس يجمعونه ، ولماذا لا تظهر قواميس تهدف أساسا إلى خدمة أصحاب الحاجات الشائعة والمواقف غالبة الاستخدام . وقد اتجه رجال القواميس فى الثقافة العربية فى استجابتهم لهذه الحاجة اتجاهين : فبعضهم كان يأتى إلى أحد القواميس الأساسية الشاملة فيختصره أو يختار منه ، وذلك مثل ما فعله محمد بن الحسن الزبيدى (ت٩٨٩م) ، حيث اختصر معجم "العين" للخليل بن أحمد ، وأصبحت بعد ذلك سنة متبعة تمت مرات عديدة لصحاح الجوهرى ، ولقاموس الفيروز أبادى. وهناك تهذيب الصحاح للزنجانى (ت١٢٥٨م) ومختار الصحاح

للرازى (ت١٢٦١م) ومختار القاموس للطاهر أحمد الــزاوى الــذى نشــر ١٩٦٤م . وقد تتم عملية الاختيار على يد مؤلف المعجم الأساسى نفسه ، كما فعل بطرس البستانى (ت١٨٨٣م) بالنسبة لمعجمه "المحيط" ، حيث اختصــره إلى الثلث فى معجمه "قطر المحيط " . وبعضهم كان يعد قاموس الاســتخدام الشائع ابتداء ، ويلاحظ فى هذه الاتجاه الثانى أن الحاجة قد يشعر بها أحــد العلماء المتخصصين فى مجال معين فيجمع المفردات التى يكــثر ترددهــا والاستخدامات الشائعة فى مجاله ، ثم تتجلى له الحاجة فى صورة أوســع ، فيجمع المفردات التى يكثر ترددها والاستخدامات الشائعة فى مجالــه ، ثــم تتجلى له الحاجة فى صورة أوسع ، فيجمع المفردات والاستخدامات الشــائعة بصفة عامة دون الاقتصار على مجال التخصص ، مع أنــه يظــل أبــرز الجوانب. وأول النماذج لهذا الاتجاه الانشائى كان "المغــرب فــى ترتيــب المعرب" للمطرزى (ت١٢١٣م) ، وقد كان المؤلف أحد علمــاء الحنفيــة ، فجمع هذا القاموس خدمة للحاجات الشائعة ، ولا سيما بين علماء الأحنــاف . ويساويه فى هذه الناحية قاموس " المصباح المنــير " للفيومــى (ت١٣٦٨م) بالنسبة لعلماء الشافعية . وأحدث النماذج التى سارت علــى أدق المنــاهج العصرية فى مثل هذا النوع "المعجم الوسيط " الذى أصدره مجمــع اللغــة العربية بالقاهرة فى مجلدين ١٩٦٠-١٩٦١.

وأما الحاجة الثالثة فإنها تمثلت فى القواميس التــى تقتصــر علــى المفردات والاستخدامات التى تدون فى فلك موضوع معين ، وطبيعــة هــذه الحاجة تشبه طبيعة الحاجة الثانية التى مر الحديث عنها فى الفقرة الســابقة ، فلكل علم من العلوم أو موضوع من الموضوعات عــدد مــن المفــردات ، اختارها علماؤه والباحثون فيه من بين الرصيــد العــام لمفــردات اللغــة ، واستعملوا ما اختاروه استعمالات خاصــة بــهم ، ولا تســتطيع القواميــس

الأساسية العامة ولا غيرها من القواميس الاضافية أن تستجيب لحاجة البحث عن هذه المفردات الخاصة و عن استخداماتها . ولما كانت هذه الجزئية من الكتاب عن الأوعية المرجعية العامة ، فإننا لن ندخل فى تفاصيل هذا النوع من القواميس . ولكن يكفى أن نقول أن من مفردات هذه القواميس "المفردات فى غريب القرآن " للراغب الأصفهانى (ت١١٠٩م) والفائق فى غريب الحديث والأثر للزمخشرى (ت١١٢٤م) . والجامع لمفردات الأدوية والأغذية لابن البيطار (ت١٢٤٨م) وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانونى (ت١٧٤٥م)، وهناك أمثلة حديثة كثيرة لهذا النوع من القواميس .

وقد نشأت القواميس اللغوية فى الفكر العربى وتطورت فى إطار الدوافع ، وعلى ضوء الحاجات التى مر ذكرها فى الفقرات السابقة . ولم يكد يمضى جيل واحد أو جيلان حتى تبين بوضوح للمعجميين أنفسهم ولغيرهم من الباحثين ، ولنا فى الوقت الحاضر ، ان هناك منهجين مختلفين فى تجميع القواميس والمراجع اللغوية فى الفكر العربى . ونستطيع أن نضع هذين المنهجين فى صنفين من القواميس : قواميس المعانى ، وقواميس الألفاظ .

وقواميس المعانى بدأت بكتيبات كان يتناول كل منها وضعا ضيقا ، فيه يجمع المؤلف المفردات اللغوية النادرة أو المألوفة حول هذا الموضوع . وقد تطور هذا المنهج ليشتمل القاموس على كل أو أكثر مفردات اللغة فى كل الموضوعات أو أكثرها . ويخصص لكل موضوع باب مفرد ، أو باب مركب تحته عدة فصول حسب الحاجة . ومن أهم ما ظهر فى هذا النوع من القواميس "فقه اللغة " للثعالبى (ت١٣٠٨) ، وقد حظى بشهرة واسعة بين الباحثين لأنه اتسع ليشمل كل مفردات اللغة تقريبا . أما أهم الكتب فى هذا المجال على الاطلاق ، فهو "المخصص " لابن سيده (ت١٠٦٦م) وكان عالما عربيا مسلما كفيفا ، عاش فى بلاد الأندلس ، ووهب كل ذكائه وعبقريته

لخدمة اللغة العربية وقواميسها . وقاموسه هذا هو الذى سار على هدية أحدث القواميس من هذا النوع حينما أصدر عبد الفتاح الصعيدى وحسين يوسف موسى معجمها . "الإفصاح فى فقه اللغة" فى طبعته الأولى ١٩٢٩م ، ثم فى طبعته الثانية سنة ١٩٦٤م. وقواميس المعانى تخدم الباحث حين يريد أن يتحدث أو يكتب فى موضوع معين ، فتمده بكل المفردات المتصلة بموضوعه أو بأهمها ، وتساعد على الاختيار الدقيق للكلمة الملائمة ، وبعبارة أنها تخدم الباحث حين يواجه أحد المعانى ، ويريد أن يعبر عنه تعبيرا دقيقا موفقا . ومن أجل ذلك اشتهرت باسم قواميس المعانى .

أما قواميس الألفاظ ، فإنها تخدم الباحث حين يواجه أحد المفردات ، ويريد أن يعرف عنه جانبا أو آخر من الجوانب اللغوية كطريقة نطقه ، أو اشتقاقه ، أو استخدامه ، أو غير ذلك من المعلومات اللغوية وما فى حكمها . وليس هناك فرقا واضحا بين قواميس المعانى ، وقواميس الألفاظ فى اللغة العربية من حيث المادة المقدمة فى كلا النوعين ، وانما الفرق هو فى منهج التنظيم ، وموقف البحث الذى يخدمه كل نوع .

ومن الطبيعى أن يكون للقواميس فى كل لغة من اللغات نشأتها الخاصة ، وتطورها الذى يخضع للمؤثرات والعوامل والظروف التى مرت بها، والتى تختلف من لغة إلى أخرى . ونشاة القواميس فى اللغة الانجليزية الحديثة نشأت منذ حوالى خمسمائة وخمسين عاما فقط ، وهى تملك من الناحية النظرية المحضة حوالى ٦٥٠ ألف كلمة . وفى انجلترا ، ابتداء من القرن الثامن عشر بدأ الكتاب الانجليز يحرصون على نقاء اللغة الانجليزية من الشوائب ، وكان من أولها قاموس أخرجه Paily عام ١٧٢١م بعنوان: Etymological Dictionary of English Languag Universal ، والذى كان له تأثير كبير على كل القواميس التى جاءت بعده،

خصوصا على صمويل جونسون ، وحتى على نوح ويبستر Noah Webster .

أما فى القرن التاسع عشر فقد تطور الأمر إلى ناحية جديدة ، وهى محاولة تأريخ الكلمات فى اللغة الانجليزية بالاعتماد على اقتباسات مؤرخه ومنظمه ، ثم توضح كل المعانى التى استعملت فيها الكلمة . وقد كان هذا التطور نتيجة لتغير النظرة إلى وظيفة جامع القاموس ، فبعد أن كانت وظيفة صاحب القاموس فى نظر جونسون هى وظيفة المشرع اللغوى ، اصبحت فى نظر فقهاء اللغة فى القرن ١٩ ، هى وظيفة المسجل الأمين لكل ما يبدو فى اللغة من نمو وتطور .

وكان أشهر عمل حقق هذه النظرة ، هو العمل الذى قامت به جامعة اسكفورد ، واستمر فترة طويلة حتى ظهر العمل فى طبعته الدائمة عام ١٩٣٣ فى ١٢ مجلدا مع بعض الملاحق ، وقد عرف بأسماء كثيرة منها New English Dictionary , Oxford Dictionary , Oxford English Dictionary ويحتوى على أكثر من ٤٤٠ ألف كلمة ، وحوالى مليون اقتباس . وقد صدر منه قاموس صغير وقاموس متوسط .

وعلى الجانب الآخر من المحيط ، ظهر عمل نوح ويبستر بعنوان An American Dictionary of the English Language ولم يكن هذا القاموس من ناحية نسب الكلمات أو نطقها شيئا ذا قيمة كبيرة ، لكن اهتمامه بالهجاء الأمريكى للكلمات الانجليزية ، والتعريف المرتبط بالبيئة الأمريكية ، وباستخدام اقتباسات لمشاهير الأمريكيين جعله أول قاموس قومى للانجليزية فى أمريكا .

ارتقى إخراج وانتاج القواميس فى أمريكا نتيجة لدخول شركات كثيرة فى هذا المجال ، أقدمها وأشهرها شركة Merriams التى بدأت فى إخراج طبعات جديدة من قاموس وبستر An American Dictionary of

the English Language ، وفى عام ١٩٠٩ ظهرت أول الطبعات للقـرن العشرين بعنـوان Webster 's New Intenational Dictionary واستمرت طبعات هذا القاموس فى الصدور . من الشركات الأخرى المنافسة لشركة Merriams فـى إنتـاج القواميـس، منـها شـركة Fank and Wagnalls التى انتجت فى عـام ١٨٩٨ قاموسـا بعنـوان Standard Dictionary وتوالت طبعاته الكبيرة ، مع إصـدار قواميـس متوسـطة وصغيرة لطلاب الجامعات وتلاميذ المدارس على اختلاف مستوياتهم. هنـاك شركات أخرى بدأت تصدر القواميس ، من أشهرها ماكميلان التى أصـدرت Modern Dictionary وشـركة ونسـتون التـى أصـدرت Winston Dictionary ، . . . إلى آخره .

دوائر المعارف :

عرفت الحضارة الاسلامية الموسوعات منذ وقـت مبكـر . ومـن الأسماء الشهيرة فى الأعمال الموسوعية : الفارابى فى إحصـاء العلـوم ، وإخوان الصفا وخلان الوفا فى رسائلهم المشهورة ، والخوارزمى فى مفتـاح العلوم ، وابن سينا فى الشفاء ، والنويرى فى نهاية الأرب ، والقلقشندى فـى صبح الأعشى . وقد مرت الحضارة الاسلامية والعربية بفترة ركود حتـى القرن ١٩ حتى بدأت النهضة الحديثة ، وقد كان بطرس البستانى هو الرائـد الأول لدوائر المعارف الحديثة فى الوطن العربى وقد كـان علـى معرفـة بدوائر المعارف فى المانيا وفرنسا وانجلترا وأمريكا آنذاك ، وقد ظهر المجلد الأول من دائرته التى أصدرها بعنوان : كتاب دائرة المعارف ، وذلك فـى بيروت عام ١٨٧٦م. وقبل موت بطرس عام ١٨٨٣م كانت الأجزاء السـبعة الأولى من دائرته قد ظهرت، ثم أصدر إبنه سـليم المجلـد ١٨٨٣م كـانت الأجزاء السبعة الأولى من دائرته قد ظهرت ، ثم أصدر إبنه سليم المجلد ٨،

أما المجلدات ٩، ١٠، ١١ فأشرف عليها ابن أخيه سليمان البستانى بالتعـاون مع آخرين ، ونشر المجلدان ١٠، ١١ فى مصر ، وآخر مقالة عولجت فـى الدائرة هى مقالة (عثمانية) .

وفى سنة ١٩٥٦، أصدر الدكتور أفرام البسـتانى مديـر الجامعـة اللبنانية المجلد الأول من عمل كبير ليختم ويجدد به الدائرة القديمة ، بعنوان: دائرة المعارف : قاموس عام لكل فن ومطلب ، وقد ظهر فيـها حتـى الآن ١٢مجلدا . والحقيقة أن أسرة البستانى فى لبنان تمثل احد الخطوط المهمـة فى اصدار الدوائر العربية الحديثة على الرغم من بطئها فى الاصدار . بـل كانت تمثل الخط الأول فى هذا المجال .

أما الخط الثانى فقد كان يمثله فى مصر محمد فريد وجـدى ، وقـد تأثر بأعمال لاروس Larousse فظهرت دائرتـه تحمـل فـى عنوانـها ووظيفتها آثار هذا التأثير ، حيث سماها "دائرة القرن العشرين ، القرن الرابع عشر الهجرى " ، جمع فيها بين المقالات الطويلة (حجـم الكتـاب) وبيـن التعريف اللغوى لبعض المصطلحات ، وهذه الأخيرة وظيفة قاموسية ، وقـد طبعت الدائرة مرات عديدة، دون التزام بعدد معين مـن المجلـدات ، مـن أشهرها طبعة ١٩٢٣ فى ١٠ مجلدات . بعد هذين الخطين نجد فـى مصـر ولبنان فى النصف الثانى من القرن العشـرين ، حركـة نشـيطة محـدودة الامكانيات، تنشر دوائر للاستخدام السريع ، أو للأطفال والشباب ، وأغلبـها من مجلد واحد ، وكثير منها مترجم مع التعديل ، ومن أمثلتها "الموسـوعة العربية : مرجع يومى للأداب والعلوم والفنون والمعلومات " أصدرتـها دار ريحان للطباعة والنشر ببيروت عام ١٩٥٥ فى ٨٥٥ صفحة ومن أمثلتها فى مصر "دائرة المعارف الحديث" ، "ودائرة معـارف الناشـئين " ، "ودائـرة معارف الشباب " ، "والموسوعة الذهبية"، و"الموسوعة العربية الميسرة .

وفى الغرب ، تعتبر اللغة الانجليزية أغنـــى اللغـــات فـــى الدوائـــر الحديثة، وقد ترجم كثير منها إلى لغات أخـــرى مـــع بعـــض التعديـــلات ، خصوصا الدوائر ذات المجلد الواحد ، ودوائر الناشـــئين والشـــباب ، فقـــد ترجمت للعربية من الانجليزية ، دائرة معـــارف الناشـــئين ، والموســـوعة الذهبية ، والموسوعة العربية الميسرة . وقد أصبحت أمريكـــا فـــى الوقـــت الحاضر ، هى المركز الرئيسى لاصدار الدوائ باللغة الانجليزية . ويظـــهر النشاط الأمريكى خصوصا فى دوائر الناشئين والشباب ، وبعض هذه الدوائر مما يرجع إليه الكبار أيضا فى كثير من المواقف .

أما دائرة المعارف البريطانية فقد صدر أول عددين أسبوعيين منـــها فى النصف الأخير من شهر ديسمبر ١٧٦٨م ، وجمعت فى ثلاث مجلـــدات عام ١٧٧٣ . وظلت تصدر فى طبعات متتالية حتى بيعت عام ١٩٢٠ لـــدار أمريكية ، وظهرت فى أمريكا الطبعة ١٢ عام ١٩٢٢ ، وبدأت تصدر كتابـــا سنويا يكمل المعلومات الأساسية فى الدائرة منذ ١٩٣٨. وقد لا تكون الدائرة البريطانية أعظم الدوائر العالمية ، ولكنها أوسعها انتشارا لأســـباب كثـــيرة منها:

كفاءة نظام الاصدار، والنجاح الكبير فى عمليات التوزيع ، بالاضافة إلى أن اللغة الانجليزية لغة منتشرة وعالمية ، كما أن الدائرة تمنح مجـــالات أكبر للاهتمامات العالمية ، ولا تربط نفسها ربطا شديدا بالمجـــال الانجلـــو أمريكى وحده . وأخيرا فإن الدائرة تفسح صدرها لمجالات المعرفة التى تـــهم أكثر الناس ، كالتاريخ والدين والأدب والانسانيات بصفة عامة .

تصدر الهيئة المشـــرفة علـــى الدائـــرة دائـــرة أخـــرى للناشـــئين Britannica Junior وهى ليست اختصارا لدائرة المعارف البريطانيـــة ، ولكنها مستقلة ومأخوذة من دائرة سابقة للطلاب ، كانت هيئـــة Britannica

قد اشترتها من قبل ، وأصدرتها الهيئة لأول مرة بالعنوان الجديد عام ١٩٣٤ فى ١٠ مجلدات ، بالاضافة إلى مجلد ١١ لبعض الاستخدامات السـريعة ، ومجلد ١٢ يحتوى على بعض المتفرقات وبه مرشد قرائى ، وقـد جـددت Britannica Junior سنة ١٩٤٧ ، وظهرت فى ١٥ مجلدا .

وفى أمريكا ، ظهرت الطبعة الأولى من دائرة المعارف الأمريكيـة Encyclopedia Americana فى ١٣ مجلدا ، فى الفـترة مـن ١٨٢٩-١٨٣٣ ، وكانت متأثرة فى قصر مقالاتها وسهولة أسلوبها بدائرة المعـارف الألمانية بروك هاوس ، وليست الدائرة الأمريكية أعظم الدوائر العالمية وقـد لا تكون اكثرها انتشارا ، لكنها من المؤكد أسهلها استخداما ، ويرجع ذالـك إلى المقالات القصيرة والأسلوب السهل والتنظيم الجيد ، وقد أثرت بذلك فـى عدد من الدوائر القومية التـى ظـهرت فـى القـرن العشـرين كالتركيـة والأندونيسية .

وكما ذكر سابقا ، فإن النشاط الأمريكى يظهر بـارزا فـى دوائـر الناشئين والشباب ، وبعض هذه الدوائر يرجع اليه الكبار أيضا . مـن ذلـك Columbia Encyclopedia التى ظهرت الطبعة الأولى منها فـى مجلـد واحد عام ١٩٣٥ ، وكان الهدف منـها هـو تقديـم الحقـائق الضروريـة والمعلومات التى تكفى لتحقيق ذاتية الموضوع الذى تتناوله المقالة ، الحقـائق الضرورية والمعلومات التى تكفى لتحقيق ذاتية الموضـوع الـذى تتناولـه المقالة ، وهى تحتوى على حوالى ٧٠ ألف مقالة ، اكثرها صغير فى سـطر أو سطرين ، وتخلو من الرسوم والصور والخرائط تماما ، ونظام الاحـالات بسيط ويساعد على الاقتصاد فى حجم الدائرة . واستمر تطور الدائـرة فـى طبعات لاحقة حتى صدرت طبعة حديثة مزودة بصور وإيضاحيات . وفـى سنة ١٩٥٣ أصدرت هيئة الدائرة بالتعاون مع الناشر Viking فى نيويورك

دائرة جديدة بعنـــوان Colombia viking Desk Encyclopedia ، وحجمها نصف حجم الدائرة الأولى ، بها بعض الصور والايضاحيات . وقـد إختارت مؤسسة فرانكلين هاتين الدائرتين ضمن مشروعاتها ، لترجمتها مـن الانجليزية للغات الأخرى ، فظهرت الفارسية مأخوذة من هاتين الدائرتين مع بعض التعديل فى طهران ١٩٦١ ، كذلك الموسوعة العربية الميســرة فـى القاهرة باللغة العربية بنفس الطريقة ١٩٦٥ بعد عمل استمر عشر سنوات .

أما دائرة Compton picture Encyclopedia التى صدرت عن دار Compton فى أمريكا فى عام ١٩٢٢ ، فتعد تطورا كبيرا فـى عـالم دوائر المعارف ، إذ أن أهم مميزاتها هو تخصيــص ٣٣% مــن المســاحة للرسوم والإيضاحيات التى يظهر الكثير منها فى ألوان بديعة وجذابة ، وبعـد الحرب العالمية الثانية تطورت الدائرة فى صورة أكثر روعة فى إيضاحيـات وخرائطها . وهذه الدائرة تصلح للاستخدام لكل المستويات المدرسية ، كمــا أنها سارت على نظام التجديد الجزئى الدورى ، وكانت آخر إصدارتــها ١٥ مجلدا.

تعد فرنسا من أشهر الدول التى مارست إنتـــاج دوائــر المعــارف الحديثة، وذلك منذ عام ١٧٥١م ، وتعتــبر Le grande Encyclopedie التى ظهرت مجلدها الأول عام ١٨٨٦ أعظم دوائـــر المعــارف الفرنســية والعالمية ، وما تزال موادها صالحة للاستخدام ولا سيما فــى موضوعــات العصور الوسطى وعصر النهضة والأدب والتاريخ والتراجم للمشهورين فى أوربا ، ويستثنى منها الموضوعات التى تدور حول الموضوعــات ســريعة التغير . أما Encyclopedie Francaise فقد انتهى العمــل منـها عــام ١٩٦٣ فى ١٩ مجلدا ، الأخير منها كشاف . وقد خصص كل مجلــد مــن المجلدات الأساسية لقطاع معين من قطاعات المعرفة ، ويحتوى على مقالات

كبيرة جدا حول موضوعات القطاع . وتتكون المجلدات من أوراق حرة قابلة للاضافة أو التعديل ، تبعا لخطة التجديد المستمر .

أما Pierre Larousse أشهر رجال المراجع الفرنسية فى القرن ١٩ ، ومؤسس اكبر البيوت الفرنسية فى مجال نشر المراجع فى العصر الحاضر ، فإنه يمثل خطا فرنسيا آخر فى دوائر المعارف الفرنسية ، فقد أصدر المجلد الأولى من موسوعته الكبيرة Grande Dictionaire فى القرن ١٩ ، وقد ظهرت هذه الدائرة فى ١٥ مجلدا ، ثم ملحق أول هو مجلد ١٦ وثان هو ١٧ الذى ظهر فى عام ١٨٩٠ . وفى هذه الموسوعة نجد كثيرا من المواد القصيرة وأغلبها مواد قاموسية ، وبعض المواد المطولة ، وما تزال هذه الموسوعة صالحة للاستعمال وخصوصا فى مقالاتها عن الاعمال الادبية . وقد صدر Larousse فى الفترة ١٨٩٠ - ١٩٠٧ موسوعة جديدة أصغر من السابقة ، بعنوان (قاموس لاروس المصور) ، وتتكون من ٧ مجلدات والمجلد ٨ ملحق ، ومقالاتها أقصر بكثير من مقالات الأولى وأسهل أسلوبا ، ومع أنها ليست اختصارا للأولى الا أنها تحمل نفس السماء ، وأهمها الجمع بين وظيفة القاموس ودائرة المعارف ، والاهتمام بالأعمال الفنية والأوربية والتراجم . وقد اتبعت دار Larousse لتكميل وتجديد هذه الموسوعة طريقة الملحق الشهرى مع نظام خاص للتكشيف ، وقد ظهرت أعمال موسوعية فى لغات أخرى تحاكى بعض أعمال Petit Larousse وفى العالم العربى أيضا تذكر دائرة معارف وجدى ، فإنها تحمل نفس السمات أن تجمع بين طبيعة القاموس والموسوعة ، بل إن العنوان نفسه "دائرة معارف القرن العشرين " هو محاكاة لعنوان Larousse فى أعمال موسوعية أخرى " لاروس القرن العشرين " التى تتكون من ٦ مجلدات فى الفترة من ١٩٢٠-١٩٣٣ . ثم ظهر ملحق عام ١٩٥٤ .

وعموما ، فإن كل دولة أو كل قومية من قوميات العالم ذات لغة وفكر وثقافة متميزة تحرص كل الحرص على أن تضع لها دائرة معارف قومية كبرى ، وتمتاز الدوائر الكبرى بانها خير ما يقدم المعلومات المتصلة بالقومية التى تمثلها الدائرة ، فى التاريخ والجغرافيا والتراجم والمشكلات الملحية ، كما أن بعضها يؤكد بعض النواحى المهمة فى التراث الانسانى . ومن أشهر هذه الدوائر "دائرة المعارف الايطالية " فمقالاتها طويلة ومرتبة هجائيا ، وبها إيضاحيات ولوحات فنية ممتازة لا تنافسها فيها دائرة أخرى إلا أنها غير محايدة فى الناحية السياسية .

البيليوجرافيات :

مارس العالم العربى وظيفة إعداد القوائم البيليوجرافية (البيليوجرافيات) من قرون عديدة ، تمتد قبل عصر الطباعة . وبدأت هذه الممارسة فى الخط التقليدى المأثور بابن النديم فى "الفهرست " ، ثم سار على الخط نفسه طاش كوبرى زادة فى "مفتاح السعادة " ، وبعده حاجى خليفة فى كشف الظنون " ثم يأتى دور البغدادى فى "إيضاح المكنون" ، فيصل إلى مشارف القرن العشرين . ويوجد بين الحلقات الأساسية فى هذا الخط التقليدى أو فى اطاره رصيد إضافى كبير لا نعرف حدوده الكاملة ، منه على سبيل المثال "الفهرست" للطوسى الذى فتح بعد ابن النديم بقليل خطا إضافيا ، يوجه فيه الاهتمام الى كتب الشيعة ومؤلفاتهم . وتوجد كذلك خطوط إضافية أخرى مثل "فهرسة ما رواه عن شيوخه" للأشبيلى محمد بن خير ، ثم "برنامج شيوخ الرعينى " للأشبيلى على بن محمد ، وغيرهما من الفهارس الخاصة ، وبرامج الشيوخ ودفاتر الرواة ، التى تتناول إجازات عالم معين أو مؤلفاته أو مطالعاته، وهو خط إضافى خصب فى الفكر العربى والاسلامى . وتوجد كذلك القوائم الخاصة بما كان موجودا فى مكان

معين ، أو وقفا من أحد السلاطين على جامع أو مدرسة أو غيرهما في الوثائق التاريخية بدور المحفوظات أو المحاكم الشرعية .

أما فى الخط الحديث لفهارس المكتبات ، فلعل باكورة النماذج في هذا الخط هو "فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية " الذى أصدرته دار الكتب القومية بمصر فى أواخر القرن التاسع عشر ، ثم أصدرت بدله "فهرس الكتب العربية " فى الربع الثانى من القرن العشرين ، ثم أصدرت فهرسها المئوى مستخدمة فى ذلك الحاسوب . وفى الخط نفسه يوجد "فهرس الكتب الموجود بالمكتبة الأزهرية " الذى أصدرته مكتبة الجامع الأزهر حوالى منتصف القرن العشرين ، و " فهرس مكتبة البلدية بالاسكندرية " الذى صدر أوائل الربع الثانى من القرن العشرين ، و " فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية فى دمشق " ، و "فهرس المخطوطات المصورة " الذى أصدره معهد المخطوطات العربية حتى عام ١٩٦٤ . وفى الخط الحديث لفهارس الناشرين، فإن أقدم مثال هنا هو "الروضة العمومية والروضة البهية " الذى أصدره فى بيروت ابراهيم أفندى صادر علم ١٨٨١ متضمنا أسماء الكتب الموجودة عنده ويوجد الآن فى العالم العربى بضع مئات من الناشرين ، للكثير منهم فهرس أو فهارس مطبوعة بما ينتجونه أو يوزعونه .

وإذا كانت الفهارس تمثل القوائم المرتبطة بمكتبة أو مكتبات معينة ، أو الرصيد المعروض للبيع عند أحد الناشرين أو مجموعة معينة منهم ، فإن الببليوجرافيات بمعناها الدقيق قوائم غير مقيدة بتلك الصفات ، ويأتى فى مقدمتها بالنسبة للعالم العربى تلك القوائم الأساسية التى تحصر رصيد الانتاج الفكرى للعالم العربى كله ، وهو الخط القومى للببليوجرافيات الأساسية ولعل أبرز ما فى هذا الخط حتى الآن هو جهود سركيس متمثلة فى "معجم

المطبوعات العربية والمعربة " الذى يغطى حتى نهاية عام ١٩١٩ ، وفى "جامع التصانيف الحديثة " الذى يغطى حتى نهاية عام ١٩٢٧م وقد تبنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى أول السبعينيات مشروع " النشرة العربية للمطبوعات" على المستوى القومى لكل البلاد العربية ، وإذا كانت هذا المشروع يعتبر خطوة مهمة على الخط القومى للببليوجرافيات الأساسية فى مستوى الممارسة بالعالم العربى . إلا أنه ينتابه ما ينتاب جميع المشروعات الثقافية العربية من قصور ومن خلل يصل إلى إيقاف المشروع.

وفى الخط الاقليمى للببليوجرافيات الأساسية ، نجد فى مصر على سبيل المثال "جامع التصانيف المصرية الحديثة للأنصارى ، وهو يغطى الفترة من ١٨٨٢إلى ١٨٩٢ ، ثم "الكتب العربية التى نشرت فى ج م ع (مصر) ١٩٢٦-١٩٤٠ " لعايدة نصير ، وكذلك "ببليوجرافية المؤلفات العربية المطبوعة فى مصر ١٩٤٢ -١٩٤٤ " لقنواتى وزميله ، وأخيرا "النشرة المصرية للمطبوعات" التى انتظم صدورها بطريقة أو بأخرى منذ ١٩٥٥ كجزء من مسئوليات المكتبة القومية فى مصر . والأمر كذلك بالنسبة للبلاد العربية الأخرى ، فالعراق والجزائر والمغرب وليبيا تصدر نشرات جارية لمطبوعاتها ، طبقا لنظام معين فى الاصدارات يتفاوت من بلد إلى أخرى .

لا ينبغى أن نترك الجانب العربى فى الببليوجرافيات دون الاشارة إلى ثلاث نماذج لم تصدر فى العالم العربى ، ولكن التغطية الجوهرية فيها تقوم أساسا على المؤلفات العربية والاسلامية . أو هذه الأعمال "تاريخ الأدب العربى : Geschichte der Arabischen litteratur" الذى ظهر مجلداه الأولان وملاحقه الثلاثة خلال نصف قرن تقريبا (١٨٩٨-١٩٤٢) على يد المستشرق الألمانى بروكلمان ، وقد ترجمت الفصول الأولى منه إلى

اللغة العربية ونشرت فى ثلاث مجلدات بمصر فى أوائل الستينات . ثانيهما "تاريخ التراث العربى Geschichte der Arabischen shrifttums " الذى يتابع إلى حد كبير عمل بروكلمان ويزيد عليه ، وقد ظهر منه خمسة مجلدات على يد فؤاد سزكين . وثالثهما " Index Islamicus " الذى أصدره فى لندن المستشرق بيرسون ، وقد غطى أول مجلداته الفترة من ١٩٠٦-١٩٥٥ ، أما الملاحق الثلاثة التالية فقد وصلت إلى ١٩٧٠ فى تغطية خماسية لكل ملحق .

هذا الخط العام الذى سارت فيه ببليوجرافيات التراث العربى ، والذى لم يكن يحدها فيه غير حدود اللغة ، يقابله فى الغرب ما قام به Charles Evans الذى حاول أن يغطى كل ما طبع فى الولايات المتحدة الأمريكية من كتب وكتيبات ومجلات منذ ظهور الطباعة فى أمريكا عام ١٦٣٩ حتى آخر عام ١٨٢٠ مرتبا بالسنين ، وذلك فى The American bibliography وقد قام من بعده آخرون بإكمال العمل وإصدار كشاف المؤلفين له . أما الببليوجرافيات الجارية، فيمثلها بالنسبة لأمريكا :

1 - Cumulative Book Index (CBI) . - N.Y. : Wilson , 1898-
2 - Books in Print . - N.Y. : Bowker , 1948 -

ويقابلها بالنسبة لبريطانيا

1 - Whitaker 's Cumulative Book List. - London , 1924 -
2 - British Books in Print . - London , 1965 -

ويصدر فى الغرب أعداد كبيرة من الببليوجرافيات بمختلف اللغات ، منها العام ومنها الموضوعى ، بل يوجد فى الوقت الحاضر فى أمريكا وفى غيرها من الدول المتقدمة وقليل من الدول النامية كذلك ، آلاف من المشروعات الببليوجرافية المحسبة (Computerized) والتحسيب يمتد من الاختزان الساذج البسيط من أجل طباعة فهرس أو ببليوجرافية ، بطريقة تضمن مرونة الاضافة والتركيم والاصدار إلى (بنك معلومات ببليوجرافى :

(Bibliographic Data Base متكامل يؤدى كافـــة وظـــائف وخدمـــات الاضافة والتجديد والبحث والاسترجاع المباشر ، سواء أكان هذا البنك فـــى شـــكل شـــبكة قوميـــة National Network أو مرفـــق ببليوجرافـــى Bibliographic Utility وإذا كانت البنيوجرافيات بالمعنى السابق تتفاوت فى وظائفها وخدماتها ، فإنها من ناحية أخرى تتفاوت فى تغطيتها لأوعيـــة المعلومات ، كتبا أو دوريات أو تقارير فنية أو مقالات أو مـــواد مسـموعة ومرئية .

وقد نشأت هذه الببليوجرافيات المحسبة فى أحضان المكتبات القوميـــة الكبرى ، أو لمساعدة الهيئات الببليوجرافية والوطنية ، التى غالبا ما تكـــون قسما أو مركز تابعا للمكتبة القومية ، كما هو الحال فى "المكتبة البريطانية" ، وفى "المكتبة القومية لكندا " وفى " مكتبة الكونجرس" ، حيـــث بـــدأت منـــذ أواخر الستينات وأوائل السبعينيات ، تنشىء وتدعم الببليوجرافيا المحسبة لكل منها ، وعادة ما يبدأ الرصد بأهم الأوعية وأوسعها انتشارا ، وهو الكتـــاب ، وتفضل لأسباب كثيرة الكتب الصادرة باللغة القومية و/أو الهجائية القومية ثم نضيف إلى هذا النوع بقية الأوعية المستقلة كالدوريات والموسيقى والخرائط والمسموعات والمرئيات . هناك أنماط أخرى للببليوجرافيات المحسبة غـــير الفهرس الفردى السابق ، فقد تكون الببليوجرافية فهرســـا موحـــدا لخدمـــة المفهرسين بصفة أساسية ، كما هو الحال فى المرفق الببليوجرافى المشـــهور (OCLC) وقد تكون تكشفيا لإحدى الجرائد الشهيرة ، مثل (Information Bank) الذى يستخلص ويكشف المحتويات الجديرة بذلك فى جريدة New York Times منذ عام ١٩٦٩ ، وفى أكثر من ٦٠ دوريـــة أخـــرى ذات أهمية منذ عام ١٩٧٢. وتجدر الاشارة إلى أن اكـــثر هـــذه الببليوجرافيـــات المحسبة كانت فى الأصل أعمال ببليوجرافية تقليدية ، تطورت بسبب عوامل

وظروف معينة إلى أن تأخذ الشكل المحسب سواء بالاختزان فى الحاسوب ، أو فى قرص مليزر ، مما سنتناوله باختصار شديد فى النوع التالى من أوعية المراجع العامة .

الأقراص المليزرة :

لا ينتمى هذا النوع من المراجع العامة إلى التقسيم الوظيفى الذى تنتمى إليه الأنواع الثلاثة السابقة بل هو نوع وعائى ألحقناه بأنواع المراجع العامة تجاوزا ، إذ من الممكن أن نسجل على القرص المليزر قاموسا أو دائرة معارف أو ببليوجرافية أو أى نوع من أنواع المراجع الأخرى . والأقراص المليزرة (البصرية) وافد جديد على المكتبات ومراكز المعلومات، وهى نوع من أوعية المعلومات غير التقليدية ، أو وسيط مادى جديد تستخدم فيه أشعة الليزر عند تسجيل المعلومات وعند استرجاعها . ويمتاز هذا الأسلوب فى معالجة المعلومات اختزانا واسترجاعا بإمكانات الاستيعاب الفائقة ، وسرعة الاسترجاع العالية ، وقلة التكاليف وتضم مجموعة الأقراص المليزرة أنواعا عديدة منها : الأقراص التى يكتب عليها مرة واحدة وتقرأ عدة مرات (Erasable Discs) ، وأقراص الفيديو ، والأقراص المدمجة – ذاكرة قراءة فقط : (قم ذاقف : CD-ROM) .

ويوجد بالسوق العالمى آلاف الأعمال التى تم نشرها على أقراص (قم ذاقف) ، وينفرد السوق الأمريكى بإنتاج حوالى ٩٠% من كل ما نشر من تلك الأقراص . ويمكن تقسيم المعلومات الموجودة على تلك الأقراص والتى تهم المكتبات ومراكز المعلومات بصورة موجزة إلى ثلاث مجموعات: المراجع الببليوجرافية ، والمراجع العامة ، والعمليات المكتبية .

والمراجع الببليوجرافية ، هى الصورة المحسبة للكشافات والمستخلصات والببليوجرافيات التى تكون قد صدرت فى شكل ورقى ، أو

شكل مصغر (Microform) أو على وسيط مغنطيسى ، ومعظم هذه المنتجات موجودة باتصال مباشر . فى مجال التعليم مثلا هناك " مركز معلومات المصادر التربوية (مربوية) Educational Resources Information Center (ERIC)، وهى قاعدة معلومات ترعاها وزارة التعليم الفيدرالية بالولايات المتحدة . وتتألف من جزءين ، هما : الكشاف الجارى لدوريات التربية Current Index to Journals in Education (CIJE) ومصادر التربية (RIE) Resources In Education وهذه القاعدة تحتوى على كشافات ومستخلصات للمقالات المنشورة فى أكثر من ٧٠٠ مجلة علمية متخصصة فى التربية والتعليم ، والآلاف من تقارير البحوث ، والدراسات التقويمية ، وأدلة مناهج التعليم ، وخطط الدروس التى جمعتها وزارة التعليم بالولايات المتحدة عن التعليم ، وطرقه ، ونظرياته ، والموضوعات المتصلة به ، كالخدمات الاجتماعية فى المدارس ، والدراسات النفسية ، والصحة والاقتصاد ، والعمارة ، والمبانى ، والفن ، والموسيقى ، والهندسة ، وما إليها . وتغطى القاعدة الفترة من ١٩٦٦ حتى الوقت الحاضر، ويتم تحديثها كل ربع سنة ، وهى تتيح البحث البوليانى ، كما يمكن البحث فيها بالمؤلف ، أو بالعنوان ، أو بالكلمات المفتاحية ، أو بأى كلمة فى نص المستخلص . هناك فى مجال التعليم قواعد بيانات أخرى ، مثل قاعدة بيانات بيترسون للبرامج التعليمية (PETESON GRADLINE) وهى تحتوى على عروض توصيفية لآلاف البرامج التعليمية ، وهناك قاعدة بيانات المواد السمعية والبصرية (A-V Online) وتحتوى على آلاف التسجيلات عن السمعيات والبصريات بلغات متعددة .

وتوجد قواعد البيانات هذه فى معظم التخصصات الموضوعية . وعلى سبيل المثال فى المجال الطبى والرعاية الصحية يصدر فى الولايات

المتحدة حوالى ٩٠ قاعدة بيانا على "قم ذاقف" ، وهى تغطى الصحة العامة، والتمريض ، والطب الباطنى ، ، وطب الأطفال ، وطب الأمراض النسائية، وأمراض القلب ، والايدز ، والسرطان ، والأبحاث البيولوجية ، والسموم ، وأشعة اكس ، والأدوية والعقاقير الطبية ، والعناصر الوراثية ، وأمراض الجهاز الهضمى ، وطب الأسرة ، والأمراض المهنية ، والطب النفسى . من أشهرها "الطب المباشر " MEDLINE" ، وهى تمثل فى مجموعها ثلاثة كشافات: كشاف الأعمال الطبية Index Medicus ، وكشاف الانتاج الفكرى لطب الأسنان Index to Dental Literature والكشاف العالمى للتمريض International Nursing Index .

وفى مجال المراجع العامة التى تضم القواميس ، ودوائر المعارف ، والبيانات الاحصائية والأدلة . . . هناك : دائرة المعارف الالكترونية The Electronic Encyclopedia ، وهى تحتوى على النص الكامل لدائرة المعارف الأكاديمية الأمريكية . وهناك قاموس أكسفورد The Oxford English Dictionary وهناك دائرة معارف كيرك آذمر للتقنية الكيمائية Kirik-Othmer Encyclopedia of Chemical Technology .

وفى مجال العمليات المكتبية يوجد العشرات التى يمكن استخدامها فى مجال التزويد وتنمية المجموعات ، والفهرسة الجارية Current Cataloging ، والفهرسة الراجعة Retrospective Cataloging وأعمال الضبط الببليوجرافى ، والفهارس العامة المحسبة ، وعمليات الإعارة، والاعارة بين المكتبات . ومن أشهرها "القاعدة الببليوجرافية على (قم ذاقف) BIB - BASE /CD-ROM، وهى تتيح للمكتبة البحث فى قاعدة بيانات مكتبة الكونجرس ، وتحتوى القاعدة على ملايين التسجيلات للكتب والدوريات والمطبوعات الحكومية والخرائط والأعمال الموسيقية

والأفلام . ويمكن البحث فى هذه القاعدة باسم المؤلـــف ، أو بكلاهمـــا ، أو بالرقم المسلسل لمكتبة الكونجرس : LCCN ، أو بالترقيمة الدولية الموحــدة للكتب (تدمك : ISBN) كما يمكن تقييد البحث بتاريخ معين .

ومن أشهرها كذلك "نظام فهرســة -450(CATCD 450) الــذى ينتجه مركز التحسيب المباشر للمكتبـــات بأوهــايو Online Computer Library Center (OCLC) ، وهو نظام فهرسة يتيح للمستفيد أن يبحـث ، وينشىء ، ويحرر ، ويطبع تسجيلات الفهرس وملصقات الكتب . كما ييســر سبل الاتصال المباشر عن طريق الهاتف بقاعدة (OCLC) للبحث أو فـــى أكثر من عشرين مليون تسجيلة فى فــــهرس (OCLC) الموحــد المباشــر (OCLC) كما يتيح النظام إصدار بطاقات الكتب محليا بالمكتبة أو مركزيــا عن طريق (OCLC) والبحث يتم بالعنوان أو برقم (OCLC) أو (تدمك)، أو برقم مكتبة الكونجرس ، أو برقم المطبوع الحكومى، أو بتاريخ النشـــر ، أو باللغة ، أو بالموضوع ، أو بمصدر الفهرسة (المكتبـــة التـــى فهرســت المطبوع) ، كما يمكن البحث باستخدام توليفه من تلك العناصر، أو باستخدام البحث البوليانى ، كما يتيح نقل بيانـــا مـــن تســـجيلات تحقيـــق الاســـماء والموضوعات إلى أى تسجيلة ، ثم خزنها فى ملف على الحاسب ، كما يتيح النظام نقل تلك التسجيلات إلى العديد من أنظمة الفهارس المحلية . ويتـــألف هذا النظام من سبعة أقراص عـــن : الكتـــب الحديثـــة ، والكتـــب القديمـــة ومجموعة المواد غـــير الكتـــب ، ومجموعـــة الأســـناد LC Authority Collection كما أن هناك مجموعات فرعيـــة تغطـــى الطـــب والقـــانون والموسيقى .

كما يوجد قرص "(فما) الاستنادى للأسماء "CDMARC Names تنتجه مكتبة الكونجرس ، ويحتوى على أكثر من مليونى تســـجيلة لتحقيـــق

مداخل المؤلفين . ويشتمل على خمسة كشافات : للمؤلفيـــن ، والعنـــاوين ، والكلمات المفتاحية ، ورقم تصنيف مكتبـــة الكونجـــرس ، ورقـــم الضبـــط الاستنادى الخاص بمكتبة الكونجرس . كما يشتمل علـــى إحـــالات انظـــر ، وأنظر أيضا .

وكما يوجد (فما) الاستنادى للأســـماء ، يوجـــد (فمـــا) الاســـتنادى للموضوعات Subjects CDMARC تنتجه مكتبة الكونجـــرس أيضـــا ، ويستخدم لضبط رؤوس الموضوعات . ويمكـــن للبـــاحث أن ينتقـــل بيـــن الموضوعات العريضة والدقيقة والرؤوس ذات العلاقـــة بـــالموضوع قيـــد البحث. كما يستخدم البحث البوليانى ، ويستطيع الباحث أن يستعرض قوائـــم رؤوس الموضوعات على الشاشة . كما يمكن طبع ناتج البحث أو اســـتجلابه إلى القرص الصلد للحاسب .

ومعظم الفهارس العامة المحسبة على (قم ذاقف) ، لها الكفـــاءة فـــى التفاعل مع أنظمة الاعارة المحسبة ، وكذلك قراءة تسجيلات فما . وبعـــض هذه المنتجات له الكفاءة فى توجيه المستفيد وتدريبه عن طريـــق تعليمـــات مرئية ومسموعة . وسعة هذه الفهارس تصل إلى أكثر من مليون تســـجيلة ، وهذه السعة تعتمد على حجم التسجيلة ، وعمق التكشيف . ويتم تحديث تلـــك الفهارس على فترات تصل إلى ثلاثة شهور فى معظم الأحوال .

يستخدم فى تلك الفهارس البحث البوليـــانى ، كمـــا يمكـــن البحـــث بالكلمات المفتاحية ، والمؤلفين ، والعنـــاوين ، ورؤوس الموضوعـــات ، أو بأى توليفة منها . وعلى العكس من الفهارس المباشرة (Online Catalogs) فإن الفهارس العامة المحسبة على أقراص (قم - ذا قف) لا تفـــرض أى قيود مالية ، حيث لا يستخدم فى تشغيلها الاتصالات الهاتفية عن بعد . وتقوم الشركة المنتجة بوضع التسجيلات الخاصة بمكتبة معينة على أقراص (قـــم -

ذاقف) ، ثم إتاحة هذه الأقراص لرواد المكتبة . وحتى يمكن التغلب على مشكلة التحديث، تنصح الشركات المنتجة للفهارس العامة المحسبة باستخدام قرص صلد ذى سعة عالية فى الحاسوب ، حتى يمكن إضافة التسجيلات الجديدة الخاصة بأوعية المعلومات التى تم فهرستها حديثا إلى القرص الصلد، وبإمكان برنامج الحاسوب أن يبحث فى قرص (قم- ذاقف) ، وفى القرص الصلد ، ثم يدمج التسجيلات الموجودة على كلا الوسيطين ، ويظهرها للباحث على الشاشة . وهكذا ، فإن الباحث تقدم له التسجيلات القديمة والجديدة ، ولن يفتقد شيئا يذكر، وذلك حتى يتم تحديث قرص (قم - ذاقف) .

وإذا كانت المكتبة عضوا فى قاعدة بيانات مثل : شبكة معلومات مكتبات البحوث Research Library Information Network (RLIN) أو (OCLC) أو(UTLAS) ، فإن المؤسسة التى تشرف على تلك القواعد ترسل بطريقة دورية أشرطة ممغنطة إلى المكتبات الأعضاء . هذه الأشرطة تمثل مقتنيات كل مكتبة موجودة فى قاعدة البيانات . وبالتالى فإن المكتبات يمكنها استخدام تلك الأشرطة فى أغراض أخرى ، كإرسالها مثلا إلى الشركات المنتجة لفهارسها العامة المحسبة على (قم - ذاقف) . من هذه الأنظمة - مثلا ما تنتجه - (OCLC) لأى مكتبة من المكتبات الأعضاء عن التسجيلات المحفوظة فى قاعدة بياناتها عن مقتنيات تلك المكتبة ، وقد اسمته (القرص المدمج / CD/2000) .

أما أنظمة المشتريات ، فإنها تتيح للمستفيد البحث فى قاعدة البيانات، ثم إنشاء ملف بالأوعية التى يراد شراؤها ، ثم اختيار المورد من قائمة الموردين المحفوظة على القرص ، وبعد ذلك يحمل المستفيد البرنامج الخاص بذلك المورد على الحاسوب الذى يقوم بدوره بإرسال أمر التوريد

إلى المورد عن طريق المودیم (Modem) الموجود بالحاسوب . ومعظم قواعد البيانات فى هذه الفئة يمكن استخدامها فى الربط الببليوجرافى . ومما لا شك فيه أنها مهمة جدا لتقوية مجموعة ضعيفة فى فرع من فروع المعرفة، وهى أهم فى مكتبات البحوث ، والمكتبات الجامعية ، خاصة إذا أنشىء قسم دراسى جديد ، أو أضيف برنامج دراسى ، أو مادة دراسية جديدة ، فإن المكتبة تجد فى حوزتها معينا لا ينضب من القوائم الموضوعية بأسماء مختلفة أوعية المعلومات المنشورة حديثا فى حقول المعرفة المختلفة . من هذه الأقراص التى تخدم هذا الغرض ما سمى بـ (أى كتاب : Any Book) ، إذ يشتمل على أكثر من مليون ونصف كتاب نشر خلال الخمس عشرة سنة الماضية عن طريق حوالى (٢٢,٠٠٠) ناشرا . ومنها (بنك الكتب : Book Bank الذى يعتمد اعتمادا مباشرا على British Books in Print، ومنها Books in Print Plus الذى تنتجه شركة (Bowker) والشركة نفسها انتجت Books in Print with Book Reviews Plus يحتوى على كل ما تحويه قاعدة البيانات السابقة ، بالاضافة إلى نقد للكتب . وهناك الكثير من هذه الأقراص التى يمكن الاستفادة منها فى هذا المجال . وبالتالى فإنه من السهل استخدام تلك القواعد فى عمليات الاعارة بين المكتبات . ويتم البحث فى تلك القواعد ثم تخزين بيانات التسجيلة على قرص ممغنط حيث يقوم برنامج الحاسوب بتعبئة البيانات فى نموذج ، هذا النموذج يتم إرساله بواسطة (فاكس) إلى المكتبة التى تقتنى المطبوع ، حيث ترسله إلى المكتبة الطالبة بالبريد ، أو عن طريق (الفاكس) . ومن هذه الأنظمة "الملف الببليوجرافى للإعارة : Bibliofile ، ويستخدم معه المسح الكودى للأعمدة (Baracodes) على الكتاب وعلى بطاقة المستعير ، كما يتيح للمستفيد معرفة ما إذا كان الكتاب موجودا بالمكتبة أو مستعارا ، وتاريخ

إعارته ، ومتى سيرد للمكتبة . ومنها "الفهرس المليزر Laster cat الــذى تنتجه شبكة مكتبـــات غــرب الولايــات المتحــدة : Westen Library Network (WLN) ، ويضم أكثر من مليونى تسجيلة موجودة فى أكثر من ٢٠٠ مكتبة .

إن هذا الوفد الجديد (قم – ذاقف : CD-Rom) هو وعاء معلومات جديد يستخدم فى المعلومات المرجعية وفى غيرها ، خاصة فــى المراجــع الببليوجرافيــة ، وهــى الصــورة المحسـبة للكشــافات والمســتخلصات والببليوجرافيات التى تكون قد صدرت فى شكل ورقى أو شكل مصغــر أو على وسيط مغنطيسى ، وفى المراجع العامة التى تضم القواميــس ودوائــر المعارف والببليوجرافيات . . . وغيرها ، وفى العمليات المكتبية التى يمكــن استخدامها فى مجال التزويد وتنمية المجموعات ، وأعمال الفهرسة الجاريــة والراجعة ، وأعمال الضبط الببليوجرافى ، والفــهارس العامــة المحســبة ، وعمليات الاعارة الخارجية ، والاعارة بين المكتبات ، وقد تناولنــا نمــاذج منها فى الفقرات السابقة . إن هذا الوافد الجديد ســـواء فــى شــكله العــام (الأقراص المليزرة) أو فى شكله الذى تم تناوله فى الفقرات السابقة (قــم – ذاقف) ، هو وسيط جديد لحمل المعلومات والبيانات والمعارف . قد يحمــل معلومات مرجعية بطريقة تنظيمها ، وقد يقدم خدمات معلوماتية كأى وســيط آخر .



الفصل السادس
مؤسسات أوعية المعلومات

سنتناول فى هذا الفصل ثلاثة أنواع من مؤسسات أوعية المعلومات ، ونقدم نماذج منها سواء على المستوى المحلى العربى ، أو على المستوى الدولى . هذه الأنواع الثلاثة هى : المؤسسات الميدانية ، بنوعيها الذى يجعل الضبط الببليوجرافى لأوعية المعلومات هدفه الأساسى من أجل الاستخدام ، وتسمى بالمؤسسات الاستخدامية ، والآخر الذى يجعل الضبط الببليوجرافى لأوعية المعلومات هدفه الأساسى أيضا ، ولكن دون أن يكون بالضرورة مصحوبا أو مسبوقا باقتناء الأوعية التى تتولى ضبطها . ثم يأتى النوع الثانى، وهو المؤسسات الأكاديمية ، وأخيرا تأتى المؤسسات المهنية . وسنتناول كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة ، بل الأربعة ، فيما يلى بإيجاز .

المؤسسة الميدانية :

المؤسسات الاستخدامية :

وهى " المكتبات" التى تجعل هدفها الأساسى الاقتناء من أجل الاستخدام والاستفادة ، كما سبق بيانه . وهى قديمة قدم أوعية المعلومات نفسها ، وكانت منذ آلاف السنين نقطة البداية فى موضوع التخصص ، والأرض التى احتضنت بذوره عبر أجيال طويلة . وقد ازدادت أعدادها عبر العصور ليس فقط فى الدول المتقدمة ، بل فى الدول النامية أيضا ، و فى القرن الأخير صارت هذه الزيادة أضعافا مضاعفة ، و أصبح من الضرورى تبعا لذلك أن توضع فى فئات متجانسة ، من حيث نوعية المستفيدين فى كل فئة والمواد و أوعية المعلومات و الخدمات التى تقدم لهم . فكان هناك : المكتبات القومية ، و المكتبات العامة ، والمكتبات الجامعية ، و المكتبات

المدرسية ، و المكتبات المتخصصة بفئاتها وأنواعها المتزايدة . وسنتناول كل نوع من هذه الأنواع فيما يلى :

المكتبات القومية :

يعتبر هذا النوع من المكتبات حديثاً نسبياً ، فمعظم المكتبات القوميـــة أنشئت خلال القرن التاسع عشر ، وما بعده . والمكتبات القومية مؤسســـــات أوجدتها الدول لتكون مستودعا للنشاط الرسمى لهذه الدول فى حقل البحـث و التأليف و النشر لأوعية المعلومات . وتحرص بعض الدول على الرجــــوع بالتاريخ الرسمى لانشاء مكتبتها القومية إلى عهد بعيد لأحد ملوكها أو رجالها المشهورين منذ بضعة قرون ، فمثلا المكتبة الوطنية لفرنسا . وقـــد أســس بعضها الأخر – منذ اللحظة الأولى –لخدمة أغراض الدولة ، ذلك مثل مكتبة الكونجرس الأمريكية .

وقد اتخذت هذه المكتبات مسميات عديدة ، فتارة " المكتبة القوميـــة " وتارة " المكتبة الوطنية " وقد تكون مكتبة جامعيـــة تقـوم بـدور المكتبـة الوطنية، وأيا كانت التسمية ، فإن الهدف الأساسى لها كان دائمـــا واحـدا ، وهو العمل على تجميع و حفظ التراث الوطنى المطبوع و غير المطبـوع و إصدار الببليوجرافية الوطنية ، بجوار أهداف أخرى . و من نماذج المكتبـات الوطنية فى العالم : المكتبة الأهلية بفرنسا ، والمكتبة البريطانيـــة ، ومكتبـة لينين بالاتحاد السوفيتى ، ودار الكتب المصرية ، ومكتبة الأســد بدمشــق ، والمكتبة الوطنية بالجزائر ، ومكتبة الملك فهد الوطنية بالسعودية .

ونظرا لتعدد تسميات المكتبات الوطنية و اختلاف الوظـــائف التــى تؤديها ، فإنه يصعب إعطاء تعريف شامل يمكن أن ينطبـــق علـــى جميـــع المكتبات ، إلا أن (اليونسكو) قد تبنت فى مؤتمرها الســـادس عشـــر ١٩٨٠ التعريف التالى ، والذى هو فى الواقع تحديد للوظائف الأساسية ، ويوضـــح

التعريف أن المكتبات التى يجوز أن يطلق عليها " قوميـــة " أو " وطنيـة " بغض النظر عن مسماها ، هى : " المكتبات المسئولة عن طلــب و حفـظ نسخ من جميع المطبوعات المهمة التى تنشر فى الدولة ، و العمل كمكتبـــة "إيداع " سواء حسب القانون أو تحت أى ترتيبات أخـــرى ، وتـؤدى عـادة بالاضافة لذلك بعض الوظائف التالية : إنتاج الببليوجرافيا الوطنية ، وحفظ و تحديث مجموعة ضخمة نموذجية من الانتاج الفكرى الأجنبى تشمل ما كتب عن الدولة ، و العمل كمركز معلومات للببليوجرافيـا الوطنيـة ، و اقتنـاء الفهارس الموحدة ، ونشر الببليوجرافيا الوطنية الراجعة " .

وبذلك ، فإن الدور الذى تقوم به المكتبات القومية فى تجميع وحفـظ التراث الوطنى وتوفير المصادر الأساسية فى كافة أقسام المعرفة ، وجعلـها متاحة للمواطنين من مختلف المستويات - يجعل منها المنهل الذى يســتقى منه المواطنون من باحثين و دارسين وقراء عاديين ما يرضى نهمـهم فـى فروع المعرفة المختلفة ، وما يعينهم على القيام بواجباتـهم فـى البحـث و الدراسة على اكمل وجه . وهى من ناحية أخرى " ذاكــرة الوطــن " التـى تختزن تاريخه ، وما ينتجه أبناؤه فى المجـالات الانسـانية و الاجتماعيـة والعلمية . و علاوة على ما تقوم به المكتبة القومية " الوطنية " فى المجـال الداخلى ، فإن بامكانها أن تقوم بالسفارة للدولة فى الخــارج ، و التعريـف بتراثها عن طريق إقامة المعارض، والمشــاركة الفعالـة فـى مؤتمـرات واجتماعات المنظمات الثقافية الدولية ، والعمـل كمركـز للتبـادل الدولـى للمطبوعات .

ويمكن تلخيص وظائف المكتبة القومية فيما يلى :

- طلب الانتاج الفكرى الوطنى فى كل الموضوعات و الاشــكال واللغـات ، وحفظه و تنظيمة ، وذلك بالنسبة لكل موضوعات المعرفة ، وكــل أشـكال

أوعية المعلومات من مطبوعة أو غير مطبوعة ، سواء كانت سمعية أو بصرية ، تقليدية ، أو غير تقليدية ، وبكل اللغات التى كتب بها الانتاج الفكرى الوطنى، سواء كانت منشورة داخل الوطن أو خارجه . ويتم حصول المكتبة القومية على الانتاج الفكرى الوطنى - عادة - من خلال "الايداع القانونى " ، وهو التشريع الذى تفرضه الدولة ، ويقضى وجوب إيداع نسخة أو أكثر من جميع أنواع أوعية المعلومات المنتجة بأى وسيط، أما فيما يتعلق بالمواد المنشورة فى الخارج ، أو قبل صدور نظام أو قانون الايداع القانونى، فيتم الحصول عليها عن طريق الشراء أو التبادل أو الاستهداء .

ب - الحصول على أوعية المعلومات التى تتحدث عن الدولة ، أو تتناول أحد الموضوعات الوطنية ، وتنظيمها و إتاحتها للمستفيدين.

ج - اقتناء وتوفير مجموعة مرجعية من الانتاج الفكرى الأجنبى فى جميع مجالات البحث ، مع العناية بالمراجع الموسوعية كالببليوجرافيات والكشافات والمستخلصات. ولصعوبة الحصول على كامل الانتاج الفكرى العالمى ، فإن من الضرورى أن تكون هناك " خطة للتزويد " تقوم المكتبة القومية بالمشاركة فى إعدادها ، وتتولى الاشراف على تنفيذها من أجل التنسيق بين مكتبات الدولة فى مجال اقتناء الأوعية الأجنبية لضمان توفر اكبر قد ممكن من هذه الأوعية ، ولتحاشى إهدار الموارد المالية فى التكرار غير الضرورى لأوعية المعلومات .

د - العمل كمركز معلومات للببليوجرافية الوطنية ، يقوم بتجميع ونشر الببليوجرافية الوطنية الجارية ، والتى يجب أن تكون شاملة تغطى كامل الانتاج الفكرى الوطنى بجميع أشكاله ، وأن تكون دقيقة ومفصلة بشكل كاف، مع الالتزام بمعايير الوصف الببليوجرافى المستخدمة دوليا .

هـ - إعداد ونشر الببليوجرافية الوطنية الراجعة .

و - إعداد وحفظ الفهرس الموحد لمقتنيات المكتبات فى الدولة .

ز - تكشيف الدوريات الوطنية .

ح - تعزيز ومراقبة استخدام الترقيم الدولى الموحد للكتب (تدمك) ، والفهرسة فى المطبوع من قبل الناشرين الوطنين .

ط - أن تكون المكتبة القومية حلقة الاتصال مع مراكز الخدمات الببليوجرافية الدولية ، بحيث تقوم بتوزيع التسجيلات الببليوجرافية المنتجة فى الدول الأخرى داخليا ، وتوزيع تسجيلات النشر الوطنى .

ى - تقوم المكتبة القومية بالتعاون مع المؤسسات الاكاديمية ومع مكتبات الدولة الأخرى بإعداد الدورات التدريبية للمكتبيين والموظفين ، من أجل تعريفهم بما يستجد من قواعد وأنظمة ، وذلك بهدف تحسين أداء المكتبة واجراءات المكتبة ، والتعاون بين المكتبات .

ك - توفير الخدمات المعلوماتية للمستفيدين من كافة المستويات فى الوطن ، بما فى ذلك المؤسسات والهيئات الحكومية والباحثين والأفراد والمواطنين العاديين ، سواء من خلال مجموعاتها ذاتها، أو بتسهيل الوصول إلى مقتنيات المكتبات الأخرى الوطنية والأجنبية من خلال خدمات الاعارة المتبادلة والاحالة المرجعية ، أو بالبحث على الخط المباشر فى قواعد المعلومات الوطنية والأجنبية وتوفير خدمات الاحاطة الجارية والبحوث الببليوجرافية الراجعة . ومع ذلك يجوز ألا يسمح للقراء باستخدام مواد المكتبة الوطنية إذا كانت متاحة فى مكتباتهم العامة أو الجامعية أو المتخصصة .

ل - المشاركة بدور أساسى فى وضع الخطط الوطنية لأنظمة المكتبات والمعلومات والوثائق ، وفى وضع المواصفات والمقاييس الببليوجرافية الوطنية بالتنسيق مع الجهات المختصة ، وتشجيع ومتابعة تنفيذها فى المكتبات ومراكز المعلومات .

المكتبات العامة :

إذا كان الهدف الرئيسى من المكتبة القومية ، هو أن تحافظ على الانتاج الفكرى للدولة ، وتقوم بتنظيمه وتقديمه للباحثين ، ولكافة المستفيدين من خدماتها ، بما فى ذلك ما كتب عن الدولة فى الخارج . وإعداد الببليوجرافية الوطنية ، فإن المكتبة العامة يعبر عنها دائما بأنها "جامعة للشعب" ، فهى جهاز للتعلم الذاتى المستمر . وقالوا كذلك عن المكتبة العامة بأنها إحدى ثمرات الديمقراطية ، لأنها تقدم خدماتها لجميع الأعمار ، ولجميع المستويات الثقافية . وتتنوع خدمات المكتبة العامة تنوعا يختلف باختلاف البيئات والثقافات والخصائص الاجتماعية ، فهى عندما تخطط للخدمات التى تؤدى يجب أن تحسب حساب المثقفين والعمال والمزارعين وطلبة المدارس والباحثين وربات البيوت والأطفال والشيوخ والشباب ، بل والهيئات الثقافية والاجتماعية . . . الخ . والمكتبة العامة قوة فى خدمة المجتمع الذى توجد فيه، وعليها أن تعنى بتنسيق جهودها وخدماتها مع جهود سواها من المؤسسات الثقافية والتربوية والاجتماعية ، كالمتاحف ، والنوادى ، والجامعات ، والمدارس ، والجمعيات ، وغيرها . وهذا التنسيق يحقق استخدام كافة الوسائل وامكانات كل بيئة فى خدمة المواطنين وتقدمهم .

ويمكن تحديد أهداف وأغراض المكتبة العامة فيما يلى :

أ - إتاحة المصادر المختلفة للمعلومات لجميع فئات المستفيدين . ومصادر المعلومات قد تكون مطبوعة كالكتب والدوريات والنشرات والخرائط والرسومات ، أو مسموعة كالاسطوانات والأشرطة ، أو مرئية كالشرائح والصور ، أو مسموعة ومرئية كالأفلام السينمائية وأفلام الفيديو ، أو مليزرة كالأقراص المدمجة وغيرها من وسائط المعرفة الحديثة . تتيح كل ذلك فى مختلف فروع المعرفة ، مع إرشاد المستفيدين

وقيادة خطوات إستفادتهم من المكتبة بما يحقق غاية التعلم الذاتى والاستفادة من مقتنيات المكتبة .

ب - المكتبة العامة مركز للحصول على المعلومات الصحيحة يستمد منها الأهالى الأخبار الحقيقة عما يدور حولهم من أحداث على جميع المستويات المحلية والوطنية والعالمية . وعلى المكتبة العامة أن تنظم هذه الخدمة ، وتكون مستعدة للإجابة على مختلف الأسئلة مباشرة أو عن طريق أى وسيط كالهاتف وخلافه .

ج - والمكتبة العامة مركز لدراسة البيئة المحلية وحفظ تراثها ، وذلك بجمع وتنظيم أوعية المعلومات والدراسات والبحوث التى تتعلق بالمنطقة أو المدينة أو البلدة التى تخدمها ، خاصة تلك التى تتعلق بتاريخها وجغرافيتها وأهميتها وتطورها ، ودراسات مجتمعها وأقتصادياتها ، وكل ما يتصل بذلك من قريب أو بعيد . كذلك عليها أن تركز على جمع أوعية المعلومات التى ألفها أو شارك فى تألفيها أبناء المنطقة ، وأن تعرضه فى مكان بارز ، وأن تجمع تراجم المشاهير الذى نبغوا فى تلك المنطقة تنويها بهم ، وتشجيعا لغيرهم .

د - رفع المستوى الفنى والعلمى والوظيفى والسياسى والمهنى للبيئة التى تخدمها المكتبة ، وذلك من خلال إطلاعهم أو مشاهدتهم لأحدث ما كتب فى مجالات أعمالهم واختصاصاتهم ، أو من خلال العروض السينمائية أو التلفازية ، أو المسرحية ، أو من خلال المعارض، أو الإرشاد الزراعى أو الصناعى حسب متطلبات البيئة سواء كانت زراعية أو صناعية ، أو تجارية ، أو حتى فى أمور تتعلق بربات البيوت .

هـ-المساهمة فى حل مشكلة الفراغ عند المواطنين خاصـــة فـى مواسـم الاجازات ، واستغلال هذا الوقت فى القراءة والبحث بما يعود بالفـــائدة على المستفيدين من خدمات المكتبة .

و - المشاركة فى مشاريع محو الأمية ، و برامج تعليـم الكبـار و خدمـة المجتمع .

ز - المعاونة فى تحقيق أهداف التعليم الرسمى ، بتشـجيع الطـلاب علـى القراءة والبحث فى أوعية المعلومات على اختلاف اشكالها ، خاصة تلك التى تتصل بالمنهج و تسانده .

ح - المشاركة فى النشاط الاجتماعى الخاص بالمنطقة التى تخدمها ، وذلـك بعقد المحاضرات العامة و الندوات و جماعات مناقشة الكتب و الأفـلام، ويتم ذلك بالتعاون مع النوادى الاجتماعيـة ، و الصحافـة المحليـه ، والإذاعات المسموعة و المرئية المحلية .

ط - ترقية الحس الفنى عند المستفيدين من خدمات المكتبة العامة بعـرض اللوحات الفنية ، و منتجات الفنون التشكيلية ، و إقامة المعارض التـى تتعلق بها ، و الطلب من الفنانين شرح أعمالهم لجمهور المسـتفيدين . تقديم العروض السينمائية و المسرحية و الموسيقية ... و غيرهـا مـن النشاطات الفنية الموجهة.

ولا يقاس نجاح المكتبة العامة فقط بما فيها من أوعيـة المعلومـات وإنما يقاس نجاحها بعدد روادها من المطالعين و البـاحثين ، و بعـدد مـا أعارتهم من مقتنياتها ، و مدى ما أفادوا من حلقات البحـث و المناقشـة و خدمات المراجع و الاعلام و البرامج التعليمية و الثقافية و برامج الموسـيقى و الترقية و الخدمات التى تؤديها لرواد الأندية و المستشـفيات و السـجون

والجمعيات ، ومدى تعاونها مع المدارس و الجامعات و المؤسسات الثقافية والاجتماعية و الرياضية المختلفة .

ويعتبر المكتبى المؤهل و القادر على إقامة علاقات طيبة مع مختلف أطراف المجتمع المحلى شرطا رئيسيا لنجاح المكتبة فى أعمالها وخدماتها ، خاصة فى المكتبات الفرعية التى تنبثق عن المكتبة العامة الرئيسية ، والغرض الرئيسى من إنشاء المكتبات الفرعية هو توفير إيصال الخدمة المكتبية للمستفيدين الذين يصعب عليهم الوصول الى المكتبة العامة الرئيسية لسبب أو لآخر ، مما يوفر وقتاً وجهدا على مجتمع المستفيدين ، وهذا يشبه تماما حالة فروع البنوك الرئيسية ، وما تقدمه من خدمات لزبائنها .

ومن الممكن أن تقدم المكتبة العامة خدماتها ليس فقط عن طريق المكتبة الرئيسية وفروعها ، بل أيضا عن طريق المكتبات المتنقلة . والمكتبات المتنقلة عبارة عن سيارة مصممة لتكون مكتبة تضم مجموعة من أوعية المعلومات و المواد الثقافية الأخرى تنطلق من مكتبة مركزية إلى القرى واماكن تجمع السكان حسب برنامج زمنى معين . و تهدف المكتبة المتنقلة إلى:

أ-تقديم الخدمات المكتبية المختلفة ، وخاصة الاعارة ، للمناطق النائية المحرومة من الخدمة المكتبية المستديمة .

ب -زيادة الوعى بما يدور فى العالم الخارجي من أحداث وتطورات، عن طريق قراءات ذاتية عير مفروضة من وسائل الاعلام .

ج – شغل أوقات فراغ المواطنين فى تلك المناطق بطريقة مفيدة ومثمرة .

د – المساهمة فى حل بعض المشكلات الاجتماعية و الصحية و غيرها من خلال ما تقدمة من كتب موجهة أو عن طريق الافلام وغير ذلك من الأنشطة .

و المكتبات العامة تسير دائما على سياسة الأرفف المفتوحة ، وهى السياسة التى تسمح للجمهور و الرواد أن يصلوا مباشرة إلى أرفف الكتب و اختيار الكتب و أوعية المعلومات الأخرى التى يريدونها دون اللجوء إلى الموظف المختص . وترعى تلك المكتبات دائما أن تكون قوانين الاعارة الخارجية سهلة غير معقدة .

المكتبات المدرسية :

تعد المكتبة المدرسية نوعاً متميزاً من أنواع المكتبات ، فهى تختلف عن أى نوع آخر فى أهدافها وغايتها ، بل وفى طبيعة مقتنياتها ، وفى خصائص مجتمعها . فهى موجهة نحو أهداف تربوية محددة ، وهى مؤسسة تربوية مهمة يعتمد عليها فى إعداد الأجيال للمستقبل ، وهى المركز الذى تبنى فيه القدرات و المهارات ، و توجه الميول إلى الاتجاه المثمر الصحيح . وتعرف المكتبة المدرسية بأنها تلك المجموعات من الكتب و المطبوعات و المواد السمعية و البصرية و أوعية المعلومات الأخرى التى تخدم المدارس على اختلاف مستوياتها . وقد اختلف مفهوم المكتبة المدرسية كثيرا فى الفترة الأخيرة . وأصبحت المكتبة المدرسية مركزا للمعلومات ومصادر المعرفة ، و ترتبط مباشرة بالعملية التعليمية ، تهدف إلى دعم ومساندة المنهج المدرسى. و أصبح المكتبى شخصا متدربا ، بل و متخصصا و مؤهلاً فى علوم المكتبات و التربية . ويمكن إيجاز أهداف ومهام المكتبة المدرسية فيما يلى :

أ - دعم المنهج المدرسى : ينبغى أن تكون المكتبة هى أساس العملية التعليمية ، و يتم ذلك بالاستعانه فى دراسة المناهج بما فى المكتبة من كتب و مطبوعات وخرائط ورسوم و صور و أوعية المعلومات غير التقليدية الأخرى،ويتم ذلك أيضا باعتماد المقررات على جهود التلاميذ

الخاصة ، وتكليف التلاميذ دراسة بعض أجزاء المنهج دراسة مستقلة فى المكتبة ، وجعل قراءات التلاميذ فى المكتبة موضوعا لمحاضرات و مناظرات ومناقشات عامة . وعلى المكتبة المدرسية أن تبذل كل ما فى وسعها لتهيئة مواد المعرفة التى تدعم و تساند و تعزز المناهج الدراسية و البرامج و الأنشطة التعليمية المختلفة . و على المكتبى أن يكون على اطلاع بالمناهج و الأنشطة المدرسية المختلفة ، و أن ينسق مع الهيئة التدريسية و الادارية لتهيئة ما تحتاجه وتتطلبه الأنشطة من مصادر المعرفة أو المعلومات . وبذلك نساعد التلميذ على أن ينتقل من مرحلة الاعتماد على المدرسة و المدرسين الى مرحلة الاعتماد على نفسه فى اكتساب خبرات الحياة ، وذلك بالإفادة من أوعية المعلومات ، و القدرة على استخدام الأوعية المرجعية .

ب - غرس عادة القراءة وحب المعرفة عند الطلبة : القراءة هى إحد فنون اللغة الأربعة ، وهى : التحدث ، و الاستمتاع ، و الكتابة ، و القراءة . والقراءة هى مفتاح المعرفة لأنها الطريق الذى يمدنا بالمعلومات باختيارنا ، وليس باختيار الآخرين كما يحدث فى وسائل الاعلام المختلفة من إذاعة وتلفاز . وهنا يبرز دور المكتبة المدرسية فى توفير الأنواع المختلفة من أوعية المعلومات الهادفة و المناسبة لقدرات وميول و هوايات الطلبة .

ج - تدريب الطلبة على استخدام المكتبات : من أهم واجبات المكتبة المدرسية تدريب الطلبة عند دخولهم المدرسة و أثناء دراساتهم بها على الطريقة السليمة فى التعامل مع أوعية المعلومات وكيفية الوصول اليها داخل المكتبة . كذلك يجب أن يتعلم الطالب كيفية الوصول الى المعلومة داخل المرجع أو وعاء المعلومات أيا كان نوعه تقليديا أو غير تقليديا ،

وتدريبهم على كيفية جمع المعلومات مـــن هــذه المصـــادر ، خاصـــة لأغراض البحث و كتابة التقارير . وقد يأخذ هذا التدريب شـــكل دروس في كيفية استعمال المكتبة و أوعية المعلومات، و تنظيم تمرينات عملية لتطبيق تلك الدروس فى حصص المكتبة او المطالعة الحرة بالتعاون بين المكتبة و مدرسى المقررات المختلفة .

د - تربية المقدرة على النقد : ليس أهم من المكتبة فى تربية المقدرة علـــى النقد عند التلاميذ و الموازنة بين الآراء المختلفة نتيجة للاطلاع علـــى الأراء المتباينة فى الموضوع الواحد ، مما يساعدهم على الفهم الصحيح و القدرة على اختيار الكتاب الصالح لقراءاتهم . و بذلك تنمى قـــدرات الطلاب ، وتكتشف مواهبهم في وقت مبكر مما يساعدهم على اختيـــار المهنة التى يحبونها.

هـ - ربط التلاميذ باتجاهاتنا الوطنية ، و تقاليدنا الموروثة عـــن طريـق القراءة في هذه الموضوعات ، ومناقشتها خلال الندوات والمناظرات و المحاضرات وحلقات البحث و المناقشة حول الكتب و الافلام ، وعـــن طريق التقارير الفردية أو الجماعية التى تعرف بالكتب ، وليس أقـــوى من الكلمة المطبوعة كطريق إلى الاقتناع ، ممـــا يســـاعد فـــى خلــق اتجاهات عامة وطنية بين التلاميذ .

المكتبات الأكاديمية

تستمد المكتبات الأكاديمية أهدافها و مهامها من أهداف و مهام المؤسســة الأم التى تخدمها ، وهى الجامعة . وقد مرت الجامعات عبر تاريخـــها الطويـل بمراحل مختلفة تطورت خلالها أهدافها و تعددت مهامها ، الا أنها ما تـــزال قمة الهرم التعليمى و قمة البحث العلمي فى أى دولة مـــن الـــدول . ولكـــى

نعرف أهداف ومهام المكتبة الجامعية (الاكاديمية) ينبغى أن نعرف رسالة الجامعة ، التى يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

أ - حماية التراث الانسانى و الحفاظ على نتاج الفكر البشرى .

ب - تعليم و إعداد كفاءات بشرية متخصصة قادرة على تحمل مسئوليات الحياة العملية .

ج - البحث العلمى و كشف أسرار الكون ، و تنمية المعرفة البشرية بشتى ألوانها .

د - النشر ، إذا لا تقتصر مهمة الجامعة على اجراء البحوث و إعداد الباحثين ، و إنما تمتد إلى تقديم نتائج البحوث التى تجريها عن طريق وسائل النشر المعروفة . و تعد مطبعة الجامعة وسيلة مهمة من وسائل نشر بحوث أعضاء هيئة التدريس .

هـ - القيادة الفكرية و خدمة المجتمع .

و - تفسير و تبسيط نتائج البحوث العلمية .

و بذلك ، يمكن القول أن أهداف ومهام المكتبة الجامعية تتلخص فيما يلى :

أ -خدمة المناهج التعليمية ، ذلك أن طبيعة التعليم الجامعى تجعل للمكتبة دوراً رئيسياً ، بل ربما يكون الاعتماد كليا على المكتبة من أجل خدمة مناهج الدراسة فى تلك الجامعة . ومن هنا ينبغى إختيار و توفير أوعية المعلومات المختلفة و المناسبة لدعم و تطوير المناهج الدراسية المقررة فى الجامعة أو الكلية أو المعهد العالى .

ب - مساعدة الطلاب فى تحضير أبحاثهم و كتابة رسائلهم التى يكلفون بها، والتى تعتبر أساساً لنيل درجاتهم العلمية ، و ذلك بتيسير سبل الدراسة والبحث للطلاب من خلال توفير المصادر اللازمة لهم، وفى مختلف الموضوعات التى تدرسها الجامعة .

ج - مساعدة الأساتذة فى إعداد بحوثهم و محاضراتهم التى يلقونـــها علـــى طلابهم ، بحيث يبقى هؤلاء الاساتذة على صلة بآخر ما توصـــل إليــه البحث فى مجال تخصصهم .

د - مساعدة الباحثين ، سواءً كانوا باحثين فى مراكز البحوث بالجامعـــات ، أو طلاب دراسات عليا فى درجتى الماجستير و الدكتوراة على اجـــراء بجوثهم ، و ذلك بتوفير مصادر المعرفة لهم ، و توفير آخر ما توصـــل إليه البحث فى مجال تخصصهم .

هـ - العمل كمركز لحفظ و توزيع البحـوث التـــى يقـوم بـــها المجتمـــع الأكاديمى ، و الإعلام عن هذه الأعمال من خلال إعداد البيليوجرافيـــات والمستخلصات و الكشافات اللازمة ، و كذلك من خلال إهدائها وتبادلـــها مع المكتبات الأخرى .

و - العمل كمركز لتدريب العاملين فى حقل المكتبـــات مـــن خـــلال عقـــد الدورات و الندوات و المؤتمرات فى مجال علوم المكتبات و المعلومات.

ز - تطوير علاقات التعاون مع المكتبات الأخرى و خاصة الأكاديمية منها.

المكتبات المتخصصة

نشأت المكتبات المتخصصة الأولى فى أحضان المكتبات الجامعيـــة ، فقـــد كانت مجموعات خاصة بموضوع معين أو بمهنة محددة ، ترتبـــط أساســاً بالجامعات . و لكنها تطورت بعد الحرب العالمية الثانية لتســـتقل بمفـــاهيم وأغراض واضحة عن أنواع المكتبات الأخرى . فبينما نـــرى أن المكتبـــة العامة تهدف إلى تكوين المواطن الصالح ، و ذلك بمواصلة تعليـــم نفســـه ، ومتابعة تطورات المعرفة فى مجالاتها المختلفة ، و الانتفاع بوقت فراغه فى سبيل إسعاد نفسه و اصلاح مجتمعه ، وأن المكتبة الجامعية تهدف إلى تقديم الخدمات المكتبية إلى الأساتذة و الطلاب بغرض خدمـــة منـــاهج الدراســـة

والبحث العلمى -نرى أن الهدف الأساسى للمكتبة المتخصصة هو تجميع المعلومات و تنظيمها لتخدم أغراض المؤسسة الأم سواءً كانت شركة صناعية أو جمعية مهنية أو مؤسسة علمية . فالغرض الأساسى للمكتبة المتخصصة هو تزويد الباحثين بالمؤسسة التى تخدمها بكل المعلومات المتطورة وبكل البحوث الجديدة فى مجال تخصصها ، مع إعداد نظام لاختزان تلك المعلومات سواءً بالطرق التقليدية أو بالنظم الحديثة فى الحاسوب ، و ذلك ليسهل الوصول إلى أى منها بسرعة و سهولة عند طلبها، أو حتى قبل توقع طلبها .

وتختلف مقتنيات المكتبة المتخصصة فى تكوينها اختلافاً كبيراً عن أى نوع آخر من المكتبات ، بل و تختلف اختلافاً اشد من مكتبة متخصصة لأخرى . فبينما نرى الدوريات و المستخلصات تحتل المكانة الأولى فى المكتبات العلمية ، نرى المعلومات الاحصائية الحيوية عن الأوضاع المالية و التجارية ، ونرى الأشرطة و النوت الموسيقية لها الأولوية فى المكتبات الموسيقية. وبصفة عامة فإن الأقراص المليزرة بكافة أنواعها والتقارير المنشورة وغير المنشورة ، ونشرات المعلومات ، والتقارير السنوية للشركات ، وتلك المعلومات التى تتولد داخليا من المؤسسة الأم كنتائج البحوث التى تجريها ، ومذكرات المعامل ، و تقارير المشروعات تعتبر من مصادر المعلومات القيمة فى المكتبة المتخصصة .

والعنصر الأساسى الذى يجعل من المكتبة المتخصصة مكتبة متميزة فى مقتنياتها هو حداثة هذه المقتنيات . فالكتب نافعة للغاية ، غير أن مادة الكتاب – و خصوصاً فى المجالات العلمية – كثيرا ما تصبح قديمة عندما يحين و قت خروجها للنشر . و يترتب على ذلك أن معظم المكتبات المتخصصة تعتمد إعتماداً كبيراً على ما ينشر فى الدوريات أو فى التقارير

الفنية . و من المؤكد أن الدوريات وسيلة أسرع بكثير من الكتب فـــى نقـل المعلومات ، ولكن حتى هذه الوسيلة كثيرا ما تعانى من تخلف زمنى طويــل نسبيا .

و مقتنيات المكتبة المتخصصة ليست مباحة للجمهور العام ، إنما هى مقصورة على هيئة العاملين فى المؤسسة الأم . و هناك ملحوظـــة أخــرى تختص بمجموعة أى مكتبة متخصصة ، و هى إعتمادهـــا علـــى مقتنيـات المكتبات الأخرى فى الحصول على المواد أو المعلومات ، فـلا يمكــن لاى مكتبة متخصصة مهما كان مجال تخصصها ضيقاً و محدوداً أن تطمح إلـــى أن تمتلك مجموعة كاملة شاملة فى مجال تخصصها .

ومن الخدمات التى تتميز بها المكتبة المتخصصة عن غيرها مـــن المكتبات إعلام الباحثين فى المؤسسة الأم عن كل جديد وصل المكتبة مما قد يهمهم فى مجال تخصصهم و يفرض هذا الموقف الى المكتبة أن تضع نظاماً لاستعراض المطبوعات الحديثة بمجرد ورودهـــا ، و اختيـــار المعلومـــات المناسبة لبرامج نشاط المؤسسة الأم ، ثم إعداد ما يناسب كل باحث منـــها ، والتأكد من أنه قد اطلع عليها أو تعرف على وجودها . و هو ما يمكن عملــه عن طريق الحاسوب بأن يعد كل باحث سمات خاصـــة بـــه عـــن طريـــق واصفات أو كلمات مفتاحية تحدد الموضوعات التى تهمه تقابل مع سمات أو واصفات تحليل الوثيقة الجديدة الواردة للمكتبة ، فيخرج فى النهاية ما يـــهم كل باحث مما ورد حديثا للمكتبة ، و هو ما يعرف بخدمة الاعلام السريع " "Current Awarness

مؤسسات الضبط البيليوجرافى :

وهى المؤسسات الميدانية التى جعلت الضبط البيليوجرافى لأوعيـــة المعلومات التى تتولى ضبطها و إصدار الأدوات التى تحصرها . و هذا فـــى

الحقيقة هو الفرق بينهما وبين " المؤسسات الميدانية الاستخدامية " التى سبق الحديث عنها، والتى تجعل هدفها الأساسى الاقتناء من أجل الاستخدام ، ويأتى الضبط الببليوجرافى للمقتنيات من أجل الاستخدام، و ليس هو الهدف الأساسى لها .

قبل مؤسسات الضبط غير الاقتنائى كان العلماء المسلمون ، يسجلون ما قرأوه و ما أجازهم بقراءته أساتذتهم و أترابهم ، مثل الاشبيلى محمد خير (ت١١٧٩م) ومثل الرعينى على بن محمد (ت ١٢٦٨م) ، وقد بقى بعض علماء المغرب حتى بدايات القرن العشرين يمارسون هذا النوع المتميز من الضبط . و هناك أيضا ما كان يقوم به الوراقون أو الباحثون أو الهواة من أنواع الضبط غير الاقتنائى ، مثل ابن النديم (ت١٠٤٧م) فى " الفهرست " خلال العصر الذهبى لتداول أوعية المعلومات فى الحضارة الاسلامية ، ومثل جزنر : Gesner (ت ١٥٦٥م) ، وغيره كثيرون عند بدايات الاحياء للفكر اليونانى و الرومانى ، وخلال عصر النهضة . و كذلك مثل طاشكبرى زاده (ت١٥٦١م) وحاجى خليفة (ت١٦٥٧م) ، و البغدادى البابانى (ت١٩٢٠م) من الأتراك المسلمين ، الذين انفقوا اكثر حياتهم يحصرون أوعية المعلومات فى التراث الاسلامى .

كانت الأعمال التى قام بها هؤلاء و أمثالهم قبل الطباعة و بعدها ، وقد تراكمت عبر العصور بالعشرات و المئات و الآلاف حتى القرن التاسع عشر ، نوعا من الضبط الببليوجرافى " الحصرى " أو " الموضوعى " ، لا يقل اهمية و فائدة عن الضبط الاقتنائى داخل كل مكتبة أو مؤسسة استخدامية. بل لقد اصبحت تلك الأعمال بعد اختراع الطباعة و اصدارها مطبوعة بمئات النسخ و آلافها ، أوسع فائدة من الفهارس الاقتنائية ذات النسخة الواحدة مخطوطة أو بطاقية داخل المكتبة ، حتى ان بعض المكتبات

الشهيرة فى القرن التاسع عشر و ما بعده أصدرت فهارسها المطبوعة ، وكأنها لا تريد لأعمال الضبط غير الاقتنائى أن تستثمر وحدها إمكانات الطباعة المتطورة جيلا بعد جيل . ومن النماذج الشهيرة لهذا الاتجاه فهارس: " المكتبة الأهلية " فى باريس (١٩٠٠-١٩٧٧) وقد بلغت ٢٢٧ مجلداً و لما تكتمل ، و مكتبة "المتحف البريطانى " فى لندن (١٨٨١-١٩٠٥) وقد بلغت ١٠٨ مجلدات للكتب المطبوعة وحدها ، و "الاثنيوم Athenaeum " فى مدينة بوسطن الأمريكية (١٨٦٩-١٨٨٠) و " دار الكتب المصرية (الكتبخانة الخديوية) " فى القاهره (١٨٨٨-١٨٩٣) فى حوالى عشر مجلدات .

حقا أيضا أن ظهور أوعية الدوريات فى القرن الثانى للطباعة ، بما تحويه من " أوعية غير مستقلة " متجددة مع كل عدد يصدر من الدورية ، قد خلق تحديا جديداً تماما فى مجال الضبط الببليوجرافى لهذه الأوعية التى تتزايد بأرقام فلكية . و فد عرف هذا الضبط الجديد باصطلاحيات مختلفة ، أشهرها (التكشيف : Indexing) و (الاستخلاص : Abstracting) وصدرت منذ أواخر القرن الثامن عشر أعمال فردية و شبه فردية تضبط المحتويات فى بواكير الدوريات العلمية . و هذه الدوريات كما نعلم صدرت للمرة الأولى فى القرن السابع عشر و توالى صدور المزيد منها فى القرن الثامن عشر ، ثم ازدادت وتكاثرت فى القرن التاسع عشر، وأصبحت كالطوفان فى القرن العشرين، وكذلك أصبح الأمر بالنسبة للأدوات الببليوجرافية التى تضبط محتوياتها .

لم يكن الضبط الببليوجرافى (الاقتنائى و غير الاقتنائى) حتى ظهور الطباعة يواجه أية تحديات غير مألوفة ، فسار فى خط تطورى معتدل خال من القفزات و التصعيدات السريعة ، و لكن تكاثر الأوعية بعد اختراع

الطباعة ونضجها بعامة ، ثم صـــدور الدوريـــات و تكاثرهـــا و ازديادهـــا بخاصة، وطوفان الأوعية غير المستقله فى تلك الدوريات بصورة أخـــص ، كان سلسلة متصلة من الهزات التى آذنت بمخاض جديد وبولادة أخرى فـــى تخصص المكتبات و المعلومات ، ونعنى بها (المؤسسات الميدانية) التـــى تتفرغ لأعمال الضبط الببليوجرافية بخاصـــة ، و لغيرهـــا مـــن الأعمـــال المرجعية ذات الأهمية بعامة ، دون أن تثقل نفسها بوظائف الاقتنـــاء التـــى تحرص عليها المؤسسات الميدانية الاستخدامية ، و إنما تعمل مـــن خـــلال التعاون معها أو الاعتماد عليها .

أما بالنسبة لأعمال الضبط الببليوجرافى و هى الأولـــى بالاهتمـــام هنا، فمنذ العقود الأولى للقرن التاسع عشر تأكد للرجال العاملين بـــالميدان ، أن الأساليب الفردية السابقة فى أعمال الضبط الببليوجرافى ، إذا كانت قـــد نجحت فى تغطية أوعية الذاكرة الخارجية فـــى العصـــور و فـــى القـــرون الماضية ، فإن النسب المتزايدة و التراكم المتصاعد لأوعية الكتب وحدهـــا – بله الدوريات و الطوفان المستمر من الأوعية غير المستقلة التى تشمل عليها – أصبحت تحتم البحث عن نظم و ترتيبات جديدة . وكان الارهـــاص الأول للولادة المنتظرة هو ظهور دوريات فرنسية و ألمانية و انجليزية منذ العقـــد السابع للقرن الثامن عشر ، تتولى " الاستخلاص " للبحوث و الدراسات فـــى كل التخصصات أو فى تخصصـــات معينـــة ، مثـــل (Le Journal de Scavans) فى بـــاريس ١٦٦٥ ومثـــل (Pharmaceutische Central-Blatt) فى برلين ١٨٣٠ .

أما الولادة الفعلية المتمثلة فى مؤسسات ميدانية ، متفرعة لأعمـــال الضبط الببليوجرافى بخاصة و باقية كذلك حتى الآن ، فقد كانت مرة أخـــرى من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية ، التى شهدت فى أواخر القرن التاسع

عشر ، ظهور أشهر مؤسستين من هذا النوع باقيتين حتى اليوم ، وهما " شركة بوكر" منذ سبعينات القرن الماضى ، وبعدها "شركة ويلسون" منذ تسعينياته . تميزت الدار الأولى بضبط الأوعية المستقلة الموجودة فى الأسواق من الكتب والدوريات بجانب الأدلة الخاصة بمهنة المكتبات ، تصدرها أسبوعية وسنوية منذ البداية حتى الآن ، وعلى أقراص مليزرة تجددها فصليا أو سنويا منذ ١٩٨٧ . وتميزت الدار الثانية بضبط ما يصدر من أوعية الكتب بالإنجليزية أولا بأول ، وبضبط محتويات الدوريات العامة الانجليزية ، وبضبط محتويات الدوريات المتخصصة كذلك فى بضع قطاعات، منها : الزراعة ، والفنون الصناعية ، والفن ، والتربية ، كما أنها الرائدة فى أعمالها الببليوجرافية بابتداع نظام (التركيم Cumulation) الذى نقله الآخرون عنها فى أمريكا وفى الخارج .

دخلت دار " بوكر " المائة الثانية من عمرها منذ عشرين عاما ، وأكملت دار "ويلسون " المائة الأولى من عمرها . وقد ظهر قبلهما فى أوروبا وفى أمريكا نفسها مؤسسات أو شبه مؤسسات تعمل فى الميدان نفسه، ولكنها اختفت أو لم يكن الضبط الببليوجرافى مرتكزها الأول . ثم ظهر حولهما على امتداد القرن العشرين وفى النصف الثانى منه بخاصة ، فى كل من أوربا العربية وفى أمريكا وغيرهما كذلك ، عشرات وعشرات من المؤسسات الميدانية المتفرغة لأعمال الضبط الببليوجرافى بخاصة ، وكثير منها قد ولد فعلا غداة الاستخدام الناجح لتكنولوجيات التحسيب الممغنط والمليزر فى تلك الأعمال . وإذا كانت المؤسسات الرائدة تتولى بنفسها العمليات الفنية للضبط الببليوجرافى ، فكثير من المؤسسات الحديثة تعتمد على نقل البيانات الببليوجرافية من مصادرها الأصلية ، وتختزنها فى مراصدها المحسبة حسب اتفاقات معينة تتم بين المصدر الأصلى والوسيط ،

ثم يتيحها هذا الأخير بالاتصال (المباشر: Onlin) ، أو يعيد إصدارها على جزازات فيلمية أو أشرطة أو أقراص ممغنطة أو مليزرة .

وإذا كانت المؤسسات الرائدة مثل دار بوكر ودار ويلسون ، تحتفظ باسم المنشىء الأول كتسمية تجارية ناجحة ، تزايدت قيمتها فى الوقت الحاضر برغم استخدامها لأحدث التكنولوجيات التحسيبية الممغنطة والمليزرة، التى لم يحلم بها المؤسسان (ريتشارد روجرز بوكر ، ١٨٤٨ - ١٩٣٣ ؛ هالى ويليام ويلسون ، ١٨٦٨-١٩٥٤) ، فإن المؤسسات الحديثة تتخذ تسميات وظيفية غالبا ما تكون شديدة البريق واللمعان ، باعتبار أنها قد ولدت فى حجر التكنولوجيات الحديثة الجذابة ذات البريق واللمعان. هناك مثلا (مكايو : OCLO) الذى انشىء عام (١٩٧٠) بتسمية وظيفية عادية (مركز مكتبات الكليات بأوهايو) ، ثم غير إلى تسمية أكثر جاذبية (مركز التحسيب المباشر للمكتبات) . ثم هناك فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينات تسميات مثل Silver Platter Information Service خدمة الرقيقة الفضية للمعلومات) ، حتى دار بوكر نفسها اختارت لقطاع المحسبات فيها تسمية تجارية جذابة (بوكر للنشر الالكترونى) .

وأما بالنسبة للأوعية المرجعية الأخرى غير أوعية الضبط الببليوجرافى ، من دوائر المعارف والمعجمات اللغوية ومؤلفات التراجم وتقاويم البلدان وغيرها ، فالتأليف الفردى فيها عرف منذ آماد بعيدة فى الثقافة الاسلامية وفيما قبلها وفيما بعدها من ثقافات ، والتراث الانسانى الذى بقى لنا من تلك المؤلفات الفردية ، منذ أقدم العصور حتى قرنين أو ثلاثة بعد الطباعة، لا يحسب بالعشرات أو المئات وإنما بالآلف وعشرات الآلاف . ومع أن التأليف والاصدار الفردى لهذه الأوعية المرجعية لا يزال موجودا حتى الآن وخاصة فى البلاد النامية ، فإن البشائر الأولى لظهور المؤسسات

التى تتولى هذا النوع من أوعية "الضبط " بصفة أساسية أو غالبـــا إعــدادا وإصداراً، يرجع فى أوربا الغربية إلى القرن السابع عشر بعد قرنين تقريبـــا من ظهور الطباعة وانتشارها . وقد أصبح منذ القرن التاسع عشـــر بعامـــة وفى القرن العشرين بخاصة ، هو السمة الغالبة فى البلاد المتقدمة ، كما أنـــه الاتجاه الذى تسعى إليه ولكن ببطء بعض البلاد النامية ومنها البلاد العربية .

. أنشئت (الأكاديمية الفرنســية : Academic Francaise) عــام (١٦٣٥) ، وهى التى ظلت تعمل حوالى نصف قرن حتى أعدت وأصـــدرت الطبعة الأولى من (القاموس الفرنسى : Dictionnaire-Francaise) عام (١٩٦٤) . وتكون فى اسكتلندا جماعة من العلماء والوجهاء عـــام (١٧٦٨) وهى التى عملت على الاعداد والاصدار للطبعة الأولـــى مـــن أول دائـــرة معارف حديثة باقية حتى الآن (دائرة المعارف البريطانية : Encyclopidi Britannica or Dictionary of Arts and Sciences) وذلك خـــلال الأعوام (١٧٦٨-١٧٧٣) . وفى الولايات المتحدة أنشئت شـــركة (مريـــامز Merriams) أقدم المؤسسات الأمريكية المتخصصة فى إعـــداد القواميـــس وإصدارها بخاصة والمؤلفات المرجعية بعامة ، وكـــان بـــاكورة أعمالـــها إصدارها الطبعة الثالثة عام (١٨٤٨) من قاموس (وبستر : N.Webster) ، الذى أصبح فيما بعد الدرة الثمينة فى مجموعة الأعمـــال المرجعيـــة التـــى تتولاها فى الوقت الحاضر .

وفى مصر أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩٢) تطلع مجموعة مـــن اللغويين والأدباء ، من أشهرهم محمد عبدة وحفنى نـــاصف والشـــنقيطى . والسيد توفيق البكرى ، لإنشاء مجمع للغة العربية يعنى بأمور كثـــيرة فـــى مقدمتها المصطلحات وقوائم المفـــردات ، التـــى تقـــابل الألفـــاظ الأجنبيـــة المستخدمة فى أمور العلم والحياة العامة ، ومارســـوا هـــذه الوظيفـــة فـــى

اجتماعهم وندواتهم الفكرية فى بيت "البكرى " الذى انتخبوه رئيسا . ثم قــدر لها التطلع بعد ثلاث محاولات أخرى من غيرهم أوائل القرن العشــرين ، أن يصبح حقيقة واقعة ومؤسسة رسمية عند إنشاء مجمع فؤاد الأول للغة العربية عام ١٩٣٢ بالقاهرة، الذى يعمل منذ لك التاريخ على إعداد واصدار المراجع اللغوية . ويقوم بجانبه للغرض نفسه عدد آخر من المؤسسات اللغوية ظهرت كلها فى القرن العشرين ببعض العواصم العربية ، فى دمشق وبغداد وعمــان والرباط.

ومن الجدير بالذكر فى ختام هذا البيان الخاص بالمؤسسات الحديثــة للضبط غير الببليوجرافى ، توضيح أمرين فى غاية الأهمية : أولهما أن هذه الأعمال المرجعية أصبحت من الضخامــــة والحاجــة المســتمرة للتجديــد والاضافة، بحيث يصعب بل يستحيل على الأفراد أن يتولوا أمورها كأفراد . وثانيهما إذا كان نصيب تخصص المكتبات والمعلومات من حيث هويته ، فى أعمال الضبط الببليوجرافى التى تتولاها المؤسسات الحديثة ، يشمل كلا مــن المادة والتنظيم فى تلك الأعمال ، سواء بالنسبة للمدخل الأساسى الأعمــال ، أو المداخل الاضافية من فهارس وكشافات ، بل إن هذا هو نصيبــه أيضــا حتى فى المؤلفات الحديثة غير المرجعية ، التــى أصبحــت تــزود حديثــا بالكشافات والفهارس للمفاهيم والمفردات على حد سواء . أما المواد ذاتها فى غير الأعمال الببليوجرافية ، فأمرها موكول لأصحابها من المتخصصين فــى موضوعات المعرفة .

المؤسسات الأكاديمية :

إذا أسقطنا من حسابنا فى هذا الفــرع مــن المؤسســات المرتبطــة بالتخصصات ، العصر القديم كله وأكثر العصور الوسطى ، فسنجد مع هــذا الاسقاط أن هناك تخصصات عريقة كالفلسفة والطب والقانون ، قد نشأت لها

المؤسسات الأكاديمية منذ البذور الأولى لإنشاء الجامعات الحديثة في الحضارة الغربية خلال القرون الأولى للألف الثاني الميلادى . ولكننا نجد أيضا أن عددا قليلا نسبيا من التخصصات هو الذى يستطيع أن يرجع بمؤسساته الأكاديمية، إلى ما قبل عصر النهضة أو حتى القرون الأولى لها ، بينما نجد أن العدد الأكبر منها لم يصبح له وجود أكاديمي في الجامعة الحديثة ، إلا في أوائل القرن التاسع عشر وأواخره أو حتى في القرن العشرين ، ليس في جامعات الدول النامية وحدها وإنما في الجامعات بالدول المتقدمة أيضا . ذلك أن هذه التخصصات التي تأخرت ولادتها الأكاديمية ، كانت إما مستكنة في أحضان تخصص أم عريق كعلم النفس مع الفلسفة ، وإما أن الموضوعات نفسها وهى المحور الأول لوجود أى تخصص قد تأخر ظهورها فتأخرت تخصصاتها حتى القرن التاسع عشر أو القرن العشرين .

أما بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات فلم يكن أى من البابين السابقين هو الذى وضعه في المجموعة ذات الوجود الأكاديمى الأحدث، فظهرت مؤسسته الأكاديمية لأول مرة عام ١٨٨٧ ، وتأخرت في منطقتنا حوالى ستين عاما أخرى بعد ذلك . فموضوعه كما عرفناه قديم يرجع إلى ماض قد يبلغ عدة آلاف من السنين ويصعب أن نتصور مستكنا في بطن أحد التخصصات الأخرى ، كحال كثير من التخصصات الحديثة مع الفلسفة ، فالعلماء في كل التخصصات العريقة وليس في تخصص واحد بعينه ، كانوا يتحدثون بصورة عامة عن الكتب والمكتبات التى عرفوها أو عملوا بها .

بل لقد كان من المحتمل جدا أن يتأخر تخصص المكتبات والمعلومات بضعة عقود أخرى وربما أكثر ، عن ذلك التاريخ (١٨٨٧) الذى أنشئت فيه مدرسة للمكتبة في "جامعة كولومبيا " بمدينة نيويورك ، لولا تلك المبادرة الجريئة التى قام بها "ديوى " في تلك الجامعة التى كان يعمل

بها ، فشخصية هذا الرجل ومبادراته للتخصص كله فى جانب ، والطبيعة العامة للبيئة الأمريكية التى لا تأسرها التقاليد الموروثة فى جانب آخر ، هما معا اللذان يفسران تلك المفارقة الصارخة ، بالنسبة للتاريخ الأكاديمى لتخصص المكتبات والمعلومات فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، وهما فى جوانب أخرى كثيرة للتخصص التوأم أو الثنائى المترابط .

ظهرت المؤسستان المهنيتان (LA,ALA) على شاطئى الاطلنطى فى تاريخين متقاربين (أمريكا عام ١٨٧٦ وبريطانيا عام ١٨٧٧) ، ولكن الرسالة الأولى مثلا للحصول على درجة الدكتوراه فى تخصص المكتبات والمعلومات بالجامعات البريطانية كانت عام (١٩٧٢) ، وقد سبقتها الجامعات الأمريكية فى ذلك بعشرات السنين ومئات الرسائل . بل إن جامعة القاهرة وهى فى واحدة من البلاد النامية قد سبقت الجامعات البريطانية فى ذلك أيضا باثنتى عشرة سنة كاملة.

ذلك أن "جمعية المكتبات " فى بريطانيا منذ إنشائها كانت هى المسئولة، عن إعطاء الشهادات التى تؤهل للعمل فى المكتبات هناك بحكم القانون . وقد وضعت للحصول على تلك الشهادات التى تؤهل للعمل فى المكتبات هناك بحكم القانون . وقد وضعت للحصول على تلك الشهادات برامج معينة وامتحانات كانت تعقدها هى حتى وقت قريب ، وعلى الراغبين فى العمل الالتزام بتلك البرامج واجتياز هذه الامتحانات . وعقب الحرب العالمية الأولى (١٩١٩) أى بعد أمريكا بأكثر من ثلاثين عاما أقدمت جامعة لندن على إنشاء مدرسة تمنح دبلوما لا يصل إلى درجة الماجستير فى تخصص المكتبات والأرشيف ، طبقا لبرنامج دراسى يستمر عامين ، وبقى التخصص فى بريطانيا على هذين الحالين (فى جمعية المكتبات وفى جامعة لندن) حتى ستينيات القرن العشرين ، حينما اقتحمتهما رياح التغيير وتغير

الأمر فى الجامعات هناك ، فأصبح لتخصص المكتبات والمعلومات وجوده الأكاديمى فى بضع جامعات بريطانية ، وتمنح فيه درجات الليسانس والبكالوريوس والدبلوم والماجستير والدكتوراه .

وإذا كانت هذه التبصرة التاريخية مؤشرا له أهميته ودلالته فى الأوضاع الحالية للتخصص بالنسبة لمؤسساته الأكاديمية ، فليس الهدف على الإطلاق التأريخ لهذه المؤسسات بالنسبة لمؤسساته الأكاديمية ، فليس الهدف على الاطلاق التأريخ لهذه المؤسسات الأكاديمية جميعا ولا لأى منها حتى فى البلاد العربية ، لأن أى شيء من ذلك يخرج بالدراسة الحالية عن إطارها المرسوم فى الكم والنوع ، ونستطيع اعتبارها منذ البداية إرهاصا للمفارقات ، التى قد نفاجأ بها فى تناولنا التحليلى لهذا المحور فى تخصص المكتبات والمعلومات . **أما الجوانب الجديرة بالذكر فى هذا التناول التحليلى فيمكن إيجازها فيما يلى :**

(أ) هناك تفاوت كبير فى "الصيغة " بالنسبة للكيان الأكاديمى ، الذى يعد الأجيال الجديدة للعمل فى المؤسسات الميدانية لتخصص المكتبات والمعلومات، إلى جانب البحث الذى غالبا ما يرتبط بهذه الوظيفة . وتتفاوت هذه "الصيغة " من "البرنامج" الثابت أو المؤقت داخل إحدى المدارس المتوسطة أو العالية أو الكلية الجامعية ، أو حتى " الكلية أو المدرسة العالية كاملة كلها للتخصص ، التى يمنح كل منها حسب نظامه الخاص شهادة حضور أو درجة الدبلوم المتوسط أو العالى أو الليسانس أو البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه . ومن الجدير بالذكر أن هذا التفاوت الواسع ليس بين الدول النامية فى جانب والدول المتقدمة فى جانب آخر ، ولكنه موجود فى كل من الجانبين بكل ما فى هذه التشكيلة من المفارقات الواضحة . ولكننا نستطيع أن نؤكد مع كل هذا التفاوت الملحوظ فى الوضع الأكاديمى حاليا ن .

أن مؤشرات الاتجاه الثابت نحو المستقبل ، هو أ، تكون المؤسسة الأكاديّمية لتخصص المكتبات والمعلومات داخل إحدى الجامعات ، وأن تمنح شهادة ثابتة مساوية للشهادات التى تنالها التخصصات الأخرى المستقرة داخل الجامعة نفسها ، من حيث المدة المطلوبة للحصول عليها واسمها وبقية الاجراءات والمتطلبات الادارية والاكاديمية بصفة عامة .

(ب) هناك علاقة حميمة عند نشأة الكيان الأكاديمى لتخصص المكتبات والمعلومات ، بينه وبين التخصصات الإنسانية والاجتماعية بعامة ، فغالبا ما يتولى العمل فى المؤسسات الأكاديمية الناشئة للتخصص رجال كانوا من قبل فى واحد أو آخر من تلك التخصصات ولا سيما اللغوية والأدبية . ولكن عاجلا أو آجلا لا يبقى الوضع كذلك ، فيدخل إلى المؤسسة الاكاديمة للتخصص رجال ينتمون فى خلفياتهم الأولى إلى العلوم البحتة والعلوم التطبيقية . وهذا هو الذى حدث فعلا فى كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية، برغم ما قد يكون هناك من تفاوت بينهما فى نسبة الأعداد والفترة اللازمة لبلوغ ذلك . وبرغم السمات المشتركة فى أفراد المجموعة السابقة والمجموعة اللاحقة ، التى تطبعهم بها هوية التخصص وذاتيته ومتطلباته الجوهرية ، فالغالب أن يبقى عند كل منهما هامش صغير او كبير من خلفياتهم الأولى ، يطبعون هم به قضايا التخصص ومسائله حينما يتحدثون عنها أو يبحثونها أو يصدرون مؤلفاتهم بشأنها . ويختلف أثر هذا الهامش الخلفى والتفاوت الذى يثمره فى أعمالهم وكتابتهم عن ذلك التفاوت الطبيعى الذى تثمره وجهات النظر البيضاء . فهذه الأخيرة ظاهرة صحية تنمو بها التخصصات وتزدهر ، دون ذلك الأول الذى قد يؤدى إلى تمزق التخصص وزلزلة أركانه ، إذا تزايدت درجاته وبالغ فيه أصحابه .

(ج) قد لا يكون هناك تخصص واحد تستطيع مؤسسته الأكاديمية أن تعزل نفسها عن جميع التخصصات الأخرى فمن الضرورى أن تستضيف قليلا أو كثيرا من بعض تلك التخصصات ، تعتمد عليه أو تسند به محتوياتها الذاتية نفسها . وتتوقف هذه الاستضافات فى النوع والكم على درجة القرابة وطبيعة الصلة بين التخصصين المضيف والضيف ، كما يبقى لكل منهما دوره الصحيح داخل المؤسسة الأكاديمية لأى تخصص ، فمرتكز الهوية الذاتية للتخصص المضيف هو المنطلق وهو الهدف ، بالنسبة لكل المحتويات فى مؤسسته الأكاديمية . ومع أن تخصص المكتبات والمعلومات لا يختلف فى هذه الناحية (الأولى) عن غيره من التخصصات . ومع أن تخصص المكتبات والمعلومات لا يختلف فى هذه الناحية (الأولى) عن غيره من التخصصات ، فإن الطبيعة الخاصة لموضوعه ومرتكزه وهو "أوعية المعلومات من حيث الضبط والاستخدام " ، تجعل له اتصالا مباشرا بجميع التخصصات ، باعتبار أن لكل منها أوعية المعلومات الخاصة به التى يتولاها تخصصنا بالضبط والاستخدام . وليس معنى ذلك على الإطلاق ، أن المؤسسة الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات ينبغى أن تستضيف ، كل التخصصات الأكاديمية ، فذلك إن لم يكن مستحيلا فهو من أشق الأمور وأبعدها عن المنطق التربوى السليم . ولكنه يعنى فى هذه الناحية (الثانية) أن يكون هناك توازن دقيق ، غالبا من خلال مقرر وربما عدة مقررات ، تتناول العائلات والأسر الأساسية والنوعية للتخصصات الأكاديمية ، فى نظرة إطارية متكاملة تحدد العلاقات العامة بينها ، وتبين أهم العلاقات الداخلية الخاصة بكل عائلة أو أسرة . أما الناحية (الأولى) لعلاقة تخصص المكتبات والمعلومات فى مؤسسته الأكاديمية بالتخصصات الأخرى ، فإنها تتطلب استضافات من تخصصات معينة ، إما لأنها أساسية عامة وإما لأنها

متطلبة لمساندة بعض المقررات الذاتية للتخصص ، وذلـــك هـو الوضـع الصحيح بالنسبة لكل التخصصات فى مؤسساتها الأكاديمية .

(د) هناك متغيرات معينة فى الحياة الأكاديمية قد تسمح أو لا تسمح لأحد التخصصات ، أن يحتل وحدة مؤسسته الأكاديمية ، بمقرراته الذاتيــة ، وبما يستضيفه من المقررات الأساسية العامة والمقررات المساندة المنتميــة إلى تخصصات أخرى . وقد قدر لتخصص المكتبات والمعلومات أن يـــأخذ هذا النمط الاستقلالى فى مؤسسته الأكاديمية ، سواء كانت برنامجا أو قســما أو معهدا أو مدرسة أو كلية ، ليس فى مناطق ولادته المبكرة بأمريكا وأوربا الغربية وحدها ، وإنما فى غيرهما من المناطق المتقدمة والنامية على حـــد سواء كذلك . كما قدر له أيضا أن يأخذ النمط الآخر توأما أو شريكا مسـاويا أو تابعا أو متبوعا لبعض التخصصات الأخرى ، التى توازيه أو تقاربه فـــى محور "الموضوع" وهو أوعية المعلومات . فى "مدرسة جامعة لندن" التـــى أنشئت عام ١٩١٩ وفى "القسم " بجامعة القاهرة الذى أنشىء عـــام ١٩٥٠ ، رأى المؤسسون منذ البداية أن يرعى كل منهم التخصص التـــوأم ، اللذيــن نعرف اليوم أحدهما باسم "المكتبات والمعلومات " ونعـــرف الآخــر باســم "الوثائق" أو "الأرشيفات " . فالموضوع فى كل منهما هو أوعية المعلومـــات ضبطا واستخداما ، بيد أنها فى الأول أوعية "القــراءات والبحــوث " وفـــى الثانى أوعية "المكتبات والالتزامات " . وفى العقود الأخيرة نجد نماذج جديدة يتعايش فيها تخصص المكتبات والمعلومات مع تخصصات أخـــرى ، مثـــل (الاتصالات : Communication) فى مدرسة "رتجرز" بأمريكا ، ومثـــل الوسائل السمعية والبصرية فى كلية التربية بجامعة "حلوان" المصرية ، ومثل الصحافة وعلوم الأخبار فى معهد بالجامعة التونسية وفى الجامعة اللبنانيـــة . ومن المؤسف حقا ما يقع فى الوهم أحيانا قليلة ، أن "المكتبات " تخصــــص

وأن "المعلومات" تخصص آخر يتشاركان أو حتى يتواءمان فى المؤسسة الأكاديمية الواحدة ، فتسمية "المكتبات والمعلومات " تقع على تخصص واحد.

(هـ) هناك قدر قليل أو كبير من التفاوت فى المؤسسات الأكاديمية لأى تخصص ، مهما تكن درجة العراقة فى هذا التخصص والاستقرار والوصول إلى ما يشبه الاجماع بين أصحابه على المحتويات الأساسية والفرعية له . فكليات الطب ومدارسه مثلا لا تتفاوت محتوياتها بين البلاد المتقدمة والنامية فقط ، ولكنها تتفاوت كذلك داخل البلد الواحد ، مع التسليم بأن هناك غالبا حدا أدنى ينبغى أن تحققه كل منها فى بلدها على الأقل . وإذا كان الأمر لم يصل بعد إلى هذا المستوى من المعيارية فى المؤسسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات بعامة ، فليس ذلك فقط بسبب الفرق الكبير بين تخصصين يحسب عمر أحدهما بمئات السنين . ويحسب عمر الثانى بالعشرات ، وإنما أهم من ذلك بسبب أن المتغيرات الثقافية والاجتماعية والتاريخية ، حول أى مؤسسة أكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات ، تحتم وجود قدر من التفاوت قد لا يوجد ما يوازيه بالنسبة للمؤسسات الأكاديمية فى تخصص الطب . بل إن تلك المتغيرات حينما تؤخذ فى الاعتبار بدقة كاملة ، ويضاف إليها التفاوت الكبير السابق فى "الصيغة" الاكاديمية من "البرنامج " إلى "القسم " إلى "الكلية " ، وفى الشهادة من "الدبلوم " المتوسط والعالى إلى "الليسانس " أو "البكالوريوس " أو "الماجستير"، فقد يكون من المستحيل فى الوقت الحالى الخروج بمؤشر واضح ، يمكن التنبؤ من خلاله بمستقبل المؤسسات الأكاديمية للتخصص كله، سواء فى محتويات هذه المؤسسات من المواد الذاتية والمواد المساندة لها والمواد الأساسية العامة ، أو فى المتطلبات الأكاديمية المعيارية الأخرى المرتبطة بها ، كاعضاء هيئة التدريس ، وأدوات البحث . . الخ . وإذا كان

التنبؤ العام بذلك مستحيلا ، فهناك فى بعض البلاد المتقدمة على الأقل ضوابط ومعايير للمؤسسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات، وهى التى تتولاها منذ بضعة عقود مضت المؤسسات المهنية هناك ، فتلك الضوابط وهذه المعايير بذاتها مؤشرا له أهميته فضلا عن أنها تنمو وتتطور، فتعطى لأبناء التخصص والمتطلعين إليه قدرا كبيرا من الثقة فى مستقبل التخصص ومستقبلها معه .

وإذا كانت المؤسسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات قد نشأت فى الغرب مع بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر - كما سبق بيانه ، وإذا كان هذا هو تحليلنا لبعض المفارقات عن هذه المؤسسات الأكاديمية ، فما هو وضع تلك المؤسسات الأكاديمية فى عالمنا العربى ؟ سنوجز وضع المؤسسات الأكاديمية لتخصص المكتبات والمعلومات فى العالم العربى فى بلدين يعتبران أكثر البلاد العربية تقدما فى هذا التخصص ، وهما: مصر والسعودية .

المؤسسات الأكاديمية فى مصر :

كانت أول دراسة للمكتبات فى مصر تلك التى أنشأتها "الجمعية المصرية للمكتبات التى تأسست عام ١٩٤٤" إذ نظمت "الجامعة الشعبية " التى عرفت فيما بعد باسم "جامعة الثقافة الحرة " تحت رعاية الجمعية المصرية للمكتبات فى أواخر الأربعينيات محاضرات مسائية فى برنامج : الأول عام للحاصلين على الثانوية العامة ، والثانى لمدة عام أيضا لمن هم أقل من ذلك مؤهلا .

وفى عام ١٩٥٠ بدأت أول دراسة أكاديمية فى جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة فيما بعد) بإنشاء معهد الوثائق والمكتبات ، الذى ظل معهدا مستقلا يتبع إدارة جامعة القاهرة مباشرة ، حتى عام ١٩٥٤ ، حيث صار

قسما من أقسام كلية الآداب بالجامعة نفسها . وقد تطورت الدراسة فى القسم على مختلف السنوات ، ففى عام ١٩٥٦ أجيز برنامجان للدراسة ، أحدهما للماجستير والآخر للدكتوراة ، هذا بخلاف البرنامج الأصلى الذى يمنح الدرجة الجامعية الأولى "الليسانس" . وفى عام ١٩٦٩ بدأ برنامج للحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس فى أى تخصص غير تخصص المكتبات مدته عام واحد ، يمنح الدرجة الجامعية الأولى "الليسانس" . وفى عام ١٩٦٩ بدأ برنامج للحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس فى أى تخصص غير تخصص المكتبات مدته عام واحد ، يمنح بعده المتخرج دبلوما فى المكتبات سمى "الدبلوم العامة" . وفى عام ١٩٧٠ بدأت الدراسة فى "الدبلوم الخاصة "، والدراسة فيها لمدة عام آخر ، واشترط للالتحاق بها أن يكون الطالب حاصلا على الدبلوم العامة فى المكتبات بتقدير جيد على الأقل . وفى عام ١٩٧٥ تم إلغاء الدبلوماتين ، وحل محلهما "دبلوم المكتبات والتوثيق " والدراسة به لمدة سنتين .

ظل هذا القسم الأكاديمى هو القسم الوحيد لدراسة المكتبات في مصر حتى عام ١٩٨١ ، حين افتتح قسم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب جامعة الاسكندرية ، وفى العام الذى تلاه أنشئت شعبة المكتبات والوسائل التعليمية بكلية التربية فى جامعة حلوان . وفى عام ١٩٨٥ بدأت الدراسة بقسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب ببنى سويف ، وهى تابعة لجامعة القاهرة ، وفى العام التالى لذلك ، أى فى عام ١٩٨٦ ، افتتح قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب فى جامعة طنطا . وفى التسعينيات أنشىء قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب فى جامعة المنوفية وقسم آخر للوثائق والمكتبات ونظم المعلومات بكلية الآداب أيضا ولكن بجامعة قناة السويس فى الاسماعيلية.

وما زالت الجامعات الاقليمية فى مصر تسعى لانشاء أقسام أكاديمية للمكتبات فى جامعاتها .

وهناك بالاضافة إلى هذا مشروعات لإنشاء دراسات أكاديمية أخرى فى مجال المكتبات ، منها "الدبلوم التطبيقى فى مكتبة الطفل " بكلية رياض الأطفال ، وهى تابعة لوزارة التعليم العالى فى مصر ، ومدة الدراسة به سنة واحدة ، ويقبل فى الدبلوم الحاصلون على إحدى الشهادات الجامعية أو ما يعادلها فى المكتبات ، أو دراسات الطفولة ، أو تربية الطفل ، أو علم النفس، أو الخدمة الاجتماعية ، أو الدبلوم الخاص فى التربية . ومنها أيضا "الدبلوم التطبيقى فى المكتبات المدرسية بكليات المعلمين والمعلمات النوعية ، ومدة الدراسة بالدبلوم سنة واحدة أيضا وهو يقبل الحاصلين على إحدى الشهادات الجامعية ممن يرغبون التخصص فى المكتبات المدرسية .

لم تقتصر دراسات المكتبات فى مصر على التعليم الرسمى ، فكما بدأت جمعية المكتبات المصرية أول برنامج رسمى لتعليم المكتبات فى مصر، فقد كانت كذلك وراء التدريب قصير المدى ، والتى بدأت به أيضا إعتبارا من عام ١٩٤٩ ، لمدة أسابيع قليلة لكل برنامج . وقد اتسع نطاق التدريب فى الوقت الحاضر فى مصر ، فالكثير من الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية تضم إدارات للتدريب مهمتها عقد البرامج التدريبية بهذه الجهات، ومن البرامج التى تعقدها برامج للتدريب على أعمال المكتبات . والهدف من هذه البرامج هو تقديم المعلومات والمهارات فى مجال المكتبات والمعلومات للعاملين بها ، وتعقد هذه البرامج فى العادة عند التعيين للذين لم تتح لهم فرصة الدراسة التخصصية ، أو تكون كبرامج تجديدية أو تنشيطية لتزويد العاملين بالمكتبات من وقت لآخر بالنظم والتطبيقات الجديدة فى مجال المكتبات والمعلومات .

وأهم الجهات التى تقدم تدريبا منتظمـا فـى تخصـص المكتبـات والمعلومات فى مصر ، هى : "الجهاز المركزى للتنظيم والادارة " "ومركـز التنظيم والميكروفيلم " بمؤسسة الأهرام . و"الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية " ، فكل منها يقدم برامج تدريبية تطول أو تقصر ، تتناغم مـع أهداف ومهام تلك الجهات ، وتحقق اكتفاء محدودا فى تخريج اختصـاصين أوعاملين فى مجال المكتبات والمعلومات فى مصر والوطن العربى .

المؤسسات الأكاديمية فى المملكة العربية السعودية

انطلق التدريب فى مجال المكتبات أول ما انطلق ، فـى المملكـة العربية السعودية من الادارة العامة للمكتبات التابعة لوزارة المعارف ، وذلك فى اوائل الستينات، إلا أن التدريب الحقيقى فى هذا التخصص بدأ فى أواخـر الستينيات من معهد الادارة العامة حين أنشىء أول برنامج لهذا التخصـص باسم " برنامج أمناء المكتبات " و ذلك عام ١٩٦٨ . و فى عام ١٩٧٧ بـدأ المعهد نفسه فى تنفيذ برنامج لآخر أطلق عليـه إسـم "برنـامج موظفـى المكتبات". فى عام ١٩٨٣ بدأ معهد الادارة العامة دبلومـا أسـماه دبلـوم دراسات المكتبات " و مدة الدراسة به سنتان ، يلتحق به الحـاصلون علـى الثانوية العامة. وهى دراسة منتظمة يتفرغ فيها الدارسون للدراسـة . وقـد سبقت جامعة الملك سعود معهد الادارة العامة فى إنشـاء دبلـوم لدراسـات المكتبات إلا أنه كان دبلوما عاليا يقبل فيه الحاصلون على شـهادة جامعيـة وأسمته "الدبلوم العالى للمكتبات" بدأته الجامعة عام ١٩٧٦ ، بالتعـاون مـع وزارة المعارف ، و كانت مدة الدراسة به سنة واحدة ، و قـد انتقـل هـذا البرنامج فى العام التالى لانشائه إلى جامعة الامام محمد بن سعود الاسـلامية و بقى هناك ثلاث سنوات أخرى حتى توقف نهائيا عام ١٩٨٠ .

بدأت الدراسة الجامعية فى تخصص المكتبـــات و المعلومـــات فـــى السعودية عام ١٩٧٣ ، وذلك عندما أنشأت جامعة الملك عبد العزيز بجـــدة ، أول قسم أكاديمى للمكتبات و المعلومات فى المملكة ، و فى عـــام ١٩٧٨ ، أى بعد مرور خمس سنوات على إنشائه : بدأ هذا القسم فى تقديـــم برنـــامج للماجستير ، و فى عام ١٩٩٣ أقر القسم إنشاء برنامج للدكتوراه . أما ثـــانى **الأقسام الاكاديمية** ، فقد كان فى جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية فى الرياض ، وكان ذلك فى عام ١٩٧٤ . وفى هـــذا القســـم ثلاثـــة برامـــج " البكالوريوس ، والماجستير و الدكتوراة " . و فى عام ١٩٨٦ أفتتـــح قســـم علوم المكتبات و المعلومات بجامعة الملك سعود فى الرياض أيضا ، و هـــو قاصر على برنامج البكالوريوس فقط . أما **القسم الرابع** فهو قسم المكتبـــات والمعلومات التى أنشأته جامعة أم القرى فى مكة المكرمة عام ١٩٨٨ ، وهو يتوجه نحو المكتبات المدرسية بصفة خاصة ، و إن لم يظهر ذلك فى اســـم القسم .

وإلى جانب هذه الأقسام الأربعة ، يوجد **قســـم خـــامس** للمكتبـــات والمعلومات قامت بإنشائه الرئاسة العامة لتعليم البنات فى كلية الآداب التابعة لها و الموجودة بمدينة الرياض ، و قد أسند الإشراف على هذا القســـم فـــى مراحل إنشائه الأولى إلى قسم التاريخ فى الكلية ، ثم انفصل عنه فيما بعـــد ، و الالتحاق بهذا القسم مقصور الى الطالبات فقط ، كما هو الحـــال بالنســـبة لكافة المؤسسات التعليمية التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات فى الســـعودية . وتجدر الاشارة إلى أنه بإمكان الطالبات الالتحاق بجميع الـــبرامج المتاحـــة للطلاب فى قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز و جامعـــة الإمام محمد بن سعود الاسلامية ، كما يمكنهم الالتحـــاق ببرنـــامج " دبلـــوم

دراسات المكتبات " الذى يقدمه معهد الادارة العامة ، وذلك فى فرعه النسوى بمدينة الرياض .

المؤسسات المهنية :

بدأ القرن العشرون، ولم يكن تخصص المكتبات و المعلومات قد حظى فى القرن التاسع عشر إلا بسبع مؤسسات مهنية فقط ، اهتمامها الأساسى هو موضوع التخصص بما يمثله من الضبط و الاستخدام لأوعية المعلومات ، دون أن يكون هذا الاهتمام لغاية الربح أو بدافع الكسب ، بل الحقيقة الدقيقة هى أنها جميعها ظهرت فى الربع الخير فقط من القرن التاسع عشر . و قد أنشئت كل واحدة منها حسب القانون المعمول به فى الدولة التى ظهرت فيها ، منها إثنتان فى الولايات المتحدة الأمريكية و حدها ، إحدهما تهتم بكل المؤسسات الميدانية للتخصص ، و الأخرى تهتم بفئة معينة هى المكتبات الطبية وحدها ، و هما الأقدم و الأحدث (١٨٧٦ ، ١٨٩٨) فى هذه المجموعة المبكرة من المؤسسات المهنية للتخصص . و بين هذين التاريخين أربع مؤسسات أخرى ظهرت كلها فى أوربا الغربية و حدها (انجلترا ١٨٨ ، سويسرا ١٨٩٤ ، النمسا ١٨٦٩) . و هذه المؤسسات مهنية وطنية ، و الرابعة مؤسسة دولية انشئت فى بلجيكا عام ١٨٩٥ . وقد غيرت أسمها ثلاث مرات ، فأصبح منذ سبتمبر ١٩٨٦ (اتحاد المعلومات والتوثيق " أمت : FID) أما المؤسسة المهنية الباقية من تلك المجموعة المبكرة فهى الوحيدة التى ظهرت خارج أوربا الغربية و أمريكا ، حيث أنشئت فى اليابان عام ١٨٩٢.

هذه هى البذور الأولى من المؤسسات المهنية للتخصص التى ظهرت فى أواخر القرن التاسع عشر، وهى التى أكدت نفسها خلال القرن العشرين، فما هو واقع الحال لتلك المؤسسات ونحن على مشارف القرن الواحد

والعشرين ؟ و برغم أن التفاوت كبير بين هـــذه المؤسســـات فـــي الوقـــت الحاضر، من حيث المستويات و الوظائف التي تؤديها كل منها ، ليس بيـــن البلاد المتقدمة و البلاد النامية فقط ، وإنما بين كل منها فيما بينـــها كذلـــك ، فإننا سنستعرض أهم هذه المؤسسات المهنيـــة علـــى المســـتوى العـــالمى ، والمستوى الاقليمى العربى ، والمستوى الوطنى .

و فى المستوى الدولى هناك الاتحاد الدولى لجمعيـــات المكتبـــات " أدجم: International Federation of Library Associations IFLA " و اتحاد المعلومات و التوثيق " أمـــت : Federation of Information and Documentation, FID " واتحاد المكتبات و مكـــاتب المعلومـــات Association of Special Libraries and Informnation Bureaux" ASLIB , "وسنتناول كل واحد منها فى عجالة موجزة :

الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات " أدجم : IFLA "

تم إنشاء هذا الاتحاد عام ١٩٢٩ ، ويضم فى عضويته عددا كبـــيراً من جمعيات و مؤسسات المكتبات من مختلف بلاد العالم ، و مركز الاتحـــاد هو مدينة لاهاى فى هولندا . و يتكون الاتحاد من الأمانة العامة ، بالاضافـــة إلى اللجنة التنفيذية ، و اللجنة المهنية ، و لجنـــة إدارة الـــبرامج ، ولجنـــة المطبوعات ، و النقاط البؤرية Focal Points للبرامج ، وهذا غير الأقسام والشعب و الموائد المستديرة التى يمارس من خلالها الاتحاد نشـــاطه . أمـــا السلطة العليا فى الاتحاد الذى يمثل الجمعية العامة للأعضاء .

و تتمثل أهداف ومهام الاتحاد فيما يلى:

١ - تكثيف و ترسيخ العلاقات مع المنظمات الدولية في مجال المكتبات .

٢ - وضع المعايير و تقنين القواعد و النظم فى مجال العمل المكتبى

٣- التعاون مع جمعيات المكتبات الوطنية ، و ذلك فـــى مجــال الاهتمــام المشترك (أبحاث ، مصطلحات مكتبية ، تقنينات ، تبـــادل نشــرات ، فرق العمل لدراسة مشكلات المكتبات فى الدول النامية .....)

٤- إعداد قواعد الضبط الببليوجرافى العالمى ، و متابعة تنفيذه .

٥ -يعتبر الاتحاد مركزاً للتنسيق فـــى مجــال التقنيــن الدولـــى للوصــف الببليوجرافى .

اتحاد المعلومات و التوثيق " أمت "

أنشىء " اتحاد المعلومات و التوثيق " عـــام ١٨٩٥ ، باســم " المعــهد الدولى للببليوجرافيا " ، والببليوجرافيا كما نعلــم هــى إحــدى الزاويتيــن الساسيتين (الضبط و الاســتخدام) فــى موضـــوع تخصــص المكتبــات والمعلومات . و كان الهدف الرئيسى لهذا المعهد هو مشروع طموح باســم " الموسوعة الببليوجرافية العالمية " ، و لم يكن هذا المشروع فى حقيقة قائمــا على الأسس الفنية السليمة المعروفة للمتخصصين . و قد فشل هذا المشــروع و أغلق المعهد لأكثر من عشر سنوات (١٩١٤ -١٩٢٥) ، و قـــد تغــير اسمه فى عام ١٩٣٧ إلى " الاتحاد الدولى للتوثيق " ، ثم تغير مرة ثالثة فــى عام ١٩٨٦ إلى " اتحاد المعلومات و التوثيق " أمــت " Fedration of Information and documentation.

وتتمثل فيما يلى :

١ - التعاون الدولى لإجراء البحوث فى مجال التوثيق .

٢ - تجميع و تنظيم المعلومات فــى مجــال العلــوم و التقنيــة و العلــوم الاجتماعيــة و الآداب و الفنــون و العلــوم الانســانية و اختزانــها و استرجاعها و نشرها .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٣ -دراسة و سائل الاتصال التقليدية و غير التقليدية و العمل على تطويرها و الاسهام فى إعداد وسائل جديدة للاتصال تعتمد على التقنية الحديثة .

٤ -وضع الأسس و المعايير لقياس فعالية العمل التوثيقى فى جميع مجالاته و أنواعه .

٥ - تطوير نظام التصنيف العشرى العالمى (UDC) لاستنباط نظام يكون صالحا للاستخدام فى استرجاع المعلومات .

٦ - تطوير الأسس النظرية و المنهجية للتوثيق و تحديد المصطلحات الأساسية و التنسيق فى هذا المجال على الصعيد الدولى .

٧ - دراسة احتياجات الباحثين و إعداد برامج تلبى هذه الاحتياجات .

٨ - إنشاء مراكز للتوثيق فى البلدان التى لا تتوفر بها ، و المساعدة على تطوير المراكز القائمة حاليا .

٩ - الحث على تدريب الوثائقيين ، خاصة فى الدول النامية .

١٠- التشجيع على إنشاء مراكز تحليل المعلومات ، خاصة فى المجالات سريعة النمو كالعلوم و التقنية .

١١- نشر و الحث على نشر الكتيبات و الكتب الدراسية و المواد الأخرى فى مجال التوثيق بهدف الاستخدام و الاستفادة منها فى الدورات التدريبية للوثائق .

١٢- التعاون مع المنظمات الدولية فى مجال التوثيق .

اتحاد المكتبات المتخصصة و مكاتب المعلومات " ASLIB ":

تأسس هذا الاتحاد فى لندن عام ١٩٢٤ ، و يمثل قوة تحالف و ربط بين الصناعة و المجال الأكاديمى و الحكومة بهدف تطوير جميع أنواع المكتبات المتخصصة و خدمات المعلومات . و هذا الاتحاد يعمل من خلال ثلاث وحدات :

١ - **وحدة المعلومات** ، ومن مهامها توفير الخدمات الببليوجرافية و البحث عن المعلومات ، و تضم هذه الوحدة هيئة من المكشفين و المسترجمين ومحللي الموضوعات ، و تصدر الوحدة كشافاً سنويا للأبحاث العلمية تصل محتوياته إلى حوالي خمسين ألف بحث سنويا .

٢ -**وحدة التعليم** ، وتقدم هذه الوحدة الارشادات المطلوبة لمعاهد التعليم والطلاب و العاملين ، و تنظم دورات قصيرة ، بعضها يهتم بتوضيح قيمة المعلومات للعاملين الجدد فى حقل المعلومات ، و بعضها يعالج موضوعات محددة مثل مشكلات استرجاع المعلومات ، و الاستخلاص، والتكشيف ..الخ .

٣ - **وحدة البحوث**، وهى تقوم بإجراء البحوث المتعاقد عليها ، وأقدم خدمات الاستخلاص فى مجالات العلوم و التقنية، و العلوم الاجتماعية. وتقدم خدمات استشارية للمؤسسات و الجهات المهتمة بتأسيس أو إعادة تنظيم المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات. وفى المستوى الاقليمى العربى ، سنتعرض لإدارة التوثيق و المعلومات التابعة للمنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، و معهد إحياء المخطوطات العربية التابع للمنظمة نفسها ، كمثالين للمؤسسات المهنية على المستوى الإقليمى العربى

إدارة التوثيق و المعلومات

تتبع هذه الادارة المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، التى تتبع بدورها جامعة الدول العربية . و هذه الادارة تعتبر من أنشط إدارات المنظمة ، و تهدف إلى :

١ - تطوير الركائز الفنية و البنيات الأساسية لتوفير المعلومات فى الوطن العربى .

٢ - توفير خدمات ببليوجرافية فى أسلوب متطور و شامل .

٣ - رفع كفاية العاملين فى مجال المعلومات من خلال التدريب .

٤ - جمع المعلومات الأساسية عن الأقطار العربية و ذلك فى مجال المكتبات و المعلومات ، و تشجيع تبادلها و نشرها .

معهد احياء المخطوطات العربية :

أنشىء هذا المعهد التابع للمنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم عام ١٩٤٦ ، **ومن أهم أهداف و مهام المعهد ما يلى :**

١ -جمع أكبر عدد من المخطوطات من مختلف أنحاء العالم ، وتصوير ما لا يمكن جمعه ، و تقديم مصغرات عن هذه المخطوطات للباحثين والدارسين .

٢ -تحقيق المخطوطات ذات القيمة و ذات الأهمية ، و نشرها .

٣ -إصدار مجلة دورية و نشرات دورية متخصصة فى نشر البحوث المتعلقة بالمخطوطات و التعريف بها .

وقد تم الاتفاق مع المنظمة العالمية للتربية و الثقافة و العلوم (اليونسكو) والمعهد على إعتبار المعهد مركز إقليميا فى البلاد العربية تودع به منظمة اليونسكو نسخة من المخطوطات التى تقوم بتصويرها . و منذ إنشاء المعهد وهو يتعاون مع الهيئات العلمية و الجامعات المهتمة بالدراسات الشرقية ، ونتبادل مطبوعاته و صور مخطوطاته مع الهيئات و المؤسسات العلمية فى مختلف بلاد العالم .

أما على المستوى الوطنى ، فإن أول جمعية مهنية كانت "جمعية المكتبات الأمريكية " التى أنشئت عام ١٨٧٦ ، تلتها بريطانيا عام ١٨٧٧، وسويسرا عام ١٨٩٤ ، و النمسا عام ١٨٩٦ . أما على المستوى العالم العربى فإن أول جمعية للمكتبات كانت فى مصر التى أنشئت جمعيتها عام ١٩٤٤ ، تلتها

لبنان عام ١٩٦٠ ، ثم الأردن عام ١٩٦٣ ، فتونس عام ١٩٦٥ ، فـــالعراق عام ١٩٦٧ ، وفى العام نفسه أى عام ١٩٦٧ أنشأت مصر جمعيـــة أخـــرى للمكتبات المدرسية ، و السودان عام ١٩٧٩ ، و توالى بعـــد ذلـــك ظـــهور الجمعيات العربية ، التى مازال بعضها فى مرحلة التأسيس .

ولأغراض هذه الدراسة سنتعرض فقط لجمعية المكتبات الامريكيـة ، وجمعية المكتبات الأردنية ، و جمعية المكتبات المدرســـية فـــى مصـــر، كنماذج لجمعيات المكتبات الوطنية .

جمعية المكتبات الامريكية :

كان لملفيل ديوى دور كبير فى تأسيس هذه الجمعية عـــام ١٨٧٦ ، وهى تقدم خدماتها المتخصصة خلال الشعب التى قســـمت حســـب نوعيـــة المكتبات ، و هى : الجمعية الأمريكية لأمناء مكتبات المـــدارس ، وجمعيـــة مكتبات الولايات ، و جمعية مكتبات الكليات و البحوث ، وجمعية مكتبـــات المستشفيات ، و جمعية المكتبات العامة ، كما يمكن تقسيم الشـــعب حســـب نوعية النشاط ، كالتالى : شعبة خدمة الكبار ، شعبة خدمة الاطفال ، شـــعبة علم المعلومات والميكنة ، شعبة إدارة المكتبات ، شعبة تعليم المكتبات شـــعبة خدمة المراجع ، شعبة الخدمة الفنية ...الخ . و تصدر هذه الشعب مجـــلات متخصصة فى مجالاتها . ومن أهم أهداف الجمعية :

١ - رفع مستوى علم المكتبات ، و الاهتمام بـــالمكتبيين و الدفـــاع عنـــهم، والمساعدة فى إعدادهم فنيا و علميا .

٢ - الاهتمام بالبحوث فى مختلف فروع علوم المكتبات و المعلومات.

٣ - التقارب مع الجمعيات الدولية .

٤ - الاهتمام بالثقافة المكتبية و التدريب المستمر للعاملين فى حقل المكتبات

جمعية المكتبات الاردنية :

تأسست الجمعية فى عام ١٩٦٣ ، و أهم أهدافها و مهامها ما يلى :

١ -تطوير الادارة و الخدمات المكتبية بوضع المعايير القياسية ، و اللوائح .

٢ - تطوير الوسائل التى تؤدى إلى تحسين أوضاع المكتبين و تطوير مهاراتهم .

٣ - بذل الجهود لاستصدار التشريعات المكتبية اللازمة .

٤ - تشجيع تأسيس المكتبات و مراكز التوثيق و الأرشيف ، و حث الجهات المسئولة لتطوير مراكز المعلومات القائمة .

٥ -جمع و نشر البحوث المكتبية و الببليوجرافية لأعضاء الجمعية ، و نشو المطبوعات التى تساعد فى تحقيق أهداف الجمعية. و تصدر الجمعية مجلة فصلية متخصصة ذات طابع ثقافى " رسالة المكتبة " .

جمعية المكتبات المدرسية " مصر " :

تأسست هذه الجمعية فى مصر عام ١٩٦٧ ، **لتحقق الأهداف والمهام التالية :**

١ - العمل على النهوض بالخدمة المكتبية فى المعاهد و المدارس التى تشرف عليها وزارة التعليم سواءً الرسمية منها أو الخاصة .

٢ - العمل على ذيادة الوعى القرائى و المكتبى فى مختلف معاهد المعلمين و المدارس ، و بحث و تطبيق أحدث الطرق و الأساليب فى ميدان الخدمة المكتبية .

٣ - العمل على زيادة الاطلاع و نشر المعرفة بالمحاضرات و الندوات و الرحلات و إقامة المعارض للكتب و الدوريات و اصدار مجلة و نشرة علمية فنية .

٤ - العمل على تنمية الصلات الثقافية و الاجتماعية بين أعضاء الجمعية ، و بين الهيئات المماثلة فى البلاد العربية و الخارج و تشجيع تبادل الزيارات و المعلومات و الرسائل و الاتجاهات المتصلة بالمكتبات المدرسية و غيرها .

٥ - العمل على رفع مستوى الأعضاء فنيا و اداريا و مهنيا .

٦ - إنشاء ناد للأعضاء للتعارف و لإدارة شئون الجمعية و تنظيم وقت الفراغ تنظيما مفيدا .

٧ - توثيق الصلة بين الجمعية و الجمعيات المشتغلة بالمكتبات عامة . وتقوم الجمعية بإصدار مجلة " صحيفة المكتبة " ثلاث مرات سنوياً ، و تعقد الجمعية مؤتمرات مهنية و دورات تدريبية فى مجالات الخدمات المكتبية المختلفة .

وكما ذكر فى بداية الحديث عن المؤسسات المهنية ، هناك تفاوت كبير بين هذه المؤسسات ، من حيث المسئوليات و الوظائف التى تؤديها كل منها ، ليس بين البلاد المتقدمة و البلاد النامية فقط ، و إنما بين كل منها فيما بينها كذلك . و المؤسسات المهنية مع كلٍ المؤسسات الميدانية و المؤسسات الأكاديمية تتقاسم و تتشارك فيما بينها المسئوليات و الوظائف التى تضمن لتخصص المكتبات و المعلومات بقاءه و نموه ، من : المؤتمرات ، والمجلات، و التآليف ، و المعايير ، و الأدوات ، و الأخلاقيات ...الخ . وذلك التشارك و هذا التقاسم هو الذى سنعالجه فيما يلى ، و نحن نختم فصل المؤسسات بعنوان " علاقات المؤسسات فى تخصص المكتبات والمعلومات".

علاقات المؤسسات فى تخصص المكتبات و المعلومات :

فى خاتمة الحديث عن المؤسسات فى تخصص المكتبات والمعلومات، لابد من امعان النظرة مرة أخرى ، لتحديد العلاقة بين تلك

المؤسسات فى هذا التخصص . وذلك فى الحقيقة تركيز مع بعض الاضافة لما سبق من نظرات متناثرة حول هذه العلاقة .

من الناحية النظرية الخالصة ، تتولى " **المؤسسات الأكاديمية** " وظائف البحث و الدراسة للقضايا و المسائل فى تخصص المكتبات والمعلومات ، و تضع أقدامها عند أقصى الحدود للسابق المعروف من تلك القضايا و هذه المسائل ، لتربطه بالجديد الحاضر و بالمستقبل المنتظر منهما، بينما تقوم " **المؤسسات الميدانية** " بالعمل الفعلى فى مجالات التخصص الواقعية ، فتضبط أوعية المعلومات على اختلاف فئاتها وأشكالها، و تتيحها للاستخدام من جانب أصحاب الحق فيها بكل مستوياتهم واحتياجاتهم، و فى الوقت نفسه تنشىء " **المؤسسات المهنية** " الأدوات والمعايير لهذا العمل الميدانى و تتولى تطويرهما ، فى نطاق ما تصل إليه البحوث و الدراسات الأكاديمية لقضايا التخصص ومسائله من النتائج والتوصيات .

تلك " **الثلاثية** " المتوازنة فى محور " المؤسسات " لتخصص المكتبات والمعلومات ، لا تمثل فقط المرحلة التى وصل إليها من النمو والتطور وبداية النضج ، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين، ولكنها إلى ذلك تحقق النظام الأمثل للمشاركة و المقاسمة فى توزيع المسئوليات و الوظائف الحيوية للتخصص ، بما يضمن له دقة المسار وحسن الأداء فى كتيبه التخصصات الأكاديمية .

فهذا **النظام الثلاثى** فى مؤسسات التخصص يشبهه إلى حد كبير التوازن الدستورى لتوزيع السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية فى الدولة الحديثة . وفى نطاق هذا التشبيه بما فيه من الطرافة والموضوعية، نجد أن " المؤسسات الميدانية " بإمكاناتها المادية الأكبر و امتداداتها الأوسع

تقوم مقام " السلطة التنفيذية " في التخصص، بينمـــا تتحمــل " المؤسســـات المهنية " بما تصدره من التقنينات و المعايير مسئوليات الســلطة التشــريعية ووظائفها، وتبقى " السلطة القضائية " بعد ذلك مـــن نصيــب " المؤسســـات الأكاديمية " بما تتطلبه أعمالها و مسئولياتها من الدقة والأناة قبل الوصـــول إلى النتائج والتوصيات في بحوثها ودراستها .

ومن الطبيعي بل من المحتوم في نظام التوزيع الثلاثي للمســـئوليات والوظائف في تخصص المعلومات ، أن يكون هناك قدر غـــير قليـل مـــن التداخل والترابط أو حتى التنازع ،وهو الوضع نفسه في النظام الدســـتوري للدولة الحديثة ، الذي يتطلب قدراً غير قليل من التنسيق الواعي بيـــن تلــك الفئات الثلاث من المؤسسات في التخصص . وقد نجح تخصصنا فعلا فـــي بعض بيئاته التقدمية بأمريكا وأوربا الغربية ، في أن يصل إلى أعلى درجــة ممكنة من النجاح في تطبيق هذا النظام الثلاثي، وفي تحقيق أنضج الثمــرات التي ينعم بها التخصص كله هناك .

هذا ، ولا يقول أحد إن ذلك النمط الثلاثي للمؤسسات في تخصـــص المكتبات والمعلومات ، وهو الذي أثمرته البيئة السياسية العامة في أوروبـــا الغربية والولايات المتحدة ، قد ساد أو ينتظر حتى أن يســود فـــي البيئـــات الأخرى غيرهما ، في المستقبل القريب أو البعيد على أسوأ الاحتمـــالات أو أحسنها ، فهناك تفاوت قليل أو كثير ليس بين المجموعتين من البيئات فقـــط من تلك المؤسسات ، وفي مثل تلك الحالات غالبا ما يتولى المجود منها كــل الوظائف المنوطة بالفئات الثلاث معا عندما يكـــون وجودهـــا كـــاملا . ولا يستطيع أحد أن يتوقع أو يتنبأ في مثل تلك الحالات غير النـــادرة ، بمقـــدار النجاح ولا الفشل في القيام بمسئوليات التخصص ووظائفه بدرجة يقينيـــة أو

غالبة ، فالمتغيرات البيئية العامة تلعب دورا كبيرا فى تخصص المكتبات والمعلومات نجاحا وفشلا .

فليس من الضرورى مثلا حتى مع وجود الفئات الثلاث من هذه المؤسسات ، وحتمية التداخل والترابط فى المسئوليات والوظائف التى تتولاها كل فئة ، أن تنجح كل منها فى القيام بهما أصلا ، بل أن يكون هناك التنسيق الواعى فيما بينهما ، وإذا قامت بشىء من ذلك قليلا أو كثيرا فليس من المتوقع فى كل البيئات أن يكون التنسيق وهو عنق الزجاجة ، بحيث يحقق الثمرات التى يتطلع إليها تخصص المكتبات والمعلومات أو يؤدى إلى الغايات التى ينتظرها أصحاب الحق فيه وفى مؤسساته الثلاث .

وهذا للأسف الشديد هو الذى يحدث فى أكثر البلاد النامية وفى مقدمتها أوطاننا العربية ، التى تحظى بقدر غير قليل من "المؤسسات الميدانية" الكبيرة يزيد على عدد الأوطان نفسها ، وبمؤسسات أكاديمية للتخصص قد تبلغ ثلاثا أو أربعا أو حتى سبعا فى الأوطان نفسها ، وبمؤسسات أكاديمية للتخصص قد تبلغ ثلاثا أو أربعا أو حتى سبعا فى الوطن الواحد ، وببعض "المؤسسات المهنية " فى شكل جماعات أو جمعيات، ظهرت فى هذا الوطن أو ذاك منذ ثلاثة عقود أو أربعة . ولبعض الوحدات من هذه الفئات الثلاث ولبعض الأفراد العاملين فيها نجاحها ونجاحه الذاتى ، الذى قد يصل إلى درجة تضاهى أو حتى تفوق ما هو موجود بالبلاد المتقدمة ، ولكن التنسيق الواعى فى الممارسة الذاتية لوظائفها ووظائفهم ومسئلياتها ومسئلياتهم لم يصل بعد إلى أية درجة معقولة ، بل إنه فى بعض الأوطان مفتقد افتقادا يكاد يكون تاما .

فحقيقة الأمر هى أنه ليس وجود الفئات الثلاث من المؤسسات فى حد ذاته ، هو المعيار الذى يحقق لتخصص المكتبات والمعلومات وجوده النلجح

فى هذا الوطن أو ذاك ، برغم أن ذلك هو الوضع الأمثل عندما تقـوم كـل منها بوظائفها مع التنسيق الواعى فيما بينها ، من المحتمل مثـلا أن تتجـح الفئتان الموجودتان فقط من تلك المؤسسات أو حتى الفئة الواحـدة بـإحدى البيئات أو أحد الأوطان ، فى القيـام بالمسـئوليات والوظـائف الأكاديميـة والمهنية والميدانية لتخصص المكتبات والمعلومات ، بصـورة قـد تكـون متواضعة للغاية ولكنها مثمرة ومفيدة ومؤدية للغرض النهائى للتخصص .

وهذا هو الذى كان يحدث فعلا فى العقد أو العقود الأولـى لـولادة التخصص خلال القرن التاسع عشر ، وهو أيضا الذى لا يزال يحـدث فـى بعض البلاد الصغيرة بوسط أوروبا وشمالها ، حيث لـم تبلـغ المؤسسـات الأكاديمية للتخصص هناك ما وصلت إليه فى بعض البلاد الناميـة كمصـر والسعودية . وهو نفسه ما كان يحدث كذلك فى الفترات التى سبقت الـولادة الرسمية للتخصص ، حينما كانت بعض المؤسسات الميدانية فى هذا القطـر أو ذاك ، تتولى بجانب أعمال الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات ، وهمـا وظيفتها ومسئوليتها الطبيعية ، وضع الأدوات للأعمال التى تقوم بها وهـو الوظيفية والمسئولية المهنية ، وغالبا ما كانت تضيف إلى ذلـك شـيئا مـن البحث والدراسة لتلك الأعمال وهذه الأدوات ، والبحث والدراسة همـا لـب الوظيفة والمسئولية الأكاديمية .

الفصل السابع
التوثيق

الدلالات الاصطلاحية لكلمة توثيق

حملت كلمة "توثيق" فى اللغة العربية، كثيراً من المعانى والدلالات الاصطلاحية المختلفة، عبر فترة تمتد إلى ألف سنة أو تزيد، وإذا كان من الممكن أن نرد كل تلك الدلالات الاصطلاحية، إلى معناها اللغوى العام المتمثل فى الإحكام والربط والإئتمان، كما هو موجود فى بواكير القواميس العربية، فإن مجالات هذه الدلالات الاصطلاحية تضمن مجموعة متنوعة من العلوم والفنون، لكل منها نشأته ومسائله وقضاياه، التى تطلبت فى مرحلة معينة من النمو، اختيار كلمة "توثيق" لتدل على بعض هذه القضايا أو المسائل.

ولعل أقدم دلالاتها الاصطلاحية وأهمها فى الفكر العربى هى التى ارتبطت بنشأة علوم الحديث وتطورها، حيث اهتم رجال الحديث فى قطاع الرواية بالتعرف على رواة الأحاديث، من ناحية الأمانة والصدق والحفظ وغيرها من الصفات، التى يطمئن معها عالم الحديث إلى أهلية الراوى للتحمل والأداء. وأخذ رجال الحديث "يوثقون" هذا النوع من الرواة، وأصبح "التوثيق" عندهم أحد القضايا الكبرى التى تتطلب البحث والتدقيق فى سيرة الرواة وحياتهم، للتأكد من أهليتهم لرواية الحديث بما عرفوا به من الصدق والأمانة وقوة الحافظة.

ولعل أشهر الدلالات الاصطلاحية الأخرى قد نشأت كلها خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، حيث اكتسب الفكر العربى أبعاداً جديدة

باتصاله بالفكر الغربى وبالحضارة الأوربية. ففى العلوم القانونية والادارية مثلاً، اقتبست بعض البلاد العربية كثيراً من الاجراءات والنظم المتبعة فى فرنسا وغيرها من البلاد الغربية، بالنسبة للإثبات والاشهاد فى عقود الملكيات العقارية وفى غيرها، ومن هذه الاجراءات ما يطلق عليه Acte de nofonete فأنشأت فى هذا القطر أو ذاك من العالم العربى هيئة قد تسمى نفسها "إدارة الشهر العقارى والتوثيق" وتكون وظيفتها القيام بتلك الاجراءات الادارية والقانونية طبقاً لنظام معين.

وفى علوم التاريخ بعامة وفى التاريخ الأدبى والفكرى بخاصة، بل فى كل العلوم التى تساير الطرق العلمية الحديثة فى الدراسة والبحث، يهتم العلماء والباحثون بتوفير صفات خاصة فى المواد والمصادر التى يعتمدون عليها خلال بحثهم، ويحرصون على التزام طرق معينة فى تقديم وكتابة الدراسات التى يقومون بها. فلابد فى المرحلة الأولى من "توثيق" المواد والمصادر التى سيعتمدون عليها، أى : التأكد من صدق انتسابها لمن نسبت إليهم وثبات الدلالات التى تحملها بالنسبة لموضوع البحث، ويسلك الباحثون بالنسبة لهذه المرحلة من التوثيق، طرقاً متنوعة وأساليب تختلف من علم إلى آخر، ولعل المؤرخين قد وجدوا فى "دور المحفوظات والوثائق" وفى الاجراءات الرسمية التى تلتزم بها ما يساعدهم على القيام بهذا النوع من التوثيق المبدئى.

أما فى المرحلة الثانية وهى الكتابة وعرض نتائج البحث، فلابد من "توثيق الدراسة أى : ربط كل الأفكار والقضايا والمسائل الواردة بها، بالمصادر والمراجع التى أخذت منها، وتدعيمها بالاقتباسات والشواهد المأخوذة من تلك المصادر والمراجع وقد يكون ذلك على هيئة هوامش ببليوجرافية تأتى فى ثنايا الدراسة، أو فى نهايتها، بطريق عامة أو مفصلة، وقد تتخلل عبارات الباحث وسطوره متميزة منها أو متكاملة معها، وفى كل

الأحوال لابد من تقديم البيانات الببليوجرافية الكاملة، التي تمكن قارئ الدراسة من تتبع الشواهد والاقتباسات في مواردها الأصلية.

أما أحدث الدلالات الاصطلاحية لكلمة "توثيق" فهي التي تهمنا في هذه "الفذلكة التمهيدية" للمقالات الثلاثة في هذا العدد (المعايير الموحدة للمكتبات ومراكز التوثيق وموقفها بالعالم العربي؛ النظام العالمي للتوثيق العلمي والوطن العربي؛ مركز التوثيق الميكروفيلمي لمجمع الحديد والصلب المصري) باعتبارها ثلاث دراسات تدخل في علوم المكتبات بعامة وفي التوثيق بخاصة. وقبل أن ندخل في التفاصيل الخاصة بهذه الدلالة الاصطلاحية الحديثة لكلمة "توثيق" أو في توضيح العلاقة بين هذه الدلالة وبين القضايا والمسائل في علوم المكتبات، نذكر أولاً أن رجال المكتبات العرب قد اختاروا هذه الكلمة "توثيق" (بصيغة المصدر) لتقابل المصطلح الغربي Documentation في دلالته الاصطلاحية المرتبطة بعلوم المكتبات أيضاً، حيث أن كلمة Documentation لها دلالات اصطلاحية أخرى غير التي نعنيها هنا.

وقد بدأت البواكير الأولى لاستعمال كلمة "توثيق" العربية في المكتبات وفنونها حوالي منتصف القرن العشرين، على أن هناك بعض البلاد العربية مثل تونس التي تفضل استعمال "وثاقة" (بصيغة المهنة)، كما أن بعض المؤسسات التي ترتبط بهذا المفهوم الاصطلاحي في مستوى الممارسة والعمل، قد تستعمل في اسمها كلمة "وثائق" (بصيغة الجمع). ومن الملاحظ في هذا الاستعمال الأخير، أن شيئاً من اللبس قد يقع، حيث أن صيغة الجمع في العربية قد ترتبط بالدلالة الاصطلاحية عند علماء التاريخ، وقد ترتبط بالدلالة الاصطلاحية عند علماء المكتبات، وكثيراً مايؤدي هذا اللبس إلى مفارقات ذات نتائج خطيرة، بالنسبة لتحديد التخصصات في الجامعات والهيئات المهنية والمؤتمرات العلمية.

ومن الطبيعى أن الدلالة الاصطلاحية التى تعنيها كلمة "توثيق" العربية، مأخوذة من الدلالة الاصطلاحية المقابلة فى كلمة Documentation الغربية، وهى تلك الدلالة الاصطلاحية المرتبطة بـ "المكتبيات : Librarianship وبـ "علوم المكتبات" : Library Sciences . والمكتبات كمهنة وعلوم المكتبات كدراسات تعتمد على ثلاثة محاور رئيسية، هى :

أ- **إقتناء مواد المعرفة** من الكتب والدوريات والنشرات وغيرها من الأوعية الحديثة كالشرائط الضوئية والمسجلات الصوتية على اختلاف الأنواع والأشكال فى كل منهما.

ب- **وتنظيم هذه المواد** بما يتلائم مع طبيعتها ومع تطلعات الباحثين والقراء إليها، حيث يتم تصنيفها وفهرستها طبقاً لنظام معين يحقق هذا التلاؤم المزدوج.

ج- **وإتاحة هذه المواد** للقراء والباحثين على هيئة خدمات وظيفية، تستجيب لحاجاتهم الفعلية أو المتوقعة على اختلافها فى النوع وتفاوتها فى الدرجة.

وقد جاء تفسير Documentation بهذا المعنى الاصطلاحى نفسه (رقم ٤) فى أكبر قواميس اللغة الانجليزية وأحدثها ، وهو :

"Webster's third new international dictionary"

"4. The assembling, coding, and disseminating of recorded knowledge comprehensively treated as and integral procedure utilizing semantics, psychological and mechanical aids and techniques of reproduction including microcopy for giving documentary information maximum accessibility and usibility"

فقد وضع هذا المعجم الكبير تلك الدلالة كرقم "٤" باعتبارها أحد الدلالات التى ظهرت لأول مرة فى طبعة ١٩٦١، وجعلها تعتمد على تلك

المحاور الثلاثة "تجميع مواد المعرفة وتقنينها واتاحتها" على أن يتـــم ذلــك "بطريقة شاملة متكاملة"، تستعين بعلم الدلالات، وبالوسائل النفسية والآليـــة، وبفنون الاستنساخ المألوف والمصغر، حتى تنال أوعية المعلومات أكبر قـدر من الاتاحة والاستخدام".

ومعنى ذلك أن الدلالة الاصطلاحية لكلمة توثيق Documentation في السياق الأخير، مثلها مثل كلمة "المكتبيات : Librarianship تقوم بصفة عامة علىتلك الوظائف الثلاثة الأساسية، وهى : الاقتناء، والتنظيم، والخدمة. وقد كثر استخدامها بهذا المعنى الاصطلاحى فى العربية خـــلال العقديـن الآخيرين، حيث عقدت من أجلها المؤتمرات والنـــدوات وقــامت الحلقــات والدراسات، كما أنشئت مؤسسات عديدة فى كثير من البلاد العربية تقوم بهذه الوظائف الثلاثة بالنسبة للعلماء المتخصصين وكبار الباحثين، فى مجـــالات العلوم والتكنولوجيا والتربية والتخطيط والاقتصاد، وتتسمى بأسماء تشـــتمل على هذه الكلمة مثل، "مركز التوثيق التربوى" أو "مركــز التوثيـق بمعـــهد التخطيط القومى" أو "مركز التوثيق بمؤسسة الطاقة الذرية" ومثل "المركـــز القومى للاعلام والتوثيق" حيث يضاف إليها مصطلـــح آخـر (الاعــلام أو المعلومات). على أن الأمر فى العالم العربى ما يزال حتى هذه اللحظة وكأنه يحتفظ لكلمة "توثيق" بالمنزلة الأولى لهذه الدلالة الاصطلاحية قبـــل كلمـــة "إعلام" التى استهلكها فى العربية طوفان الاستخدامات الصحفية والاذاعيـــة والتليفزيونية. وقد انتشر فى الفترة الأخيرة استعمال كلمة "معلومات" بديـــلاً لكلمة "اعلام" بل إنها قد تكون بديلاً لكلمة "توثيق" نفسها فى أحيان قليلة.

وإذا كان التوثيق بهذا المفهوم الاصطلاحى الذى نعنيه يعتمد علـــى تلك الوظائف الأساسية الثلاثة فى مهنة المكتبات، فمـــا هـو موقعـه فـى الاطار العام لدراسات المكتبات؟ وما هو المجال الذى يقوم فوقه ذلك الاطـار؟ وما هى جوانب ذلك المجال المرتبطة بإطار المكتبات؟ ومـا هـى جوانبـه

الأخرى التى قد يقوم فوقها إطارات لدراسات أخرى قريبة أو متشابكة مع دراسات المكتبات وعلومها؟ وماهى العلاقات الدقيقة بين "التوثيق" بخاصة وبين تلك الاطارات أو الدراسات الأخرى؟ ثم ما هى المدارس أو النظريات المختلفة لرسم تلك العلاقات والمواقع المرتبطة بالتوثيق؟ مع المكتبيات ومع الدراسات الأخرى القريبة أو المشابكة؟ سوف نوجز فى الفقرات التالية من هذه "الفذلكة التمهيدية" ما يعطى أساسيات الاجابة عن هذه الأسئلة أو أكثرها.

مجال دراسات المكتبات بمدار المعلومات

المجال العام لدراسات المكتبات هو الرصيد الفكرى للإنسان، ونستطيع أن نتصور هذا الرصيد ومكوناته على هيئة نظام متكامل يربطه مدار عام للمعلومات، تنتظم فيه كل المؤسسات المرتبطة بإنشاء هذا الرصيد وتنميته والإفادة منه. فالفكر الانسانى يتخذ فى وجوده دورة مستمرة يمر خلالها بمواقف متتالية. من "بحث" لإحدى القضايا أو المشكلات التى تواجه الإنسان إلى "تكوين" فكرة جديدة عن القضية أو المشكلة، ثم "تحميل" هذه الفكرة فى أحد الأوعية المألوفة لنقل الرصيد الفكرى، كتابا مستقلا أو مقالة بإحدى الدوريات أو غيرها من وسائل التسجيل والنشر.

وعند هذه النقطة تكون الفكرة قد قطعت نصف رحلتها فى هذه الدورة المستمرة، وهو النصف الذى يتم فيه تلقيحها وتخليقها وإبرازها إلى الوجود لكى تصل إلى الآخرين. ثم يبدأ النصف الثانى فى الرحلة، حينما يجرى "إقتناء" الوعاء أو الأوعية التى تحمل تلك الفكرة أو المعلومة وحدها أو مع غيرها من هذه الذاكرة الخارجية الاختزانية للرصيد الفكرى، لكى يستعين بها أحد العلماء عند "بحث" قضية أو مشكلة جديدة أو مشابهة للقضايا والمشكلات السابقة فى ميدان عمله. وهنا تكون الفكرة او المعلومة قد أكملت النصف الثانى من دورتها، ووصلت إلى النقطة التى بدأت منها

رحلتها، وإذا كنا قد نتذكر أن لعنصر الماء على سطح الأرض دورة قد تشبه دورة "المعلومات" السابقة، فلعل الفارق الهام بينهما هو أن دورة المعلومات تؤدى إلى زيادة حقيقة فى الرصيد الفكرى، على حين أن دورة الماء قد لا تؤدى إلى أية زيادة على الإطلاق.

ويمكن زيادة فى إيضاح الفكرة السابقة على نمو الرصيد الفكرى وازدياده بكل دورة للمعلومات أن نتمثل هذه الرحلة على هيئة مدار من أربعة أضلاع لأحد المستطيلات (أنظر شكل ١ : دورة الرصيد الفكرى ومؤسساته على مدار المعلومات) حيث يقع "البحث" على أول الضلع الأعلى من الناحية اليسرى، ويقع "التكوين" على نهاية هذا الضلع كما يقع "التحميل" على الضلع الأيمن وإذا وصلنا طرفى هذين الضلعين ينتج لنا مثلث علوى يمكن أن نسميه مثلث "الإنتاج الفكرى". أما "الاقتناء" فإنه يقع على أول الضلع الأسفل من الناحية اليمنى، ويقع "التنظيم" على نهاية هذا الضلع كما يقع "الاسترجاع" على الضلع الأيسر للمستطيل، وتدخل هذه المواقع الثلاثة الأخيرة ضمن المثلث الأسفل للمستطيل، الذى يمكن أن نطلق عليه مثلث "الذاكرة الخارجية" أو "الاختزان".

الانتاج الفكرى ومؤسساته

فى المساحة من أرض الرصيد الفكرى التى ترتكز على تلاقى البحث والتكوين والتحميل، تقع مؤسسات كثيرة تعمل على مسطح هذا المثلث، وتتعاون بطريق مباشر أوغيرمباشر فى إنتاج الأفكار التى تتراكم فى مثلث الذاكرة الخارجية الاختزانية. وتقع وظيفة البحث فى مكان الصدارة بين وظائف هذا المثلث، حيث نجد العلماء والباحثين فى كل قطاعات المعرفة، يواجهون القضايا والمشكلات الجارية كل منهم فى مجاله.

ويبتدىء الباحث بما قد يكون فى ذاكرته الداخلية، مــن المعلومــات القليلة أو الكثيرة حول المشكلة أو القضية التى تواجهه، ثم يسترجع وهذا هو الأهم ما تملكه الذاكرة الخارجية الاختزانية من المعلومات والتجارب الســابقة ذات الصلة القريبة بالقضية الطارئة، وغالباً ما ينتهى موقف البحــث هــذا بتكوين فكرة أو أفكار جديدة، على أنه قد لا يتطلب موقف البحث دائمـــاً أن تتكون أفكار جديدة تمام الجدة، بل قد يتطلب موقـــف إعـــادة النظـــر فـــى المعلومات التى عرفت من قبل، ثم إعادة التأليف بينها لتظهر فى إطار جديد، يبرز تحميلها مرة أخرى فى أحد الأوعية حيث تتلقاها الذاكـــرة الخارجيـــة أيضاً.

وإذا كان موقف البحث يمثل رد فعل طبيعى بالنسبة للإنســان منــذ واجه الحياة على هذه الأرض، فقد تطور هذا الموقف عبر العصـــور مــن الممارسات الفردية التى كان يقوم بها العرافون والفلاسفة والعلماء، لاشــباع تطلعهم الفكرى نحو المجهول فى أكثر الأحيان، إلى تنظيم مراكـــز قوميـــة وإقليمية ودولية للبحث فى كل قطاعات النشاط الانسانى، الأدبية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وما تؤثر فيه أو تتأثر به من النتائج والعوامل، وفـــى كل جوانب الكون والحياة الطبيعية والنباتية والحيوانية وما يرتبـــط بـــها أو يؤدى إليها من الظواهر والمتغيرات. وتعمل هذه المراكز ضمـــن تخطيـــط شامل للنهوض بالمجتمعات الإنسانية، توفيراً لحاجاتها الأساسية أو وصـــولاً بها إلى مستوى الرفاهية ورغد العيش، ومن أجل ذلك فإن مراكز البحـــوث هذه أصبحت منتشرة بعد الحرب العالمية الثانية، فى كل من الدول المتقدمـــة والدول المتخلفة على السواء.

وإذا كان العراف القديم حينما تتكون فى ذهنه خبرة جديدة، قد استغل اللغة الطبيعية المنطوقة، لكى تحمل ما فـــى هـــذه الخـــبرة مـــن الأفكـــار

والمعلومات إلى غيره من بنى الإنسان، فإن وظيفة التحميل تمثل الموقف الأخير والخطير فى مثلث الانتاج الفكرى.

والحقيقة أن الإنتاج الفكرى كله يرتبط بهذه الوظيفة وجوداً وعدماً من الناحية العملية التكنولوجية، فالفكرة أو المعلومة التى لا تنتقل إلى الآخرين تعتبر غير موجودة بالنسبة لهم، كما أن عمق وجودها يرتبط بالسرعة والمرونة التى تنتقل بها إلى الآخرين، وبسعة المدى الذى تنتقل خلاله ودرجة استمراره.

ومن أجل ذلك فقد طور الإنسان وظيفة "التحميل" فى عملية الانتاج الفكرى عبر العصور، وما يزال التطوير مستمرا بمنتهى الهمة والنشاط فى الوقت الحاضر، ولن يزال كذلك فى المستقبل القريب والبعيد. استطاع أولا أن ينشيء الوعاء الكتابى للفكرة على الحجارة وعلى الألواح الطينية والرقوق وأوراق البردى، ثم على الورق الحديث بشتى أنواعه حتى انتقل الآن إلى المصغرات الدقيقة على الأشرطة والأقراص والرقائق، كما استطاع أن يطور طريقة الكتابة من الصور إلى الحروف فى إطار اللغة الطبيعية، ثم انتقل إلى الرموز والأشكال والمعادلات فى الإطار الأعم لنظام الدلالات مما يتجاوز اللغة الطبيعية إلى اللغات التقنينية المستخدمة فى الحاسبات الالكترونية.

ثم صنع ثانيا الوعاء الصوتى والوعاء الضوئى مرتبطين أو مستقلا كل منهما عن الآخر، تسجيلا لما تسمع الأذن من اللغة الطبيعية أو الأصوات المجردة فى الأوعية الصوتية، وتسجيلا لما تراه العين من الأشكال والحركات أو طريقة جديدة لانتاج الأوعية الكتابية بحجمها الطبيعى أو المصغر من خلال الأوعية الضوئية. وإذا كان الإنسان قد استطاع فى الماضى أن ينتج ألاف النسخ من الأوعية الكتابية بواسطة الطباعة، فإنه فى الوقت الحاضر ينتج آلاف النسخ من الأوعية الصوتية أو الضوئية التى

تحمل اللغة الطبيعية أو تحمل اللغات التقنينية. وإذا كان قد استطاع أن ينشيء في الوقت الحاضر مصدرا مركزيا للإرسال الصوتى أو الضوئى المحدود ببرنامج محطة الإذاعة أو التليفزيون، فإنه سيتمكن فى المستقبل غير البعيد من اختزان قطاعات عريضة من المعلومات، تكون متاحة بواسطة الارسال التليفزيونى لمن يريدها فى الوقت وبالمقدار الذى يشبع حاجته،بل إن بواكير هذه الطريقة فى "تحميل "المعلومات ونقلها قد ظهرت بالفعل فى كثير من الدول المتقدمة، فيما أصبح يطلق عليه "بنوك المعلومات" ذات الاتصال (المباشر : online).

وخلال هذا التطور الذى لم ينقطع، قامت مهن كثيرة ومؤسسات عديدة تدعيما لوظيفة "التحميل" هذه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالخطاطة، وصناعة الورق، والطباعة، وتصميم الحروف وسبكها، واستخدام البخار والكهرباء فى إدارة المطابع، والاستعانة حديثا بالحاسبات الالكترونية، وأعمال النشر والتوزيع، وعلاقات الباحثين والمؤلفين والناشرين والقراء – كل ذلك قليل من كثير مما يدخل فى نطاق الوعاء الكتابى.

أما الأوعية الصوتية والأوعية الضوئية، فقد قامت بهما وحولها فى القرن العشرين مؤسسات ضخمة ومهن عصرية، تحاول فى كل لحظة أن تقفز بهما إلى آفاق تتلوها آفاق من التجديد والتطوير.

وهكذا استطاع مثلث "الانتاج الفكرى" بعد حوالى ستين قرنا من الزمان، أن يصب فى الذاكرة الخارجية أرقاما فلكية من أوعية الرصيد الفكرى على اختلاف أنواعها، وتزداد نسبة إنتاجه من تلك الأوعية سنة بعد أخرى فى متوالية تكاد تكون هندسية من المستوى العالى. ولعل أحد أسباب الأزمة العالمية فى الورق التى ظهرت بواكيرها فى بداية السبعينات، ترجع فى أحد جوانبها إلى الزيادة المستمرة فى الإنتاج الفكرى، مع أن الورق لم يعد إلا أحد الأوعية وإن كان ما يزال أهمها حتى الآن.

هذا، وإذا كان الضلعان الخارجيان لمثلث الانتاج الفكرى هما نصف المدار العام لدورة الرصيد الفكرى، فإن من أخطر الأمور بالنسبة لازدهار هذا الرصيد أن ينقطع المدار فى أية نقطة علىامتداده من البداية إلى النهاية. ومن أخطرالنقط التى تنقطع عندها دورة الرصيد الفكرى تلك التى تقع بين التكوين والبحث، حينما يعتمد المؤلفون والكتاب فى تكوين أفكارهم على ذاكرتهم الداخلية وحدها، دون أن يبحثوا أو يستعينوا بالرصيد الفكرى فى الذاكرة الخارجية، لأنهم فىهذه الحالة أشبه بالإنسان فى مراحله البدائية. حينما كان يملك فقط خبرته الذاتية المحدودة وكانت كافية لاشباع حاجاته المحدودة فى تلك العصور السحيقة.

الذاكرة الخارجية ومؤسساتها

فى المساحة من أرض الرصيد الفكرى التى ترتكز على تلاقى الاقتناء والتنظيم والاسترجاع، تقع مؤسسات كثيرة تعمل فى هذا المثل وتتعاون بطريق مباشر أو غير مباشر فى رعاية ما انتجته مؤسسات الانتاج الفكرى السابقة. ويحتوى الرصيد الفكرى بطبيعته على قطاعات عديدة من المواد، التى يستعين بها الإنسان فى تدبير شئونه وفى استكشاف الجوانب المجهولة فى نفسه أو فيما حوله. وقد استطاع الإنسان أن يميز فى هذا الرصيد بين قطاعات متميزين من المواد، أولهما القطاع الخاص بالمكاتبات والالتزامات وثانيهما القطاع الخاص بالقراءات والبحوث.

أما قطاع "المكاتبات والالتزامات" فإنه موضع الاهتمام المباشر من السلطة أيا كان مستواها، حيث يحتوى على الأوعية التى تسجل أعمالها، ويضم العقود أو المعاهدات أو الاتفاقيات بينها وبين السلطات الأخرى، ويشتمل على المراسلات المتبادلة وعلى السجلات المتتالية التى يمثل الزمن أحد العناصر الرئيسية فى تكوينها وفى وظائفها. وقد تميز هذا القطاع من

الرصيد الفكرى منذ أزمنة بعيدة، وأصبحت تتولاه مؤسسة أو مؤسسات معينة كجزء لا يتجزأ من وجود السلطة وممارستها لوظائفها، ويتمثل ذلك فى أقسام الأرشيف بالحكومات والوزارات والمصالح والمؤسسات والشركات. ومواد هذا القطاع هى الأوعية التى تحرص "دور المحفوظات والوثائق" التاريخية على اقتناء الملائم منها فيما بعد، وعلى تنظيمها وإتاحتها لمن يحتاج إليها من الباحثين فى مجال التاريخ.

وأما قطاعات "القراءات والبحوث" فإنه موضع الاهتمام الأوسع بالنسبة للإنسان، فى نطاق تطلعه إلى مشاركة الآخرين فى خبراتهم إمتاعا لنفسه أو كشفا عن خبرة جديدة.

وهو بهذه الصفة قد أصبح أغنى القطاعات وأكثرها مرونة، حتى أنه يضيف إلى رصيده كل ما يلائم هذين الهدفين فى قطاع "المكاتبات والالتزامات". وقد تنوعت الاهتمامات داخل هذا القطاع بسبب الزيادة المستمرة فيه طولا وعرضا وعمقا، ويمكن توزيع هذه الاهتمامات على اتساعها حول محورين أساسيين، وهما محور المواد العامة ومحور المواد المتخصصة.

والحقيقة أنه لم يكن هناك تميز واضح بين هذين المحورين فى قطاع "القراءات والبحوث" حتى القرن التاسع عشر، وكانت المؤسسات القائمة بأمر القطاع كله تحمل التسميات المأثورة منذ العصور الأولى، مثل "دار الكتب" أو "خزانة الكتب" أو "المكتبة" سواء أكانت عامة أو متخصصة. ثم ظهرت بعض العوامل الخارجية التى سيشار إليها فى نهاية هذه "الفذلكة التمهيدية"، هى التى أدت إلى شىء من الحدة فى التمييز بين المحورين، وكان من نتائج هذه الحدة المفتعلة أن حرصت بعض المدارس الفكرية فى مجال الذاكرة الخارجية، على تمييز المؤسسات القائمة بالمواد المتخصصة باسم "مركز التوثيق" أو "مكتب الإعلام" بعد أن كانت تسمى "المكتبة المتخصصة".

ومهما يكن من أمر تقسيم الرصيد الفكرى إلى قطاعـــات متمـــيزة، وقيام مؤسسات مختلفة تتولى أمر كل واحد من هذه القطاعات، فمن المؤكـــد أن هناك قدرا من التجانس والتكامل بين كل هذه المؤسسات على اختـــلاف أسمائها ووظائفها، ولعل أهم أسباب التجانس والتكامل ترجـــع إلـــى وحـــدة المصدر الذى يمد تلك المؤسسات بمقتنياتها ووحدة الهدف الذى تسعى إليـــه كل منها، فهذا الرصيد الفكرى بكل قطاعاته هو من الإنسان نفسه وعائد إليه، قد ابتكره أو مر به فى مرحلة ماضية من تطوره واكتسب به خبرة أو قضى أمرا أو حل مشكلة. ثم يجمعه وينظمه خدمة لحاضره وانطلاقا نحو مستقبله.

ومن أجل ذلك فهناك استراتيجية وظيفية مشتركة لمؤسسات الذاكـــرة الخارجية، تدور حول ثلاثة محاور رئيســـية هـــى : الاقتنـــاء، والتنظيـــم، والخدمة، على أن يكون ذلك بالتنسيق مع مؤسسات الانتاج الفكرى.

"بل إن هذا التجانس والتكامل والاستراتيجية الوظيفيـــة تمتـــد مـــن الرصيد الفكرى بكل قطاعاته، إلى الرصيد التشكيلى للإنســـان ومؤسســـاته الممثلة فى المتاحف ودور الآثار، فمن المؤكد مثلا أن المعرفة الدقيقة لحيـــاة المصريين فى العصر المملوكى من جانب أحد الباحثين، وتقتضى أن يحصل على الكتب وغيرها من المواد المتخصصة التى تقتنيها المكتبـــات ومراكـــز التوثيق، كما تقتضيه أن يدرس حجج الأوقاف وعقود الزواج والبيع وغيرهما من الوثائق الموجودة بدار المحفوظات، كما تقتضيه أن يرى ما يستطيع مـــن مخلفات هذا العصر ومأثوراته التشكيلية فى قسمها الخاص بمتحـــف الفـــن الإسلامى أو المتاحف ودور الآثار العامة.

هذا، وقد جرى العرف العلمى على اســـتقلال القضايـــا والمســـائل المتصلة بمؤسسات الرصيد التشكيلى فى منطلق خاص بها، وكذلـــك الأمـــر بالنسبة للرصيد الفكرى فى قطاع "المكاتبات والالتزامات" وفى المؤسســـات المتصلة به من دور المحفوظات والأرشيفات.

ومن أجل ذلك فإننا نكتفى فى هذه "الفذلكة التمهيدية" بمعالجة ذلك القطاع الأكبر من الرصيد الفكرى، وهو قطاع "القراءات والبحوث" والمؤسسات القائمة به، سواء احتفظت بأسمائها التقليدية (مثل : دار الكتب، أو المكتبة على اختلاف تخصصاتها) أو مالت إلى التسميات الجديدة (مثل : مركز التوثيق أو مكتب الاعلام أو قسم المعلومات).

تبتدىء الوظائف فى قطاع "القراءات والبحوث" بوظيفة "الاقتناء"، ولم تكن هذه الوظيفة فى المراحل الأولى البعيدة لقيام الذاكرة الخارجية تمثل عبئا كبيرا أو مسئولية معقدة، فالأوعية قليلة فى إعدادها محدودة فى محتوياتها، وكان الاتصال مباشرا بين من أنتجوها وبين القائمين بمؤسسات الذاكرة الخارجية فى ذلك العهد البعيد، بل لعلهم كانوا طائفة واحدة يتولى أفرادها العمل فى أى من الموقعين. أما الآن، وبعد طوفان الانتاج الفكرى التى تراكمت عبر العصور، فقد أصبح "الاقتناء" وظيفة فنية متميزة ترتبط بعوامل كثيرة، فى مقدمتها الحاجات الفعلية والمتوقعة من جانب رواد هذه المؤسسة أو تلك من مؤسسات الذاكرة الخارجية، مكتبة عامة أو مكتبة متخصصة أو مراكزا للتوثيق والاعلام، هذا إلى جانب الإمكانات المالية والفنية والبشرية المتوفرة للمؤسسة أو التى يمكن توفيرها.

فإذا تم للمكتبة أو مركز التوثيق إقتناء ما يحتاج إليه رواده من مواد القراءة والبحث فى ضوء الحاجات والامكانات المدروسة، فلابد من "تنظيم" هذه المقتنيات داخل المكتبة أو مركز التوثيق. والحقيقة أن تنظيم الرصيد الفكرى فى دور المعلومات يتم على مرحلتين، المرحلة الأولى يقوم بهابعض المؤلفين فى مثلث الانتاج الفكرى السابق، حيث يقتطعون منه مجموعات متكاملة من المعلومات فى أقل وقت وبأقل جهد، وهذا النوع بطريقة تسهل "استرجاع" أى من هذه المعلومات فى أقل وقت وبأقل جهد، وهذا النوع من الأوعية يسمى عند رجال المكتبات والتوثيق "الكتب المرجعية"، وهى الكتب

التى بطبيعة تنظيمها وبطبيعة المعلومات التى فيها، لم توضع لتقرأ من أولـها إلى آخرها، ولكن لتؤخذ منها معلومة أو معلومات معينة عند الحاجة، ويـهتم القائمون بأمر المكتبة أو مركز التوثيق باقتناء العدد والأنواع الملائمة مـن كتب المراجع، حيث أنها تمثل مستوى نافعًا من مستويات التنظيم بالنسـبة للذاكرة الخارجية، ومن أهم أنواع المراجع : دوائر المعارف، والقواميـس، وكتب التراجم، والتقاويم، والأدلة ، والببليوجرافيات والكشافات، سواء أكانت عامة أو متخصصة.

أما المرحلة الثانية من "التنظيم" فهى التى تتم فى داخل المكتبـة أو مركز التوثيق، وهذا النوع من التنظيم يمثل أخطر الوظائف وأهمها بالنسـبة لمؤسسات الذاكرة الخارجية، وهناك عمليات فنية متكاملة للقيام بهذا التنظيـم فى مقدمتها الفهرسة والتصنيف. أما المستوى الذى يصل إليه التنظيـم فقـد يكتفى بالتنظيم الخارجى لأوعية الرصيد الفكرى فيما بينـها، دون محاولـة التحليل العميق لمحتويات كل وعاء، وتكتفى المكتبات العامـة عـادة بـهذا المستوى من التنظيم. وقد يصل التنظيم إلى أعمق المحتويات الداخلية لكـل وعاء بما يقرب من انتاج أوعية جديدة فى بعض الأحيان، ويمـارس هـذا المستوى من التنظيم مراكز التوثيق والإعلام فى مختلف الموضوعات، وكلما كان مجال المركز محدودا فى موضوعه فإن التنظيم يزداد عمقا وتحليـلا، وقد يتولى إنتاج بعض الأوعية المرجعية وهى المستوى الأول من التنظيـم الذى تقوم به مؤسسات الانتاج الفكرى على ما سبق بيانه.

والحقيقة أن وظيفة "التنظيم" هذه، ولاسـيما فـى مراكـز التوثيـق والمكتبات المتخصصة، ليست عملية تخزين للمعلومات أو الأوعية، ولكنـه الترتيب الوظيفى الدقيق للأوعية وللمعلومات طبقا لنظام معين، مـن أجـل استرجاع الأوعية أو المعلومات التى تحتويها عند الحاجة، فالاسترجاع هـو الهدف النهائى من وظيفة التنظيم بأكملها. هذا، وإذا كان الضلعان الخارجيان

لمثلث "الذاكرة الخارجية" هما النصف الثانى فى المدار العام لدورة الرصيد الفكرى، فإن من أخطر الأمور هنا أيضا أن ينقطع المدار فى أى نقطة علـى هذين الضلعين، ويحدث الانقطاع غالبا فى النقطة بين الاقتناء والتنظيـم، حيث قد نرى فى فترات التخلف بالنسبة لبعض المكتبات ومراكز التوثيـق، أنها تقتنى القليل أو الكثيرمن مواد القراءة والبحث، ولكنها تهمل القيام بوظيفة التنظيم إهمالا تاما، أو تعتمد على مستويات مهلهلة من النظم البدائية، التى لا تتلائم مع طبيعة المواد ولاتستجيب لحاجات القراء والباحثين.

علوم الرصيد الفكرى وتخصصاته

رأينا فى دورة الرصيد الفكرى مساحتين متكاملتين للانتاج وللذاكـرة الخارجية، قامت فوقهما كثير من المواقع والمؤسسات التى تشارك بطريـق أو بأخرى فى حركة هذا الرصيد وفى إزدهاره على مسـتوى الممارسـة والعمل. وقد كان من الطبيعى أن تنشأ علوم ودراسات متعددة فوق هـاتين المساحتين، لتعزيز تلك المواقع الرئيسية فى مداره العام، وللنـهوض بـهذه المؤسسات التى تتولى أمر الرصيد الفكرى فى هذا الموقع أو ذاك.

ونستطيع أن نقول : إن الرصيد الفكرى للإنسان يشبه الإنسان نفسه، فكما أن الإنسان كان موضوعا لعلوم كثيرة منها الطـب وفروعـه، وعلـم الاجتماع بكل قطاعاته وامتداداته، وعلم النفس فى أصوله وفـى نوعياتـه، وغير هذه الثلاثة علوم أخرى مستقلة أو متولدة بالتلاقح فيما بينها، فكذلـك الرصيد الفكرى للإنسان أصبح مع الزمن موضوعا أو مجالا لعلوم كثـيرة، تتناول هذا الجانب أو ذاك من جوانب هذا الرصيد، فى بحوث فردية أو فـى دراسات متكاملة.

ومن الطبيعى أن يكون هناك شىء من التداخل بيـن هـذه العلـوم والدراسات، بسبب وحدة الموضوع أو المجال بالنسبة لكل منها. وهذا التدخل

أمر مألوف بالنسبة للعلوم التى تعالج موضوعا واحدا أو تلتقى على مجـــال متجانس التكوين. ولا خطر فى ذلك إذا استطاع كل علم منها أن يحدد لنفسه زاوية خاصة أو جانبا معينا فى الموضوع أو المجال، وأن يرسم خطـوط الاتصال والانفصال بينه وبين العلوم الأخرى التى تعالج نفس الموضـــوع. هذا ونحن نستطيع من جانبنا أن نقسم هذه العلوم والدراسات التى تتنـــاول الرصيد الفكرى إلى مجموعتين رئيسيتين، المجموعة الأولى تشمل كل العلوم والدراسات فى مثلث الانتاج الفكرى ، والمجموعـة الثانيـة تشـمل كـل العلوم والدراسات فى مثلث الذاكرة الخارجية.

على أننا إذا كنا نستطيع أن نرسم الخط الذى يفصل بين المجموعتين على المستوى التجريدى النظرى السابق، فإن وجود هذا الخط فـى الواقـع يكـاد يكون أمرا مستحيلا، فهناك دائما قنوات للاتصال تمر مـن خلالـها كثير من القضايا والمسائل المشتركة بين المجموعتين، وقد كـان الاتصـال بينهما فى الماضى البعيد متمثلا فى وحدة الطائفة القائمـة بـأمر الرصيـد الفكرى فى مثلثيه (الانتاج، والذاكرة الخارجية)، ويتمثل الآن فى تولى بعض مؤسسات الذاكرة الخارجية جهدا كانت ستبذله فى خدمة روادهـا، كمـا أن بعض مراكز التوثيق قد يصل فى عمق الخدمات التى يقدمها لـرواده إلـى إنتاج بعض الأوعية المرجعية. بل إننا قد نرى فى المسـتقبل غـير البعيـد تطورا جذريا فى قضية الرصيد الفكرى كلها، حيث يتم الاخـتزان المنظـم لقطاعات ضخمة من هذا الرصيد فى بنوك للمعلومات، تقدم للبـاحثين مـا يحتاجون إليه تليفزيونيا عبر الأقمار الصناعية ومن المؤكد أن هذا التطـور سيدعم قنوات الاتصال بين مؤسسات الانتاج الفكرى ومؤسسـات الذاكـرة الخارجية، وقد ينتهى الأمر إلى شـكل مـن أشـكال الاتحـاد أو التكـامل "الفيدرالى" فيما بينهما.

ولكن الذى يعنينا الآن هو التمييز بين علوم الانتاج الفكرى وحجر الزاوية فيه هو "التكوين" والتأليف، وبين علوم الذاكرة الخارجية وحجر الزاوية هنا هو "التنظيم" والتحليل، ومن الضرورى بعد ذلك أن يأخذ الطلاب والدارسون لأى من المجالين فى اعتبارهم القضايا و المسائل الموجودة فى المجال الآخر. وهذا هو الحال نفسه فى العلاقة بين العلوم التى تتخذ الانسان موضوعا ومجالا لبحوثها ودراساتها، فطلاب الطب ودارسوه مثلا يأخذون فى اعتبارهم كثير من القضايا والمسائل فى علم النفس وفى علم الاجتماع وفى غيرهما من علوم الانسان ومن علوم الطبيعة، كما أن العكس صحيح فى جملته وفى تفاصيله.

تخصص المكتبات فى قطاعاته العريضة.

المكتبات ومراكز التوثيق هى المؤسسات القائمة بأمر الذاكرة الخارجية فى دورة الرصيد الفكرى بالنسبة للقطاع الأكبر فيه وهو القراءات والبحوث، وقد كان من الطبيعى بالنسبة لهذه المؤسسات أن تبدأ كغيرها من ألوان النشاط الانسانى، معتمدة على الذكاء الفطرى للانسان بأسلوب المحاولة والخطأ، وقد بقيت تلك المرحلة أزمانا طويلة، تجمعت خلالها تدريجيا بعض الملاحظات والتأملات المتناثرة، وكانت أشبه بالبذور التى تمخضت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، عن مجموعة من الدراسات والقضايا والمسائل تجتمع حول محور واحد هو مسئولية المكتبات ومراكز التوثيق نحو الرصيد الفكرى فى قطاع القراءات والبحوث.

وقد اتسعت دراسات المكتبات والتوثيق فى النصف الثانى من القرن العشرين اتساعا كبيرا، وتشعبت موضوعات البحث فى هذا الميدان لتغطى كل ما يتصل بالمكتبة أو مركز التوثيق كمؤسسة لها كيانها الإدارى والفنى،

وتضم بين جدرانها المواد الفكرية بجميع أوعيتها لتصل بين الانسان وما يتطلع إليه من كشف المجهول أو تحقيق الذات، كما أن المكتبة أو مركز التوثيق مؤسسة لا توجد فى فراغ، ولكنها توجد كخلية حية ومتطورة فى مدرسة أو معهد،أو فى جامعة أو مركز للبحث، أو فى مؤسسة خاصة، أو توجد فى مدينة أو حى من الأحياء لخدمة أفراد المجتمع فى محيطها، وهى فى كل واحدة من هذه الحالات تأخذ لونا خاصا من الوجود يختلف عن بقية الألوان وإن احتفظ بجوهره الأساسى.

والمكتبة قبل ذلك كانت جزءا من تاريخ البشرية، وعاملا هاما فى تطور المجتمع الانسانى واليوم أصبحت المكتبات ومراكز التوثيق أهم الخلايا الفكرية والعلمية التى يضمها جسم المجتمع ويقع عليها عبء كبير لابد أن تقوم به فى حياة البيئة المحلية وفى حياة الأمة وفى حياة الانسانية ومستقبلها، وعلى أرباب هذه المهنة أن يبذلوا أقصى جهد فى مجالات التعاون المحلى والقومى والاقليمى والدولى، لكى يستطيعوا أن يقوموا بدورهم فى كفاية ونجاح.

تلك هى الخطوط الأساسية التى تجتمع حولها علوم المكتبات ودراساتها فى الوقت الحاضر، ويمكن توزيعها على ثلاث مجموعات رئيسية، ثم ثلاث مجموعات إضافية. ونبدأ بتقديم المجموعة الأولى، على ترتيب الوظائف الأساسية الثلاثة فى مؤسسات الذاكرة الداخلية، كما يلى:

أ-دراسات المواد والأوعية: – وهى الدراسات الخاصة بأوعية الرصيد الفكرى، وتهدف إلى التعريف بهذه الأوعية وبمصادرها، تمهيدا لاقتنائها وللوصول إلى أحسن الطرق للانتفاع بها فى المكتبة أو مركز التوثيق انتفاعا كاملا.

ب-دراسات التنظيم الفنى : – وهى الدراسات الخاصة بالعمليات الفنية الدقيقة لتنظيم أوعية الرصيد الفكرى وتحليل محتوياتها، كالفهرسة

بأنواعها والتصنيف على اختلاف أبعاده وتهدف الدراسات هنا إلى جعل مواد المكتبة أو مركز التوثيق فى متناول القراء والباحثين من أيسر السبل وأكثرها كفاية.

ج-**دراسات الخدمة والاسترجاع:** - وهى الدراسات الخاصة باسترجاع المعلومات من أوعيتها أو باسترجاع الأوعية نفسها، وتهدف هذه الدراسات إلى استكشاف أحسن السبل لاتاحة مواد المكتبة أو مركز التوثيق للقراء والباحثين كل حسب حاجته على مستوى الطلب أو مستوى التوقع، من جانبهم كأفراد أو كجماعات.

أما المجموعات الإضافية فقد حتمتها ثلاثة أبعاد أخرى فى مؤسسات الذاكرة الخارجية، البعد الادارى داخل المؤسسة، والبعد البيئى حول المؤسسة، والبعد المطلق حول المهنة نفسها، ونقدمها على هذا الترتيب كما يلى:

أ- **دراسات الادارة والتدبير:-** وهى الدراسات الخاصة بالمكونات الإدارية للمكتبة أو مركز التوثيق كالموظفين، والمبانى، والأثاث، والميزانية، والأهداف الاستراتيجية، والاجراءات الروتينية. وتهدف الدراسات هنا إلى استخدام أوفق المبادىء والنظريات فى علوم الإدارة للتنسيق بين هذه المكونات، كى تحقق المكتبة أهدافها كاملة.

ب-**دراسات المكتبات النوعية والتوثيق:** - إذا كانت المجموعات الأربعة السابقة تغطى الوجود الذاتى للمؤسسة (مكتبة أو مركزا للتوثيق)، فإن هذه المجموعة الخامسة من الدراسات تتولى ربط هذا الكيان الذاتى وصياغته بما يتلائم مع البيئة المحيطة به، حيث إن هذه البيئة قد تكون مدرسة أو جامعة أو كلية للطب أو مركزا للبحوث التربوية أو معهدا للطاقة الذرية، أو مؤسسة للصناعات الكيماوية، أو غير ذلك من الهيئات التى تتطلع إلى الرصيد الفكرى بمؤسسات الذاكرة الخارجية. وتهدف هذه

الدراسات إلى تأكيد القيمة النوعية لكل مؤسسة من مؤسسات الذاكرة الخارجية، حسب طبيعة العوامل البيئية التى تحيط بكل منها، وأنه ينبغى أن تؤخذ كل هذه العوامل فى الاعتبار فيما يتصل بالاقتناء والتنظيم والاسترجاع والادارة. والحقيقة أن هذه المجموعة من الدراسات هى المنطلق الذى يبدأ منه "التوثيق" باعتباره دراسة مركزة حول مؤسسات الذاكرة الخارجية التى تقتنى المواد المتخصصة وتنظيمها من أجل المتخصصين.

ج-دراسات مؤسسات المكتبات: - وهى الدراسات التى ترتبط بمؤسسات الذاكرة الخارجية بعامة بصفتها النواة التى قام حولها إحدى المهن العريقة فى تاريخ الحضارة الانسانية والفكر البشرى، وهى مهنة المكتبات بما تشتمل عليه من تاريخ طويل وفلسفات ومبادىء تطورت عبر العصور. وهدف هذه الدراسات بصفة عامة إلى خلق الضمير المكتبى بين رجال المكتبات والتوثيق،وإلى توعيتهم بوجودهم المهنى ومكانهم الأدبى حتى يقوموا بتأدية دورهم عن وعى وإيمان، ويحسوا بأن هذه المهنة شىء أكبر من مجرد طريق للحصول على لقمة العيش.

موضوع تخصص المكتبات وتشابكاته

ويتبقى بعد ذلك مسألة حيوية بالنسبة لتحديد موضوع علوم المكتبات، فليس يكفى أن تبين العناصر الوظيفية فى مجاله العام، أو القطاعات العريضة لدراساته التى تقوم على هذا العنصر الوظيفى أو ذاك، بل لابد إلى جانب ذلك من رسم خطوط الاتصال والانفصال بين هذه العناصر الوظيفية بالنسبة لعلوم المكتبات، وبين العناصر الوظيفية الأخرى فى المجال بعامة التى تقوم عليها علوم ودراسات أخرى تعيش حول أوعية المعلومات أيضا. ويمكن تلخيص هذه الخطوط الحدية كما يلى:

أ-أوعية المعلومات وموادها في المكتبات ومراكز التوثيق تتمثل في مواد "القراءات والبحوث" دون مواد "المكاتبات والالتزامات" التي تتولاها علوم المحفوظات والأرشيف. وهناك اتصال وثيق بين العلوم الموجودة في كل من الجانبين باعتبارهما من مؤسسات الذاكرة الخارجية، ويؤيد ذلك أننا نجد في أمثلة غير قليلة مؤسسة أكاديمية واحدة لاعداد العاملين في دور المحفوظات وفي المكتبات ومراكز التوثيق كما في لندن والقاهرة، حيث نجد "مدرسة لندن للمحفوظات والمكتبات : London School of archives and Librarianship. وقسم المكتبات والوثائق:Department of Librarianship and Archives على الرغم من الاستقلال الداخلي لكل من المجموعتين.

ب- مواد القراءات والبحوث التي تدخل إلى المكتبات ومراكز التوثيق، تأتي أصلا من مؤسسات الانتاج الفكري، ودراسة هذه المواد تدخل بالأصالة في نطاق مجموعة العلوم الخاصة بالانتاج الفكري ومؤسساته، ولكنها تدخل بالتكامل في علوم المكتبات والتوثيق، ولاسيما تلك الموضوعات المتصلة بتحميل الرصيد الفكري في أوعيته نشرا وتوزيعا، لأنها الموقع الملاصق لمؤسسات الذاكرة الخارجية من ناحية الاقتناء، وقد أصبح "النشر" أحد المقررات الدراسية الثابتة في مناهج إعداد رجال المكتبات والتوثيق.

البحث هو أول المواقع في مؤسسات الانتاج الفكري، ودراسته تقع بالأصالة في نطاق مجموعة "التخصصات" والعلوم الخاصة بالانتاج الفكري ومؤسساته، ولكنه يدخل بالتكامل في علوم المكتبات والتوثيق، ولاسيما تلك الموضوعات الخاصة بالتعرف على حاجات الباحثين والمتغيرات المحيطة بهم حيث يعملون، لأنها الموقع الملاصق لمؤسسات الذاكرة الخارجية من ناحية الاسترجاع.

هذا، وإذا كانت علوم المكتبات والتوثيق لا تستطيع أن تغفـل تلـك العلاقة الوثيقة بينها وبين الموقعين القريبين من مؤسسات الذاكرة الخارجيـة (التحميل والبحث)، فإن دراسات التوثيق بصفة خاصة وهى جزء لا يتجـزأ من علوم المكتبات، تعطى اهتماما أكبر لكل المواقـع فـى مثلـث الانتـاج الفكرى، لأن الربط الوثيق بين كل المواقع على مدار الرصيد الفكرى كلـه هو أساس النجاح فى التعامل مع المواد المتخصصة من أجل المتخصصين.

وقد اختلط الأمر على بعض المدارس المهنية فـى تحديـد ماهيـة التوثيق، وتوهموا أن هذا الربط الوثيق يعنى الوحدة الاندماجية لكل مواقـع الرصيد الفكرى، ففسروا التوثيق بما يشمل كل المواقع والمؤسسـات علـى مدار الرصيد الفكرى كله. والحقيقة هى ما ذكرناه آنفا، فليست هنـاك أيـة فائـدة عملية من هذا التفسير الواسع المطاط، لأن المجال بطبيعتـه أكـبر وأعمق من أن يحتكره علم واحد، ولو نجح هذا الوهم فسوف يتحـول هـذا العلم أو الدراسة إلى مجرد إطار شكلى لا يعنى شيئا محددا.

ونستطيع أن نقدم مثالا لتوضيح وجهة النظر السابقة فى ميدان العلوم الطبيعية، فما هى الفائدة العملية إذا قلنا مثلا "هناك علم واحـد أو دراسـات اندماجية موحدة للطبيعة، تشمل الفيزياء، والكيمياء، والحيوان، والنبـات، إلخ . ."، ومن المؤكد أن العرف العلمى قد جرى على خـلاف ذلـك، وأن المنهج السليم هو توزيع تلك المجالات المتشابكة على علوم ودراسات متميزة طبقا للأعراف السائدة، على أن يكون لكل علم أو دراسة موقع معين يـأخذه بالأصالة، ويشارك فى المواقع الأخرى بالتكامل كل حسب وثاقة الصلـة أو بعدها.

وفى ضوء القضايا والمسلمات السابقة نستطيع أن نقدم صيغة موجزة لتحديد موضوع علوم المكتبات والتوثيق كما يلى:

"موضوع علوم المكتبات والتوثيق هو الرصيد الفكرى للانسان، فى القراءات والبحوث بما فيها المواد المتخصصة ومؤسسات ذلك الرصيد، من حيث الضبط والاقتناء والتنظيم والاسترجاع وما يرتبط بها فى الادارة الداخلية والبيئة الخارجية والتكوين المهنى تكاملا بين تلك الوظائف فى ذاتها وتنسيقها بينها وبين بقية الوظائف فى دورة المعلومات بمدارها العام".

وإذا كان ذلك "الموضوع" المتكامل فى واقع الحياة، الذى ترتبط به المؤسسات الميدانية الاختزانية، بصرف النظر عن التسمية التى تحملها كل منها: مكتبة أو مركزا للتوثيق أو غيرهما، فكيف؟ ومتى؟ ولماذا؟ نرى فى الوقت الحاضر ولثلاثة عقود مضت، ذلك الاتجاه الانفصالى الذى يحمل شعار "التوثيق"؟ وهل هناك بالنسبة للمؤسسات الميدانية الاختزانية فئتان (المكتبات والمعلومات / الأرشيفات والمحفوظات) أو ثلاث فئات (المكتبات / المعلومات/ الأرشيفات)؟ وفيما يلى نوضح وجهة نظرنا نحو هذه القضية، التى تتجدد من حين لآخر:

نشأت الذاكرة الخارجية للرصيد الفكرى منذ اللحظة التى اخترعت فيها الكتابة، وعرف الانسان من المؤسسات القائمة على هذه الذاكرة الخارجية "دورالمحفوظات" للقيام بأمر الأوعية الفكرية التى تهم السلطة من "المكاتبات والالتزامات" على اختلاف أنواعها ومستوياتها، وعرف "دور الكتب" للقيام بأمر الأوعية الفكرية على اطلاقها الممثلة فى "القراءات والبحوث" وقد استقلت "دور المحفوظات" والأرشيف منذ زمن بعيد، وأصبح للقائمين بها مهنتهم وأساليبهم الفنية التى يمارسونها، لتأدية الوظائف الثلاثة بهذا النوع من مؤسسات الذاكرة الخارجية، كما أن رجال المكتبات عبر العصور، قد استطاعوا أيضا أن يؤسسوا لمهنتهم كثيرا من الطرق والأساليب

الفنية للقيام بوظائف المهنة، ولاسيما وظيفة "التنظيم" وخلفياتها الفنية كالفهرسة والتصنيف.

وفى القرن التاسع عشر توجه إهتمام المهنة بالبلاد المتقدمة فى أوربا وأمريكا، إلى الجبهة العريضة من جماهير القراء فى طبقات الشعب على اختلافها، وأصبحت المكتبات العامة هى محور اهتمامهم، وتركزت حولها وحول جماهيرها أمور الاقتناء والتنظيم والخدمات. أما جمهور المكتبات المتخصصة والعلماء والباحثون، فقد نسيهم أو تناساهم رجال هذه المهنة خلال تلك الفترة، لأن الطبول العالية كانت تدق للجبهة العريضة من المواطنين، باسم الديمقراطية وشعارات التثقيف الذاتى.

أما العلماء والباحثون وجمهور المكتبات المتخصصة فقد كانوا فى موقف لا يحسدون عليه، حيث بدأت البواكير الأولى للطوفان العلمى تزحف عليهم فى هيئة أوعية جديدة كالدوريات والنشرات والتقارير، ثم المواصفات والمعادلات وبراءات الاختراع، وحيث دخلت إليهم بعض الأوعية العلمية بلغات لم يتعلموها من قبل ولا يملكون الوقت لتعلمها، وحيث تشققت أمامهم مجالات البحث وتعقدت موضوعاته، وحيث ظهرت بوادر الانتقال بالبحث من مستوى الهواية وحب الاستطلاع، إلى ضرورات التنمية وسد حاجات المجتمع.

تحت ضغط هذه الظروف الجديدة بالنسبة للمواد المتخصصة وحاجات المتخصصين، وفى مرارة النسيان أوالتناسى من جانب رجال المهنة العريقة التى كان يجب أن تواجه هذه التطورات، اضطر العلماء والباحثون أنفسهم إلى تحمل مسئولية الوظائف الثلاثة (الاقتناء، والتنظيم، والخدمة) فى مواقعهم، ولم يكونوا مزودين بتلك الطرق والأساليب الفنية فى التنظيم، بل كان اعتمادهم الوحيد على ألفتهم وطول معايشتهم لمواد الرصيد الفكرى بحكم أنهم منتجوه والباحثون فيه. ومن الطبيعى أن هذه الألفة وحدها

لابد أن تفشل فى القيام بهذه المسئولية، فضلا عن أن اتساع المجـال وسـنة التطور تحتم ألا يكون المنتجون للأفكار هم أنفسهم القائمون بـأمر الذاكـرة الخارجية كما كان الحال فى المراحل الأولى لنشأة الرصيد الفكرى.

وخلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، توالـت بـالبلاد الغربية كثير من مواقف الحساسية المهنية والشخصية أحيانا، بيـن رجـال المكتبات الذين ورثوا أساليب المهنة وقواعدها فى التنظيم، وبين هذه الطائفـة من العلماء ثم من تبعهم من المهندسين، الذين بادروا إلى تحمل مسئولية القيام بأمر الذاكرة الخارجية بالنسبة للمواد المتخصصة فى العلوم والتكنولوجيـا. وأدت هذه الحساسيات المهنية والشخصية إلى أن يقوم هـؤلاء المهندسـون والعلماء بالدعوة إلى تكوين مؤسسات وهيئات مهنية خاصة بـهم، فأنشـئت بأمريكـا "جمعيـة المكتبـات المتخصصـة: Special Libraries Association عام ١٩٠٨ بعد حوار مهنى غير ناجح مع رجال "الجمعية الأمريكية للمكتبات American Library Association ثـم أنشـئ بانجلترا "جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب الإعلام: ASLIB فى عـام ١٩٢٤، اشـباعا لنزعـة التعـالى ضـد "جمعيـة المكتبـات: Library Association. الانجليزية، التى أنشئت قبلها بنصف قرن. وكـانت كلمـة "توثيق" أبرز الاصطلاحات التى أثمرتها هذه الحساسيات المهنية والشخصية.

وعاشت هذه الحركة الانفصالية فترة من الزمن وهى تسير بالطاقـة التى ولدتها هذه الحساسية، ثم تبين لأصحابها بعد أن هدأت النفوس بانتـهاء الجيل الذى حمل لواءها، أن رصيد الذاكرة الخارجيـة بالنسـبة للعلـوم أو التكنولوجيا أو غيرها من المجالات المتخصصة، لا يكفى فى القيـام بـأمره مجرد الألفة أو المعايشة، بل لابد إلى جانب ذلك من الاعتماد على الأسـاليب الفنية، لكى تستطيع المهنة أيا كان اسمها، أن تستوعب الطوفان المتزايد مـن الدوريات والنشرات والتقارير، ولكى تستضيف الأوعية العصرية الحديثة من

الأشرطة والأقراص والرقائق الصوتية والضوئية، وهذه الأساليب الفنية هـى التى عرفتها وتطورها مهنة المكتبات قبلهم.

كما أن رجال المهنة أنفسهم تداركوا هذا النسيان أو التناسى لحاجـات العلماء والمتخصصين ليس فى مجال العلوم والتكنولوجيا فقط، ولكن فى كـل المجالات التى تضخم فيها الانتاج الفكرى وتزايدت مطـالب المتخصصيـن مـن هذا الانتاج، كالتربية والاقتصاد والتخطيط. ولم يكد ينتصـف القـرن العشرون حتى كانت تلك الموجة الانفصالية المفتعلة قد انحسرت من الناحيـة الموضوعية وإن تكون آثارها قد بقيت متمثلة فى تلك المؤسسات والـهيئات التى أنشئت خلال فترة الحساسية، وما زالت تحمل فى أسمائها كلمة "توثيـق" أو غيرها من الشعارات التى راجت خلال تلك الحركة، كما قـد بقـى مـن آثارها ذلك الازدواج فى كثير من المصطلحات الفنيةالذى يمثل تحديا كبـيرا للمهنة كلها فى الوقت الحاضر.

أما فى البلاد النامية فهناك كثيرون لا يعرفون شيئا عن تلك الظروف والملابسات المهنية والشخصية التى أثمرت كلمة "توثيق" ولا عن التطـورات التى انتهى إليها الموقف من الناحية الموضوعيـة بالنسـبة للمهنـة كلـها. وظهرت بعض المواقف فى البلاد النامية وكأن أصحابها يريدون أن يعيـدوا أمرا بدأ وانتهى منذ عدة عقود، ولم يبق منه إلا الدرس التاريخى الذى ينبغى أن يستفيد منه رجال المهنة فى هذه البلاد النامية، ويتلخص هذا الدرس فـى أن ازدهار هذه المهنة رهن بوحدتها وابتعادها عن الحساسـيات الشـخصية والمهنية. وقد سخر دكتور "رانجاناثان" من جهل هؤلاء أو تجاهلهم لحقيقـة الموقف السابق، وإذا كان دكتور "رانجاناثان" قمة فى المكتبات والتوثيق بكـل المقاييس وعند كل المدارس، وإذا كان انتماؤه إلى الهند وهـى مـن البـلاد النامية يضيف قيمة أكبرعلى وجهة نظره بالنسبة لنا فى البـلاد العربيـة، فإننا نسجل هنا تصويره الساخر لهؤلاء الجاهلين أو المتجاهلين.

This has created unnecessary difficulties in the library profession in the older industrialized countries. The newly developing countries blindly take on their own heads these unnecessary difficulties of the earlier developed countries.(See S.R. Ranganthan's Documentation and its facets, p.45.)

وإذا كان الأعلام المعاصرون فى المكتبات والتوثيـق، مـن أمثـال "رالف شو" و"شيرا" و " رانجاناثان" و "تاوبه" وكثير غيرهم، يجمعون علـى انتماء التوثيق ودراساته إلى المكتبات وعلومها، فلعل أدق التصورات للعلاقة بينهما هو ما ارتآه "دكتور رانجاناثان" حين جعل المكتبيات هى الاطار العـلم الذى يقوم بكل الوظائف الأساسية والإضافية، على امتداد الخط بيـن إنتـاج الأوعية الفكرية وبين وصول هذه الأوعية إلى أيدى الرواد والمستفيدين.

فإذا كانت تلك الأوعية من المواد المتخصصة، وإذا كان المنتفعـون هم المتخصصون، وإذا كان التنظيم ملائما لمواقفهم فى البحث، وإذا كـانت الخدمات تستجيب لحاجاتهم الخاصة، على مستوى الطلب الفعلى أو التوقـع، فذلك هو التوثيق. ومعنى ذلك أن التوثيق ليس نشـاطا مقـابلا أو معـادلا للمكتبيات، ولكنه نمط مركز من مناشط المهنة ويقع فى القلب من إطارهـا العام.

المزايدة فى شعارات التغيير

فى موجة الحماس ، الذى قوبلت به ثورة ٢٣ يوليو بمصر فى أيامها الأولى . حينما ألغت الألقاب التشريفية والطبقية ، واستبدلت بها كلمات عامة تقضى على الطبقات العليا فى المجتمع ، أرادت أيضا أن تلغى الكلمات التـى تميز الطبقات الدنيا ، ونسـتبدل بهـا تعبيـرات جـديدة، تخلـص هـذه الطبقات المهضومة، مما علق بها وعلقت به فى الماضى. ومـن الأمثـلة

الطريقة للمقترحات بالنسبة لهذه الطبقات الدنيا ، كان استبعاد كلمة "شـيّال " على أن يستبدل بها تعبيرة "مساعد مسافر" . . . !

ويبدو أن التخصصات الحديثة مثل الحركات السياسية ، تشغل نفسها كثيراً ، وهو أمر طبيعى ومنطقى ، بالكلمات والعبارات التى تختارها بعناية فائقة ، لتصبح تسميات متميزة أو شعارات جذابة . بل لعل أصحاب هذه التخصصات أكثر اهتماما فى هذه الناحية من السياسيين المحترفين ، طمعا فى التأكد من تقبل المجتمع المقصود للاتجاه الفكرى الطارىء ، واقتناع هذا المجتمع بأن فى ذلك الاتجاه شيئاً جديدا حقيقة .

وقد يكون هذا الاهتمام عند أصحاب التخصصات ، أكثر مما ينبغى، ويصبح نوعا من القلق والحيرة وافتقاد الثقة فى دعوى الجدة ، فما يكاد هذا الفكر الطارىء يستقر على كلمة أو تعبيرة ، لعقد أو عقدين أو أكثر ، حتى يجد نفسه محاطا بدوافع داخلية أو خارجية غير علمية ، لتغيير التسمية أو لتدعيمها على الأقل ، بكلمات جديدة تجتذب الاهتمام أكثر مما قبلها . ومن المفارقات المثيرة أن هذه الجديدة نفسها ، قد لا تلبث طويلا حتى تصبح هى الأخرى ، فى حاجة ثانية للتغير أو التدعيم . . !

فى أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر نشأت حركة جديدة ، على أيدى بعض المهتمين فى بضع دول من وسط أوروبا وشمالها ، بحصر الانتاج الفكرى وضبطه ، أمثال "أوتليه" و"لافونتين " وغيرهما ، وهى الوظيفة التى مارسها ويمارسها رجال المكتبات من قبلهم ومن بعدهم ، وأصبحت فى مقدمة بنود الاهتمامات ، للجمعيات العلمية والمهنية التى أنشئت قبل هذه الحركة بعقدين ، كالجمعية الأمريكية للمكتبات منذ (١٨٧٦) وجمعية المكتبات فى بريطانيا منذ (١٨٧٧) . واستطاع أصحاب هذه الحركة أن يعقدوا تحت لوائها عام ١٨٩٥ (المؤتمر الدولى للببليوجرافيا I.C.B:)

بمدينة "بروكسل " فى بلجيكا . هى البلد الذى ينتمى إليه صاحبا الحركة ورائدها .

تسعون عاماً دون ثقة بالنفس

وقد تمخضت هذه الحركة عن أمور كثيرة ومرت بمراحل متلاحقة ، لكل منهما أهمية بالغة بالنسبة للتخصص الذى يسمى فى الوقت الحاضر (علم المكتبات والمعلومات : Library and Information Science) ، حسب الأغلبية من الأقسام الأكاديمية المسؤولة عنه ، بصرف النظر عن بضع تسميات أخرى ، تعتنقها أقليات متنوعة من الأقسام ، وفئات مختلفة من المعاهد والمؤسسات ، بله الأقليات الشاذة التى تعيش دائماً على مبدأ "خالف تعرف" . والله وحده هو الذى يعلم ماذا ستكون تسميته أو تسمياته ، بعد عقدين أو ثلاثة أو خلال القرن الحادى والعشرين كله . . !

أما الأمور والمراحل التى ارتبطت بهذا التخصص الذى يعنينا ، مع نشأة تلك الحركة وتطروها ، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين ، فيمكن استعراضها كما يلى :

(١) أول هذه الأمور التى ارتبطت بالتخصص الذى يعنينا ، كان إنشاء (المعهد الدولى للببليوجرافيا : I.I.B) عام ١٨٩٥ ، وقد انهمك أصحاب هذه الحركة فى مشروع طموح ، هو (الموسوعة الببليوجرافية العالمية : U.B.R) ، ولم يدركوا فى البداية لعدم تمرسهم بالأعمال الببليوجرافية الكبرى من قبل ، استحالة السير فى موسوعتهم إلى نهاية المطاف . ذلك أنهم أخذوا يعدون البطاقات الببليوجرافية لأداة مركزية واحدة، تضبط كل ما يصدر من البحوث والمؤلفات ، بصرف النظر عن اللغة والموضوع وشكل الوعاء ومكان صدوره ، وهو ما أثبتت التجارب فى كل العصور أنه طموح يدخل فى باب الأمانى .

كما أن العمل فى تلك "الموسوعة" كان تطوعيا فى الجانب الأكبر منه، والمشروعات التطوعية قد تنجز فى البداية ما يشبه المعجزات ، كما حدث لمشروع ببليوجرافى فى أمريكا ، بدأ قبلهم بعشرين عاما ، ولكنه كان أكثر واقعية وأقل طموحا . وهو مشروع (بول : Poole) لضبط محتويات الدوريات باللغة الانجليزية وحدها فى أمريكا وإنجلترا فقط منذ ١٨٠٦ فصاعدا . وإذا كان مشروع "بول" فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، بعد إنجازاته الأولى بتغطية حوالى مائة عام ، قد تبطأ ثم توقف فى أوائل القرن العشرين ، ليحل محله المشروع التجارى القائم حتى الآن ، الذى تولاه "ويلسون " وشركته ، فإن مشروع "الموسوعة" السابق كان قد أدركه الموت التنفيذى ، قبل إعلان الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وجاءت الحرب فأغلق "المعهد " نفسه حتى العشرينيات . وأصبحت بقايا المشروع متحفا ، تؤكد لمن يراها ضرورة التخطيط المهنى السليم ، للقيام بالأعمال الببليوجرافية .

لم يكن فى الحقيقة مشروع ذلك الضبط الببليوجرافى ، قائما على أى أسس فنية أو مهنية ، ولكنه كان أمنية طموحة تعلقت بها نفوس مجموعة من العلماء والهواة ، وعلى رأسهم "أوتليه" نفسه : شاب بلجيكى لم يبلغ الثلاثين، من رجال القانون ، تعلقت نفسه بالأعمال الببليوجرافية ، وتعلق به هو كثيرون من أمثاله ، فقاموا بحركتهم رافعين الشعار الببليوجرافى ، وأولهم "لافونتين" الذى كان من رجال القانون والسياسة ، وقد وصفه "ألن كنت" وهو من أتباع هذه الحركة فى الوقت الحاضر ، بأنه "رجل يصلح لأى عمل فى الحياة إلا الببليوجرافيا والتصنيف . . ".

ويؤكد هذا التفسير ، الذى أشار إليه الدكتور "رانجاناثان" العملاق الهندى فى التخصص الذى يعنينا ، أنهم فوجئوا وهم يستعدون لعقد مؤتمرهم

الدولى ولإنشاء "المعهد " أيضا ، بعد إعـــداد عـــدد كبـــير مـــن البطاقـــات الببليوجرافية - فوجئوا بأنهم لا يملكون أى نظام يرتبونها فى "الموســـوعة" على أساسه ، وسمعوا أن نظاماً للتصنيف موجود فى أمريكا، وضعه رجـــل اسمه "ديوى " منذ ١٨٧٦ ، فكتب إليه "أوتليه" يطلب نسخة من هذا النظـــام عام ١٨٩٤ وأرسل إليه "ديوى" نسخة من الطبعة الخامسة أحدث الطبعـــات فى ذلك الوقت . وقد أعجبهم هذا النظام فاتخذوه أساساً لترتيب البطاقات فـــى "الموسوعة" ، ولما فشل مشروعها الخيالى وأصبحت متحفاً ، تحولـــوا بـــه فاتخذوه أساساً لما ظهر بعد ذلـــك باســـم (التصنيـــف العشـــرى العـــالمى U.D.C.:)، وهو أهم عمل يمكن أن ينسب إليهم ، مع أنـــه يعتمـــد علـــى التطويرات المتلاحقة التى مر بها نظام "ديوى" فى القرن العشرين .

(٢) أما المرحلة الثانية لهذه الحركة ، فهو أن أصحابا قد تنبـــهوا فى العشرينيات من القرن العشرين ، وهم يعيدون بناء معهدهم من جديـــد ، بعد توقف أعماله وإغلاقه لأكثر من عشر سنوات ، إلى إحداث تغييرين فـــى البناء المقترح ، رأوا فى ذلك الوقت أنهما كفيلان بالنجاح الكامل لحركتـــهم . ومن الطريف أن هذين التغييرين يتمثلان فى كلمتين اثنتين ، تدخلان علـــى الشعار الذى رفعوه ، ويتم تركيبهما فى البناء الجديد . .! كانت الكلمة الأولى هى (اتحاد : Federation) بدلا من (معهد : Inistitute)، وقد حتم هـــذا التغيير الأول، الأوضاع السياسية والقومية والدولية ، التى سادت العالم بيـــن الحربين العالميتين ، إذ لم يعد الوقت ملائما للمؤسســـات المركزيـــة علـــى المستوى الدولى، تفاديا للحساسيات القومية والوطنية ، التى قد تجعـــل مـــن المستحيل الاتفاق على موقع المؤسسة المركزية .

وعلى الرغم من أن هذا التغيير الأول أعلن رســـمياً عـــام ١٩٣٧ ، فـــإن الخطوات الحقيقية نحوه بدأت عام ١٩٢٤ ، بعد عشرة أعـــوام كامـــة

عاشها "المعهد" بياتاً دون أى رئيس ، باقتراح أحد الأعضاء من ألمانيا . وبدأت "أمانة" جزئية للمعهد فى مدينة "ديفنير" حتى عام ١٩٢٩ ، ثم فى "لاهاى" حتى عام ١٩٣٨ ، التى انتقلت إليها "الأمانة " تماما فى هذا العام نفسه ، كما تولاه رئيس هولندى أيضا. وفى هذا العام أيضاً انتهت "الأمانة " الثنائية لكل من "أوتليه" و"لافونتين" التى تجاوزت أربعة عقود . وقد استجاب لهذا التغيير الأول كثير من الشخصيات الأوروبية ، فى المؤسسات الوطنية التى تعمل بهذا المجال الفسيح ، من أصحاب الميول والاتجاهات نفسها التى قامت عليها الحركة فى البداية .

بل إننا لا نستطيع إلا نجد علاقة خاصة ، بين إنشاء بعض المؤسسات الوطنية فى هذا العام نفسه (١٩٢٤) وبين دواعى التغيير فى الوضع القانونى لهذه الحركة ، لأن هذا التوافق التاريخى لا يمكن أن يكون بمحض الصدفة . ونستطيع أن نفترض بكل ثقة واطمئنان ، بقرينة الاتصالات المكثفة للأعضاء ولغيرهم ، فى الدول الوسطى والشمالية بأوروبا وعبر القنال الانجليزى ، أن القائمين بإنشاء مثل هذه المؤسسات الوطنية ، كانت أقدامهم اليمنى تتحرك على المستوى الوطنى وأقدامهم اليسرى تتحرك على المستوى الدولى ، وعيونهم ملؤها الأمل أن يأخذوا وضعاً خاصا على المستويين ، فى قلب التخصص الذى يعنينا أو من حوله .

ففى هذا العام نفسه (١٩٢٤) تجمع فى انجلترا مثلا ، التى أرادت أن تكون جناحا قويا فى هذه الحركة ، مجموعة من الشخصيات المؤمنة بمنهج "أوتليه" و "لافونتين" وتطلعاتهم ، فأنشأوا (جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات: ASLIB) ، وأصبح رجالها سريعاً من أبرز الأعضاء فى "الاتحاد" الذى تأخر إعلانه الرسمى حتى عام (١٩٣٧) . ومن أهم الأعضاء الإنجليز الذين برزوا بعد عام (١٩٢٤) دكتور "برادفورد" الذى

تولى هو إعداد أول طبعة إنجليزية من المولود الوحيد الباقى لـهم (U.D.C) وكان أمينا لمكتبة متحف العلوم منذ عام (١٩٢٨) ونشر عمله عـام (١٩٣٦) وقد استعان فيه بكل ما ظهر من طبعات "ديوى " حتى ذلك التاريخ .

وإذا كانت الكلمة الأولى فى التغيير ، قد فرضت نفسها على أصحاب الحركة ، لأنها تستند إلى الخلفيات السياسية والقومية والدولية ، التى سـادت أوروبا وغيرها منذ العقد الثالث للقرن العشرين ، فإن الكلمـة الثانيـة فـى التغيير وهى (Documentation) لم تكن لها هذه الصفة على الإطـلاق. فقد كانت موجودة فى بعض اللغات الأوروبية منذ مئـات السـنين ، وقـد استخدمت فى معانى متعددة عبر تاريخها فـى كـل لغـة ، كالإنجليزيـة ، والفرنسية ، والإيطالية، والأسبانية ، الخ . بيد أن تداولها خلال العقود الأولى للقرن العشرين ، فى الفرنسية والإنجليزية وفى غيرهما كذلك ، على أيـدى أصحاب هذه الحركة نفسها ، قد انتقل بها إلى معنى يقترب قليلا أو كثيرا من المدلول الأوسع لكلمة (Bibliography) وهى موجودة فى كل هذه اللغات الأوروبية كذلك . ومن هنا رأوا انتهاز فرصة البناء الجديد ، لطـرد هـذه الكلمـة العتيقـة مـن اسـمهم ، حتـى تحـل محلـها الكلمـة المعجـزة (Documentation) التى رأوا فيها سحرا خاصا ، كان من صنعهم هـم دون غيرهم ، وتم هذا الاستبدال مبكرا عام (١٩٣١) .

(٣) وكان الأمر الثالث الذى تمخضت عنه هذه الحركة ، موجـه تغيير ممتدة الجناحين محكمة التخطيـط ، بدرجـة تفـوق الأيديولوجيـات السياسية، رأس الجسر فيها هذه الكلمة (Documentation) فى اللغـات الأوربية الأم لها كالإنجليزية والفرنسية ، وفى اللغات الناقلة عنها كالعربيـة وغيرها من اللغات الأسيوية . بدأت هذه الموجة قبيل الحرب العالمية الثانية. وأخذ عودها يشتد ويقوى فى العقد نفسه ، الذى مات فيه ثلاثة مـن الـرواد

المرموقين ، وهم "لافونتين" ١٩٤٣ ، و "أوتليه" ١٩٤٤ ، ثـم "برادفـورد" ١٩٤٨ ، واستمرت هذه الموجة حتى الستينيات لفترة تبلغ ثلاثـة عقـود ، استطاعت خلالها أن تفرض نفسها ، فى أسماء أقسام ومعـاهد ومؤسسـات عديدة ، بعضها كان يحمل تسميات أخـرى فطردهـا ، وبعضـها أنشـىء خصيصاً فى تيار هذه الموجة . . ! .

فعلى الجانب الآخر من الأطلنطى ، نجد توافقا تاريخياً ، له مغـزاه حدث عام (١٩٣٧) ، وهو تاريخ الإعلان الرسمى للوضع القانونى الجديـد للحركة ، يشبه التوافق التاريخى الذى حدث عـام (١٩٢٤) ، وهـو بدايـة الخطوات الحقيقة نحو هذا الوضع القانونى . فى الجانب الأول من الأطلنطى أنشئت (ASLIB) عام (١٩٢٤) ، وفى الجانب الآخـر أنشـىء (المعـهد القومى للتوثيق : NID) بأمريكا عام (١٩٣٧) . وفى كل منهما كان يطمـع المنشئون أن يأخذوا وضعا خاصا ، على المستويين القومى والدولى ، فـى قلب التخصص الذى يعنينا أو من حوله . . ! وقد أصبحا فى الحقيقة أقـوى عضوين وأهمهما فى الاتحاد على جانبى ذلك المحيط .

وهكذا بدأ عصر جديد فى حياة هذا التخصص الذى يعنينا ، وهو لـم ينضج بعد ، يمكن أن نسميه بالعربية "عصر التوثيق" فقد ظهر للكلمة مثـلا فى العربية ثلاث ترجمات ، سقطت إحداها وهى "الوثائق" بكسر الواو ، رغم التوفيق اللغوى الوثيق لصاحبها الشيخ " عثمان الكعاك" التونسـى . وبقيـن اثنتان أولاهما : "التوثيق" وهى الأكثر شهرة والأوسع انتشـاراً ، والثانيـة "الوثائق" التى تلتبس باستخدام آخر لها ، يعنى الأرشـيفات فـى مفهومـها التاريخى الجارى .

فى الخمسينيات وهى قمة الموجة فى هذه المرحلة ، انتشرت الكلمـة انتشاراً كاسحاً . . ! فكم من المؤتمرات الدولية الكبرى عقدت تحت لوائها..!

وكم من البحوث والدراسات جرت حول المفاهيم التقدمية لهذه الكلمــــة فـــى مجال التخصص . . ! وكم من الأطروحات والرسائل الأكاديمية للماجســتير والدكتواره ، فى البلاد المتقدمة وفى البلاد النامية ، نوقشت فـــى القاعــات الجامعية ، ومرتكز الحوار بين الدارسين والمشرفين، هو هذا الشعار الـــذى رفعته الحركة عاليا ، وجرى خلفه كثيرون مبـــهورين، بعضـــهم بـــالوعى الصادق وأكثرهم بدونه . . . ! .

فرجل مثل دكتور " رانجاناثان" ، وهو من هو فى أصالـــة التفكــير وعملية التناول ومنطقية التحليل ، لم يستطع فى مواجهة هذا التيار الكاسـح ، أن يدير ظهره لأصحاب هذه الحركة ، ولكثــير منــهم نفــوذ المنصــب أو الموطن، . . ! فكان يشارك فى مؤتمراتها ويتناقش مع قادتها ، رغم تحفظـه بالنسبة لدعوى الجدة فى أعمالهم . واكتفى متعاونا مع تلاميذه فـــى الـــهند ، بإصدار كتاب (التوثيق وأوجهه : Documentation and its facets) عام ١٩٦٣ بلندن ، جاعلا همه الأكبر فى الفصول الأولى للكتاب ، إثبـــات أن مفهوم التوثيق الذى يريدونه يقـــع فـــى قلـــب المفهــــوم الأصـــلى (المكتبيات : Librarianship) عنده ، وأن القوانين الخمســـة المشـــهورة التى وضعها للتخصص الذى يعنينا ، تصدق على كل ما يقوله أصحاب هـذه الحركة الانشقاقية فى التخصص . . !

أما غير "رانجاناثان" من مؤلفى الدرجة الثانية والثالثة وما بعدهمـــا ، فقد أمطروا التخصص بوابل من المؤلفات ، كتبا ومقالات وتعليقـــات ، فـــى اللغات الأوروبية الشهيرة وفى اللغات الأسيوية بما فيها العربية . وانتشـــرت المعاهد والمؤسسات والمراكز ، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وكل منها يحرص ، أن تكون هذه الكلمة السحرية ، هى الجوهـــرة الثمينـــة التى تتوج تسمية المعهد أو المؤسسة أو المركز . وما يزال كثير منها باقيـــا

حتى الآن فى تلك التسميات ، حتى بعد انحسار هذه الكلمة فى السبعينيات والثمانينيات ، خجلا من التغيير وهو بطبيعته مؤشر لافتقاد الثقة بالنفس ، أو جهلا بما حدث لهذه الكلمة فى المرحلتين الرابعة والخامسة التاليتين .

(٤) أما فى المرحلة الرابعة لهذه الحركة الانشقاقية ، فقد حدث شىء يبدو من ظاهر الأمر فيه ، أن أحدا لم يكن يتوقعه على الإطلاق . . ! فهل يتصور مثلا أن يقف أحد الأمريكيين من أتباع هذه الحركة ، وهم جناحها القوى على الجانب الآخر من الأطلنطى ، ليصف تلك المفردة السحرية المحظوظة . . التى تمثلت فيها جهودهم القومية لثلاثة عقود أو أربعة ، بأنها كلمة أوروبية قبيحة ينبغى التخلص منها فورا . . . ؟ هل كان يتوقع أوسع الناس خيالا ، أن توافق " الجمعية العمومية" لهذا الجناح الأمريكى القوى فى عام (١٩٦٨) ، على تغيير اسمهم من "المعهد القومى للتوثيق" الذى عاشوا له وبه ثلاثة عقود كاملة ، لا لشىء إلا لأنهم عثروا على كلمة أخرى ، أمضى سحرا وأكثر مقدرة على تحقيق طموحاتهم فى التخصص ، فسموا أنفسهم الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات American Society of information Science) دون أى عنصر فى هذا الاسم الجديد يربط ماضيهم بحاضرهم ومستقبلهم . .! . . ؟

لست أنكر أن هناك تطورات علمية وموضوعية تؤدى إلى ظهور مفاهيم جديدة فى حقيقتها وتكوينها ، وتحتم اختيار مصطلحات جديدة تمييزا لها من المفاهيم القديمة . ويتم ذلك عادة داخل التخصص الأم نفسه. وفى الإطار الشامل للمهنة كلها ، فتبقى الكلمة الأم للعمل أو التخصص أو المهنة كما هى، وربما بضع كلمات أخرى أساسية معها . علم النفس مثلا ، يموج بالمدارس الفكرية المختلفة منذ البداية ، وتتجدد فيه المفاهيم داخل العقد الواحد ، ومع ذلك تبقى للكلمة أو الكلمات الأم فيه ، علما وتخصصا ومهنة

وقطاعات أساسية ، احترامها وحرمتها واستقرارها وهى أوائل المسلمات لكل تخصص . ولا ينكر أحد أن مدلول هذه الكلمة أو الكلمات الأم لعلم النفس فى الثمانينيات ، تبلغ كميا ونوعيا أضعاف مدلولها فى العشوينيات أو الأربعينيات . . !

أما أصحاب هذه الحركة الانشقاقية فى تخصصنا ، فيبدوا أن الأمر قد اختلط عليهم ، فلم يدركوا الفرق بين مصطلحات القضايا والمسائل ، التى تتغير بتجدد المفاهيم وتطورها ، وأسماء العلوم والمهن والتخصصات وقطاعاتها الأساسية ، التى تفقد احترامها وثقة الناس فيها بكثرة التغيير والتبديل ولا سيما إذا كان ذلك بالطرد الكامل للاسم السابق ، كحالة "الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات" . وإلا فليقارن معى القاىء العزيز ، موقع هذا التغيير غير المنطقى فى النفس ، بذلك الاستقرار فى الاسم مع التطوير الدائم فى الموضوعات والاتجاهات ، الذى تتمتع به "الجمعية الأمريكية للمكتبات " منذ (١٨٧٦) . وليقارن للتأكد من ذلك أيضا ، بين برنامج "المؤتمر السنوى " لكل منهما فى الثمانينيات مثلا ، فسيجد أن الموضوعات الجديدة والاتجاهات التقدمية فى (جام) ، لا تقل بل إنها تتجاوز فى الحقيقة ما هو موجود عند (جاع) .

وعشر سنوات أخرى

(٥) مع أن المرحلة الخامسة فى هذه الحركة الانشقاقية ، ما تزال فى منطقة الجاذبية للمفردة الجديدة (معلومات : Information) ، فهناك مؤشرات ما تزال محدودة فى عددها ، ولكنها تؤكد طبيعة القلق والحيرة وافتقاد الثقة ، التى تحيط بهؤلاء المنشقين على التخصص ، وأكتفى هنا بمؤشرين أحدهما وطنى والثانى دولى . عاشت (جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات : ASLIB) ستة عقود باسمها الذى انشئت

به دون تغيير ، وإذا كانت كلمة (Information) موجودة فى اسمها منذ البداية ، فلماذا تضيفها مرة ثانية إلى اسمها بعد عام (١٩٨٣) . . ؟ وقبـــل الإجابة عن هذا التساؤل ، أود الإشارة إلى أننـــا كنـــا فـــى مصـــر أوائـــل الستينيات، نستخدم أحيانا كلمة "إعلام" ترجمة لكلمة " Information " التـــى اقتحمت فى الكتابات الغربية عن التخصص عمـــدا ، فلمـــا خـــرج " قســـم الصحافة" من كلية الآداب بجامعة القاهرة ، وأنشئت له مع الإذاعة والتلفـــاز والعلاقات العامة ، "كلية الإعلام " الحالية ، وكان من الضرورى تركها لـــهذا التخصص المجاور ، استبدلنا بها كلمة "معلومات" التى يجرى استخدامها فـــى نطاق التخصص الذى يعنينا ، بكل البلاد العربية .

ونعود إلى المؤشر الوطنى فى حالة (ASLIB) لنجيب عن التســـاؤل بشأن إضافة كلمة Information إلى اسمها ، مع أنها موجودة فيـــه منـــذ البداية . لقد رأت فى بداية الثمانينيات أن كلمة "معلومات" حين دخولها فـــى اسمها الذى بدأت به عام (١٩٢٤) كانت عارية من السحر الذى أضفاه عليها الجناح الأمريكى فى الحركة منذ الستينيات . كما أنها محاطة بكلمات أخـــرى ليس لها أى رنين فـــى الوقـــت الحـــاضر ، ولاســـيما كلمـــة (مكتبـــات : Libraries) التى كان وصفها بكلمة (متخصصة : Special) يجعل لها فى العشرينيات سحرا خاصا ، باتت تفتقده الآن حسب وجهة نظرهم . وأصبـــح تغيير الاسم يتطلب معجزة لغويـــة ، ولا ســـيما أن التســـمية الاســـتهلالية (ASLIB) وقد اكتسبت شهرة كبيرة خلال تلك العقود ، ولابد من الاحتفاظ بها لأسباب تجارية . . ! فما هو الحل اللغوى الذى يحقق التغيـــير الـــذى لا مفر منه كما يرون ، ويحتفظ فى الوقت نفسه بمكاسب الاسم القديم . . . ؟

ويبدو أن أصحاب الانشقاقات المهنية كرجال الانشقاقات السياســـية ، محاطون دائما بأرباب المهارات اللغوية الفذة ، الذين يستطيعون من خـــلال

"الاستهلاليات" ، أن يحتفظوا بالقديم شكلا مع الإضافة والتغيير للجديد حسبما تريد قياداتهم . وهكذا نجح أرباب هذه المهارات فى تلك الجمعية البريطانية، فى استقطاب كلمة عصرية أخرى هى (إدارة Management) تدعم كلمة "معلومات" ذات السحر الجديد ، فأضافوهما معا إلى الحروف الاستهلالية لكلمات الاسم القديم بعد دفنه . . ! وهكذا ظهرت تسميتهم الجديدة بعد عام ١٩٨٣ بالإنجليزية (Aslib for Information Management) .

وقبل الانتقال إلى المؤشر الدولى لهذه المرحلة ، أود أن أشرك القارىء معى فى ثلاثة أمور تذكرتها فى نطاق ذلك المؤشر الوطنى السابق بدلالاته التى لا تخفى . . ! أولها أن تعبيرة (مكتبات متخصصة : Special Libraries) كانت هى الشعار الذى أطلقه (دانا : Dana) فى أوائل القرن العشرين ، لحركة الانشقاق التى قام بها وانتهت إلى إنشاء (جمعية المكتبات المتخصصة : S.L.A) هناك عام (١٩٠٨) . وكان لذلك الشعار فى وقته ، جاذبية وسحر يساويان فى نظره على الأقل ، ما حظيت به كلمة "توثيق" منهما فيما بعد ، وما تحظى به الآن كلمة "معلومات" منهما ، وثانيهما أن اتفاقا مبدئيا كان قد تم منتصف الستينيات ، بين (جمعة المكتبات المتخصصة: S.L.A) و (المعهد القومى للتوثيق : N.I.D) بأمريكا ، على صيغة اتحاد اندماجى يضمهما معا ، باعتبارها تيارا متميزا داخل التخصص الذى يعنينا أو خارجه ، كما حدث بين (ASLIB) و (الجمعية البريطانية للببليوجرافيا الدولية : B.S.I.B) قبل ذلك بثلاثة عقود ، ولكن المسؤولين عن الطرفين فى أمريكا توقفوا عن تنفيذه ، لأسباب لم يستطيعوا إعلانها ... ثالثها أن (مكايو : مركز مكتبات الكليات بأوهايو : OCLC : Ohio College Library Center) بعد عشر سنوات من إنشائه ، وأصبح يغطى جميع أنواع المكتبات فى داخل أمريكا وفى خارجها ، كان من الضرورى

تغيير اسمه . وقد نجح أرباب المعجزات اللغوية فى هذا التغيير ١٠٠% ، حيث تغيرت المفردات لتدل على الوضع الجديد ، وبقيت التسمية الاستهلالية كما هى دون أية إضافات ، فصار (مكايو : مركز التحسيب المباشر للمكتبات : OCLC : Online Computer Library Center) .

ونعود إلى المؤشر الدولى فى هذه المرحلة الخامسة للمنشقين على التخصص الذى يعنينا ، وقد ظهر هذا المؤشر فى وثيقة رسمية تبلغ ٣٦صفحة غير خمسة ملاحق ، أعدها " المجلس التنفيذى للاتحاد الدولى للتوثيق " موقعة فى مدينة "لاهاى" بهولندا بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٦ ، لتناقش فى "الجمعية العمومية" للاتحاد ، التى عقدت فعلا بمدينة "مونتريال " فى كندا بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٨٦ ، باعتبارها خطة إصلاح ودليل عمل للسنوات العشر القادمة ، التى ستصل بالاتحاد إلى الاحتفال بعيده المئوى عام ١٩٩٥. وتتكون الخطة مع الدليل من ثمانية بنود أساسية ، كما جاء فى الوثيقة الرسمية هو "اسم الاتحاد ".

وقد جاء فى هذا البند بتلك الوثيقة ، ما يؤيد تبصرتى الخاصة بالقلق والحيرة وافتقاد الثقة ، التى لازمت هذه الحركة طوال تسعين عاما . وأنا هنا أترجم حرفيا ما سجلته الوثيقة من أسباب التغيير بصفحة ٣٥ .

إن "التوثيق" يعنى أشياء مختلفة للأفراد المختلفين ، بل إنه فى الحقيقة لم يعد يعطى أية دلالة على منظمة تقدمية ، تهتم بأحدث التطورات فى استخدام المعلومات . إن هذا القول يتعارض مع الحقائق المعروفة فى اللغويات ، فليس للكلمات مدلول خلقى ثابت ، يتجمد فيه المعنى الذى تحمله أية كلمة فى اللغة. فسيارة "فورد" الأولى فى أول القرن العشرين (١٩٠٣) سيارة ، والسيارة "بنز 1000 " الألمانية لعام ١٩٨٧ سيارة ، والمدلول فى الإطلاق الأول لا يكاد يبلغ ١٠% من مجموع المدلول فى الإطلاق الثانى . . . لقد

نمت القيمة الدلالية للكلمة على نمو المدلول المرتبطة به . . . !

ومن هنا نستطيع أن ندرك فى التخصص الذى يعنينا ، لماذا لا تغير "مكتبة الكونجرس" بواشنطن اسمها ، فتطرد مثلا كلمة "مكتبة " وتستبدل بها كلمة "مركز" أو "مؤسسة" أو "مدينة" ويصبح اسمها مثلا " مدينة المعلومات للكونجرس " ، مع أن المسافة حقيقة بين مدلولها الأول أو القرن التاسع عشر ومدلولها الحالى ، لو تحولت إلى أميال لبلغت ضعف المسافة بين الأرض والقمر . . ! بل إننا فى نموذج آخر بلندن لا ندرك ذلك فقط ، ولكننا نقدر أيضا الثقة بالنفس والاستقرار ، فى التسمية التى استخدمت هناك عام ١٩٧٣، حينما تقرر أن يوضع معا فى مؤسسة واحدة ، كل من "مكتبة المتحف البريطانى" و " المكتبة العلمية " و"الببليوجرافيا القومية البريطانية "، الخ ، فقد سميت جميعا (المكتبة البريطانية .B.L) فهذه الكلمة (مكتبة Library) فى هذين النموذجين الأمريكى والبريطانى ، وفى مئات النماذج الأخرى كذلك ، تدل فى واقعها على " أحدث التطورات فى استخدام المعلومات" ، ذلك "الأحدث" الذى أصبح عقدة نفسية عند أصحاب الحركة الانشقاقية .

ونعود إليهم فى اجتماع "مونتريال" لنستعرض اقتراحات التغيير بعد أن سجلنا سببه ، باعتبارها مؤشرات يقينية للقلق والحيرة وافتقاد الثقة عندهم. أول هذه الاقتراحات (المجلس الدولى لعلم المعلومات International Council for Information Science) مع استهلالية جديدة تماما (ICIS) ، ويستطيع القارئ أن يدرك فى هذا الاقتراح ، روح الجناح الأمريكى فى حركة الانشقاق ، وهى التخلص تماما من كلمة "التوثيق" لتحل محلها الغازية الجديدة ، وعدم الاكتراث بأية قيمة تاريخية فى الاستهلالية (FID) الموروثة منذ نصف قرن أو أكثر ، وهو ما فعلوه

بجناحهم عام ١٩٦٨ . وثانى الاقتراحات (الاتحاد الدولى لإدارة المعلومات (International Federation for Information Management : مسبوقا بالتسمية الاستهلالية (FID) كجزء لا يتجزأ من الاسم المقترح . ويستطيع القارىء أن يدرك فى هذا الاقتراح روح الجناح البريطانى، وهى بقاء التسمية الاستهلالية الموروثة كما هى ، مع إضافة الثنائى الجذاب "إدارة، معلومات " وهو ما فعلوه بجناحهم بعد عام ١٩٨٣ .

أما المعتدلون من المنشقين فقد تقدموا باقتراحين آخرين ، أبقيا فيهما على كلمة "التوثيق" تابعة لكلمة "معلومات" كنعت لها أو معطوفة عليها . أولهما (الاتحاد الدولى للمعلومات التوثيقية : International (Federation of Documetary Information بتسمية استهلالية غير بعيدة من الاستهلالية الموروثة ، وهى (FIID) . وثانيهما (الاتحاد الدولى للمعلومات والتوثيق : International Federation for Information (and Documentation بتسمية استهلالية قريبة نسبيا من الاستهلالية الموروثة وهى (IFID) . وكان القرار النهائى أقرب شيء إلى هذا الاقتراح الأخير باستثناء أنهم ضحوا بكلمة (International) من أجل كلمة (Information) ، حتى تبقى الاستهلالية الموروثة كما هى ، فأصبح الاسم الرسمى (اتحاد المعلومات والتوثيق : امت: The Federation for (Information and Documentation : FID وأيا كان القرار الذى وصلوا غليه بشأن التسمية ، فالمغزى الذى وصلنا إليه بشأن القلق والحيرة وافتقاد الثقة ما يزال كما هو ، بل لعله قد زاد فى الأذهان يقينا ، فهذه طبيعتهم حتى بعد تسعين عاما . . !

لم يدخلوا ولم يبتعدوا

تلك هى قصة " التوثيق " أو "المعلومات" فى الخارج ، منذ أواخر

القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين ، باعتبارهما رمزين لحركة كانت وما زالت كما وصفتها ، انشقاقا فى التخصص الذى يعنينا ، ليس لأن أصحابها كانوا داخل التجمع الأول له ثم خرجوا عليه ، ولكن لأن الموضوعات والقضايا والمسائل التى يتعاملون معها ، والأهداف البعيدة والأغراض القريبة التى يبتغونها من هذا التعامل ، هى الأهداف والأغواض والموضوعات والقضايا والمسائل نفسها ، التى وضع يده عليها التجمع الأول قبلهم بعشرين عاما على الأقل . وهذا التجمع نفسه كأصحاب تخصص ناشىء ، قد تطوروا معها عبر الأجيال وتطور هو بجهودهم التى لم تنقطع لأكثر من مائة عام ، تكاملت خلالها عندهم وعلى أيديهم الأبعاد الثلاثة لأى تخصص : مؤسساته الميدانية ، ومؤسساته المهنية ، ومؤسساته الأكاديمية .

من الطبيعى أن البعد الميدانى ، أن تحمل المؤسسات تسميات مختلفة، فى الصياغة اللغوية وفى التحديد النوعى والوظيفى ، ولكنها جميعا تدخل فى التخصص الذى يعنينا ، إذا كانت تتولى الحصر والضبط لإنتاج أوعية المعلومات ، فى حدود زمانية ومكانية ونوعية هادفة ، أو كانت ذات جمهور معين من المستفيدين باحتياجاتهم القرائية والبحثية ، فتقتنى لهم الملائم من أوعية المعلومات الورقية وغير الورقية ، وتنظمها فنيا من أجل خدمتهم واسترجاع المعلومات لهم ، بحيث تستجيب لتلك الاحتياجات حسبما يلائم كلا منها . وليس يهم على الاطلاق ، بعد تحقق هذه الأساسيات فى المؤسسة الميدانية ، أن يكون اسمها (مكتبة ، أو خزانة ، أو دارا ، أو بيتا ، أو مرفقا ، أو مركزا ، أو بنكا) من أجل (الببليوجرافيا ، أو التوثيق ، أو المعلومات ، أو غيرها مما يمكن أن يخرج به هواة الشعارات) .

وحقيقة الأمر أن البذور الأولى لهذه المؤسسات ، بدأت وجودها منذ مئات السنين بلا آلافها ، وتوارث القائمون بأمرها تقاليد فنية ، تطورت

وتزايدت عبر العصور . ولكنهم فى القرن التاسع عشر فقط ، فـــى البـلاد المتقدمة آنذاك بصفة خاصة ، شعروا أن هذا التراث المـهنى التليـد أكـبر وأبقى من حياة الأفراد مهما طالت وامتدت ، ولابد لحفظه وتنميته واستثماره على الوجه الأكمل ، من إنشاء الشخص المعنى القانونى الذى يتولـــى هـذه المسئوليات حتى لا تنقطع . وهكذا نشأت جمعيات المكتبات فى البلاد الغربية وفى غيرها ، التى كان من أكبرها وأبقاها "الجمعيـة الأمريكيـة للمكتبـات (١٨٧٦) ، وجمعية المكتبات فى بريطانيا (١٨٧٧) " ، وهكذا أيضا ، التقى البعد الميدانى بالبعد المهنى للتخصص .

ولم يلبث الآباء فى هذه الجمعيات الرائدة ، حتـــى تنبـهوا إلـــى أن التراث المهنى الذى ورثوه ، وقاموا بتنميته فى حدود القـــدرات الفرديـة ، بالتدريب أثناء العمل وفى الجمعيات ، يواجـــه تحديـات علميـة لا يمكـن الاستجابة لها ، إلا من خلال المؤسسات الأكاديمية المتفرغة لهذه الغايـــة ، التى تستطيع أن تتولى أمرين معا : إعداد الأجيال الجديدة لمتابعـــة المهنـة والنهوض بها ، واختراق الآفاق العلمية أمامهم بالبحث فى قضايا التخصـص ومسائله ، وإذا كان "ديوى" مثلا ، هو الذى تقدم بـأول إصـدارة لتصنيفـه العشرى ، إلى أترابه فى الاجتمـاع الأول للجمعيـة الأمريكيـة للمكتبـات (١٨٧٦) ، فهو نفسه الذى أنشأ أول مدرسة جامعية لتعليم ما أطلق عليه فـى ذلك الوقت (اقتصاديات المكتبات : Library Economy) أو (المكتبيـات : Librarianship) فى جامعة كولومبيا عام (١٨٨٧).

وهكذا يدخل القرن العشرون ، فيجده بين التخصصات التى عرفـــها الإنسان على امتداد حضارته وفكره ، ناشئا جديدا التقت أبعـــاده الميدانيـة والمهنية والأكاديمية ، حول النواة الوحيدة المرشحة لهذا التجمـــع ، وهـى "المكتبة " بماهيتها الوظيفية المتطورة أبدا ، أيا كانت التسمية التى تعلق فـوق

رأسها، من موروثات الماضى أو تجديدات الحاضر أو مخترعات المستقبل. وينمو الناشيء الجديد رويدا رويدا ، ويبدأ نضجه عقب الحرب العالمية الثانية، مع بعض المفاجآت التى أحاطته مرتين أو ثلاثا خلال هذه النشأة ، هى التى تم عرضها فى المراحل الخمسة السابقة ، ونعيد النظر إليها فيما يلى برؤية مركزة .

بدأت بعض الحركات تحاول دخول هذا التخصص من غير أبوابه .! كانت أولاها على يد المحامى البلجيكى الشاب الطموح "أوتليه" ومعه الاشتراكى البلجيكى المتمرس بالسياسة والقانون " لافونتين" . رفعا شعار الببليوجرافيا لحوالى أربعة عقود ، فالتف حولهما كثيرون مبهورين بحديثهما البراق عن هذا الشعار . وقبل موتهما أوائل الأربعينيات ، كانا قد ألقيا بهذا الشعار وراء الظهور ، ولمع فى حديثهما بريق جذاب لشعار ثان ، هو "التوثيق" الذى دقت له الطبول من الثلاثينيات حتى الستينيات ولكننا شهدنا ونشهد أصحاب هذه الحركة فى العقدين الأخيرين ، وهم يدفنون بأيديهم ذلك "التوثيق " الرنان عام (١٩٦٨) ، أو وهم يضعونه فى الظل حفاظا لماء الوجه عام (١٩٨٦) ، ويرفع الفريقان بدلا منه شعار "المعلومات" . . !

والحقيقة كما أشرنا إلى ذلك من قبل ، أن شعارهم الأول "الببليوجرافيا " الذى رفعوه ثم أسقطوه كان دائما قبل وبعد التقاء الأبعاد الثلاثة للتخصص أواخر القرن التاسع عشر ، عنصرا أساسيا فى وظائف "النواة" التى تجمع حولها التخصص . فهل كان إدراكهم لهذه الحقيقة بعد ثلاثة عقود أو نحوها ، مع غريزة حب الظهور ولفت الأنظار والسعى نحو التميز ، هو الذى دفعهم للتخلص من أول شعار رفعوه . . ؟ وهل رأوا أن يكون التجمع من جديد تحت شعار يصوغونه هم ، فوقعت ألسنتهم على "التوثيق" . .؟ . . ! ولكنهم لم يكد يتعمقوا قليلا فى شرح مكونات "توثيقهم"

حتى تبين لهم أن أصحاب التجمع الأصيل قد احتضموها عند التنفيذ قبلـــهم ، وكان ذلك أمرا طبيعيا بمنطق التطور الحتمى للتخصص فى بعديه الأكاديمى والميدانى. بل إن أصحاب التجمع الأصيل بحكم أصالتهم ، تجاوزوا شـــعار "التوثيق" بعد هضمه وامتصاصه إلى "المعلومات" التى لم يرفعوهـــا شـــعارا سحريا مثلهم ، ولكنهم جعلوها امتدادا طبيعيا للنواة الأولى المتطورة أبـــدا ، فاختاروا للتخصص اسمه السائد حاليا "علم المكتبات والمعلومات" .

كما واجه التخصص فى نشأته حركة أخرى ، تزامنت بقدر ما مـــع الحركة السابقة فى البداية لكـــل منـــهما ، وتشـــابهت معـــها فـــى الدوافـــع والطموحات النفسية ، وإن اختلفتا فى مكان الظهور وفى الشعار المرفـــوع . ذلك أن "جون دانا " صاحب الحركة الثانية ، وهو يقود فى أمريكا فئة مـــن الباحثين والعلماء الذين كانوا يعملـــون فـــى بعـــض المكتبـــات الجامعيـــة المتخصصة ، رأى فى حواره مع المســـئولين فـــى "الجمعيـــة الأمريكيـــة للمكتبات" ، أن يتغاضوا بالنسبة لهؤلاء العلماء وأمثالهم عن الخلفية المهنية ، التى تستلزم اجتياز "مقررات دراسية" معينـــة فـــى التخصـــص المـــهنى ، والاكتفاء بالألفة التقليدية مع المؤلفات والكتابات فى التخصص الذى يجيـــده كل منهم ، فأبى عليه ذلك المسئولون فى الجمعية ، وهو رفض منطقى فـــى كل مهنة تحترم نفسها ويثق فيها المجتمع الذى تخدمه.

وهكذا خرج "دانا" وأتباعه على التجمع الأصيل فى أمريكا ، حتى إذا افترضنا أنهم كانوا فيه قبل (١٩٠٨) ، وأنشأوا لأنفسهم "جمعيـــة المكتبـــات المتخصصة " بمقولة أن هذه المكتبات لا تتطلب الإعداد المـــهنى ويكفيـــها تخصص الموضوع وحده . وجعلوا ذلك شعرا براقا ، شد إليه فـــى أمريكـــا آنذاك ، وفى البلاد النامية بعد ذلك ببضعة عقود ، كل من وجد فى مصلحتـــه الفردية خاصة ، أن يعمل فى ظلال ذلك الشعار السهل ، الذى يعفيـــهم مـــن

"المقررات الدراسية " المهنية ولكن لم يمض وقت طويل فى أمريكا ، حتى تبين زيف تلك الدعوى المشبوهة ، واختفى هناك ذلك السراب فى شعارها الكاذب المكذوب ولكنه مع الأسف الشديد ، ما يزال عملة شديدة الرواج ، فى كثير من المؤسسات المخدوعة بالبلاد النامية . . !

فليست هناك فى البلاد المتقدمة مكتبة متخصصة واحدة ، تسمح للأعمال الفنية التى يرى فيها ، وهى الملاك الأساسى لكل وظائف المكتبة وخدماتها ، أن يتولاها التخصص فى الموضوع مهما يكن قدره ، دون التأهيل المهنى المعيارى بمقرراته الدراسية المتخصصة ، وحده الأدنى فى أمريكا هو درجة الماجستير ، من معهد تعترف به "الجمعية الأمريكية للمكتبات" . وتدخل فى التسمية المعيارية لهذه المعاهد جميعا ، كلمة "المكتبة" أو "المكتبات" متبوعة أو غير متبوعة بكلمة "المعلومات" ، ولكنها جميعا متساوية فى تحقيق الحد الأدنى الذى تتطلبه "الجمعية " للاعتراف بها .

وقد كان من النتائج الطيبة لحركة "أوتليه" ، ولنشاطه على المستوى الدولى بصفة خاصة ، أن أصحاب التجمع الأصيل تنبهوا فى العشرينيات من القرن العشرين ، إلى الأهمية المهنية أولا ومعها الجانب الإعلامى كذلك ، التى يتيحها هذا المستوى للتخصص الناشىء . فرأت التجمعات الوطنية حول "النواة " الأصيلة للتخصص ، فى شكل جمعيات أو نقابات بمعظم الدول الغربية ، أن تتعاون فى تكوين (الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات : أدجم IFLA) ، الذى ولد عام (١٩٢٧) فى أثناء المؤتمر الخمسين لجمعية المكتبات بانجلترا ، وأخذ تسميته هذه بصفة رسمية عام ١٩٢٩ ، وهى الفترة نفسها التى كان أصحاب "المعهد الدولى للببليوجرافيا " يعيدون تجميع أنفسهم من جديد ، فى ظل شعار آخر كما عرفنا ذلك تفصيلا . وقد مضى الآن على إنشاء "أدجم" وإعادة إنشاء المعهد ستة عقود كاملة ، كانت لكل

منهما شعاراته وبرامجه .

أما بالنسبة للشعارات فقد عرفنا من قبل ، ماذا فعل "أوتليه" وأتباعه عبر هذه الفترة القصيرة نسبيا فى حياة التخصصات ، ويعلم الله وحده ماذا سيفعلون فى المستقبل القريب والبعيد . . ! وعلى العكس من ذلك لم يغير "ادجم" فى الاسم الذى وضعته لجنة الإنشاء شيئا ، إلا أنه بسبب رغبة بعض المعاهد والمؤسسات التى ليست جمعيات ،زاد فى اسمه كملة واحدة لاستيعاب هذه العضوية الجديدة ، فأصبح الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومعاهدها " . وهكذا يكون الاستقرار والثبات والثقة بالنفس ، وهى السمات الطبيعية فى كل التخصصات الناضجة .

وأما بالنسبة للبرامج فقد اخترت من (امت:FID) أحدث وثيقة أعدوها، وذلك كما سبق فى "لاهاى" بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٦م . لكى تكون دليل عملهم للسنوات العشر القادمة . وهى التى نوقشت فى "مونتريال " بكندا أوائل سبتمبر ١٩٨٦ ، ويبدأ تنفيذها فى مارس ١٩٨٧ . كما اخترت من (ادجم : IFLA) وثيقة الاجتماع السنوى الثالث والخمسين لمجلسهم ومؤتمرهم العام ، الذى يعقد فى "برايتون" جنوبى لندن خلال النصف الثانى من أغسطس ١٩٨٧. يقوم البند الربع (ص٨-١٨) فى وثيقة "امت" ، وهو أكبر البنود فيها وأهمها ، على خمسة مشروعات أساسية هى كما يلى بالنص:

١ - الارتقاء بمصادر المعلومات إتاحة وتطبيقا .

٢ - إنجاز أعلى استفادة من المعلومات .

٣ - تنمية الأدوات للتعامل مع المعلومات .

٤ - التعمق فى ادراك خصائص المعلومات .

٥ - تنمية المهنة ولاسيما تعليم الوثائقيين وتدريبهم .

ونختار من التكوينات الثمانية الأساسية فى وثيقة "ادجـــم" (ص٦) ، تلك التى تقوم بأعمال ومشروعات ، تغطى كل واحد من تلك المشـــروعات الخمسة عند "امت" ، حسب الشرح الموجود بوثيقتهم لكـــل منـــها . يغطـــى المشروع الأول والثانى معا قسم خاص فى "ادجم" هو (المقتنيات والخدمـــات Collectins and Services) ويغطى المشروع الثالث قسم آخـــر هـــو (الضبط الببليوجرافى Bibliographic Control) ويغطـــى المشـــروعين الرابع والخامس معا قسم ثالث هو (التربيـــة والبحـــث Education and Research) .

ويمكن بالطريقة نفسها أن نختار عضوين فى بلد واحـــد كالولايـــات المتحدة الأمريكية ، ينتمى أحدهما إلى "امت" كالجمعيـــة الأمريكيـــة لعلـــم المعلومات ، وينتمى الثانى إلى "ادجم" كالجمعية الأمريكية للمكتبـــات ، ثـــم نقارن بينهما فى أية سمة يختارها القارىء ذو الاهتمام :

(أ) فى المسئولية التشريعية نحو الأدوات الفنية للتخصص ، ســـواء تلـــك الموروثة من عشرات السنين ، أو الحديثة التى تتطلبها التكنولوجيـــات الحديثة للمعلومات .

(ب) أو عدد الأعضاء المشتركين فى كل منهما .

(ج) أو عدد الحضور فى المؤتمر السنوى لهما من الداخل والخارج .

(د) أو الموضوعات والقضايا والمسائل التى تناقش فى مؤتمراتهما .

(هـ) أو الدوريات العلمية والمطبوعات المهنية والفنية . الخ .

وإذا كان الموقف فى هذا التقرير ، لا يحتمل العرض والمناقشة لكـــل واحد من هذا الأوجه أو غيرها ، فإنى كواحد من المتمرسين بهذه الجوانـــب أؤكد للقارىء العزيز ، أن النتيجة معروفة عند كل المتخصصين ، ودون أية ضرورة حتى لطرح المقارنة أصلا . . . !

أى الشعارات العلمية . . للوطن العربى

والآن وفى ختام هذا الاستعراض الذى طال بعض الشـىء ، عبر مائة عام أو أكثر ، لقصة " التوثيق / المعلومات" وما يرتبط بها فى الخارج، أتساءل مع القارىء أو بالأحرى نيابة عنه : ماذا يراد بهذا الاستعراض لنا فى البلاد العربية . . ؟ هل نسير وراء "ادجم" ونصفق لـه لأنه صاحب الدرجات الأعلى . . . ؟ وهل نقاطع "امت" وننصرف عنه ، لأن مجموعه النهائى يقل كثيرا أو قليلا ، عن الدرجات التى سجلها منافسه . . ؟ وهل معنى ذلك أن نعلن فى وثيقة ثلاثية (ميدانيـة ، مهنيـة ، أكاديميـة) أننا "ادجميون" إلى الأبد ، بعد أن يتوب منا من كان قبل ذلك "امتيا" . . ؟

لا يمكن أن يكون هذا ، ولا ذاك ، ولا ذلك اطلاقا . . ! بل كيف يخطر ببال أحد منا أية واحدة من تلك الاحتمالات الحمقاء ، بينما التعاون فى الوقت الحاضر قائم بين "أدجم" و "امت" ومسجل فى الوثائق الرسمية لكل منهما ، رغم كل ما بينهما من ألوان التنافس ، الذى لا يؤكده فقط التحليل المنطقى لنشأة كل منهما وتطوره ، ولكن هذا التنافس يظهر أيضا فى هذه الوثائق الرسمية نفسها كذلك .

لم يكن شىء من ذلك فى ذهنى قطعا ، ولعل قارئى العزيز يلاحظ حتى من عنوان التقرير نفسه ، أننى استبعدت متعمدا الوجه العربى "التوثيق/ المعلومات " ذلك أن هذا الوجه أهم وأكبر من اكتفى فيه بالتضمين أو التلميح من بعيد . . ! بل إن له عندى تقريرا دراسيا مستقلا ينشر فى حينه إن شاء الله . إنما أردت فى سياق تلك الوثيقة الرسمية الخطيرة ، التى تقدم فيها مؤسسة دولية كبرى ، لها أصداء تتردد فى الوطن العربى كله منذ الخمسينيات ، على تغيير اسمها ومراجعة أوضاعها الوظيفية - أردت أن أضع أمام القارىء العربى ، الصورة الأوسع فى بعديها الأفقى والرأسى لكل

التطورات التى مر بها التخصص الذى يعنينا .

أما ماذا نفعل نحن العرب مع "أمت" و"أدجم" ، فمن الضرورى أن نتابع بوعى وإدراك ، كل ما عندهما من البرامج والمشروعات ، وأن نستثمر الإمكانات الدولية المتاحة عند كل منهما ، لكى نؤصل الأوضاع الوطنية والقومية لهذا التخصص الذى يعنينا ، فى كل أنحاء الوطن العربى على امتداده ، دون أن نكون فقط من المصفقين لهذا أو ذاك . . . !

المراجع والقراءات

أ - المراجع العربية

١ - إجتماع خبراء بشأن إعداد أخصائى المعلومات فى المنطقة العربيـــة : التقرير النهائى / مدرسة علوم الإعـــلام . ــ الربـــاط : المدرســـة ، ١٩٩٣.

٢ - إعداد أخصائى المعلومات فى المنطقة العربية / إعداد عبد الحميد مكى . ــ الرباط : مدرسة علوم الاعلام ، ١٩٣٣ . ــ ورقة عمـــل فـــى اجتماع خبراء بشأن إعداد أخصائى المعلومات فى المنطقة .

٣ - الإعداد العلمى للمكتبيين وأخصائى المعلومات فـــى المملكـــة العربيـــة السعودية / محمد مكى السباعى . ــ الرباط : مدرسة علوم الاعـــلام ، ١٩٩٣ . ــ بحث مقدم فى إجتماع خبراء بشـــأن إعـــداد أخصـــائى المعلومات فى المنطقة العربية .

٤ - إعداد وتدريب المكتبيين واختصاصى المعلومات فى مصـــر / محمـــد فتحى عبد الهادى . ــ الرباط : مدرسة علوم الاعـــلام ، ١٩٩٣ . ــ بحث مقدم فى إجتماع خبراء بشأن إعداد إخصائى المعلومـــات فـــى المنطقة العربية .

٥ - المكتبات والمعلومات : أسس علمية حديثة ومدخل منهجى عربى / سعد محمد الهجرسى . ــ الرياض : دار المريخ ، ١٩٩١ .

٦ - أساسيات علم المكتبات والتوثيق والمعلومات / تـــأليف عمـــر أحمـــد همشرى، ربحى مصطفى عليان . ــ عمان : (دن) ، ١٩٩٠ .

٧ - دراسات فى المكتبات المدرسية / حسن محمد عبد الشافى . ــ القـــاهرة : دار الكتاب المصرى ، ١٩٩٠ .

٨ - المرجع العربية : دراسة شاملة لأنواعها العامة والمتخصصة / سعود بن عبد الله الحزيمي . ـ الرياض : معهد الادارة العامة ، ١٩٩٠ .

٩ - همسات ونداءات في آفاق القراءة والكتب والمكتبات / سعد محمد الهجرسي (القاهرة) : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ .

١٠ - دراسات في المكتبات والمعلومات / محمد فتحي عبد الهادي . ـ الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٨ .

١١ - المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات : انجليزي - عربي / أحمد محمد الشامي ، سيد حسب الله . ـ الرياض دار المريخ ، ١٩٨٨.

١٢ - الوصف الببليوجرافي للكتب / سيد حسب الله . ـ الرياض : معهد الادارة العامة ، ١٩٨٨ .

١٣ - الاتحاد الدولي للجمعيات والمؤسسات المكتبية والاسهام العربي في نشاطه / حشمت قاسم . ـ مجلة المكتبات والمعلومات العربية . ـ عدد يناير ١٩٨٧ . ـ ص ٣٩-٨٨ .

١٤ - المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات / تأليف ألس ماونت ؛ ترجمة سليمان الصوينع ؛ مراجعة عباس صالح طاشكندي . ـ الرياض : معهد الادارة العامة ، ١٩٨٧ .

١٥ - المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والنامية : الاتجاهات ، العلاقات ، المؤسسات ، الانتاج الفكري / أسامة السيد محمود . ـ (القاهرة) : العربي للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ .

١٦ - تعليم المكتبات في المملكة العربية السعودية / سريع محمد السريع ـ مكتبة الادارة ، مج ١٣ ، ع١ ، ١٤٠٦ هـ . ـ ص ٦٠ت٨٦ .

١٧ - المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات / أحمد بدر . ــ الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٥ .

١٨ - دراسة في المكتبة والثقافتين / أحمد بدر . ــ ط٣ ، مزيدة ومنقحة . ــ جدة ، عكاظ ، ١٩٨٤ .

١٩ - مقدمة في علم المعلومات / محمد فتحي عبد الهادي . ــ (القاهرة) : مكتبة غريب ، ١٩٨٤ .

٢٠ - علم المكتبات والمعلومات / محمد ماهر حمادة . ــ بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٣ .

٢١ - مدخل لدراسة المراجع / تأليف عبد الستار الحلوجي . ــ ط ٢ ، مزيدة ومنقحة . ــ الرياض ، دار العلوم ، ١٩٨٣ .

٢٢ - جمعيات واتحادات المكتبات : قوة دفع وانطلاق لتطوير المكتبات والمعلومات / إعداد ممدوح العباسي وعوني أبو شنت . ــ صحيفة المكتبة ، س٣ ، ع٤ ، مايو ١٩٨٢ . ــ ص ١٩-٢٣.

٢٣ - المدخل إلى علم المكتبات والمعلومات / إعداد مجموعة من المكتبيين؛ تحرير أنور عكروشة ، صدقي دحبور . ــ عمان : جمعية المكتبات الأردنية، ١٩٨٢ .

٢٤ - بنوك المعلومات ، أو ، المصادر والمراجع الببليوجرافية المحسبة / تأليف سيد حسب الله ؛ مراجعة سعد محمد الهجرسي . ــ الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٠ .

٢٥ - المكتبة والبحث / حشمت قاسم . ــ (القاهرة) ، مكتبة غريب، (-١٩٨) .

٢٦ - الأسس الفلسفية والاجتماعية لمهنة المكتبات / جـ هـ شيرا ؛ عربها عبد الرحمن عبد السلام الشيخ . ـ الكويت : مؤسسة الصباح ، ١٩٧٩.

٢٧ - الدليل الببليوجرافى للمراجع بالعالم العربى / سعد محمد الهجرسى . ـ ط٢ . ـ القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٦ .

٢٨ - المراجع ودراستها فى علوم المكتبات / سعد محمد الهجرسى . ـ القاهرة : جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٧١ .

٢٩ - دليل المراجع العربية والمعربة فى مختلف الموضوعات ، والمراجع الأجنبية التى تبحث شئون العرب / عبد الجبار عبد الرحمن . ـ البصرة : دار الطباعة الحديثة ، ١٩٧٠.

ب - المراجع الأجنبية :

1 - Online and CD-ROM Database Searching / John Cox. - London : Mansell,1991.

2 - Subject analysis : Principles and Procedures /by D.W. Langridge .- London : Bowker-Saur , 1989 .

3 - Computer - Readable databases ; A Directory and Sourcebook / Editor inchief Martha Williams ; Co-editors Lawrence Lannom , Carolyn G . Robins .- New ed.-Chicago : ALA, 1985.

4 - Bibliography / By Giorgio Kumar and Krishan Kamar .- 2d ed.- New Delhi : Vani Education Books , 1985 .

5 -Exceptional free Library resources Materials/ Carol Smallwood.- Littelton Colo.: Libraries Unlimited, 1984.

-Bibliogaohies: Their Aims and Methods/ by Donald Williams Kremmel.- London: Mansell, 1984.

7 -How to catalague: A practical Handbook Using AACR2 and Library of Congress/ Liz Chapman.- London: Bingley, 1984.
8 -Your Library: A Reference Guide/ William Katz.- 2ded.- New York: Holt, Rinehart and Winiston, 1984.
9 -Aspects of Library development Planning/ edited by Stephen Parker.- Lon- don: Mansell, 1983.
10 -Presenting the Library service/ Roger Stakley.- London: Birngley, 1982.
11 -A Priimer of Comparative Librarianship/ Sylva Simsovq.- London: Bingley, 1982.
12 -Walford 's Consise Guide to reference Materials/ Edited by A.J.Walfotd.- London: LA,1981.
13 -Cataloging and Classification: An Introduction/ Lois Mai Chan.- New York : McGraw Hill , 1981.
14 - Introdution to Technical Services for Library Technicians/ Marty Boombeg, G. Edward Evans.- 4 th ed.- Litteton, Col.: Libraries Unlimited,1981.
15 -The basics of Librarianship/ Colin Harrison, Rosmary Oates.- London: LA.1981.
16 -Bibliographia: An Inquiry into its Definition and Desinations/ Rudolf Blum: translated from German by Mathilde V. Rovelstoad.- Chicago:ALA, 1980.
17 -Fundamental reference sourses/ by Frances Neel cheney and Wiley J. Will.- iams.- 2d ed.- Chicago: ALA, 198.
18 -Practical Reference Work/ Denis Grogan.- London: Bingley,1979.
19 -Informatifon and Libraries/ edited by Keith Barr & Mauric Line.- London: Bingley,1975.





هذا الكتاب

هذا الكتاب عن هوية "تخصص المكتبات والمعلومات" . إذ رغم مرور أقل من نصف قرن على دخول أول دراسة أكاديمية للتخصص في جامعات الوطن العربي. ومرور أكثر من قرن على دخول أول دراسة أكاديمية للتخصص في جامعات العالم. فما زالت هوية التخصص الأكاديمية غير واضحة في الأذهان بدرجة كافية، خاصة إذا قيست هذه الهوية بالتخصصات الأخرى العريقة التي دخلت حرم الجامعات عالمياً وعربياً من قبله بعشرات السنين، وبيان هوية التخصص، وحدوده، ودرجة تشابكه مع التخصصات الأخرى كان هو القضية التي شغلت الدكتور سعد محمد الهجرسي، والدكتور/ سيد حسب الله فترة طويلة من الزمن. الأول خلال فترة عمله الطويلة في مصر، والثاني خلال فترة عمله الطويلة في السعودية وزياراتهما المتعددة لمدارس المكتبات والمعلومات في أرجاء الوطن العربي الكبير.

والكتاب يعتبر مدخلاً لعلوم المكتبات والمعلومات. كتب أساساً — للقراء من أبناء التخصصات الأخرى، وذلك للتعرف على هذا التخصص الفريد. وقد يجد فيه أبناء التخصص رؤية جديدة لتخصصهم، أو وضوحاً لهوية التخصص لم يكن موجوداً لديهم، وهو أيضاً موجه لطلاب تخصص المكتبات والمعلومات الذين في أولى درجات تعرفهم على هذا التخصص الجديد القديم.

نأمل أن يجد فيه القارىء المتخصص وغير المتخصص الفائدة المرجوة، وهو إلى جوار ما تنشره دار الثقافة العلمية من كتب في تخصص المكتبات والمعلومات يعتبر المدخل الذي ينبغي أن يقرأ أولاً حتى تكتمل صورة القراءات التخصصية في الذهن، ويوضع التخصص في موضعه المناسب بين التخصصات الأكاديمية.

الناشر



دار الثقافة العلمية

طبع — نشر — توزيع

العنوان : خلف ٦٨٧ طريق الحرية ـ جناكليس
الإسكندرية ـ جمهورية مصر العربية